عبد الله أوجالان

مانيفستو الحضارة الديمقراطية

المجلد الثاني

المـــدنيـــة الرأسمـــاليـــة

(العصرانية الديمقراطية وقضايا تجاوز الحداثة الرأسمالية)

– عصر الآلهة غير المقَنَّعة والملوك العُراة –

مانيفستو الحضارة الديمقراطية / المدنية الرأسمالية
Manîfistuya Şaristaniya Demuqratîk / Şaristaniya Sermayedarî

اسم الكتاب: مانيفستو الحضارة الديمقراطية

المجلد الثاني: المدنية الرأسمالية

(العصرانية الديمقراطية وقضايا تجاوز الحداثة الرأسمالية)

–عصر الآلهة غير المقَنَّعة والملوك العُراة–

تأليف: عبد الله أوجالان

ترجمَته من التركية: زاخو شيار

مطبعة: آزادي

الطبعة الثالثة

تاريخ الطبع: تشرين الثاني 2017

عدد النسخ في الطبعة الأولى: 5000

عدد النسخ في الطبعة الثانية: 15000

(مع شكر خاص لكل من ساهم في التنقيح والتدقيق والمراجعة)

الفهرس

الفصل الأول

مدخل..... 7

الفصل الثاني

مؤثرات ولادة الرأسمالية –لص من أهل البيت–..... 22

أ- العقلانية..... 26

ب- الاقتصادوية..... 52

ج- السلطة السياسية وعلاقتها مع القانون..... 71

د- مكان الرأسمالية..... 86

هـ- الرأسمالية والحضارات التاريخية والاجتماعية..... 99

الفصل الثالث

الرأسمالية سلطة، لا اقتصاد

–في قصر الإله غير المقنّع والملك العاري والمال السيد–..... 120

أ- الرأسمالية ليست اقتصاداً، بل شكل من أشكال السلطة..... 128

ب- معطيات حول عدم كون الرأسمالية اقتصاداً..... 134

ج- أين، وفي أي زمان هي الرأسمالية من الواقع الاجتماعي والحضاري؟..... 141

د- وضع أوروبا في مرحلة ولادة الرأسمالية..... 178

الفصل الرابع

اللوياثان العصري: الدولة القومية –حال الإله على وجه الأرض–..... 183

أ- ظاهرة الأمة وتطورها..... 188

ب- تعريف الدولة..... 193

ج- أيديولوجية الحداثة الرأسمالية، وتدينها..... 203

د- استذكاراً لضحايا الإبادة العرقية اليهودية (قصة القبيلة العبرية)..... 213

1- اليهود والمدنية..... 214

2- الأيديولوجية اليهودية..... 220

3- القومية اليهودية..... 223

هـ- السلطة في الحداثة الرأسمالية..... 229

و- الحداثة الرأسمالية والدولة القومية..... 237

الفصل الخامس

زمان الحداثة الرأسمالية..... 265

أ- الرأسمالية التجارية الاحتكارية..... 268

ب- الثورة الصناعية وعصر الصناعة..... 275

ج- عصر المال–المال السيد..... 293

الفصل السادس

نتيجة: هل بإمكان المدنية الدولتية أن تتوافق مع الحضارة الديمقراطية؟..... 313

الفصل الأول

مدخل

من أُولى الأعمالِ التي عليَّ القيامُ بها، لدى شروعي في طرحِ مرافعتي تجاه النظامِ الرأسمالي، هو الخلاصُ من القوالب الذهنية العائدة له. فمثلما يَبدأ أيُّ عملٍ في الإسلام بـ"البسملة"، فكذلك للرأسمالية مقدساتها. وما دمنا نَودُّ الخلاصَ من هذه الأخيرة، فعلينا نَبذُ نوايا أدعيتها البدئية أولاً. ويأتي "الأسلوبُ العلمي" في مقدمة هذه "المقدّسات" التي تأمرُ بها الرأسمالية وتسلّطُها. إنّ الأسلوبَ المذكورَ هنا ليس "أخلاقَ الحرية" وأخلاقياتها[1]، التي لا وجود للمجتمع الإنسانيّ من دونها ما دام قائماً، والتي تمر دوماً من غربالِ الحياة الاجتماعية. بل المقصودُ هنا هو أعلى مستوياتِ عقلية الحياة العبودية والثقافاتِ المادية والمعنوية التي تُوجِدُها، والتي تعتمدُ على رفضِ وإنكارِ الحياة الاجتماعية وإفراغها من محتواها ومعانيها، وتتسبّبُ في شرذمة المجتمع ورعونته وتبعثُره.

ما منْ مؤثرٍ أساسيٍّ لديَّ إلا ذاتي، لدى السعيِ للخلاص من تلك الذهنية والثقافة. فعندما كان ديكارت يَشُكُّ في كلِّ شيء في فلسفته التي هيأت الأرضيةَ الخصبةَ للرأسمالية (ربما عن غيرِ وعي)؛ لم يبقَ لديه في نهايةِ المطافِ سوى ذاته. أكان عليه أنْ يشكَّ في ذاته أيضاً؟ الأهم من ذلك هو: كيف وقعَ ديكارت في هذا الوضع؟ بإمكاننا إعطاء بعض الأمثلة من التاريخ على أشخاصٍ مرّوا بمراحل تشبهُ المرحلةَ التي مرَّ بها ديكارت. ولعل أُولى الأمثلة الواجب استذكارُها في هذا المضمار، هي إنشاءُ الكَهَنَة السومريين لآلهتهم، والشكوكُ العميقة

---

[1] **الأخلاقيات أو علم الأخلاق (Etic):** علم فلسفي يعتبر الأخلاق ظواهر تاريخية تكوّن شخصية الفرد، ويؤمن بحياة أخلاقية مجسّدة، ويستند إلى قيم كالخير والشر، ويعتبرها ثابتة، ويقوم على أساسها بالحكم على أعمال الفرد (المترجمة).

التي ساورَت النبي إبراهيم إزاء الآلهةِ الموجودة (ومغامراتُ سيدنا محمد بصدد الإلـه هـي مثالها الأخير)، والريبيةُ الإيونية[1]. فالذهنياتُ الجديدةُ المولوج فيهـا خـلال هـذه المراحـل التاريخية، والذهنياتُ الأسبَقُ منها والتي توجَّبَ رفضُها؛ إنما تتميز بخاصيات تخولُها لإعـادة تكوينِ المجتمع جذرياً، ولإعادةِ إجراء التغييرات الكلية على أنماطه. أو إنها قادرةٌ على تأمين البراديغمائيات الأساسية كحدٍّ أدنى. ويُعزى الدافعُ الأولي وراءَ الوقوع في الشكِّ إلى نقصـان الذهنية القديمةِ الجذرية (يمكن تسميتها بالهيكلية الأيديولوجية أيضاً)، وإلى عدمِ كفايتهـا إزاء نمطِ الحياة الجديدة الناشئة حديثاً. في حين أنّ إنشاءَ قوالبِ الذهنية اللازمـة لأجـلِ الحيـاة الجديدةِ أمرٌ عسير، ويتطلب نقلةً استثنائيةً وجذريةً في الشخصية. وسواء أسميناها الانبعـاث النبويّ أو الطّورَ الفلسفيّ أو الاكتشافَ العلمي، فجميعُها تبحث أساساً عن جوابٍ للمتطلبـات عينها. فكيف سيتم ترتيب وتجهيز القوالبِ الذهنية الجديدة، التي هي ضـرورةٌ اضـطراريةٌ للحياةِ الاجتماعية الجديدة؟ هنا تتبدى الريبيةُ الشديدةُ كخاصيةٍ أساسية لهذه المرحلةِ الانتقالية.

وما الحياةُ المذهلةُ التي عاشها ديكارت وسبينوزا[2] وأراسموس[3] في موطنِ مهـد التنـامي المستدامِ للرأسمالية في القرن السادس عشر (وهو هولندا اليوم على وجه التقريب)، إلا ثمرة ممهورة بآثارِ تلك المرحلة التاريخية.

إنّ خمسينياتِ القرن العشرين، والتي هي بدايةُ تاريخ حياتي، تُعدُّ في نفسِ الوقت الأعوامَ التي بلَغَت فيها النقلةُ الرأسماليةُ العالميةُ ذروتَها. مكاني هو القسمُ العُلويُّ مـن ميزوبوتاميـا. تلك الأراضي المعطاءُ من الهلالِ الخصيبِ الذائع الصيت، والذي تكتنفه وتحيطُ بـه سلسـلةُ جبالِ طوروس–زاغروس. إنها الأراضي التي لا تنفكّ تحتفظ ببقايا القوالبِ الذهنيةِ الغائرة في جذورِها، والتي شَهِدَت بدايةَ العصرِ النيوليتي وبدايةَ حضارةِ المدينـة، وعاشـتهما بـأطولِ

---

1 **الريبية الإيونية:** هي مذهب من ينهج الشك في علمه وعمله متردداً بين الإثبات والنفي. وقد تكون مطلقة توجب أن يشك المرء في كل شيء، وأن يتوقف عن الحكم لعجزه عن الوصول إلى اليقين؛ أو تكون نسبية توجب أن يشك المرء في بعض الأشياء. تأتي هذه التسمية نسبة إلى الجزر الإيونية التي ظهرت فيها (المترجمة).

2 **باروخ سبينوزا:** فيلسوف هولندي من أصل يهودي، من أهم فلاسفة القرن السابع عشر (1632–1677). ادّعى سبينوزا أن الله يكمن في الطبيعة والكون، وأن النصوص الدينية هي استعارات غايتها التعريف بطبيعة الله. خطّ لنفسه نهجاً فلسفياً يعتبر أن الخير الأسمى يكون في "فرح المعرفة" و"اتحاد الروح بالطبيعة الكاملة" (المترجمة).

3 **ديديير أراسموس:** مفكر هولندي، عالم بالإنسانيات، ومن أهم شخصيات عصر النهضة (1469–1536). حاول صياغة مذهب إنساني مسيحي ينأى عن الخلافات الدينية بالتوفيق بين أبيقور والمسيح. هو صاحب مقولة "إننا نتقدم. ولو كنت عاقلاً لسارعت بالمجيء إلى هنا". نشر النص اليوناني للعهد الجديد، لاعتقاده أن جوهر المسيحية الحقة أخفته العقائد (المترجمة).

آمادهما. أما حوافُّ الجبال التي مكّنت من انبثاق الحضارة من أحشائها، فهي الأماكنُ الأساسيةُ التي بسطت عروضاً رائعةً ومشاهد خلاّبةً تستعرضُ الانتقالَ إلى العصر النيوليتي (برزت أولى أمثلتها في جوار أورفا، حيث المسلاّت الضخمةُ المحيطة بأماكن العبادة في المعابد، والمُعمّرة اثني عشر ألف عام).

إنّ الحُكْمَ الممنهجَ والدقيقَ للغاية، الذي أطلقه حُرّاسُ النظام الرأسمالي عليّ بالعيش في سجنٍ إنفراديٍّ وسطَ جزيرةٍ إمرالي، والذي يكادُ يُضاهي الحكمَ الذي أطلقه زيوس على بروماتوس بتقييده إلى صخورِ القفقاس العاتية؛ يُحتّم عليّ تحليلَ شخصيتي المضادةِ للنظام. بمعنى آخر، فمن غيرِ الممكن الانتباهُ إلى معاني ذلك، دون استذكارِ هذه الحقائقِ التاريخية ثانيةً وتحليلها باستمرار. ذلك أنه في حالِ تعلّقي وتسمّري بالجمهوريةِ التركية، فإنّ وضعي حينها كان لن يختلف كثيراً عن وضعِ الثورِ الذي يناطحُ القماشَ الأحمر دون سواه في مصارعةِ الثيران الإسبانية. لا شك أنّ الجمهوريةَ التركيةَ قد اختُزلت هنا إلى مستوى مُصارعِ الثيران. هكذا فُصِّل دورها، ويُرادُ لها أن تؤديه دائماً وبأنفع الأشكال. لكنّ ما يلزمنا، أو بالأحرى ما يلزمني أنا، هو التعريفُ بالأصحابِ الحقيقيين لهذه الألعوبةِ الوحشيةِ المهولة، وبكافةِ حقائقِ حياتهم.

علينا التمعنُ في مثالِ كارل ماركس بعناية، كي لا نقعَ في أخطاء ومخادعاتٍ فادحة فيما يتعلقُ بتكاملِ المجتمع. لا يساورنا أدنى شك في أنّ ماركس شخصيةٌ شهيرةٌ –أو أرادَ أنْ يكونَ كذلك– فيما يتعلقُ بتحليلِ الرأسمالية وكيفيةِ التحررِ منها. لكنّ الرأيَ الذي يُجمعُ عليه عموماً، هو أنّ حركاتِ التغييرِ الاجتماعيةَ الهائلة، التي استقت أفكارَها من ماركس، قد عجزت عن تخطّي وضعها في تقديمِ الخدمةِ المثلى للرأسمالية. لذا، واضحٌ جلياً أني لن أكونَ مُريداً ماركسياً أحمق.

من الجديرِ استيعابُ رغبتي في الانطلاقِ من نقاطِ العَلَمِ الأساسية، لدى سعيي إلى تعريفِ هويتي. فما هي تلك النقاط؟ إنها الانتقالُ إلى العصرِ النيوليتي، بقايا الذهنية النيوليتية وعاداتُها وأعرافُ حياتها، الهرمياتُ السلطويةُ وأشكالُ عبادةِ الدولةِ التي ترتكزُ إلى حضارة المدينة، وأخيراً حقائقُ لعبةِ الرأسمالية بأبعادها التي لا نظيرَ لها في كافةِ المراحلِ التاريخية.

ومن المهم الحديث عن مستوى آخر أقلّ شأناً، ألا وهو الخصائصُ التي تُميّزُ النوعَ البشري عن غيره، وما تُقدّمه من مخاطر أو تسهيلاتٍ في الحياة.

لدى كتابتي لهذه السطور، فأنا مدركٌ تماماً لماهية المكانِ الذي أُحبَسُ فيه ضمن إطارِ حدودِ الشرعيةِ التي خطَّتها الرأسمالية. ولا نيةَ لي في إنكارِ عيشي ضمن هذه الحدود، أو تصييري بروماتوساً ثانياً. لكنني أُضاعفُ من قدراتي ومن مستوى إدراكي لكل ما تحتويه من معانٍ، من خلالِ حالاتِ الانفراجِ الذهنيِّ والتعمقِ الذي أحقِّقُه على مدارِ الساعة.

وإذا ما انطلقنا من الأمثلةِ المعروفة، فسنجد في الجانبِ الأول "ماني" على أبوابِ السلطة الساسانية، والإمامِ حسين ومنصور الحلاج والسهروردي[1] على أبوابِ السلطة الإسلامية. وسنجدُ في الجانبِ الثاني المئاتِ من القديسين والقديساتِ المتأتين من نقاليدِ عيسى، بالإضافة إلى ضحايا السلطةِ التي هربَت التقاليدُ البوذيةُ من وحشيتِها المروِّعة. وسنجدُ كذلك المحترقين بألسنةِ نيرانِ محاكمِ التفتيش التابعة للكنيسة، والمتعرضين لوحشيةِ الرأسماليةِ البالغةِ حدَّ الإبادةِ الجماعية. كل ذلك ليس سوى أمثلة متطرفة واستثنائية على تشخيصاتِ الثقافة المدوَّنة. هذا وتشتركُ تلك الأمثلةُ الرئيسيةُ بمزايا مهمّة، ألا وهي إصرارُ هؤلاء على إدراك الحياة، وعنادهم في إسدالِ الستارِ الذي يُرادُ نسجُه ليَحُولَ بينهم وبين الحياة. هذا كان جُرمُهم.

فإذا ما انزلقَت ثنائيةُ الحياة–الموت في دربٍ مسدودٍ تماماً، فإنَّ أسبابَ ذلك اجتماعيةٌ بالتأكيد. فلا الموتُ موجودٌ بالمعنى المسرودِ لنا، ولا الحياةُ التي يروَّجُ لها دائماً هي على صلةٍ حقيقيةٍ بالحياة. نحن مرغمون على إدراكِ أنَّ التشابهَ والمحاكاةَ قد أصبحا حقيقةً واقعةً في حياتنا (يجب فهمُ ذلك على أنه التقليدُ الآليُّ للحياة). من هنا، فإنَّ أبسطَ شعورٍ باحترامِ الحياةِ يستلزمُ اختراقَ حصارِ هذه الدوامة اللعينة.

بلغتُ الآن سنَّ الستين. وبالأصل، فإني لم أقضِ على فضولي بشأنِ الحياة، والذي يُقابِلُ مرحلةَ ما قبل الدراسةِ الابتدائية. بل لا أزال عالقاً هناك، عاجزاً عن الترعرعِ في الآفاقِ والحدودِ التي خطَّتها الرأسمالية. فكأنه لا مفرَّ من العيشِ بزيفٍ ورياء، أو البقاءِ قزماً سانجاً لدى البقاءِ ضمن تلك الحدود. أو أنها تعني الكل: التشابه، الزيف، الدونية، الخداع، انعدام الضمير، القبح، والجهل. ولكن، يجب إعلاءُ منزلةِ الحياة فوقَ جميعِ القيم. ذلك أنَّ فهمَ الحياةِ هو الوظيفةُ الأوليةُ لمَن يتطلعُ إلى العيشِ بمنوالٍ صحيح. فالقدرةُ على الفهمِ تعني الحياة،

[1] شهاب الدين عمر السهروردي: من كبار المتصوفة في زمانه، ومن أفقه علماء عصره بأمور الدين والفلسفة والحكمة. يسمي مذهبه بحكمة الإشراق. مؤسس الفكر الفلسفي الإشراقي، الذي يدعو إلى الوصول للمعرفة عن طريق الذوق والكشف الروحاني، وإلى التأمل الروحاني. يُجمع الكُتّاب على أنه حكم عليه بالإعدام (665 هـ) بتهمة الإلحاد والزندقة (المترجمة).

مثلما أنّ هدفَ القدرة على الحياة هو الفهم. ولا أعتقد بوجود تفسير سديد آخر للكون فيما عدا ذلك. فبالرغم من أنّ المعنى المطلقَ صعبُ المنالِ لدرجة تكادُ تكونُ مستحيلة، إلا إنني مُصرٌ على كونه الواقعَ الذي يُمكّنُ من تدفقِ الحياة وديمومتها. إذ ما من قوة أقوى من قوة المعنى، أو لنَقُلْ أنه ما من قوة ستنجو من السقوط إلى مستوى استعراضِ قوة زائفة حيالَ قوة المعنى.

عليَّ العودةُ إلى حقيقتي مرةً أخرى. فما أودُّ الإشارةَ إليه هو أنّ ما يُسمى بمحطاتِ الحياة الأساسية هي عاجزةٌ عن إشباع فضولي إزاء الحياة، تماماً مثلما كانت الدافعَ الأساسي وراء تكريسِ الشكوك العميقة لدي. إذ لَم أكُنْ أشكُّ فيها وحسب. بل وكنتُ أشمئزُّ منها في الوقتِ نفسه.

تغدو الوقائعُ السرطانية وضعاً يستحيل صدُّه أو عرقلته، عندما ينتهي الدفاعُ عن معنى الحياة، أو عندما يُقدَّم اللامعنى على أنه المعنى. وأسبابُ ذلك اجتماعيةٌ لا محالة. وكونُ السرطانِ مرَضاً مجتمعياً، إنما هو من أبسطِ الحقائقِ التي شخّصتها الأنثروبولوجيا. حيث تبدأ السرطنةُ عندما يسودُ اللامعنى، أو عندما تُحيطُ أكوامُ المادة العمياء بالخلية وتتفشى فيها.

إنّ طرحَ عدةَ تشخيصاتٍ رداً على بعضِ الأسئلة المطروحةِ هو من بابِ الاحترام. حيث يتزامن شروعي في كتابة هذه الأسطرِ مع التصريحِ المشترك للهيئة التنفيذية العليا للجمهورية التركية والهيئة التنفيذية الأمريكية التي هي قمة النظام الرأسمالي، والذي يقول: "تعلن PKK عدواً مشتركاً للحكومات الأمريكية والتركية والعراقية". ومقابل هذا التصريح، فإنّ استيعابي بعمقٍ أكبر لمعاني زماني وماهيةِ المكانِ الذي أتواجدُ فيه، هو من ضروراتِ خبرتي في الحياة.

أود الوصولَ إلى القول بأنّ نمطَ الحياة الرأسمالية لا يلائمني. فرغمَ ميولي إليه بين الفينة والأخرى، إلا أنني كنتُ أعلَمُ يقيناً افتقاري للقدرة على النجاح في هذا النمط من الحياة. كما أني مدركٌ تماماً مدى عجزي عن أنْ أكُونَ ذاك "الرجلَ الزوجَ" الذي يرضخُ لمتطلباتِ الزيجة بحالاتها السائدة فيما قبلَ الرأسمالية، أو ذاك الذي يحاكي صورتَها السائدة في عهد الرأسمالية. قد يقالُ أني في وضعٍ مضحكٍ من وجهة نظرِ النظام القائم. ولكني أرى هذا النظامَ رهيباً في دمويته وقمعه واستغلاله. وتشخيصُ الحياة التي تشملُ هذه الظواهر، واعتبارُها مصدرَ قبحٍ واشمئزازٍ بكلّ معنى الكلمة، هو من ضروراتِ الأفقِ المضادِ أو البراديغما المضادة ضمن حياتي الفلسفية. أنا واثق من أني لَم أبالغْ أبداً بشأنِ ذاتي. ولكنّ الدفاعَ عن نفسي كإنسان، هو

من معالم الحياة الأساسية على الإطلاق من جهة، وهو وظيفتي الأخلاقيةُ الأوليةُ حيالَ المتطلعين إلى الحياة الاجتماعية من جهة ثانية. وإذا كنا سنتحدث عن المواطَنة، التي لا أنضم لمعانيها المرسومة على يد أصحاب السلطة، ولكني آخذها على محمل الجد من حيث معانيها القيِّمة؛ فمن متطلبات تلك الأخلاق معرفةُ العيش بتَحمُّل المهام. فالمشكلةُ ليست أنْ تعيشَ أو لا تعيش، بل أنْ تعرفَ كيف تعيشُ بشكل صحيح. وحتى لو كنا لا ننجحُ كثيراً في العيش بشكل صحيح، لكن الأهمَّ هو عدمُ التخلي عن البحث عن الحياة، والسير على دربها.

لَم يقتصر النظامُ الرأسمالي على الفصل بين القول والعمل. بل الأنكى هو عملُه على ترسيخ الخيانة بينهما بدرجة لَم تحصلْ في التاريخ قطعياً. فكأنّ الأقوالَ في ظلّ هذا النظام قد خُلقَت لتغليط الأعمال. وكأن الممارسةَ العمليةَ تُناطُ بدورِ الآلة الميكانيكية متجسدةً في الخنوع العبوديِّ للنظام المهيمن بدرجة غير مسبوقة على الإطلاق.

يُفهَمُ من خلال العديد من الأمثلة التاريخية أنه، من دون تحليل طبيعة الرأسمالية وهي في مرحلة الإمبراطورية العالمية، فإنّ كلَّ البرامج والصياغات المُعدَّة بشأن الحياة الحرة ستَكُون عُرضةً لشتى أنواع التحريف. بالتالي، فكلُّ قولٍ يُقال، وكلُّ عملٍ يُنفَّذ؛ وبمعنى آخر، كلُّ نشاط نظريٍّ وممارسة عملية؛ لا يمكن أن يلعب دورَه في ملعب خصمه. لا يمكن تَجنُّبُ حالة نقل الماء إلى طاحونة النظام الرأسمالي بكل غباء ومذاجة، ما لم تُطوِّر السلوكياتُ البوذيةُ والوقفاتُ النبويةُ ومقارباتُ الأولياء المقتدرين تجاه مصطلحات وممارسات الحداثة ذات الطابع الرأسمالي، والمتحولة إلى شرائع وتقاليد راسخة، والمعبودة أكثر من الأديان التعصبية، والسائدة كنفوذ مهيمن منذ ما لا يقل عن أربعة قرون. لقد ظهرت الكثيرُ من التيارات المناوئة للرأسمالية. ولكن، ثَبُتَ بجلاء أيضاً أنّ الغالبيةَ الساحقةَ منها عجزَت عن تَجنُّب نقل الماء إلى طاحونة الرأسمالية بحماقة رعناء.

لا أرى الرأسماليةَ القابعةَ في قمة العولمة قويةً على الإطلاق. بل ربما هي في أوهنِ أطوارها، هَشَّةً وقابلةً للانكسار في كل وقت. والشيءُ الذي لَم يتحققْ هو حمايةُ المجتمع تجاهها بشكل صحيح وكفوء. بمقدورنا تعريفُ الهيمنة الرأسمالية بأنها مرضُ السرطان المجتمعي؛ لا من باب التشبيه وحسب، بل انطلاقاً من حقيقتها. بالتالي، لا يمكن اعتبارُها قدراً محتوماً كسائر الأقدار. ينبغي تقييمُ الرأسمالية كأضعف نظام سلطويٍّ مهيمن. ما يلزم هنا هو عيشُ المجتمعية بشكل قديرٍ وصحيح، حتى إنْ تجسَّدَت في شخصٍ واحدٍ فقط. فما اعتيدَ القيامُ

به على مرّ التاريخ، هو استخدامُ نفس الأسلحة أثناء الكفاح في مواجهة "الرجل القوي" أو "المهيمن". لكنّ التطابقَ في المفهوم والممارسة العملية على صعيد الأسلوب، سوف ينمّ عن نتائج متشابهة. وهذا ما يحصل حقاً، حيث وُلدت نماذج عديدة من روما لدى محاربة روما. بل إنّ مدينةَ أوروك الأقدمَ والأكثر أصالةً لا تفتأ تُولّد ذاتها حتى اليوم في هيئة "العراق الجديد". فالتغييرُ ضئيلٌ جداً، والتكرارُ كثيرٌ جداً.

من المهم عدم تضخيم الهيمنة أيضاً. فبقدر ما أنّ المجتمعاتِ لم تتمثّل السلطةَ والاستغلالَ والقمع طوعاً؛ فهي لم تَصلْ مرحلةً لا تطيق العيشَ فيها من دونِ سلطة. هذا ومن المهمّ التخلصُ من عدة مفاهيم، من قَبيل "المجتمع الحديث العهد" و"أشكال المجتمع" المتعاقبة والمتباينة. ذلك أنها مصطلحاتٌ جوفاء. فالمجتمعاتُ تتطورُ باعتبارها نمطَ وجودِ النوع البشري، ولكنْ على منوالٍ متشابه ومتقارب.

فإذا كانت عينُ العشق عمياء، فقد يؤدي ذلك إلى أكثرِ الحالات سفالة، وإلى أدنى درجاتِ الجهل. الأمرُ كذلك سواءٌ في عشقِ السلطة، أو عشقِ الجنسانية. أما إذا كان مفعماً بالمعاني النبيلة، فهو قَيِّمٌ كـ"النيرفانا"[1]، ويعني الفناءَ في سبيل الله، والانصهارَ في الحقيقة والاندماجَ بها. إنه يعني الوصولَ إلى حالة أنا الحق، وسيادةِ المجتمع العادل الحر. أي أنه حالةُ الديمقراطية التامة.

إني واثقٌ من صوابِ حِراكي بعدم الاستسلام لمجتمع القرية. لكنّ الخطأ الذي وقعتُ فيه يكمن في اعتقادي بأنّ الحداثةَ ذات الطابع الرأسمالي نورٌ مشع. لكن، ولدى تحليلي إياها، ولو متأخراً، كنتُ سأجدُ أنّ انقطاعي الجذريَّ عن مجتمع القرية كان خطأً فادحاً، حتى وإنْ كان ذاك المجتمعُ قروياً ولَم يشهد الدمقرطةَ بعد، بل حتى وإنْ كان ما يزالُ بعيداً جداً عن المراحل المعيارية الأساسية كالدولة القومية والصناعة. هنا يكمن مصدرُ حزني وأسفي الشديدين. فأبي الذي لَم أذكُر اسمَه كثيراً، وإلى جانب انتباهه الحَذِق إلى طاقة الحياة الجياشة لديّ، كان يتصرفُ بحكمة تساوي ما لأمي منها على الأقل، عندما واجهني بحقيقةٍ مُرّةٍ كالعلقم؛ ألا وهي عبارتُه الحكيمةُ التي ما أزالُ أتذكرُها حين قال: "لن تَذرفَ دمعةً واحدة عندما أموت". لقد

---

[1] **النيرفانا:** لفظ سنسكريتي يدل في تعاليم بوذا على زوال الألم بسبب إخماد شهوات الفرد، وما يترتب على ذلك من ثواب هو الخير الأعلى الذي يبلغه الإنسان برجوعه إلى المبدأ الأول، وإمحاء ذاته الفردية في الكل. تدل على حالة التأمل المركزة، وتؤدي إلى انفصال الروح عن الجسد، وتشير إلى السعادة القصوى التي تتخطى الألم بقتل الشهوات (المترجمة).

كان من المؤمنين بالعالَم القديم، وينحدر من عالَم الكدح، وديمقراطياً من حيث الجوهر. لا أبرح أبحثُ وأنبش في دوافع انجذابي اللعين المخادع لهذه الدرجة إلى الألوهية الرأسمالية.

لقد سعى كارل ماركس إلى تحليل الرأسمالية بمقارباتٍ وضعية على الأغلب. لكنّ هذه التحليلات أيضاً بقيت منتصفة، ولم يتناولْ فيها حتى موضوعي السلطة والدولة. ولطالما بقيتُ عاجزاً عن تَلَمُّس العُمق في هذا التناوُل. إني أدركُ ظاهرةَ الاستغلال. لكنني لَطالما كنتُ أعتبرُها مجردَ نتيجة. وهكذا، فالابتداء من النتيجة يُعَدُّ مقاربةً تحتوي الكثيرَ من النواقص، وتُعبِّرُ عن حالة من التجرد التامّ من الدفاع على الصعيد السياسي. في الحقيقة، كانت هناك مرحلةٌ ثوريةٌ مندلعةٌ بالقرب من ماركس متمثلةً في ثورات عام 1848. فكان يتابع باهتمام فائق مسيرةَ البورجوازية نحو السلطة، بقدر اعتنائه بتلاشي الأسياد النبلاء والتغيرات التي طرأت عليهم. كما كان مهتماً كثيراً بالاقتصاد والسياسة والفلسفة والاشتراكية. إلا إنه، دعك من استيعابه لظاهرة السلطة، التي كانت تُعيدُ تنظيمَ ذاتها، وتلْفُّ سوادَ الكادحين والفقراء في المجتمعات كالأخطبوط؛ بل لم يقدر حتى على الحيلولة دون تَحَوُّل نظامه أيضاً إلى أداة بيدها في نهاية المطاف. ولَم ينتبهْ إلى أنّ النموذجَ النظريَّ والعملي الذي اقترحه وطرحه قد غذّى نفوذَ الرأسمالية وعزَّزَ هيمنتها. أما الممارسة العملية في الصين، والتي تُعَدُّ المثالَ الأخير للاشتراكية المشيدة المنبثقة من أحشاء الماركسية، وسقوطُها في وضعٍ غدت فيه من أمتنِ مقوِّمات الرأسمالية الأمريكية المهيمنة؛ فهو على علاقة وثيقة بذاك العجز عن الإدراك.

وإذا كانت نزعةُ الهيمنة الرأسمالية وطيدةً إلى هذه الدرجة، فالسببُ الرئيسي لذلك يكمن في تمهيده السبيلَ أمام التسابق نحو العبودية الطوعية الناجمة عنها. فهل من عاملٍ واحد فقط يمكنه اليوم معارَضةُ العملِ المأجورِ في حال كان أجرُه مرتفعاً؟ الوضع محزنٌ حقاً.

كلما تعمقتُ في موضوع الكفاح ضد الرأسمالية، تَخطرُ علاقةُ الزوج–الزوجة ببالي دائماً. فكما يكونُ من العسير جرُّ الزوجة إلى الكفاح إزاء زوجها، في حال كان ذلك الزوجُ قد هيَّأ لها حياةً عادية تتوافق مع الوسط المحيط؛ فكذلك من العسير أيضاً جرُّ العامل إلى الكفاح ضد سيده الرأسمالي، إذا كان هذا الأخيرُ يمده بأجرٍ مرتفع. دعكَ من التحرر، بل إنّ العاملَ المستميتَ تجاه سيده الرأسمالي في سبيل الحظي بأجرٍ زهيد، قد غدا خادماً في حلقة نظام سيده ضد التعدديات الاجتماعية. بل عندما يتعاظم جيشُ العاطلين عن العمل ككرة الثلج، فإنّ أيَّ عاملٍ ضامنٍ لنفسه يشعر أنه في أمان بقدرِ موظف الدولة، وربما أكثر.

بطبيعة الحال، وبقدر ما يتحولُ بيروقراطيو الدولة إلى بروليتاريين، فإنّ التحولَ إلى البيروقراطية أيضاً يَسودُ بين صفوف البروليتاريا وبنفس القدر. أي، يتشكل في الطبقة السفلى ضربٌ من خليطٍ أشرافِ العمال والموظفين، شبيهٌ بمزيجِ أشراف البرجوازيين والإقطاعيين الذين في الطبقة العليا.

إنّ المدينة التي جرى تحليلُها، والتي جذبَتني كالمغناطيس لتُبعدَني عن المجتمع الريفي، هي بالنسبة لي المكانُ الأساسيُّ لظهورِ القضايا الاجتماعية. فالمذنبُ الأول في التسببِ بالتفسخ الداخلي للمجتمع بقدرِ انقطاعه عن المحيط، هو المدينةُ والمجتمعية المتمخضة عنها. أو بالأحرى، هو مجتمعُ مدينةِ الحضارة الدولتية الطبقية. بل حتى إنّ أكثرَ مجتمعاتِ الكلان بدائيةً لا تجهلُ الحياةَ بقدرِ ما هو عليه مجتمعُ المدينةِ الحضريّ. وعلى النقيض، فإذا كان مجتمعُ المدينة المتحضر قد تَحَوَّلَ في مرحلته الرأسمالية إلى قاتلٍ مدمرٍ للبيئة بكل معنى الكلمة، فإنّ ذلك نابع –بكل تأكيد– من الجهالة الممنهجة المتفشية في بنيته.

وما العقلُ المنفصلُ عن الذكاءِ العاطفي، والجنسانيةُ المفتقدة معناها منذ أمَدٍ بعيد، سوى مؤشرات أولية للواقعِ السرطانيّ للرأسمالية. فبدءاً من الاعتماد على الوحشية النووية المروعة للتعويلِ على السلطة، ووصولاً إلى التضخم السكاني الذي لا يَسَعُه العالمُ لأجلِ تأمينِ اليدِ العاملة الرخيصة؛ كلها مواضيع متعلقة بجوهرِ النظام، وبالأخص بتكويناتِ السلطة فيه. أما الحروبُ العالمية، وحروبُ الاستعمار، وحروبُ السلطة التي تُشَنُّ ضد المجتمع برمته وتدورُ رحاها على جميع الأصعدة، والتي تتسلل حتى أدقّ أوردته الشعرية؛ فجميعها لا معنى لها عدا كونها دليلاً فاضحاً على إفلاسِ النظام القائم.

لطالما يجري إبرازُ الليبراليةِ والفردية كمحورٍ أيديولوجيٍّ أساسي في الرأسمالية. ولكني أستطيع التأكيدَ على أنه ما من نظامٍ بلغَ القوة التي تتميزُ بها الهيمنة الأيديولوجية للرأسمالية بخصوصِ أسْرِ الفرد.

قد يُقال لي: "ما تزال اللغةُ التي تَستخدمُها غيرَ بعيدةٍ كثيراً عن شرعيةِ النظام من حيث المضمون، وأنتَ أيضاً ثمرةُ هذا النظام". إلا إنّ المكانَ الذي أنا فيه جديرٌ بمناهضةِ النظام. إني أدركُ من الأعماقِ أنّ مناهضاً جيداً للرأسماليةِ يُحاكِم ويحاكِم متمثلاً في شخصي. وبطبيعة الحال، فإنّ هذه المحاكمةَ تتجاوز إطارَ القانونِ أضعافاً مضاعفة. فقد أُبيدَ عددٌ لا حصرَ له من ثقافاتِ الشعوب، من خلالِ طَحنِها في طواحينِ الهيمنة الرأسمالية على مرّ

أربعةِ قرون. وكأنّ المكانَ الذي نشأتُ وترعرعتُ فيه هو مقبرةُ الثقافاتِ القديمة. فأينما تَنبشُ سوف تنبثق منه ثقافة. وكأنّ الكردَ الذين ينبغي أنْ أُعتبَرَ منسوباً إليهم، والذين لم يتمكنوا من جعل أنفسهم مصطلحاً بعد؛ وكأنهم –كشعب– شهودٌ قابعون في صمتِ قبورِ هذه الثقافات كافة. كمْ مؤلمٌ حقاً أنْ تتحولَ الثقافاتُ التي خَلقَت كلَّ البداياتِ التاريخية تقريباً إلى مقابرَ أو أنْ تواجهَ الفناء. من هنا، فإنّ الوحشيةَ المروِّعةَ المُعاشةَ في العراق اليوم، هي بإحدى معانيها انتقامٌ لتلك الثقافات.

يجب الدفاعُ عن ثقافةِ الشرق الأوسط تجاه الرأسمالية. ولا شك في استحالةِ نجاحِ هذه المَهَمّةِ دون تخطي الاستشراقية. أما الإسلامويةُ المحدثة، فتُعَدُّ من قمةِ رأسها وحتى أخمصِ قدميها اشتقاقاً هو الأجوفُ من بين مشتقاتِ الاستشراق. ولدى تخطي تفسيرات الاستشراق والشروح اليمينية واليسارية للإسلاموية، يخطر على البال سؤال: وماذا تَبقَّى لدينا؟ انطلاقاً من هذه النقطة بالذات، يتوجب عليَّ تقديمُ مرافعتي الأصلية. وإلا، فلن أقدرَ –أنا أيضاً– على تحاشي التحولِ إلى ناطقٍ باسمِ النظام، الذي غدا قيئاً منذ أَمَدٍ بعيد. وهذا ما لَن يَكونَ دفاعاً حينئذ، بقدر ما سيكون تكراراً ببغائياً.

لقد كانت جزيرةُ إنكلترا والتخومُ الساحليةُ لشمالِ غربي أوروبا موطنَ انتصارِ الرأسمالية. ولا تزال الرأسماليةُ مستمرةً في مسيرةِ النصرِ منذ أربعةِ قرون على مستوى النظام العالمي. أما الأماكن التي تَعثَّرت فيها، فهي مراكزُ الثقافاتِ القديمة في الشرق الأوسط. وبالأصل، فالرأسماليةُ هي الولدُ الأخيرُ العاقُّ والناكرُ لمعروفِ هذه الثقافات. والصراعُ فيما بينهما أعمقُ بكثير مما يُعتَقَد. فما يحصل الآن هو حربُ الأغرارِ الذين هم أشْبَهُ بنسخةٍ من الإسكندر وداريوس الثالث. فبقدر ما يكون جورج بوش إسكندراً، فإن أحمدي نجاد يُمثّلُ داريوس بالمثل. والتناقضُ الجدلي غائرٌ ويَجري تحت غطاءِ شكلياتٍ كثيرة. حيث لم يَعُد التناقضُ منحصراً بين الزُمَرِ المهيمنة. بل بدأت المعارَضةُ المجتمعيةُ للسلطةِ أيضاً تدخلُ الأجندة، وعلى نطاقٍ شامل.

ما يأتي على الذكر في شخصيتي، أو ما أسعى لذكره عن طريقها، هو الأشكالُ الشاملةُ لمعارضةِ السلطة. وما نهب الرأسماليةِ للربحِ سوى واحدٍ من تلك الأشكال. ومعارضته لوحده لا تكفي كي يكون المرءُ اشتراكياً. بل، بطبيعةِ الحال، من غيرِ الممكن أنْ يكونَ ذلك لوحده واعداً بالنجاحِ المظفر. فإنْ لَم تُخَض المقاوماتُ أو تتكوّنْ صياغاتُ الحياةِ الحرةِ بشكلٍ

متداخلٍ ومتناغمٍ قولاً وعملاً كما الأوركسترا الموحَّدة، فلن نذهبَ حينها أبعدَ من صبٍّ جـام "اللعنة على آكاد[1]"، أو تلاوة "مرثيات نيبور[2]".

ما عشتُه ينعتُه أصدقائي ورفاقي بالمأساة الثقيلة الوطأة. لكن، لنَكُنْ واثقين من أنه لولا هذه المأساة، لَما كنا سنتعرف على الحياة الحرة أبداً. فكيف كنا سننظر في عيونِ بعضنا البعض، في حين أنّ كلَّ شيءٍ لا يعادل قرشاً واحداً! وعن أيّةِ كرامةٍ في الحياة كنتُ سأتحدث، وأنا في وضع الولدِ الذي لم يذرفْ دمعةً واحدةً على موتِ أبيه؟ لا تفهموني خطأً. ففي العـامِ الـذي توفي فيه أبي، كنتُ قد بدأتُ بأولِ مسيرةٍ لي في كردستان على سفوحِ جبالِ آغري، وأنا مفعمٌ بالإيمانِ بالهويةِ الحرة. وقد سمعتُ أنّ أهالي "سرهد" الكرد لا يزالون يستذكرون كلَّ خطـوةٍ لي بخشوع. لكنّ واقعَنا لا يفتأ قابعاً في مكانه بكلِّ وطأته. فهذه الانطلاقة، التي دامَت خمسـاً وثلاثين سنة، والتي يمكنني تسميتُها بسباقِ الماراثون أكثر مما هي مسيرةُ الحرية، لا تـزال تُعبِّرُ عن معناها في هذه الأسطر القليلة. فكيف سينتهي هذا السباق الذي هو أشبهُ مـا يكـون بملحمةٍ أسطوريةٍ في كلِّ نفَسٍ وكل مكانٍ وكل شخصيةٍ فيه؟

حتى لو كنتُ أمتلك جيوشاً جرّارةً كتلك التي امتلكَها الإسكندر، ولو أحرزتُ بها النصـر تلو الآخر؛ لَما كانت ستُمَثِّلُ انتصاراتِ الحرية إطلاقاً. علماً أنّ الانتصاراتِ العسكريةَ غالبـاً ما تستجلب العبودية، لا الحرية. وما كان لتلك الانتصاراتِ أنْ تتميزَ بأيةِ قيمةٍ تُذكَر، إلا فـي حالِ دفاعها عن الذات والأصدقاء والرفاق. إني أرى الدفاعَ عن ذاتي تجاه انتصارِ السـلطة أمراً ضرورياً، بقدرِ ضرورةِ الدفاع عنها تجاه السلطة ذاتها بأقل تقدير. ولو أني كنتُ أمتلكُ الجيوشَ الجرّارة، لَكنتُ سأعتبِرُ الدفاعَ عن ذاتي تجاه انتصاراتها أعظم جهاد.

إنّ الحياةَ تزحف واطئةً في الأراضي ضمن حقيقةِ واقعنا، حيث فقدَت معانيها كلياً فـي حالتها الراهنة. نحن في أجواءٍ تعجُّ بالكذب وخداع الذات والقبح المتغلغل فـي كـلِّ مكـان، وبالألسنةِ التي لا تستطيع حتى النعيقَ بقدر البُوم. ولَئِنْ كنتُ أحتملُ البقاء منذ تسعةِ أعوامٍ في

---

[1] لعنة آكاد: مروية تاريخية أكادية، يعود أقدم نماذجها السومرية إلى 2100 ق.م. تتألف من 281 سطراً، وتصوِّر وصول السلالة الأكادية إلى الحكم، ورخاء البلاد في عهد شروكين، واتساع نفوذه. تبدلت الأوضاع في عهد نارام سين، الذي استخف بالمكانة الدينية لنيبور، فعوقب بأن بقي سبع سنوات عاجزاً، ثم حلت المجاعة والفوضى حتى انهارت المملكة (المترجمة).

[2] مرثيات نيبور: كتبها شاعر سومري. يعود تاريخها إلى 1700 ق.م. ونيبور المدينة السومرية المقدسة المبنية من اللَّبِن والطين، لم يكن لها أن تصمد أمام قرار المجمع الإلهي الذي يرأسه إنليل بتسليم المدينة إلى الأعداء لتدميرها وإبادة أهلها. القصيدة تتوجه مباشرة إلى الحاكم الذي أدار ظهره لشعبه، وتطالبه بالوفاء بوعده بحماية المدينة (المترجمة).

حُجرتي الانفرادية هذه، فإنّ هذا على صلة إلى حدٍّ ما بكَونِ العالَمِ الخارجي أسوأ حالاً بكثير مما هو عليه في سجن إمرالي.

إنّ مرافعتي التي طرحتُها بصورةٍ عامةٍ كنهرٍ رئيسيٍّ تجاه سياق المدنية، ستكون أكثرَ عمقاً في تحليل نزعة الهيمنة الرأسمالية. فبِقَدر وجود الإشارات الجمة الدالّة على اقتراب النظام القائم من نهايته، فإنّ الشخصيات الحكيمة حقاً تتشاطرُ هذه القناعة أيضاً. وتكمن المعضلةُ في تحديد الانطلاقات السديدة والحرة والديمقراطية والمنادية بالمساواة، والتي ستُحَقّقُ مجتمعيتَها للنفاذ من هذه الفوضى.

إذا كان النظامُ الرأسمالي بذات نفسه يحاولُ الخلاصَ من نفسه، فإنّ هذا الأمرَ كافٍ للإشارة إلى مدى الحساسية التي ينبغي توخّيها في إنشاء المجتمعية. وحتى إذا كانت اشتراكياتُنا المعمِّرةُ قرنَين من الزمن قد صُهِرت على يدِ رأسِ المال، ففي هذه الحالة، لا ريب أنه من المستحيلِ أنْ نكُونَ من طائفة الملعونين القادرين على أن يُسلّطوا العواقبَ الوخيمةَ على رأسِ هؤلاء المقاتلين الأشاوسِ المتحصّنين بمُثُلِ وأهدافِ الإنسانية العظيمة، والذين يجب الالتزامُ بذكراهم دوماً. بل ولا يمكننا اعتبارُ سقراط وبوذا وزرادشت قد صمتوا وقالوا كلمتهم الأخيرة. فإذا لَم نُحيِهم وكأنّ أفكارَهم حديثةُ العهد أو قيلَت يومَ أمس، فهذا يعني أننا لَم نفهمْ شيئاً البتة من فلسفة الحرية. علاوةً على أنه ثمة بشريةٌ تتأوه. وثمة طبيعةٌ تُستَهلَك. وثمة عشقٌ يتعرضُ للخيانة. فإنْ لم نُلبِّ متطلبات تلك البشرية المتأوِّهة، وإنْ لم نقفْ في وجه استهلاكِ الطبيعة، وإنْ لم نرُدَّ الصاعَ صاعين على الخيانةِ التي طالَت العشق؛ فعن أيِّ حياةٍ سنتحدث إذن؟

أما بشأنِ علمية مرافعتي، فأول ما سأقوله هو التساؤل: أيُّ علمية؟

فإذا كان هدفُ العلمِ هو "معرفةَ الذات" أساساً، فإنّ "الوضعية" التي طالما تمثّلها النظامُ كأيديولوجيةٍ رسمية له، وعلى عكسِ ما يُعتقَد، تلعبُ دورها في الابتعادِ أكثر عن هذه الحقيقة. بل إنّ الدينَ والميتافيزيقيا، اللذَين طالما انتقدتهما "الوضعيةُ" بشدة، ربما كانا أقربَ منها إلى العلم، وبالأخصّ إلى العلوم الإنسانية. علماً أنه إذا ما تَمَحّصنا أغوارَ القواعد المسماة بالعلوم الطبيعية، فيمكننا اعتبارَها ضمن لائحةِ العلوم الإنسانية في نهايةِ المطاف. وربما كانت الوضعية بذاتها ديناً وميتافيزيقيةً هما الأكثرَ سطحيةً وسُقماً. إذ، لَم تتحرر الإنسانيةُ من ضوابطها بهذه الوحشية والهمجية، ولَم يتم إخضاعُها وتضييقُ الخناق عليها، ولم يسْرِ نفوذُ

السلطة على الطبيعة والمجتمع بهذه الدرجة في أيةِ مرحلةٍ من مراحلِ التاريخ. حيث لَم يَكُـنْ تَحقُّقُ كلِّ ذلك ممكناً، إلا مع الدينِ الوضعيِّ والميتافيزيقيا الوضعية.

إنْ لَم تَحصلْ معرفةُ الذات، فأيةُ محاولاتٍ أو جهودٍ علميةٍ مبذولة، لن تنجوَ من الانتهـاءِ بأخطرِ أشكالِ الأديان والفلسفات دوغمائيةً. لا أرمي من وراء "معرفة الذات" إلـى الإشـارة للأفكارِ الإنسانيةِ المركز. بل أودُّ التعبيرَ عن أنه لا يمكننا فهمُ واستيعابُ الكونِ والفوضى، إلا بالاستبطانِ الداخلي وبحدسياتنا التي لا تَدحَضُ التجاربَ العميقة. وسأُشيرُ في الوقتِ المناسب إلى أنّ العلمَ المعتمدَ على التمييزِ بين الذات والموضوع دلالـةٌ علـى شـرعنةِ العبوديـة. وسأُبَرهِنُ كيف تَصُبُّ النزعةُ الذاتيةُ في نفسِ المصبِّ الذي تؤولُ إليه المغالاةُ في الـذاتِ أو استصغارُها. وسأَسردُ على نفسِ المنوال كيف تنحازُ الموضوعيةُ العلميةُ إلى أشـنعِ أشـكالِ الرأسماليةِ والهيمنة.

إنّ فلسفتنا تَعي الحياةَ وتدركها ككلٍّ متكامل، بدءاً من استشفافِ المعاني المخفيةِ في عينَي حصان، ووصولاً إلى تحليلِ المعاني الكامنةِ في تغريدةِ عصفور. وهي فلسفةٌ تُضفي المعنـى على كلِّ شيء، بدءاً من الاحترام الكبير لحكيمٍ عجوز، ووُصولاً إلى الردِّ علـى الطموحـاتِ المخفيةِ في عينَي فتاةٍ يافعةٍ مرتعدةٍ كغزالٍ خائف. كما إنها تعملُ أساساً بالعلمِ الذي يسعى إلى تحليلِ دوافعِ الجهلِ الفظيعِ الكامنِ لدى الإنسانِ وفي النُّظُمِ السلطويةِ المهيمنةِ بشـأنِ إنجـابِ الأطفال، والذي هو ثمرةُ مفهومٍ جنسانيٍّ أنكى وأفتكُ من الإبادةِ الجماعية؛ والذي يجهدُ أيضاً لتحليلِ كافةِ حلقاتِ التطورِ الطبيعي للحياة متمثلاً في ذاته.

لم تُطَوِّرِ الرأسماليةُ العلمَ، بل استثمرَته. إنّ تسخيرَ العلمِ في خدمةِ السلطةِ بهدفِ الربح، لا يقتصرُ على التَمَخُّضِ عن أشنعِ الأوضاعِ أخلاقياً. بل ويُعمِّمُ ظاهرةَ هيروشـيما[1]، ويقضـي على الحياةِ القيِّمة. فهل الحياةُ الإعلاميةُ والمحاكاةُ انتصارٌ للعلم، أم أنها انتهاءُ المعنـى فـي الحياة؟ لا أتحدثُ هنا عن التكنولوجيا والاكتشافاتِ والاختراعاتِ العلمية. بل أسعى إلى تبيانِ عدمِ كونِ "الوضعية" علماً، لأنها بالأصل دينٌ علمويّ.

[1] هيروشيما: بعد أن ربح الحلفاء الحرب في أوروبا 1945، أيقن العالم الإنكليزي ليو زيلارد أن القنبلة النووية باتت جاهزة لاستعمالها ضد اليابانيين على مرأى الرأي العام العالمي، فأُلقيت أول قنبلة ذرية على هيروشيما صباح 6 آب 1945، فدُمِّر القسم الأكبر من المدينة، ومات ما يزيد على مائتي ألف شخص. نعتَ زيلارد ذلك بأنه "مأساة البشرية جمعاء" (المترجمة).

وعليه، فمن دون الخلاصِ من سيادةِ العلموية الوضعية، لا يمكن النجاة من نفوذ أية سلطة، وفي مقدمتها الدولة القومية. فالوضعيةُ هي الدينُ الوثني الحقيقي لعصرنا.

خلاصةً، لطالما نخرَ مرضُ التشكيك والريبية الديكارتية ذهني، فوقعتُ في وضعٍ لا أعترفُ فيه بأيةِ قيمة أؤمن أو أرتبطُ بها. كان هذا نابعاً من التهشمِ والانهيار المأساوي للثقافة القديمة لديّ، بقدرِ ما كان انعكاساً للخوف من استحالة وصولي إلى الحداثة الرأسمالية المتنامية أمامي مثل لوياثانٍ مارد. وبالكاد كنتُ أثق بنفسي. أو بالأحرى، كنت أسعى جاهداً إلى الصمود والثّباتِ على قدميّ. لا شك أنه وضعٌ غريبُ الأطوار. فالمجتمعاتُ في مثل هذه الحالات تعرفُ كيف تجدُ سبيلاً لربطِ أفئدةِ أعضائها بها وتقييدِ عقولهم إليها. الأمرُ الآخر الغريبُ هو عدمُ إيماني بأنّ لي مجتمعاً. حيث فقدتُ إيماني بالعائلةِ والقرية في هذه الظروف. أما تحصيلي الدراسيُ حتى المرحلة الجامعية، وثوريتي، وتشبثي بالدين من قبلها؛ فكلُّ ذلك كان من بابِ الاستعراضِ وإثباتِ الوجود. كما لم أكن نهليستياً متشدداً. بمعنى آخر، لم أكُنْ أعي أيَّ شيءٍ في الصميمِ بالدرجةِ التي تجعلني أُلَبّيَ واجباته ومتطلباته من الجذور. والأكثر إثارةً في الأمرِ أنّ الوسطَ المحيط بي، وفي المقدمة أساتذتي، كانوا يرونني ذكياً وصاحبَ إيمانٍ قوي. كنتُ بأحدِ المعاني واثقاً من أنّي شبهُ مجنونٍ وشبهُ عاقل. ولكن، عندما أقومُ اليوم بإلقاءِ نظرةٍ خاطفةٍ إلى الوراء، فإني أدرك أنّ تلك المرحلة الطويلة لم تَكُنْ عديمةَ النفع. ذلك أنّ الانقطاعَ وعدمَ التقيّدِ يحتضنان بين طياتهما معانٍ من قبيلِ فتح صفحةٍ بيضاء، وتطهيرِ الأرضية من الشوائبِ أثناء الاندفاع نحو الحقيقة.

لقد ساعدتني شخصيتي بمزاياها هذه على التعرف بنحوٍ أفضل على الأزمة البنيوية للنظام المهيمن. كما كنتُ قد اكتسبتُ القدرةَ على تفسيرِ التاريخ أيضاً. إذ إنّ إضفاءَ المعاني على أوساطِ الفوضى، بدلاً من الخوفِ والارتباك إزاءها، قد سلّحني بالعزمِ على إيجادِ مخرجٍ للنفاذ منها. أما الانتباهُ إلى أنّ العقائدَ الدوغمائية، والتطورَ على خطٍّ مستقيم، والجزمَ العلمي القطعيَ للأمور، والقوننةَ الصارمةَ تنبعُ جميعاً من نفسِ الذهنية السلطوية؛ فقد جلَبَ معه أقصى درجاتِ الارتياح والانشراحِ لدي. في حين أنّ إدراكي الحسي اليسيرَ للأبعادِ التي اكتسبها نمطُ عملِ الطبيعة في الإنسان، قد مكّنَ من انفجارِ الوعي لديّ بكل معنى الكلمة. وكلما تغلبتُ على الاغتراب عن ذاتي، والذي يتسترُ وراءَ الخوفِ والشكوك، كلما كانت القدرةُ المتنامية للإدراك الرفيع، وكفاءةُ التفسيرِ السليمِ تُزَوِّدانني بالجرأة والوعي الكافيَين لأجل كلِّ شرطٍ إنساني.

لقد كنتُ بآفاقي الفكريةِ هذه قادراً على تقييم الرأسماليةِ كنظامٍ أزمةٍ قائمٍ بذاته، حتى دون اللجوءِ إلى البحوث العميقة بشأنها، ودون إسنادها إلى الفتراتِ والأحداثِ الدورية. من هنـــا، فدعكَ من أنْ تَكُونَ المرحلةُ الرأسمالية من المدنيةِ المعتمدةِ على ركـــائزِ المدينـــة والطبقـــة والدولة آخرَ المراحلِ التي يبلغُها العقل البشري، بل كانت تعني المرحلةَ التي يفنى فيها العقلُ التقليديُّ الذي ترتكزُ إليه الرأسمالية، ويبرزُ فيها عقلُ الحرية بكل عظمته وغناه الوافر. ومن هذه الزاوية، بالمقدورِ تقييمُ عصرِ الحداثةِ الرأسمالية على أنه عصرُ الأمل.

الفصل الثاني
مؤثرات ولادة الرأسمالية
– لص من أهل البيت –

إنَّ تفسيرَ الرأسماليةِ على أنها الدينُ الذي حَصَدَ أعلى درجةٍ من التداولِ والعملِ لأجلــه، سيساهم بشكلٍ أفضل في استيعابها بنحوٍ صحيح. فمقابلَ كونِ ممثلي الذهنيةِ الخاصةِ بأوروبا، المكان الذي انتصرَت فيه الرأسمالية، قد أكثَروا الحديثَ عن الرأسمالية، ونفَّذوا الكثيرَ لأجلها ميدانياً؛ فهم لَم يتوانَوا لحظةً عن تحويلِ الحقيقةِ الوجوديةِ للرأسمالية إلى صوفيةٍ باطنية، على غرارِ ما يُلاحَظُ في كلِّ دين. يندرج فــي ذلــك أيضــاً جميــعُ المســيحيين والاشــتراكيين والفوضويين، الذين يقفون في أقصى القطبِ المضادِّ للرأسمالية. إنها تُشَكِّلُ مدرسةً بحدِّ ذاتها في الفكرِ والعقلِ الأوروبيِّ المركز. وقد ابتدأوا من مرحلةِ هيمنتها كنظامٍ عالميٍّ اعتباراً مــن القرن السادس عشر. وحسبَ اجتهادي الشخصي، فهي مدرســةٌ تُضــاهي أنظمــةَ الكهنــة السومريين، الذين أنشأوا النُّظُمَ الإلهية، بأضعافٍ مضاعفة، من حيث إبداء المهارةِ والبراعــة في ترسيخِ التعمية[1] والإرباكِ والتشويشِ بحقِّ الواقع الاجتماعي. كما يَلعَبُ "الأسلوبُ العلمي" دوراً بارزاً في هذا النظامِ الفكري والعقلي في أوروبا الغربية.

لا أتحدثُ عن العلمِ باعتباره إدراكَ الطبيعة، بما فيها الإنسان. فــالعلمُ بصــفته خزينــةَ الإنسانية المدَّخرة، هو رأسُ مالٍ مشترك وعموميّ، بحيث من المحال جعلُه حِكراً على فــردٍ

---

[1] **التعمية أو الارتباك أو التحيير:** مذهب سياسي يعارض نشر المعرفة بين جميع طبقات الشعب، لما قد ينشأ عنها من تفتح عقلي يضر بالأوضاع السياسية المستقرة. وهو مضاد لحركة التنوير. ظهر هذا الاصطلاح في ألمانيا خلال القرن الثامن عشر، ثم انتشر في فرنسا إثر الجدل الذي دار حول التعليم الشعبي (المترجمة).

أو مجموعة أو مؤسسة أو قومية أو أُمّة. وإذا كان لا بد من الحديث عن قدسية إلهية، فسيكون من الأصح عطف هذا اللقب بمعانيه هذه على العلم دون غيره. إلا إنّ "الأسلوب العلمي" يتميز بمكانة مختلفة في علم المصطلحات الأوروبية. فهو النموذج المصغّر للديكتاتور العصري (شتى أشكال وأنواع الديكتاتوريات التوتاليتارية والتسلطية). أو إنه بالأحرى بذرته التي سقطت في رحمه. فالأسلوب كمفردة، يعني الأصول والطريق والطريقة. وحتى إنْ كان إيجابياً ومساهماً في تغذية ملكة الوعي والإدراك في بداياته، إلا إنه في حال بقائه مُقيّداً لمدة طويلة، يكتسب دور الديكتاتورية الذهنية بتمام الكلمة. فالإصرار على الأسلوب والتشدق به تحت اسم العلم، قد يؤدي إلى أخطر ضروب الديكتاتورية. وبطبيعة الحال، فالدولتية القومية الألمانية، التي تدافع عن الأسلوب العلمي بشكل تجريدي وتسطيحي هشّ، والتي تولّد الفاشية؛ إنما تؤكّد صواب تقييمنا هذا.

لا جدال في أنّ الثورة الذهنية قد تحققت في أوروبا الغربية. ولكن، من الخطأ اعتبار أنّ ما أفضى إلى المركزية الأوروبية هو تلك الثورة. بيْدَ أنّ هذه الثورة قد استقت جميع أولوياتها وثوابتها من التطورات الذهنية الجارية خارج نطاق أوروبا.

ولسوسيولوجيا ماكس فيبر النصيب الوافر في ربط التطور ذي الطابع الرأسمالي بالعقلانية الأوروبية. إذ يسعى فيبر إلى فتح الباب تمهيداً لهذه الأطروحة في مؤلّفه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية". وبالإضافة إلى كون العقلانية من أهمّ المؤثرات في تشكيل الرأسمالية ونشوئها، إلا أنّ اختزالها إلى العقلانية والقانون فحسب، لن يُمكّن من إيضاح هذه الظاهرة بمفردها.

في سوسيولوجيا كارل ماركس، يُعزى انتصار الرأسمالية كنظام إلى إنتاجياتها الاقتصادية. فحسب نظرته، إنّ إنتاجيتها التي تفوق كلّ أشكال الإنتاج الأخرى، وقدرتها على تطوير فائض القيمة وتحويله إلى ربح ورأس مال؛ قد مهّد السبيل لانتصارها. ولكنّ قلة اهتمام الماركسية أو ضعف تركيزها على المؤثرات الأخرى من قبيل: التاريخ والسياسة والأيديولوجيا والقانون والجغرافيا والحضارة والثقافة، يمكن اعتباره أحد أهمّ نواقصها الأساسية. حيث لم تنجُ الماركسيةُ من التحول إلى مدرسة يُمكنُ تصييرها اختزالية اقتصادية بكلّ سهولة. ما من شكّ في أنه لا يمكنُ إنكار قيمة الحلّ للشروح الاجتماعية–الاقتصادية. لكن، ورغم كلّ مزاعمها العلمية، فإنّ مخاطر انزلاقها صوب الدوغمائية لن تغيب، في حال

عجزها عن سرد إيضاحٍ كافٍ لمكانة تلك الشروح ضمن المؤثرات الأساسية الأخرى. وأغلبُ ما شوهدَ وجرى معايشته، إنما ينبع من تحوُّلِ تلك المخاطرِ إلى حقيقةٍ قائمةٍ بسببِ تلك النواقص.

كما إنه ليست قليلةً تلك الآراءُ التي تَربطُ التقدمَ الرأسماليَّ بالسلطة بالتحديد، أو بالدولةِ العصرية كتعبيرٍ قانوني مرئيٍّ عنها. لكنّ التراتبيةَ الهرميةَ السلطوية ضمن التكاملات الاجتماعية تَعودُ بجذورها إلى الماضي السحيق. ودورُها في إدارةِ وسَوقِ شؤونِ الحياة المادية هو من أهمّ العواملِ الأولية. والعنفُ وحده غيرُ قادرٍ على توليد الحياة المادية والاقتصاد أو حتى الرأسمالية كأقصى نقطة. بمعنى آخر، فأدوارُها في الترتيب والتطوير والإعاقة، قد سارت دوماً بشكلٍ متداخلٍ متشابك.

إنّ تأثيرَ الجغرافيا على انتصارِ الرأسمالية في شمالِ غربي أوروبا يَبسطُ للعيان أهميةَ المكان. فلطالما يُقال عن كونِ مدينةِ أمستردام مهداً للرأسمالية. مع ذلك، فنصيبُ الجغرافيا محدودٌ في إيضاحِ التأثيرِ عليها، نسبةً للمؤثرات الأخرى. مما يستدعي موضعَتَها في مكانها المناسب دون مغالاة، لإبرازِ أهميةِ وقيمةِ المعنى أكثر فأكثر.

إنّ قوةَ التفسير المرتكز إلى المؤثرات الحضارية–الثقافية أمرٌ لا يقبل الجدل. فالرأسماليةُ أساساً تتزامن مع مرحلةِ تفسخ المدنية. هذه هي الأطروحةُ التي أضعُ ثقلي عليها غالباً. كما أنّ مكانَ انصبابِ النهرِ الأساسي للمدنية في المحيط (وهو على الصعيد الرمزي المحيطُ الأطلسي المتاخمُ لمدينة أمستردام)، هو في نفسِ الوقت نهايةُ هذا النظام. لا شكَّ أنّ النظامَ انتقلَ إلى ما وراء المحيط. حيث نَجحَ مع الدولة القومية الأمريكية في الصعودِ إلى قمةِ العولمة في كنفِ هيمنة جديدة. إلا أنّ ماهيتَها المتفسخةَ الهشةَ والمتأزمةَ في خضمِ الفوضى تتبيّنُ بوضوح. وتُعبّر عن نفسها من خلال: سيادة التشبُّه والمحاكاةِ في الحياة بإفراط، والمغالاةِ في محورَتِها حولَ الدعاية الإعلامية، ونفوذ المجتمعِ الاستعراضي والاستهلاكي، وتَجاوزُ الاقتصاد حدودَه الطبيعيةَ بإفراط بدلاً من تلبيته مستلزمات الطلب، وتَسرُّب السلطةِ حتى كافةِ الأوردةِ الشعرية للمجتمع، وتَطرُّق مُنظّري النظامِ بأنفسهم إلى اللاتاريخ.

لا يمكن التفكيرُ بواقعٍ بلاتاريخٍ أو زمان. إذ لا يُمكنُ حصولُ التقدم والتطور الطبيعيِّ والتنوع والاختلاف إلا بالتاريخ. ولا يمكن إطلاقُ عبارة "الكلمة الأخيرة" إلا على شكلٍ معين. ذلك أنه ما من شكلٍ يتميز بالأبديةِ السرمدية. أما زيادةُ تكريسِ الطابعِ الدوغمائي في الأفكارِ

والعقائد، واستفادةُ القوى الحاكمة من ذلك في تمكينِ استدامةِ سلطتِهم، ومساعيها الدائمة في تمكينِ سيرورةِ امتيازاتِ الشرائحِ النخبوية المتميِّزة؛ فقد لعب دوراً بارزاً في بلوغِ المصطلحات التي أثرت بدرجةٍ بليغة في رسم ملامح المجتمع؛ من قبيل: "الأبدية، حتى يوم القيامة، آخِرُ نبي، القانونُ الثابتُ الثبوتي، اللاانقطاع، والتقدمُ اللانهائي". ويتجسَّدُ الهدفُ الأساسي من ذلك في اكتسابِ الثقة بالنفس، وفي تأمينِ استدامة المصالح المنفعية عبر الدعايةِ والتحريض. وما مزاعمُ الليبرالية –الأيديولوجية المحورية للرأسمالية– بكونها صاحبةَ الكلمة الأخيرة للتاريخ (نهاية التاريخ)، سوى تكرارٍ حداثوي لنفسِ الألعوبة.

من هنا، يتوجب عدم نعتِ الرأسماليةِ لدى تعريفها وكأنها فكرٌ جامدٌ وممارسةٌ عمليةٌ ثابتةٌ يتمُّ توجيهُهما من مركزٍ واحد. بل يجب فهمُها أساساً على أنها الممارسةُ العمليةُ الممنهجةُ للشخصياتِ والمجموعات المنفعية والانتهازية المختبئة في تصدُّعاتِ المجتمع ودهاليزه، والتي تُسيِّرُها في نخرِ فوائضِ الإنتاج المتنامي مع الزمن، ونهشه بمنتهى التطفل. وأمثال هؤلاء لم تَزِدْ نسبتُهم في المجتمع في أيِّ وقتٍ من الأوقات عن واحدٍ أو اثنين بالمائة. وهم ينتهلون قوتهم من منفعيتِهم وتنظيمِ ذاتِهم. ويحرزون انتصاراتِهم بتنظيمِ شؤونهم ضمن المكانِ على نحوٍ أفضل، ببسطِ نفوذهم على الأشياء التي يحتاجها المجتمع، ضمن التصدعات الاجتماعيةِ المتفاقمة مع الزمن من جانب، وبتلاعبهم بالأسعار وفق تقاطعاتِ معادلةِ العرض والطلب من جانب آخر. وإذا لم تقمَعهم القوى الرسميةُ في المجتمع، أو على النقيض، إذا استدانت من احتكاراتهم لتُغذِّيهم بالمقابل وبصورةٍ دائمةٍ بما يترتبُ على ذلك من التزامات؛ فإنَّ هذه المجموعاتِ المتواجدةَ بنطاقٍ ضيقٍ على هامشِ كلِّ أشكالِ المجتمع، سوف تكتسبُ شرعيتَها، ليغدوَ أصحابُها الأسيادَ الجددَ للمجتمع. وقد تكوَّنت مثلُ هذه المجموعات الاحتكاريةِ الهامشية المُرابية على مرِّ التاريخ الحضاري، وبالأخص في مختلفِ المجتمعات الشرق أوسطية. لكنها، ونظراً لاستقطابها مقتَ المجتمع واستياءه، فإنها لم تجرُؤْ على الخروج من تشققاتِ المجتمع والطفوِ على السطح. ولم يتجرأ حُكَّامُ المجتمع أيضاً، بما فيهم الأكثر جبروتاً وطغياناً، على شرعنةِ هذه المجموعات. ولم يقتصر الأمرُ على ازدرائها والامتعاضِ منها. بل ونُظِر إليها على أنها أفتكُ قوةٍ مُهلِكةٍ ومُفسدةٍ للمجتمع، واعتُبِرت بذرةَ الرذائلِ على الصعيد الأخلاقي.

إنّ تفشّي واستفحالَ الحروب والنهب والسلب والمجازر والإبادات والاستغلال وتدمير البيئة في أوروبا الغربية خلال القرون الأربعة الأخيرة، بما لا مثيل له على مرّ التاريخ البشري، هو على صلة وثيقة بالنظام السلطوي المهيمن. لا ريبَ أيضاً في أنّ الأراضي عينها قد شهدت أعظمَ أشكالِ النضال المضاد. أي، لا يمكن الحكمُ على هذه المرحلة بأنها خسارةٌ تامةٌ بالنسبة للبشرية.

ما أسعى إلى عمله هنا هو تسليطُ حزمة من الضوء على مخرجٍ قيّم، من خلال طرح تركيبة جديدة من مجموع ما أكسبَه الغربُ للبشرية من منجزات، مع القيم الشرقية الإيجابية القديمة العريقة.

آ- العقلانية

يُعترَفُ بالدورِ الرئيسيّ لعاملِ العقلانية في ولادة الرأسمالية. فنحن نشهد من خلاله تصنيفاً يُسمّى بنمطِ التفكير الغربي، الذي يطرحُ العقلانية وكأنها خاصيةٌ مميّزةٌ لشكلِ المجتمع الغربي. إنّ هذا الافتراضَ يَعتبرُ المجتمعاتِ الأخرى بأنها لَم تَنَلْ نصيبَها الوافي من العقل طيلةَ مسارِ التاريخ. يُقال: إنّ الغربَ استخدمَ عقلَه وخلقَ العلم. ولدى إثباتِ أنّ العلمَ قوة، غدت هيمنةُ النظامِ القائم أمراً لا مفر منه. وبطبيعة الحال، فوضعُنا الحالي ونحن محاصَرون بنظامٍ سلطويٍّ مهيمنٍ نابعٍ من هذا العقل، ويُشرفُ عليه أربعةُ موظفين رؤساء؛ فإنْ دلّ هذا على شيء، فهو يَدُلُّ على مدى جديةِ هذه المزاعم. ولأجلِ التمكن من تعريفِ النمطِ العقلي لهذا النظام، والذي يحافظ على بقائه بسياساتِ الإرهاب النووي، فمن الضروريّ تعريفُ العقلِ بحدّ ذاته، وبالتالي، تعريفُ الإنسانِ وخصائصه التي ينفرد بها كنوعٍ بيولوجيٍّ حيوي.

باستطاعتنا تناوُل هذه القضية من طريقين مختلفين: كنوعٍ بيولوجي، وكتطورٍ اجتماعي. لنعملْ على بلوغِ التعريفِ بإيجادِ نقاطِ التقاطعِ في كلا الطريقين، بحيث يُتمّمان بعضهما البعض.

1- بالمقدورِ الحديثُ عن ذهنيةِ الإنسانِ كنوعٍ بيولوجي. ولكي نتحكّمَ بمجرى الموضوع، علينا التساؤل عن المعاني التي يُمكن أنْ يَتضمّنَها العقلُ ضمن نظامِ الكائنات الحية، وحتى

ضمنَ الأبعادِ الكونية بمقاييسها الصغرى والكبرى. لا مَهرَبَ من الحديثِ عن نوعٍ من العقل في النظرياتِ الفكرية القائمة على الجزيئياتِ ماتحت الذرية، وذلك بهدفِ إيضاحِ التنوعِ والاختلاف إضافةً إلى التطور. فالمحركُ الأساسيُّ لكافةِ التطورات في الكون، هو حركةُ الجُسَيمات والموجاتِ التي تتحولُ دوماً إلى بعضها البعض، وتتواجدُ في حيزٍ جدٍّ صغيرٍ بحجمِ الذرّة بحيث لا يُمكنُ تصوُّرُه، وتتميزُ بسرعاتٍ قصوى يستحيلُ تخمينُها، وتؤدي بالتالي إلى التطوراتِ الملحوظةِ ضمن هذا الكمِّ الهائل من التنوع. لا يقتصرُ ذلك على عالمِ ماتحت الذرةِ فحسب. فالتطورُ يجري ضمن هذا الإطارِ في العوالمِ الفيزيائية والبيولوجية أيضاً بصفتهِ تنوعاً. لننتبه إلى أننا نتجوَّلُ ونطوفُ في الحدودِ الميتافيزيقية.

يمكننا صياغة تصوُّرٍ مشابهٍ بشأنِ الكون الأكبرِ أيضاً. فالكونُ بنفسِه وجودٌ مؤلَّفٌ من موجوداتِ التصنيفاتِ الأساسية، من قَبيل: الحي–الجامد، المنتهي–اللامنتهي، المتشابه–المختلف، المادة–الطاقة، والجذب–الدفع. أي أنه كلٌّ متكاملٌ يُشَكِّل فيه ماتحت الذرة وماوراء الكونِ ثنائيةً جدليةً أساسية. ويتحققُ الزمانُ والمكانُ بصفتهما اتحاداً متكاملاً للعمق والاتساع، أو لكي نُدركَهما ونراهما بشكلٍ واضح. أما التساؤل: ولِمَ الكونُ موجود؟ فهو أشبهُ بالرؤيةِ الميتافيزيقية البحتة، مع أنه من العسيرِ الزعمُ بعدمِ أهميته وجدواه. لكن، علينا ألاّ ننسى أنَّ المتسائلَ هو الإنسان، وهو بدوره كائنٌ اجتماعي. فعلمُ الظواهر لا يَعترفُ بوجودٍ يتعدى نطاقَ ما نحسه ونشعر به. أي إننا موجودون بقدرِ ما ندرك ونحس، بل بقدرِ ما نفكر أيضاً. أمّا الميتافيزيقيا، فهي تحديداً حالاتُ الوجودِ المتعكسةُ على الحس والفكر. إني مدركٌ لهذه القرينة "الظواهرية–الميتافيزيقيا" بخاصيتها التي تسلبُ العقول، وأُشَدِّدُ على ضرورةِ تجاوزها. حيث لا تلوحُ إمكانيةُ فهمِ الكونِ عن طريقِ هذه القرائن. فالفصلُ بين الفكر والبدنِ تحريفٌ فلسفيّ، بل ودينيٌّ أيضاً. ويُفضي إلى إنكار الحياة أكثر من أي شيء آخر. في حين، لا مشكلةَ للكونِ من هذا القَبيل.

حيث نتلمَّسُ عنصرَ الذكاءِ الخارق حتى في إجراءاتِ أبسطِ الكائناتِ الحية. وأولُ مزيّةٍ نلاحظها هو انشطارُ هذا الذكاء ضمن فتراتٍ لحظية سريعة، ليَجنحَ إلى نزعةِ التخليدِ السرمدي. حيث لم يفنَ أيُّ كائنٍ أوجدَ نفسه. فمقاومةُ هذا الكائنِ الأولِ في الوسط الذي أوجدَ فيه نفسه، قد مهَّدت السبيلَ لتطوراتٍ وَصلَت في نهايةِ المآل إلى أفقِ وطاقةِ الذكاء الكامنة في النوعِ البشري. فكيف حصلَ وتطوَّرَت الطاقةُ الكامنةُ ضمن الحيويةِ الموجودةِ داخلَ خليةٍ

واحدة، وتَنَوَّعَت لتَصِلَ حالةَ كائنٍ حيٍّ ذي ذكاءٍ مذهلٍ كالإنسان؟ لَرُبما كان التكاثرُ والانشطارُ أساساً، ليس فقط في أبسطِ خليةٍ حية، بل حتى في العوالم الصغرى. والتكاثرُ بدوره تَطَلَّبَ التَغذي من الوسطِ المحيط. وهذا بدوره ما استلزمَ التحلي بالقدر الكافي من حمايةِ الذات. ولربما لا تستطيع الجزيئياتُ ماتحت الذرية أنّ تتجنب مشاكلَها في التكاثرِ والتغذيةِ والحماية بنسبةٍ تَضمَنُ لها البقاءَ وعدمَ الفناء، إلا على منوالِ هذا العالمِ الأصغر. أي أنّ الحدودَ التي تَستَنِدُ إليها هي الحدودُ اللامتناهيةُ في التكاثرِ والتغذيةِ والحماية. يمكننا هنا الوصولُ –ولو قليلاً– إلى جوابٍ عن بحثنا بشأنِ الذكاءِ الكوني. ولكن، علينا ألاّ نَعتبرَ هذا الكونَ خارجَنا. فكلُّ أطرافنا محاطةٌ ومليئةٌ بالأكوانِ الصغرى. وربما كان بحثُنا عن التكاثرِ والمأكل والمأمن تعبيراً ملموساً عن الانعكاسِ الموحَّدِ الكامل لهذا العالَم (الكون الأصغر). وربما نشأ الكون الأكبر أيضاً على نفس المنوال. وإذا ما ضيَّقنا الخناقَ على الزمان والمكان، فهو مُقَرَّرٌ في حدود اللانهايةِ من التعاظمِ وسلوكياتِ الذكاءِ الآمنة. وانعكاسُ الكونِ الأكبر في ذكاءِ الإنسان هو أحد الاحتمالات أيضاً.

إني منتبهٌ إلى إفراطي في وضع التصورات. ولكن، من المفهوم أيضاً عدم استطاعتنا تفسيرَ طاقةِ الذكاءِ الكامنة في الإنسان وكأنها مُنَزَّلَة من السماء. فإلى أيِّ مدى يمكنُ التفكيرُ بذكاءٍ مجرَّدٍ من الوجودِ والتطورِ الطبيعي؟ كَم هو واقعيٌّ التفكيرُ بالذكاءِ على أنه ميزةٌ تخصُّ الإنسانَ فقط؟ فحتى الموتُ يَتَبَدّى كضرورةٍ اضطراريةٍ لإدراكِ الحياة، وبالتالي الوجود؟ حيث بمقدورنا الجزم باستحالةِ إدراكنا الحياة لو لم يَكُن الموت. فالحياةُ إلى ما لانهاية من دونِ تغيير، إنما تَعني في مضمونها اللاحياة. كما إنّ الوسطَ الذي يخلو تماماً من الوعي والإدراك، هو الوسطُ الذي لا وجودَ فيه لأيِّ شيء. حتى في هذه الحالة يبدو الموتُ كأنه ضرورةٌ لا بد منها كي تَتحقَّقَ الحياة. إذن، والحالُ هذه، لِمَ نَهابُ الموتَ وكأنه نهايةُ الحياة، رغمَ أنه كان يجب اعتبارُه نعمة؟ فحسب رأيي، وعوضاً عن الخوف من الموت، فمن الأنسب فهمُ وإدراكُ الحياةِ الممكنة بفضلِ الموت، والانطلاقُ منها نحو النتيجةِ بما يتناسبُ مع المشاركةِ الكونية. فكيفما يستحيلُ الفرارُ من قبضة الموت، فكذا مُحالٌ الهربُ من الحياة أيضاً. أو بالأصح، يَلُوحُ أنّ الهدفَ الوحيدَ من الحياة هو العثورُ على لغزِ الكونِ وأسراره في تحليلِ هذه الثنائية.

حسناً، وماذا يتحقق من بلوغ معاني الحياة القديرة وفقاً لضرورةِ حلِّ هذه الثنائية؟ يبدو لي أنّ هذا السؤالَ غيرُ مناسبٍ وضروريٌّ جداً في الآن نفسه. إذ، بمستطاعنا تسميةُ وضع

المعرفةِ التامةِ والوقوفِ عند أسرارِ الكونِ وإدراكِها بالنصرِ النهائيِّ للحياة. من هنا، يمكننا النظرُ إلى مفهومِ الجنةِ في الكتبِ المقدسة، وحالةِ النيرفانا في البوذية، وحالةِ الوَجْدِ[1] الكامل في التصوفِ على أنها حالاتُ تقديسِ الحياة وتصييرِها عيداً دائماً.

بعضُ المفكرين الغربيين يعتمدون على حالاتِ الملاحظةِ والرصدِ المعروفةِ في ترويجِهم للقول بأنّ اقتصارَ الحياة على كوكبنا فقط هو محضُ صدفة، وأنه لدى فناء النظام الشمسي، سوف تنتهي وستزول كلُّ شيءٍ ضمن علمِ نشأةِ الكون[2] الذي لا معنى له أبداً. وهذا ما يُشبِهُ تصويرَ جهنم. ثمة حججٌ يستندُ إليها هذا الشكلُ التصوري. إلا أنه أكثر التصورات سُقماً وعُقماً في تحليلِ الحياة. فنحن لا ندرك الكونَ كلياً، ولا نبلُغُ المعاني القديرةَ للحياة تماماً. لذا، فالحججُ ليست قويةً في مثل هذه التصورات. فدُنيانا حيويةٌ وعادلةٌ عادةً، بحيث لا تَسمحُ بحياةٍ لا تتميز كفايةً بالوسطِ المناسب، تماماً مثلما تَمنَحُ جوَّ الحياة لكلِّ كائنٍ حيٍّ عندما يحينُ وقتُه، وبما يتناسب وطاقته الكامنة.

وبقدرِ أهميةِ عدمِ محورةِ قصةِ نشوءِ النوعِ البشري حولَ منظورِ الأنا المركزية، فإنّ التقليلَ من شأنها سيكُون إجحافاً وإهانةً بحقِّ الدورةِ الكونية المذهلة. من هنا، فالميتافيزيقيا الأسوأ هي "الوضعيةُ" المنزلقةُ في وضعِ سردِ ظاهرةِ الإنسان بعدَ تجريدِها من عمومِ الكون. وأنا على قناعةٍ بأننا سنُضفي المعاني الأسمى على الحياة، وسنُجلُّها ونُقدِّرُها أكثر، عندما نبسُطُ روابطَ "الوضعية"، باعتبارها أكثر الماديات فظاظة، مع الرأسمالية.

خلاصةً؛ وكأننا محظوظون بالقدرةِ على معرفةِ الكون بأفضلِ الأشكال متمثلاً في الإنسان باعتباره نوعاً بيولوجياً حيوياً. إنّ إدراكَ هذه الطاقةِ الكامنة من جهة، وتحقُّقَها من جهة أخرى، هما مرحلتان مختلفتان كلياً عن بعضهما البعض. وكأنّ هذه الحقيقةَ الواقعة قد أُدرِكَت في الفكرِ الشرقي المعتمدِ على عبارةِ "كلُّ شيءٍ موجودٌ في الإنسان". أعُود وأوضحُ أنّ الفكرَ المنزلقَ نحو النزعةِ الإنسانيةِ المركز، يرى كلَّ حيٍّ وجمادٍ وجميعَ الطبيعاتِ الأخرى مسخَّرةً لخدمةِ الإنسان. من الواضحِ أنّ هذه الرؤية، التي تُشكِّلُ الأرضيةَ الفلسفيةَ لمفهومِ السلطة

---

[1] **الوجد**: هو في الصوفية حالة يشعر فيها المرء بانقطاع أوصافه البشرية، واتحاد نفسه بالموجود الكامل المتعالي (الله). والنفس التي يغشاها الوجد تنقطع عن الاتصال بالعالم الخارجي، وتتحد بموضوعها الذاتي اتحاداً مباشراً. والوجد خشوع الروح عند مطالعة سر الحق (المترجمة).

[2] **علم نشأة الكون**: ويتضمن وصفاً لأصل العالم، وتكوينه ونشوئه (المترجمة).

الاستبدادية والتوتاليتارية والهرمية، تؤدي إلى العقلِ التصوريِّ الأكثر بُعداً عن الحياة. أو بالأحرى، إنها ثمرةٌ من ثمارِ هذا العقل. كما إنّ بعض الفلسفاتِ الأيكولوجية، التي ترى الإنسانَ بَلاءً مُسلَّطاً على الطبيعة، إنما تَصُبُّ في نفسِ المجرى، وإنْ بَدَت وكأنها مناقضة له. فالنظرُ إلى نشوءِ النوعِ البشري كبلاءٍ مسلَّطٍ على الطبيعة، هو حصيلةُ فلسفةٍ سقيمة وذاتِ تصوراتٍ هشة الروابطِ مع الحياة. فالتعاطي الذي لا يولي الأهميةَ القديرةَ لتطورٍ بلغَ مرحلةَ الإنسان، إما أنّ أواصره مع الحياة واهنةٌ خائرة، أو أنه مرتبطٌ بالأنظمةِ المُشيَّدةِ على أساسِ المغالاة في الاستغلال.

فالتطورُ الطبيعي الذي بلغَ مرحلةَ الإنسان، يَبسُطُ أمامَنا قضايا أخلاقيةً بالغةَ الأهمية. قبلَ الدخولِ في هذا الموضوع، لنعملْ على تعريفِ روابطِ العقلِ مع المجتمع.

2- يتميز النوعُ البشري بأنه بقدرِ ما يُحَقِّقُ مجتمعيةَ ذكائه الكامن، فهو يتسمُ أيضاً بالقدرةِ على إبرازه بنفس الدرجة. والأهمُّ من ذلك، أنّ البنيةَ الحيويةَ للإنسان تقتضي المجتمعيةَ بالضرورة. أي أنّ الإنسانَ مرغَمٌ على المجتمعيةِ بما لا ندَّ له في أيِّ كائنٍ حيٍّ آخر. فمولودُ الإنسانِ لا يمكنه الخروجُ من مرحلةِ الطفولة تماماً، إلا بعدَ مرورِ خمسةَ عشر عام. وهي فترةٌ زمنيةٌ يستحيل عيشُها من دون المجتمع. فالطفلُ يولَد من رحمِ أمه ضعيفاً لا حولَ له ولا قوة. في حين أنّ مواليدَ جميعِ الحيوانات يمكنها تأمينُ إمكانيةِ الحياة لوحدها خلالَ فترةٍ قد تَصِلُ يوماً واحداً، أو حتى أقصر من ذلك بكثير. إنّ مجتمعيةَ الإنسان معقدة أكثر، وتقتضي إدراكها بكلِّ أعماقها. فالنوعُ الإنساني المفتقدُ والخاسرُ لمجتمعيته، فإما أنْ يُعيدَ تحوُّلَه ليصيرَ نوعاً أقرب إلى القرد، وهذا ما يعني التحولَ نحو الخلف (وهو أمرٌ وارد)، أو أنْ يَفنى ويزول. فكلُّ الكائناتِ الحية تحتاج إلى التجمعاتِ الخاصة بها، سواء كنوعٍ قائمٍ بذاته، أو كفصيلةٍ تَشملُ كلَّ الأنواع. أما المجتمعُ الخاص بالنوعِ البشري، فيتميزُ بماهيةٍ وجوديةٍ تفوقُ التجمعَ الاعتيادي بكثير.

أما اصطلاحُ المجتمع على أنه الطبيعةُ الثانية، فهي مقاربةٌ أعمق بكثير. فالمجتمعيةُ بذاتها تُفيد بخروجِ الذكاء من كونه طاقة كامنة، ليَبدأ مرحلةَ الفاعليةِ بكفاءة. ذلك أنّ التجمعَ يستلزمُ تطورَ الفكرِ على الدوام. وما التطورُ الاجتماعي في أساسه سوى تطور الفكر، وبه أصبحَ ممكناً. تتطور عواملُ التكاثر والمأكل والمأمن أكثر بالتزامن مع المجتمعيةِ المتنامية. أقولها بوضوح: إنّ عناصرَ التكاثرِ والتغذيةِ والحمايةِ الخاصةِ بكافةِ الكائناتِ الحية، هي دلالةٌ على

وجود العقل، وهي النمطُ الفطريُّ الأكثر صرامةً في التعلم. إنها النمطُ الغرائزيُّ الأكثر فطاظةً للمعرفة. وحركاتُ الأحياء هي حركاتُ معرفة. وبشكلٍ أعم، فالتقدمُ والتطورُ الكوني بأجمعه يُذكّرُنا بالذكاء والمعرفة. من هنا، فالمجتمعُ باعتباره الطبيعةَ الثانية، هو حالةٌ من حالاتِ انعكاسِ الطبيعة الأولى، ولكنْ بمراحلَ أعلى.

أنا على قناعة بأنه من دونِ تحليلِ المجتمعية كطبيعةٍ ثانية، فإنّ الفكرَ والعملَ اللذين يُوليان الأولويةَ للطبيعة الأولى، يشتملان في بنيتهما على انحرافٍ خطير. فما دام الإنسانُ ثمرةً من ثمارِ الطبيعة الثانية، إذن، والحالُ هذه، ينبغي إيلاءُ الأولوية لإدراك تلك الطبيعة، كي نستطيعَ فهمَ الإنسان. ولهذا السببِ لَم أقتنعْ بموضوعيةِ العلم المختصِّ بالطبيعة الأولى، وبإمكانيةِ تحقُّقِه منفصلاً عن الطبيعة الثانية. إذ كنتُ أرى ذلك انحرافاً وشذوذاً. إنني على قناعةٍ بضرورةِ ألاّ تكُونَ علومُ الفيزياء والكيمياء وحتى البيولوجيا منفصلةً عن العلم المعني خصيصاً بالطبيعةِ الثانية والإنسان. أدركُ أنني أطُوفُ في حدودِ الشرائعِ الدينية. لكنّ القضيةَ الأساسيةَ التي تستلزمُ الإثارةَ والتوضيح هي: ما دامت جميعُ القوانين الخاصة بالطبيعة الأولى تتواجد وتتجسد في الإنسان عبر الطبيعة الثانية، فهل ثمة معنى للفصلِ بين الذات والموضوع؟ تُرى، كَم باستطاعتنا الفصلُ بين العالِم والمعلوم؟ والسؤال الأكثر حيوية وحرجاً: ألا يُشكّلُ تحويلُ العارفِ والمعروفِ إلى ثنائيةٍ على منوالِ الذات–الموضوع انحرافاً محورياً؟ إني أرى وكأنّ موضعةَ الطبيعتَين الأولى والثانية على شكلِ ذاتٍ وموضوع، هو الدافعُ الأولي وراء كلِّ السياقات الخاطئة الخاصة بالإنسان، ووراءَ شتى المراحلِ الاجتماعية التي تجترُّ مخاضاتها. إنّ نظاماً كهذا من المنطقِ يُخضِع المجتمعَ برمته لنيرِ الاستغلال والأَسْرِ والذلِّ بمَعيّةِ النظامِ الرأسماليّ. بل والأنكى أنه لا يتوانى عن نشرِ نفسِ ذاك المنطق من القمعِ والاستغلال على كافةِ عناصرِ الطبيعة الأولى أيضاً.

أما المجتمعيةُ التي تدخُلُ حيّزَ التنفيذ كسبيلٍ للحلِ إزاءَ الوضعِ المأساوي للنوع البشري، ففي مراحلها التي تبرزُ حصيلةَ الأشواطِ التي قطعتها من التطور، تتحول إلى مشكلة؛ سواء في بنيةِ المجتمع أو في البيئة الطبيعية. لنعملْ الآن على تفسيرِ التطوراتِ ذهنياً، مع التبيان أننا سنعملُ لاحقاً على تعريفِ تلك القضايا ومؤثراتها الأساسية، وفي مقدمتها الاقتصاد.

من المهمِّ الإدراكُ أنّ القوةَ الذهنية، التي ارتقت إلى مستوى دماغ الإنسان حصيلةَ التطورِ البيولوجيِّ الطبيعيّ، قد نشطت وتمايزت مع التطورِ الاجتماعيِّ التدريجيّ. كنتُ قد أوضحتُ

سابقاً أنّ المجتمعيةَ نفسَها أُشبِهُ بحالة من الذهنية الناهضة من سُباتها، لتَكُونَ في حراك ونشاط دائمَين. فمن دواعي التطورِ الطبيعيِّ أنّ الحالةَ الذهنيةَ النشطةَ باستمرارٍ ستمهدُ الطريقَ بالمقابل وبالتبادل أمام تطور الدماغ. والحياةُ الاجتماعية النشيطةُ هي المؤثرُ الأساسي المطوّرُ للذهنية، وإنْ اقتضى ذلك مدةً طويلة. أما إيضاحاتُ الدهاءِ الشخصي، فهي غيرُ مُقنعةٍ كثيراً. ذلك أنّ الخاصيةَ المجتمعيةَ تَكمن وراءَ كلِّ حالة من الذكاء.

نستنبط من المعلومات الأنثروبولوجية التي بحوزتنا، أنّ القسمَ الأعظمَ من الحياةِ الاجتماعية للإنسان قد مرّ بمُمارسة القطف والقنص، وأنّ الإنسانَ قد حقّقَ التّواصلَ عبرَ لغة الإشارات الشبيهة بالأصوات التي كانت تُصدرُها الأنواعُ الحيةُ الأقرب إليه. لا يمكننا الحديثُ هنا عن أيةِ مشكلةٍ جديةٍ ذاتِ منبعٍ اجتماعيٍّ في تلك المرحلة. حيث ما يزال التطورُ الطبيعي سارياً ومحافظاً على التوازن داخل المجتمع. أما مستوى الذكاء، فعاطفيٌّ. أو بالأحرى، يَسُود الطابعُ العاطفي للذكاء، والذي من أهمّ مميزاته أنه يعملُ بردُودِ الفعل. الفطرةُ أيضاً ذكاءٌ عاطفي. لكنها أقدمُ أنواعِ الذكاء (يمكن إرجاعُها إلى أولِ خليةٍ بسيطة حية). ذلك أنّ نمطَ عملها وحراكِها يتمثل في إبداءِ ردودِ الفعل الآنية إزاء المنبهات، وكأنّ نظاماً تلقائياً من العمل هو الساري. هذا النمط يلبي وظيفة الحماية بأفضلِ أشكالها. ويمكننا ملاحظته بكلِّ سهولة حتى في النبات. في حين أنه يبلغ أرقى مستوياته لدى النوع البشري. فوصولُ الإنسان إلى هذا المستوى الراقي من قوةِ الذكاء، التي تتميزُ بالحواسِّ الخمسِ المتناسقة، لم يحصلْ في أيِّ موجودٍ آخر. لا شك أنّ بعضَ الحواس تطورت لدى بعضِ الكائنات أكثر مما عليه لدى الإنسان، من قَبيل السمع والبَصَر والتذوق. إلا أنّ النوعَ البشري يتصدر الكائنات من حيث بلوغه حالةً تَكُونُ فيها الحواسُّ الخمسُ شاملةً ومتناسقة.

إنّ أهمَّ ميزةٍ في الذكاءِ العاطفي هي روابطُه مع الحياة. فحمايةُ الحياة من أهمِّ وظائفه، لأنه تطوّرَ كثيراً في هذا المجال. ولا يمكن الاستخفافُ بجانبه هذا البتة، حيث ينشط بشكلٍ مُنزّهٍ تماماً عن الخطأ. أعني بذلك القدرةَ على إبداءِ ردِّ الفعلِ في آنه. والافتقارُ إلى هذا النوع من الذكاء يعني انفتاحَ الحياةِ على المخاطر من أوسعِ أبوابها. ذلك أنّ احترامَ الحياة هو على عُرىً وثيقةٍ بمستوى تطورِ الذكاء العاطفي. إنه يحذو حذوَ الطبيعة في توازنها. وبمقدورنا تسميته بالذكاء الذي يُمكّنُ من الحياة الطبيعية. ونحن مَدينون كلياً لهذا النوع من الذكاء في عالمنا الحسي.

إنّ التطورَ الشاملَ للذكاءِ العاطفي في النوعِ البشري، يُزيد من فرصةِ عقدِ الروابطِ بين العواطف، وعلى رأسها حواسُّ السمعِ والبصرِ والتذوق، بحيث تُطَوِّرُ الحركاتِ الذكيةَ بقيامها جميعاً فيما بينها بتحديدِ أوجُهِ الشَّبَه. ومع تَطَوُّرِ الظروفِ الفيزيولوجيةِ للتكلم، تمكَّنت المجموعاتُ البشريةُ من بلوغِ لغةِ "الرموز"، بعد بقائها حقبةً طويلةً تَستَعملُ لغةَ الإشارة. أساسُ اللغةِ الرمزيةِ هو الانتقالُ بوساطةِ الكلماتِ إلى التفكيرِ المجرد. فالتفاهمُ بالاصطلاحاتِ بدلاً من الإشاراتِ هو ثورةٌ عظيمةٌ في تاريخِ البشرية. ما يتبقَّى هو إطلاقُ الأسماءِ على الأحداثِ والأشياءِ التي تلبي الاحتياجاتِ الضروريةَ للإنسان. والتسميةُ مرحلةٌ عظيمةٌ تستجلبُ تَطويرَ الاصطلاحاتِ اللازمةِ لعقدِ العلاقةِ بين مختلفِ الأسماء. وسواء خصائصُ الأشياءِ التي تُمثِّلها الأسماء، أو الوظائفُ القائمةُ فيما بينها؛ فهي تُفضي إلى ظهورِ الأفعالِ وحروفِ العطفِ الرابطةِ بينها. ومع الانتقالِ إلى تركيبِ الجملة، تَكُونُ الثورةُ اللغويةُ قد حقَّقت انتصارها.

هذا ما معناه بروز شكلٍ فكريٍّ جديد. فنقشُ الكلماتِ والمفرداتِ في الذهنِ يُمكِّن من التفكيرِ بشأنِ الأشياءِ والأحداث، حتى وإنْ لم تَكُنْ موجودة. إننا على عتبةِ الذكاءِ التصوري أو النظري. إنه تطورٌ رائعٌ ومذهل. وإنْ لم أَكُنْ مخطئاً، فالقصُّ الأماميُّ من القسمِ الأيسرِ من الدماغِ متخصِّصٌ كلياً بهذا النوعِ من الذكاء. إننا وجهاً لوجه أمام نوعٍ من الذكاء، الذي قد يؤدي إلى الأوضاعِ المُضِرَّةِ والخطيرةِ بقدرِ ما هو نافعٌ ناجع. وميزتُه الأساسية هي نشاطُه منفصلاً عن العواطف. ويمكننا تعريفُه بالذكاءِ التصوري، أو الذي يُفضي إلى بروزِ **الفكرِ التحليلي**. من أهمِّ مزايا الذكاءِ أو العقلِ التحليلي، هي قدرتُه على التفكيرِ بشأنِ كلِّ الكونِ عند اللزوم، دون إرهاقِ نفسه كثيراً؛ ومقدرتُه اللامحدودة على رسمِ التَّخَيُّلات. أي أنّ الذكاءَ التحليلي يُكَوِّنُ عالَماً مذهلاً من التصورات. لقد تَطَوَّرَت كفاءةُ صياغةِ المخططاتِ ونَصبِ الأفخاخِ وحَبكِ المؤامرات. بل ويُمكِنُ تقليدُ الطبيعةِ ومحاكاتُها لتطويرِ كلِّ المخترَعات. ويَغدو اكتسابُ القدرةِ على بلوغِ الهدفِ بالمصائدِ الممنهجةِ وبشتى أنواعِ المكائدِ سبباً رئيسياً وراء بروزِ واستفحالِ المشاكلِ داخلَ المجتمعِ وخارجه.

إنّ اكتسابَ الذكاءِ لبُعديه التحليليِّ والعاطفي بشكلٍ متداخلٍ هو فضيلةٌ عظمى تخصُّ الإنسانَ كي يُحقِّقَ كَينونَتَه. لكنّ الأهمَّ هنا هو: لأيِّ غرضٍ يُستخدَمُ الذكاءُ التحليلي؟ لقد انتبهَ المجتمعُ إلى هذه القرينةِ منذ المراحلِ الأولى، فكان ردُّه على ذلك هو العملُ أساساً

بـ"الأخلاق" كمبدأ أولي للتنظيم. حيث لا يمكن ضبطُ الذكاءِ التحليلي أو التحكمُ به من دون الأخلاقِ المجتمعية. وعلى سبيلِ المثال، فالشخص المشحون بمشاعرِ السخط والغضب، يمكنه إبادة كلِّ كائنٍ حي أو مجموعةٍ بشرية تقف في وجهه، إنْ هو لم يَستَسغْها أو يرغَبْ بها، بمجردِ إعمالِ ذكائه التحليلي وتشغيله قليلاً. وقد سعى المجتمعُ إلى تذليل هذا الخطرِ والتغلبِ عليه، من خلالِ ارتقائه بالأخلاق، وجعلها مبدأً ثابتاً لا غنى عنه. فجعَلَت كلُّ مجموعةٍ من تعليمِ وتنشئة أعضائها وفق منظورٍ أخلاقيٍّ حساسٍ ودقيق مهمَّةً أولية. كما إنّ التمييز بين "الفضيلة والرذيلة" كثنائيةٍ أساسيةٍ في الأخلاق، معنيٌّ بوظيفةِ ذلك الذكاء التحليلي. فإنْ عمِلَ على نحوٍ حسَن، فإنه يُكَرَّم على يدِ أخلاقِ الفضيلة. وإنْ بدأ يغدو مُضراً، فإنه يُحكَمُ عليه بنعته بأنه أخلاقُ الرذيلة. أو بالأحرى، يُنظَر إلى الرذيلة على أنها الشيءُ الذي يجب ألاّ يتواجدَ في كلِّ أخلاق. فتُقمَعُ وتُعاقَب باستمرار، إلى أنْ تَحتلَّ أخلاقُ الفضيلة مكانةَ الصدارة.

إلا أنّ هذه الحالةَ من الحل الذي ارتآه المجتمع، تظَلُّ قاصرةً عن التحول إلى قوةٍ رادعة كلياً. وسيظَلُّ الماكرون والمتهافتون على حَبك الدسائسِ ونَصبِ الأفخاخ قابعين في الفجوات الاجتماعية. وبطبيعةِ الحال، هناك ثقافةٌ غائرةٌ في القِدَم، وتؤدي دوراً رئيسياً في ذلك: ألا وهي ثقافةُ الصيد. فمبدأُ ثقافة الصيد هو نصبُ الأفخاخِ وحبكُ المؤامرات تجاه الكائنات الحية الأخرى. إنها ثقافةٌ لها عروقُها المتجذرةُ في عالمِ الحيوان، بل وعالَمِ النبات أيضاً. هذه العروق هي في الوقت نفسه عروقٌ بيولوجيةٌ للذكاء التحليلي. وثقافةُ الصيدِ هذه، التي تختلفُ بطبيعتها في المجتمع البشري، تتّحدُ مع الذكاءِ التحليليِّ المتصاعد، مُشكِّلةً معه جميعةً جديدة؛ ومكتسبةً بذلك الكفاءةَ أو المقدرةَ التي تُخَوِّلها لتشكيلِ مستويةٍ أو هرميةٍ باكرةٍ في البنية الاجتماعية وفي الأيكولوجيا البيئية. هكذا تبدأ الكارثة. إذ يتكاثف الفصل بين الجنة وجهنم مع قوةِ الذكاء التحليلي في تأسيسِ الهرمية الاجتماعية، ليُحرِزا التقدمَ قُدُماً وعلى التوازي. وبقيامِ زمرةٍ من "الرجالِ الأقوياء" المُتعالين على المجتمع بتأسيسِ نفسها داخل المجتمعِ الهرميّ، مُفضيةً بذلك إلى تخيُّلِ حياةٍ خاصةٍ على شاكلةِ جنانِ عدن؛ فإنّ الطريقَ بالنسبةِ للمجتمع السفليِّ تُفتَحُ بالمقابل أمام جهنم، التي تزدادُ استعاراً دون أنْ يُعرَفَ كيف ولماذا ظهرت؟

كانت المرأةُ أولَ ضحيةٍ طالَتها يدُ "الرجلِ القوي". فمتانةُ أواصرها مع الحياة جعَلَت الذكاءَ العاطفيَّ لديها أرقى. إنها المسؤولةُ الأولى عن الحياة الاجتماعية، عبر كدحها المجبول بالآلام والمخاضات، ولكونها أُمَّ الأطفال. وبقدرِ ما تُدرِكُ معنى الحياة، فهي تعلَمُ جيداً كيف تُحقِّقُ

سيرورتَها. كما إنها جامعةُ الشمل. وخاصيتُها هذه هي محصلةُ ذكائها العاطفي من جهة، وضرورةُ تعلّمتها من الطبيعة من جهة أخرى. يتبين من المعطيات الأنثروبولوجية أنّ الزخم الاجتماعي قد تحقّق وتراكَمَ حولَ المرأةِ–الأم طيلةَ حقبة طويلة من التاريخ، وأنّ المرأةَ–الأمَّ لعبَت دوراً أقرب إلى نواة الغنى والقيم النبيلة. بالتالي، ليس عصيباً أنْ نجزمَ بكونها أمّ فائض القيمةِ أيضاً. من هنا، فجشَعُ الرجلِ القوي، الذي حدّدَ دورَه الأساسيَّ بالصيد، وطمعُه في هذا الزخم المتراكم، هو أمرٌ مفهوم. فلدى بسطِ حاكميته عليه، يغدو بإمكانه تأمينُ فرص كبرى لنفسه. إذ يتمّ الانتقالُ إلى مرحلةٍ تصبحُ فيها المرأةُ موضوعَ جنس، وتسودُ فيها أُبُوّةُ الرجل، بل وتَشهدُ تَحوُّلَه إلى ضربٍ من السيدِ المسيطر، الذي يتمتعُ بحقِّ التحكم بالإرثِ الثقافيِّ الماديِّ والمعنويِّ واستملاكه. إنه أمرٌ مثيرٌ للطمعِ وباعثٌ على الجشعِ حقاً. فقوةُ التنظيم التي اكتسبها الرجلُ مع الصيد، قد منحَته فرصةَ بسطِ نفوذه وتأسيسِ أولِ هرميةٍ مجتمعية. من خلالِ مثلِ هذه الظواهر والأحداث والمستجدات الوقائعية، يمكننا تلمُّسُ كيفيةِ استخدامِ الذكاء التحليلي لأغراضٍ مشينة لأولِ مرة وبشكلٍ ممنهجٍ داخلَ البنيةِ الاجتماعية.

إنّ الانتقالَ من عبادةِ المرأة المقدسة إلى عبادةِ الأب، يؤمّنُ تحصينَ الذكاء التصوري بدرعِ التقديس. يمكن طرحُ مزاعمِ تَجذُّرِ النظامِ الأبوي البطرياركي على هذه الشاكلةِ كفرضية قويةِ الاحتمال. بل ويمكننا على الصعيد التاريخي، وعبرَ البراهين القوية، إثباتُ انبثاقِ الذهنية الذكورية الأبوية بكلِّ عظَمَتِها في حوضِ دجلة والفرات. إذ نلاحظ أنّ هذه الذهنيةَ المذكورة قد انطلقَت من ميزوبوتاميا السفلى حوالي أعوام 5500–4000 ق.م، لتنتشرَ في جميعِ أرجاء ميزوبوتاميا، وترتقي إلى مصافِّ ثقافةٍ اجتماعيةٍ رئيسية. ومن خلال كافة السجلات والوثائق الأثرية على وجه الخصوص، يمكنُ استخلاص نتيجةٍ مفادُها أنه، قبل الانتقال إلى هذه الثقافة، كان ثمة مجتمعٌ أموميٌّ سائدٌ في جميعِ الأطوار والحقَب الميزوليتية والنيوليتية لما قبل الميلاد. حيث سادَ بالاعتماد على وفرةِ الغلالِ في السهول وعلى حوافِّ الجبالِ ضمن أراضي ميزوبوتاميا العليا غالباً. ونتلمّسُ الكثيرَ من التلميحاتِ في الثقافة المكتوبة، والتي تدلّنا على ذلك، وتشير إلى مدى رقي العناصر الدينية واللغوية المعتمدة على المرأة ضمن المجتمع النيوليتي.

كما من المستطاع القول: لأولِ مرةٍ تبرُزُ القضايا الاجتماعيةُ بأبعادٍ جدية في المجموعات الأبوية المعبودة باطّرادٍ تصاعدي، وذلك بالتمحورِ حول الرجلِ الذكر القوي. لكنّ هذه البداية

في عبودية المرأة تُهيّئُ الأرضيةَ لعبودية الأطفال ثمّ لعبودية الرجل. هكذا، وبقدر ما يَكتَسِبُ الرجلُ والمرأةُ العبدان تجاربَ ادخارِ القيم، وعلى رأسها فائض الإنتاج، فهما يندرجان بنفس القدر تحت نير التحكم والتسلط. وتزداد أهميةُ السلطة والتسلط طردياً. ويُشكّلُ تحالفُ الرجل القوي والعجوز الخبير والشامان بؤرةً سلطويةً يَعْزُّ الوقوفُ في وجهها، بصفتها شريحةً ذات امتيازات. فيَصوغُ الذكاءُ التصوري في هذه البؤرة سرداً ميثولوجياً خارقاً، بغرض بسط حاكميته ذهنياً. هذا العالَمُ الميثولوجي، الذي تَعرّفنا عليه تاريخياً أيضاً ضمن المجتمع السومري، يتم الارتقاءُ به من مستوى تأليه الرجل إلى درجة اعتباره خالقَ السموات والأرض. وبينما يُحطُّ من مكانة قدسية المرأة وألوهيتها، ويُعمَل على محوها بأفظع الأشكال، فإنّ الأذهانَ تُلقّنُ بالمقابل بأنّ الرجلَ الحاكمَ هو صاحبُ القوة المطلقة. ويجري إلباسُ كلّ شيء بغطاء علاقات الحاكم–المحكوم، الخالق–المخلوق، وذلك عن طريق شبكة الأساطير الميثولوجية المُبهِرة. هذا العالَمُ الميثولوجيُّ المنقوشُ في مخيلة المجتمع، والذي يتمُّ تمثّله بشكل كاسح، يَكتَسِبُ قيمةً أولية في السرد والشرح، كي يتحولَ شيئاً فشيئاً إلى دين. لقد أضحينا أمام شكل من أشكال الذهنية التصورية المؤسساتية التي لا تَعرِفُ حدوداً.

إنّ هذا الترتيبَ والاتساقَ الهرميَّ في العلاقات، هو أولُ نظامٍ نَجَحَ فيه الذكاءُ الميثولوجيُّ ذو الجذور الأبوية البطرياركية، وما تمخّضَ عنه من قوالب ذهنية في تطبيق القمع والاستغلال والحاكمية المؤسساتية، بعد إضفاء مسحة كاملة من الشرعية عليها. ونَشهدُ هذا الحدثَ في العديد من المجموعات وضمن مراحل مختلفة، وإنْ بدرجات متباينة أو بأشكال متغايرة. لا يمكن للذكاء الذي يؤدي إلى القمع والاستغلال أنْ يكُونَ ذكاءً عاطفياً. كما لا يمكنُ التفكيرُ بوجود ذهنية تسفر عن القضايا الاجتماعية، ما لَم تبلغ المستوى التحليلي، وما لَم تتّحدْ مع ألاعيب نَصب المصائد المتأتية من ثقافة الصيد. ولكي تُخفيَ هذه الذهنيةُ وظيفتَها الأساسية، فهي مضطرةٌ لابتكار الأساطير الزائفة.

لا ريب في إمكانية القول أيضاً أنّ الذكاءَين التصوري والعاطفيَّ قد تداخلا، وأدّيا إلى اختراع التقاليد الفكرية والمؤسساتية الإيجابية للغاية. حيث ليس من الصواب إرجاعُ كلّ العالَم الذهني إلى السلطات الهرمية. إذ نستطيعُ تلمُّسَ الحروب العنيفة في هذه الأفكار، بقدر ما نصادفُ فيها القوالبَ الذهنيةَ الصارمة والصراعاتِ الفكرية المحتدمة. بهذا المنوال يمكننا بلوغُ جذورِ ما نسميه بالصراع الأيديولوجي، وكذلك جذورِ الظواهرِ والوقائع البارزة بأشكال

مختلفة، دينيةً كانت أم فلسفية أم أخلاقية أم فنية. فالصراعات التي نصادفها دوماً وبكثافةٍ في الميثولوجيات والأديان، ليست في جوهرها سوى صراعات اقتصادية وسياسية. حيث انعكس الصراعُ على السلطة الاقتصادية والسياسية في هيئة مشاهد تلتحف الرداء الميثولوجيَّ والديني، إلى حين ظهورِ الذهنية الرأسمالية. وما الدولةُ سوى تجسيد للتمأسسِ الراسخ للبنى الهرمية. أما تَحَوُّلُ التمثيلِ الفردي للبنى السلطوية إلى تمثيلٍ مؤسساتي في التاريخ، فهو على علاقةٍ وثيقةٍ بالمجتمع الطبقي المتنامي مع التمدن، والذي أسميناه "المدنية".

تتحول المدينةُ والتمايزُ الطبقي إلى اصطلاحاتٍ بارزةٍ مع النظام الرأسمالي على الأغلب. إلا أنَّ إيضاحَ جذورهما وأصولهما أهمُّ من ذلك بكثير. حيث من المحال إضفاءُ المعاني الكافية على أيةِ علاقة اجتماعية، ما لم تُوضَّح جذورُهما أو كيفيةُ انبثاقهما. إذ لا يزال تكونُ المدينة بعيداً عن أنْ يكُونَ شبكةَ علاقاتٍ وَجدت الحلَّ النهائيَّ لنفسها. فهو أمرٌ يستلزمُ الإيضاح ومهمٌّ بقدرِ أهميةِ ظهورِ الرأسمالية على الأقلّ. وقناعتي الشخصيةُ هي أنه لن نكُون مخطئين إذا قلنا: إنّ المدينةَ تتسمُ بالطابعِ الرأسماليِّ البدئيّ. فكيف أنّ السوقَ ساحةُ علاقاتٍ تواجدت فيها الرأسماليةُ وتَغذَّت اعتماداً عليها، فكذا يُمكن تعريفُ المدينة بأنها المكانُ الذي تطورت فيه السوق واستدامت. أما علاقةُ ذلك بموضوعنا، فتَكْمُنُ في كونِ المدينة الموطنَ والسوقَ الأكثرَ تقدماً للذكاء التصوري. وانطلاقاً من ماهيتها التسوقية، فهي مؤسسةٌ تقتضي الذهنيةَ التحليليةَ المجردة، بل وتعملُ على إبرازها أكثر. وهي أداةُ تحقيقِ المجتمعيةِ بوتيرةٍ عُليا أيضاً. كما إنها وسطٌ من العلاقاتِ التي تُسرِّع من وتيرة التطورات التاريخية. حيث تَعمَلُ المدينةُ على عقلنة العالَمين الميثولوجي والديني، وتُسرِّعُ من وتيرةِ بروزِ العلمِ بقدرِ ما تُعجِّلُ في تزويره، وتُمَهِّدُ الطريقَ في الوقتِ نفسه إلى ظهورِ الفلسفة أيضاً. وغالباً ما تنشط المدينةُ عبر الذكاء التحليلي.

أما عالَمُ المصطلحاتِ المجرَّد، وانعكاسُه على الفن، فيُزيد من عظمةِ المدينة وبهائها. حيث تُحقِّقُ ذهنيةُ المجتمعِ بعالَمٍ فظيعٍ من التصورات، في ظلِّ أجواءٍ من التلاعبِ اللامحدودِ والمضاربةِ المبتورةِ عن الذكاء العاطفي، وذلك عبر شتى أنواع المكائد. يتطور العقلُ في أجواء المدينة. ولكن، ما هي ماهيته؟ هل يُحقِّقُ التنويرَ أكثر، أم يُكرِّسُ الظلامَ أكثر؟ لم تُعطَ أجوبةٌ صحيحةٌ وكاملةٌ بَعدُ على هذه التساؤلات. إنّ مجتمعَ المدينة هو حزمةُ العلاقاتِ الرئيسية المولِّدةِ للحربِ والاستغلالِ والسلطةِ والتحولِ الطبقيِّ. كما إنّ المدينةَ التي مهَّدت

الطريقَ لظهور المتشدقين بالمنظور الطبقيّ، والذين يُشَكِّلون سوادَ المجتمعِ في بُنيتِها؛ هي في الآنِ عينِه تكوينٌ يَنُمُّ عن إبادةٍ تامةٍ بحقِّ البيئة. أما المجموعاتُ المعتمِدةُ على الأرضية الريفية، ورغم روابطِ تعابيرِها الميثولوجية والدينية مع الذكاءِ التحليليّ؛ إلا إنها تؤدي دوراً إيجابياً على الأرجح. فصياغتُها العقائدية، وفي مقدمتها إلهُها، تَعكسُ صورةَ عالَمِها الحميمِ المفعمِ بالعواطفِ الجياشة. فإلهُها رؤوف، رحيم، غفور، عطوف، يُخَفِّفُ الآلام، ويُيسِّرُ المشقات. وكلما تقمَّصَت الصياغاتُ الميثولوجيةُ والدينيةُ الطابعَ المدينيّ، كلما أُضفِيَت على إلهِها الصفاتُ المُجَرَّدَةُ مثل: المُبتَلي والمُمتَحِن، المُعاقِب، والمُرغِم على التَّضَرُّعِ والاستجداء؛ ليصبحَ إلهاً مُعَذِّباً يُحَبِّذُ التحكمَ والتسلط. ما ينعكس هنا بالأصل هو ما يَحُلُّ بعالَمِ السلعِ المعروضةِ في السوق. إنّ السوقَ وآلهةَ المدينة متداخلةٌ فيما بينها.

يتنامى التمايزُ الطبقي مع تفكُّكِ العلاقات الكلانية والعشائرية والعائلية والقَبَلية المرتبطة بمجموعاتِ السلطة الهرمية، وخاصةً تلك التي تَربطُها قرابةُ الدم. فبينما تتدوَّلُ المجموعاتُ الفوقية، فإنّ المجموعاتِ السفلية تتحولُ إلى مجموعاتٍ مأمورةٍ ومُوَجَّهة. إنها مرحلةٌ جائرةٌ لا رحمةَ فيها، وتتسمُ بفرضِ الاغترابِ عن الذات. وهي على علاقةٍ بتراجعِ مكانةِ الذكاءِ العاطفي. فبقدرِ ما تصبح الطبقاتُ المسحوقةُ تابعةً لمجموعاتِ الطبقة الحاكمة، تَكُونُ الأولى بذلك قد شرعَنَت الهيمنةَ الذهنيةَ لهذه الأخيرة، وصادقَت بالتالي على انحطاطِها هي. إنها لحظةُ وقوعِ المسحوقين في أسوأِ الأوضاعِ اللعينة. ذلك أنّ المصادقةَ على استغلالِ المستبدِّ، تعني الوصولَ إلى الحضيضِ من حيث الحرمان من كلا الذكاءَين. فالافتقارُ إلى الذهنية يُعبِّرُ عن أسوأِ الحالاتِ وعن الدناءة المشينةِ داخلَ المجتمع. فبقدرِ ما يتواجدُ في قمةِ الهرمِ ذكاءٌ تصوريٌّ مجرَّدٌ يُحوِّلُ الغيرَ إلى عبيدٍ وقرابين وضحايا، يَكُونُ قد تَشَكَّلَ في القاع أيضاً كَمٌّ مماثلٌ من الحمقى والجبناء والعبيد وشحاذي العقول.

إذا ما قَسَّمنا التاريخَ إلى مراحلَ من البوابةِ الذهنية، فسيَكُونُ على الشكلِ التالي: العصورُ الأولى التي غَلَبَت عليها المرحلةُ الميثولوجيةُ والدينية (5000 ق.م–500م)، العصورُ الوسطى اللاهوتيةُ التي هي جميعةُ الدينِ والفلسفة (500–1500م)، العصرُ الحديثُ الذي انفصلَت فيه الفلسفةُ عن العلم (1500م–إلى يومنا).

إنّ قولَبَةَ الميثولوجيا تُوَلِّد الدين. حيث لا يمكن نعتُ الميثولوجيا تماماً بالدين، لأنّ هذا الأخيرَ يتطلبُ العقائدَ الثابتةَ وأشكالَ العباداتِ التي لا تتغير. وهو تصوريٌّ كلياً. أي أنّ

الإيمانَ بالتصوراتِ هو أساسُ الدين. والجانبُ الوحيدُ الإيجابيُّ فيه هو تَسَبُّبُه في بروزِ تصدعاتٍ غائرةٍ في المجتمع، أثناءَ مرحلةِ الانتقالِ إلى الفكرِ المجرد، ليُرغِمَه على دخولِ الفكرِ العلمي والفلسفيِّ وتهيئةِ الأرضيةِ له، وإنْ لم يرغبْ هو في ذلك. حيث يتطورُ الفكرُ الفلسفيُّ والعلمي مع الفكرِ الديني ضمن علاقاتٍ جدلية، ليَحملا آثارَه العميقةَ في أحشائهما.

ورغمَ كونِ الفلسفةِ نابعةً من الذكاء الذي يَطفَحُ فيه الجانبُ التصوريّ، إلا إنها تَربطُ الواقعَ العينيَّ دوماً بالرَّصدِ والملاحظة. أي أنها لا تقطعُ صلتَها كلياً مع الذكاءِ العاطفي. وقوّتُها التجريديةُ هي من أرقى أشكالِ الفكر. لذا، فمكانتُها تسبق الدين بالمساهمةِ في العلم.

في الحقيقة، ليست هناك فوارق كثيرة تُمَيِّزُ العلمَ عن الفلسفة. بل يمكننا تفسيرُه على أنه فلسفةٌ أساسُها التجريبي أكثر تقدماً. إذ يسعى كِلاهما إلى إضفاءِ المعاني على الطبيعتَين الأولى والثانيةِ عن طريقِ الملاحظة[1] والتجربة[2]. وهذا هو الصحيح. إلا أنّ أهمَّ نقصٍ فيهما يتجسدُ في عدمِ ردِّهما على سؤالِ اللميةِ (لماذا) الذي يطرحه الدين. ذلك أنّ إعطاءَ الردِّ على سؤالِ الكيفيةِ (كيف) في الطبيعة ليس بجوابٍ كافٍ لأجلِ الحياة. فاعتبارُ هذا الكونِ العملاقِ بلا لِمَ أو كيفَ أو غاية، أمرٌ غيرُ مرغوبٍ به كثيراً. والعلمُ الذي لا يُجيبُ على لِمِّيَّةِ الحياة، لن ينجوَ من التحولِ إلى أداةٍ للسلطةِ الاستعبادية في نهايةِ المطاف.

إني مضطرٌّ لبسطِ أطروحةٍ قويةٍ في فرضيتِها، تشيرُ إلى العلاقةِ الكثيبةِ بين فصلِ العلمِ عن الفلسفةِ والدين (فيما يتعلق بالتساؤلات اللمية والغائية[3])، وبين الذهنيةِ ذات الطابعِ الرأسمالي. يمكنني برهنة ذلك على النحوِ التالي: يُشَكِّلُ الدينُ والفلسفة، بل والميثولوجيا أيضاً، ذاكرةَ المجتمع وهويتَه وقوةَ الدفاعِ الذهنيِّ لديه. إنها وقائع سوسيولوجية، حتى وإنْ تعرَّضت كثيراً إلى التزويرِ بحيث تغدو مُناقِضةً لذاتها. أما المجتمع، وبالتالي علمُ ذاك

[1] الملاحظة: هي إحدى صور المعرفة التّجريبيّة. تقوم على التوجه إلى الشيء في انتباه، للاطلاع عليه دون تغيير. تنقسم إلى خارجية تعني مشاهدة الظواهر كما هي في الطبيعة، وداخلية تعني ملاحظة ما يحصل في النفس من أحوال وظواهر. لا بد في كل ملاحظة من التفريق بين الذات المدركة والشيء المدرك، لأجل الانتقال من الذاتي إلى الموضوعي (المترجمة).

[2] التجربة: في كل تجربة ملاحظة. لكن الفرق بينهما هو أن الملاحظ يشاهد الظاهرة كما هي عليه في الطبيعة، في حين يشاهدها المجرِّب في ظروف يهيئها بنفسه للوصول إلى قانونٍ يعلل به حوادث الطبيعة، أو تحقيق نظرية أو فرضية. تشمل الطريقة التجريبية الملاحظة والتصنيف والفرض والتجريب والتحقيق (المترجمة).

[3] الغائية: هي اسم لكون الشيء ذا غاية. وهي نوع من السببية. والعلة الغائية هي التي من أجلها وجد الشيء. ومبدأ الغائية هو القول بأن كل موجود يفعل لغاية، وأن الغايات الجزئية في العالم مرتبطة بغايات كلية (المترجمة).

المجتمع، الذي تتقطعُ أواصرُه مع تاريخه وذاكرته؛ فلن يَسعى إلاّ إلى التهافت على خدمة السلطة اليومية. هذا ما تفعلُه الرأسمالية. فقد أُسقطت الميثولوجيا والدينُ والفلسفة في حالة تَكادُ لا تُساوي فيها خمسةَ قروشٍ في ظلّ الرأسمالية. لماذا؟ الجوابُ صريحٌ جداً. لأنّ الدينَ والفلسفةَ والملاحمَ الأسطوريةَ وقفت بالمرصاد، وعلى مرّ آلاف السنين، أمام العناصر الرأسمالية (المُرابين، والمُضاربين المنتفعين من فوارق الأسعار المُختلّة) المتربصة في كمائنها بين تصدعات المجتمع وثغراته؛ ولأنها ظلت تنبذها، ولا تعترفُ بشرعيتها. وعليه، فمن المحال أنْ تتصدّرَ الرأسماليةُ مكانتَها في المجتمع، ما دامَ كلٌّ من الدين والفلسفة والأسطورة يُحافظُ على منزلته في النظامِ الفكريّ للمجتمع، وما دامَ الذكاءُ العاطفي يتّسمُ بهيبته بين صفوفه. وما من سلطة يُمكنُها شرعنةُ الرأسمالية في وسط تَسُودُه مُثُلُ هذه الذهنية، وبالتالي قِيَمُ هذه الأخلاق. كما لا يُمكنُها الدفاعُ عنها كنظامٍ اجتماعيٍّ اقتصاديٍّ ترتكز إليه.

يُعرّفُ عالمُ الاجتماع ماكس فيبر المذهبَ البروتستانتيَّ المسيحيَّ بأنه عالَمٌ ذهنيٌّ هيّأ الأوساطَ الذهنية لبروز الرأسمالية، ومهّدَ السبيلَ للانتقال إليها أخلاقياً. هذا التقييمُ، الذي لَه نصيبُه من الحقيقة، يمكننا انتقادُه من جانبين:

آ- البروتستانتيةُ بذاتها تعني الدينَ الأكثر ضعفاً. وهي قريبةٌ جداً من العلم ذي النمط الرأسمالي. والأهمُّ من ذلك أنها تبتدئُ عصرَ الأديانِ القومية. فهي بمثابة المرحلة التمهيدية للنزعة القومية، والتي بدورها تُشكّلُ الأيديولوجية الرأسمالية بشكلها الخالص. والنظرُ إلى الحروبِ الدينية الكبرى في أوروبا من هذه الزاوية، سيؤدي بنا إلى معانٍ متمّمةٍ أكثر.

أما الرأسماليون، فيَرَون أنها المرحلةُ الدينيةُ الأكثر ضعفاً، أو أنهم وجَدوا إمكانيةَ النصر -ولأول مرة- في هذه الأراضي المنتقلة حديثاً إلى البروتستانتية (هولندا، إنكلترا، والولايات المتحدة الأمريكية). تُشكّلُ هذه البلدانُ في الوقت نفسه الأمكنةَ التي لاذَ إليها مختلفُ الضالّين والشاذّين مذهبياً. لا أدافعُ هنا عن المذهب الأرثوذكسي. بل مَرامي هو تبيانُ أنّ الأخلاقَ البروتستانتيةَ أصبحَت مَعبَراً يسيراً للرأسمالية، لأنها تمثّلُ الأخلاقَ الأكثر ضعفاً في المسيحية. في هذه النقطة بالذات أختلفُ عن فيبر في الرأي. فما سمّاه هو بالإيجابي، أُفسّرُه أنا بالسلبي.

ب- حتى ولو تَبَدّى الأمرُ متناقضاً، إلا إنّ الذهنيةَ الرأسماليةَ اكتسبَت شرعيتَها عموماً في المرحلة الأخيرة أو الأكثر ضعفاً من المسيرة التاريخية الطويلة للذهنية الدينية. إني لا أعتبرُ

العلمَ ثمرةً من ثمارِ التطورِ ذي الطابعِ الرأسماليِّ قطعياً. فما حصلَ هو تَزامُنُه مع مرحلةٍ تطوريةٍ مشؤومة. ألا وهي تَحقُّقُ الثورتين العلميةِ والاقتصاديةِ الرأسماليةِ معاً في القرنِ نفسِه على وجهِ التقريبِ داخلَ أوروبا الغربية. وقد أفسحَ هذا التزامُنُ المجالَ أمامَ مُنشئي الذهنيةِ الرأسماليةِ للزعمِ بأنّ الرأسماليةَ هي التي ولَّدَت العلم، ليَضَعوا هذه الكذبةَ الشنعاءَ مكانَ الحقيقة. لا شكَّ أنّ الأشخاصَ الذين ساهموا في إنماءِ العلمِ أيضاً كانوا يعيشون في المجتمعات التي تَسارَعَ فيها تَقَدُّمُ الرأسمالية. لكنّ هذا الأمرَ لا يُفضي قطعياً إلى التوتولوجيا[1] القائلةِ بأنّ الرأسماليةَ هي التي أبرزَت العلماءَ إلى الوسط. إذ كان للعلماءِ تناقضاتُهم مع الفكرِ الدينيِّ، لكنّ غالبيتَهم كانوا لا يقدّمون التنازلاتِ للذهنيةِ الرأسمالية.

ما ينبغي قولُه هو استفادةُ الرأسماليةِ من كافةِ الأنماطِ الفكرية، تماماً مثلما تُحقِّقُ الربحَ وتُؤَمِّنُ رأسَ المالِ من المُضارباتِ على المالِ والسلع. فقد قامت بكَيلِ كافةِ الصياغاتِ الفكرية، وانتقت من بينِها ما يتواءمُ ومصالحَها، لتصوغَه على شكلِ فلسفةٍ أو دينٍ جديدين تُرَوِّجُ لهما في المدارس، وتَعرِضُهما على الملأ تحت اسمِ الليبراليةِ أو الوضعية. والأكثرُ إيلاماً في ذلك هو نجاحُها في بيعِهما بأرباحٍ طائلة، وكأنهما قماشٌ جديدٌ أو حلّةٌ جديدة؛ أي في جعلِهما ذهنيةً جديدةً مهيمنة، وإبدائِها المهارةَ أو المكرَ الحاذقَ في الترويجِ وإطلاقِ العنانِ لهما.

بالإمكانِ تعريفُ الرأسماليةِ من عدةِ نواحٍ على صعيدِ الذهنية. أولُ ما علينا عملُه هو تعريفُ هذه الذهنيةِ بأنها تعني الليبراليةَ والوضعية، من جهةِ أنها توفيقيةٌ متمفصلةٌ تأخُذُ أشكالَ كلِّ القوالب، ومحفوفةٌ بخطرِ الخداعِ والتضليل. فهي دوغمائيةٌ أكثرَ من أشدِّ العقائدِ والقوالبِ الدينيةِ صرامةً. وهي من الجهةِ الثانيةِ أكثرُ هذياناً من الفلسفاتِ الأكثرِ تَجَرُّداً. ومن الجهةِ الثالثة، فهي مضاربةٌ ووثنيةٌ سقيمة، إلى درجةٍ لم تقعْ فيها حتى الوثنيةُ ذاتُها. فبينما تقومُ الرأسماليةُ بإخصاءِ العلمِ عبر "الوضعية"، وتُبرزُه ضد عالَمِ العقائدِ والأخلاق؛ فهي، ومن خلالِ الليبرالية، تُصيِّرُ الدولةَ القوميةَ إلهاً ينخرُ في المجتمع، وتُصعِّدُ من الفرديةِ لدرجةِ ارتكابِ الإبادة. لم تُوَلِّدْ أيةُ ذهنيةٍ دينيةٍ الحروبَ والقمعَ والتعذيبَ المبرح، بقدرِ ما فعلَت ذهنيةُ

---

[1] **التوتولوجيا أو الطوطولوجيا:** مصطلح إغريقي يعني (قول الشيء نفسه). تسمى أحياناً Verum أي الحقيقة. وهو مصطلح من علم المنطق الكلاسيكي، أي الثنائي الذي يحتوي على التقييمين صواب وخطأ فقط، أو صفر وواحد. يقال عن جملة ما أنها توتولوجية إذا كانت نتيجتها تقيَّم بالصواب دائماً، مهما كانت قيمة المتغيرات أو تقييم الجمل الأولية (المترجمة).

الرأسمالية. كما لَم يصبحْ ذهنُ الفرد متسماً بهذا القدر من اللامبالاة والانجرار الجَشِع وراءَ المصالح، ولَم يُولَدْ أيُّ مجتمعٍ هذا الكمَّ من الطغاة والديكتاتوريين والمُنظِّمين لحملات الصهرِ والإبادة العرقية؛ مثلما هي الحالُ بالنسبة إلى ذهنية الفرد المتواجد في المجتمع الذي انتصرَت فيه الرأسمالية.

والرأسماليةُ، باعتبارها النظامَ الاحتكاري المتأسِّسَ على دعائم عالَم المال والسلع، تُنشِئُ الذهنيةَ المالية المعاصرة، لتُقيِّدَ المجتمعَ البشريَّ بقوالب ذهنيةٍ لا يمكنُ أن تخطُرَ على بال أيِّ نمرودٍ أو فرعون. فبينما تدفعُ الإنسانيةَ العالميةَ إلى السجود أمام أوطأ الأوثان سفالة، فلا يمكننا حينذاك سوى الحديث عن الإفلاس الذهني وفساده وتفسخه.

من عظيم الأهمية ملاحظةُ مضمون ذهنية الرأسمالية عن قرب.

عليَّ أولاً الإيضاحُ بأنَّ التعاريفَ الأحاديةَ الجانب بالنسبة للرأسمالية، هي محصلةُ النشاطات الذهنية الجارية في كنف التأثيرات الكبرى للنظام القائم. وبالمستطاع رؤيةُ مثل هذا التفسير حتى لدى الماركسيين والفوضويين، الذين يَظهَرون على أنهم الأكثر معارَضةً للرأسمالية، ويزعمون مزاولتهم للسوسيولوجيا العلمية.

لَرُبما كانت رؤيةُ ماركس للبنية التحتية الاقتصادية بأنها منبعُ كلِّ الصياغات الحقوقية والسياسية والأيديولوجية، تأتي في مقدمة أسباب فشَل الاشتراكية، التي تم خوضُ الصراعات الضارية في سبيلها. من المهم الإدراكُ جيداً أنه ما من مجموعة بشرية قادرة على إنشاء نمط الحياة المادية (الحياة الاقتصادية) وتسييرها نظاماً، ما لم تتعرَّفْ على صياغة ذهنية مُعيَّنة وتُجرِّبها لمدة طويلة. أما تحليلاتُ النظام، التي تُبقي على التطور الذهنيِّ يسبح في الظلمات، فمن المحال أنْ تتجنبَ خدمةَ هيمنة تلك الأنظمة تحديداً. الأمرُ هكذا، حتى وإنْ أُنشِئَت الذهنيةُ على أسس مناوئة بشدة. إذ تَعملُ النظمُ المهيمنةُ أولاً على ضمان حاكميتها عبرَ مؤسساتها الذهنية والسياسية. ولا يمكن ترتيب شؤون الحياة المادية إلا بموجب هذا النطاق. أما زَعمُ ماركس حين قال: "إنني أُصحِّحُ جدلية هيغل"، فهو –وعلى عكس ما يُعتقَد– ضلالُه الوخيم، وليس برهاناً على صوابه. لقد غدا مفهوماً تماماً أنّ مثاليةَ هيغل، التي تُعتبَر قمةَ الفكر الميتافيزيقي، من اللَّبِنات الأساسية على الدرب المؤدية إلى الدولة القومية الألمانية. ومن قبله

يأتي لوثر[1] (المؤسِّسُ الأيديولوجيُّ للبروتستانتيةِ)، وإيمانويل كانط[2] (الذي يتّخذُ من الذاتيةِ المثالية أساساً، ويعمَلُ بالنزعةِ الخُلُقيةِ جزئياً في وجهِ الموضوعيةِ الصارمة) على صعيدِ الفكر الميتافيزيقيّ. في الحقيقة، فحتى لو تَبَدّى الأمرُ وكأنه متناقض، إلا أنّ كارل ماركس أيضاً استمرَّ على هذا النهج باسمِ البروليتاريا والنظامِ المناهضِ للرأسمالية. والنتيجةُ هي انتهاءُ الأيديولوجيةِ الألمانية إلى الفاشية، وتوليدُها قياداتٍ من طرازِ هتلر.

كان الفيلسوفُ الألمانيُّ نيتشه أكثرَ مَن انتَبَهَ إلى هذا الخطرِ في القضيةِ الذهنية. فالنشاطاتُ الذهنيةُ على طرازِ نيتشه هي مضادةٌ فعلاً للحداثةِ الرأسمالية. إلا إنّ الخطأ الأكبرَ يَكمُنُ في عدمِ تطويرِها أو تحويلِها إلى فلسفةِ السياسةِ وممارستِها العملية. أما المحاولاتُ اللاحقةُ والجهودُ المتأخرةُ التي بَذَلَها الفيلسوفُ الإيطالي غرامشي[3] والفلاسفةُ الفرنسيون (دولوز[4]، غوتاري[5]، ميشيل فوكو، وأمثالهم)، فناقصةٌ جداً، ولم تُترجَمْ إلى طابعٍ مؤسساتيٍّ سياسي. ما ظهرَ في الممارسةِ العمليةِ للاشتراكيةِ المشيَّدة، هو الشراكةُ الموضوعيةُ في الجُرمِ مع الحداثويةِ الرأسماليةِ تحت اسمِ اليسار، والتي دامت طيلةَ قرنٍ ونصف بأقلِّ تقدير. وتجربتا

---

[1] **مارتن لوثر:** راهب ألماني أغسطيني المذهب (1483–1546). ومؤسس حركة الإصلاح الديني "البروتستانتية" في مواجهة للكنيسة الكاثوليكية. يرى النهضة بمثابة "ولادة جديدة" والإصلاح بمثابة "تكوين جديد للملامح والشكل". ترجم الإنجيل المكتوب باللاتينية إلى الألمانية، ليحرره من احتكار الكنيسة، ويضعه في خدمة الناس، ويتخطى بذلك نطاق الكنيسة كونها مؤسسة وسيطة بين المرء والرب. وبذلك كان له نصيبه في تحويل البروتستانتية إلى دين ألماني (المترجمة).

[2] **إيمانويل كانط:** فيلسوف وعالم ألماني برز في الفيزياء الفلكية والرياضيات والجغرافية والإناسة (1724–1804). وهو الفيلسوف الرئيسي الأخير في عصر التنوير. أشهر مؤلفاته "نقد العقل المحض" الذي احتوى خلاصة تجربته الفلسفية، وأدى إلى تغيير خارطة أوروبا الفكرية والفلسفية. عرّف عصر التنوير بـ"أنه خروج الإنسان عن القصور العقلي، وبلوغه سن الرشد". من هنا جاءت صرخته التنويرية "أعملوا عقولكم أيها البشر! لتكن لكم الجرأة على استخدام عقولكم!" (المترجمة).

[3] **أنطوني غرامشي:** مفكر إيطالي شهير (1891–1937). انفصل عن المواقف المركزية للاشتراكية السوفييتية، واعتبر الماركسية فلسفة تاريخية ثم سياسية؛ فتخطى الماركسية الكلاسيكية. اعتبر الفلسفة نشاطاً اجتماعياً وعالماً من القيم الثقافية، ووجهة نظر إزاء العالم يتشاطرها الجميع بالإحساس. اعتقد بضرورة أن تكون الفلسفة مشخّصة ومنتمية لمكانٍ وزمانٍ ما. عارض المفهوم الذي يرى الماركسية أساساً محدّداً للبنية السياسية الفوقية أو الاقتصادية التحتية للمجتمع (المترجمة).

[4] **جيل دولوز:** فيلسوف فرنسي من أهم رواد فلسفة مابعد البنيوية والفكر الحداثي (1925–1995). اهتم بدراسة تاريخ الفلسفة، وتأويل نماذج متعددة منه. تمثل فلسفته إلى جانب فلسفتي دريدا وفوكو تقليداً مستقلاً في التفكير المعاصر. انتقد دولوز جميع الفلسفات التي تسعى إلى إلغاء الاختلاف (المترجمة).

[5] **بيير فيليكس غوتاري:** من الأسماء البارزة والمهمة في فكر مابعد البنيوية، وبالتالي في التنظير لفكر أو فلسفة ماوراء الحداثة. وإلى جانب أعماله المشتركة مع جيل دولوز، له منجزاته المهمة في هذا السياق (المترجمة).

روسيا الاتحادية والصين برهانٌ صارخٌ على صحة حُكمِنا هذا. سأستفيضُ في تناولِ هذا الموضوع في الفصولِ المعنية.

إنّ انتقاداتِ الفوضويين بشأنِ ولادةِ الرأسمالية نيّرةٌ في العديدِ من النواحي. ونخصُّ بالذِّكرِ الكلاسيكيين من الروادِ الأوائل، وفي مقدمتِهم برودهون[1] وباكونين وكروبوتكين. لقد كان الفوضويون قادرين على رؤيةِ الأبعادِ الأيديولوجيةِ والسياسيةِ للرأسمالية بنحوٍ أفضل. إلا أنّ افتقارَهم إلى الفلسفةِ السياسيةِ السليمة، وعجزَهم عن مأسسةِ أفكارِهم، وإغفالَهم أو جهلَهم مواضيعَ الأخلاقِ والتاريخ؛ كلُّ ذلك أسقطَهم في نهايةِ المآلِ إلى الحضيضِ كسلعةٍ أيديولوجيةٍ بيدِ الرأسمالية. كما أُبيِّن أنه إذا لَم يتكاملْ أيُّ نشاطٍ ذهنيٍّ مع النشاطاتِ السياسيةِ والأخلاقيةِ والتاريخيةِ القديرة، فلن ينجوَ من استخدامِه واستثمارِه على يدِ الفكرِ المناهضِ لـه، والذي سيَعمَلُ على إفنائه أو صهرِه وشَلِّ تأثيرِه. لكَم هو مؤسفٌ أنّ ما حَلَّ بالنشاطاتِ الذهنيةِ المضادةِ للرأسمالية هو مشاطرتُها القدرَ عينَه مع العديدِ من الأنشطةِ والتياراتِ الذهنية، التي نجدُ أمثلةً كثيرةً منها في التاريخ، وفي مقدمتِها المسيحية، البوذية، الزرادشتية، والمانوية. ما من شكٍّ في أنني لا أدّعي ذهابَ هذه التعاليم هباء، أو أنه لا خلاصَ من هذا القدَر. ولو كان الأمرُ كذلك، لَما كُتِبَت هذه السطور، ولَما أُضفِيَت المعاني النبيلةُ على أخلاقِ الحرية. ما أقومُ به أساساً هو مجرَّدُ الانتقاد.

إذا كان ثمة تَطَلُّعٌ أو طموحٌ في بلوغِ نظامٍ ناجحٍ بديلٍ تجاه الرأسماليةِ وركائزِها التاريخيةِ بحالتِها الراهنة (أو بالأحرى كما عُرِّفَت ضمن سياقِها التاريخي المتكاملِ باعتبارِها المرحلةَ الأخيرةَ للمدنية)، فلا بد من تسييرِ نشاطاتِ فلسفةِ السياسةِ والتمأسسِ السياسيِّ ونشاطاتِ الحياةِ المادية على هدى دليلِ العملِ المتمثلِ في النشاطاتِ الذهنية، وضمن تكاملٍ متلاحمٍ كلياً، وبشكلٍ متداخل؛ مع رصفِ هذا السبيلِ بلَبِناتِ العشقِ والشغف.

إلى جانبِ أهميةِ مكانةِ العنفِ السياسي والعسكري ضمن هيمنةِ النظامِ الرأسمالي، إلا أنّ ما يُؤَمِّنُ ثَباتَ الهيمنةِ ورسوخَها أساساً، هو فرضُ الاستسلامِ على المجتمع، بل شَلُّ إرادتِه

[1] برودهون: سياسي وفيلسوف وسوسيولوجي ورجل اقتصاد فرنسي، ومؤسس حركة الفوضوية (1809–1865). كان مثالياً وتوفيقياً في الفلسفة، وحوَّل الجدلية الهيغلية إلى رسم بياني تجتمع فيه الظواهر بمنوال ميكانيكي. نظر إلى تاريخ المجتمع أنه صراع الأفكار. أعلن المُلكية الرأسمالية بأنها "اختلاس"، لكنه أبقى على المُلكية الصغيرة. دافع عن فكرة ترسيخ التنظيم ضمن الرأسمالية استناداً إلى "التبادل العادل" بين المنتجين، فكان محط نقد لاذع من ماركس وأتباعه (المترجمة).

عن طريقِ تصنيعِ الثقافة. باستطاعتنا القولُ أنه، وباعتبارِ أنّ ذهنياتِ المجموعاتِ القابعةِ تحت تأثيرِ النظامِ القائمِ هي في مستوى القِردةِ القريبةِ من نوعِ الإنسان، فقد صُيِّرت على حالٍ أسوأ وأكثر تخلفاً واستعداداً للتلاعب بها. وبالأصل، فالنظامُ الموجودُ في حديقةِ الحيواناتِ مثالٌ صريحٌ وناجعٌ للغاية في إثارةِ كيفيةِ ترتيبِ المجتمع برمته على غرارِ حديقةِ الحيوانات. فكيفما تكُونُ الحيواناتُ في الحديقة موضوعاً للفُرجة، فكذا قامَ العديدُ من الفلاسفة بتشخيصِ كَونِ المجتمعِ قد صارَ مسرحاً للاستعراض. ذلك أنه، وعن طريقِ تصنيعِ الجنس، ومن ثَمّ تصنيعِ الرياضةِ والفن والثقافة، يتمّ قصفُ الذكاءَين العاطفي والتحليلي بشكلٍ متوالٍ ومتداخل، لشَلِّ تأثيرهما كلياً عبر حملاتِ الدعايةِ الإعلامية المتواصلة والشاملة، فيكتَمِلُ بذلك غزوُ ذهنيةِ المجتمعِ الاستعراضيّ.

لقد أُسقِطَ هذا المجتمعُ في حالةٍ أنكى من الاستسلام. فهو المجتمعُ الذي يُوجِّهه النظامُ كيفما يشاء. في الحقيقة، لم تفشَلْ أولُ تجربةٍ للفاشيةِ في خلقِ مجتمعٍ استعراضيّ. ربما قُضِيَ على زعماءِ هذه التجربة، إلا أنّ النظامَ القائمَ بَسَطَ نموذجَ المجتمعِ الاستعراضيّ على جميعِ المجموعاتِ أثناءَ وبعدَ الحربِ الباردة، عن طريقِ الدولةِ القومية والشركاتِ المالية العالمية.

إنّ غزوَ الرأسمالية للمجتمعاتِ مادياً ومعنوياً خلال المرحلةِ الراهنة، يفوقُ غزوَ أعتى أنظمةِ الإمبراطورياتِ أضعافاً مضاعفة، وعلى رأسها الإمبراطوريات السومرية والمصرية والهندية والصينية والرومانية.

من الضروريِّ الاستيعابُ جيداً أنّ الطورَ الإمبراطوريَّ يُشَكِّلُ ذروةَ الهيمنةِ في النظامِ الرأسماليّ (قمة المراحل الاستعمارية والإمبريالية التي تَسبقُه)، وأنه بالرغم من معاناتِه الشديدةِ من معالمِ الفوضى والتفسخ موضوعياً؛ إلا إنه يَسعى لتلافي هذا الواقع عبر تَلاعُبِه بالمجتمع بشكلٍ متواصل، أي بجعلِ الهيمنةِ الذهنيةِ نفقاً مسدوداً لا نفاذَ منه.

من أبرزِ المؤثراتِ في الوصولِ إلى هذه النقطةِ هي تَصنيعُ الجنسِ وعرضُها. حيث أُقحِمَ البشرُ في حالةٍ يبحثون فيها عن النجاح من خلال القوة الجنسية. بَيدَ أنّ الجنسانيةَ في جميعِ الكائناتِ الحيةِ ذاتُ وظيفةٍ فعالة ومفيدةٍ في إدراكِ الحياة وتخليدها. بالإمكان تعريفُ وظيفةِ ممارسةِ الجنسِ لدى جميع الكائناتِ الحيةِ على هذا المنوال، بدءاً من الكائناتِ وحيدةِ الخليةِ ووصولاً إلى النوعِ البشري. بالتالي، فالجنسانية ثمينةٌ ومقدسة. وقد اتَّخَذَتِ المجموعاتُ البشريةُ هذا النمطَ من التفسيرِ أساساً لها على مرِّ التاريخ. وجميعُ البحوثِ الأنثروبولوجيةِ

تؤكدُ صحةَ هذا التفسير. ولئنْ كانت هناك علاقةٌ أو علاقاتٌ ينبغي عدم تسليعها (تصنيعها)، فينبغي أنْ تكونَ العلاقاتُ الجنسيةُ في مقدمتها، لأنها معنيةٌ بقدسيةِ الحياة وسموّها وديمومتها، ومَنوطةٌ أكثر بمسؤولية عدم تحريفها، كي لا تُشكّلَ خطراً على أنماطِ الحياةِ الأخرى.

بالمستطاعِ القولُ أنّ استغلالَ الجنسِ من أهمّ وسائلِ النظام في بسطِ هيمنته. حيث لم يقتصر الأمرُ على تسليعه وتصييره صناعةً عملاقة. بل تمّ في الوقت عينه تمييعُ الجنسانية داخل المجتمع، وتحويلُها إلى دينٍ جنسويٍّ للهيمنةِ الذكورية، بحيث يُضاهي ألوهيةَ فالوس[1] الهندية أربعين مرة. كما جرى تكريسُ هذه المظاهرِ والطقوس الدينية الجديدة لدى كلّ رجلٍ بعنايةٍ فائقة، فاعتُبِرت حجرَ الزاويةِ في جميعِ الفنونِ وعلى رأسها الآداب؛ لتتحوّلَ بذلك إلى أداةِ تخديرٍ فتاكةٍ بكلّ معنى الكلمة. وأصبحت المخدراتُ الكيميائيةُ صفراً على الشمال مقابلَ دينِ الجنسانيةِ الجديدِ ذاك. فكأنّ كلّ أفرادِ المجتمع قد تحوّلوا إلى مخلوقاتٍ شاذّةٍ جنسياً، عن طريقِ حملاتِ الدعايةِ الإعلامية (التي لا تقتصرُ على الدعاياتِ المألوفة). فالجميعُ يُستثمر دون أيّ تمييزٍ بين شابٍّ أو عجوزٍ أو حتى طفل. أمّا المرأة، فصُيِّرت من أرفعِ مواضيعِ الجنسِ شأناً، وحُكِم عليها بذهنيةٍ وكأنها لن تساوي قرشاً واحداً، إنْ لم تُذكَرْ كلُّ ذرّةٍ فيها بالجنس. وتحوّلت خليةُ العائلةِ المقدسة إلى بؤرةٍ جنسية. ولم يتبقَّ من الأمّ والإلهةِ المقدسة سوى "زوجةٍ شمطاء" لا فائدةَ تُرجى منها، وقابعةٍ في زاويةٍ مهملة. إنه وضعٌ مؤلمٌ ومؤسفٌ حقاً... ومع التلقيحِ الاصطناعي، فإنّ تحويلَ المرأةِ إلى موضوعِ جنسٍ يكونُ قد بلَغَ ذروته.

وانطلاقاً من طبيعةِ النظامِ القائم، ثمة وضعٌ مناقضٌ تنامى إلى حدودٍ لا تُطاق. فبناءً على الرغبةِ في الحظي بأولادٍ كُثُر –وبالأخص الذكور منهم– باعتبارها ضمنياً من تقاليدِ المجتمع الأبوي، فقد اختُزِلَ دورُ النساءِ في الطبقاتِ السفلى إلى مستوى آلةٍ لإنجابِ الأطفال، وخاصةً مع إدراجِ التقنياتِ الطبيةِ مؤخراً في الأجندة. وهكذا، يتمّ إلقاءُ مسؤوليةِ تربيةِ الأطفالِ بكلّ عبئها الثقيلِ على كاهلِ الفقراء، فتلبّي بذلك الحاجةَ إلى توفيرِ الأيدي العاملةِ الشابةِ من جهة، وتَخلق داخل العائلةِ ميوعةً يصعبُ النفاذُ منها من الجهةِ الأخرى. وبهذا الشكل تُصابُ عدةُ عصافيرٍ بحجرٍ واحد. حيث يَعملُ كلٌّ من الرجلِ والمرأةِ من الطبقاتِ العليا على تمييعِ مصطلحِ الابنِ والبُنوّة، عبرَ الجنوحِ إلى ما يُسمّونه "تلافي النواقص" في هذا الشأن، وذلك من خلالِ التلقيحِ الاصطناعي، أو تبنّي الأطفالِ أو تربيةِ الحيوانات. ومن الجانبِ الآخر، فهم

[1] فالوس: "القضيب الذكري"، وكان يُعبد في الهند القديمة. كانت ديانة الفيدا الهندية تلعن من يعبده (المترجمة).

يجهدون بالمقابل للحفاظ على أنفسهم جنسانيين إلى أبعد الحدود، ويُنسون أنفسهم لدرجة الإغشاء، نتيجة تحويلهم دين الجنسانية الجديد إلى طقوس مقدسة. والمحصلةُ تضخمٌ سكانيٌّ لا يُطاق ولا معنى له، وبطالةٌ لا نظير لها في أية مرحلة من التاريخ، وأزمةٌ بيئويةٌ فريدةٌ من نوعها غدت في وضع لا يُطاقُ فيه تَحمُّلُ عبء الإنسان إطلاقاً. عليَّ التنويهُ إلى أنني أفكرُ بتناول كيفية التغلب على هذه القضية في مجلدٍ "سوسيولوجيا الحرية" من مرافعتي.

يأتي تصنيعُ الثقافة، وبمعنى آخر إنتاجُها السلعيُّ المتفشي، في المرتبة الثانية من بين أدوات الاستعباد المؤثرة. فالثقافةُ بنطاقها الضيق تعني العالَم الذهنيَّ للمجتمعات. وتتألفُ أساساً من ثالوث الفكر والاصطفاء والأخلاق. أما محاصرةُ عناصر الثقافة تلك، وشراءُ ذممها على يد السلطة السياسية والاقتصادية داخل كنف النظام القائم؛ فهو عملٌ يتحققُ على طول مئات السنين. حيث اعتبرت كلُّ قوى المدنية تكبيلَ العناصر الثقافية وتقييدَها ضرورةً لا بدَّ منها على مرِّ تاريخ المدنية، بغرض تأمين الشرعية اللازمة لنفسها. وقد انتبهت الزمرُ الاقتصاديةُ والسلطويةُ إلى هذا الأمر مبكراً، ولم تتأخرْ في اتخاذ التدابير اللازمة. حيث يعودُ صهرُ الثقافة على يد السلطات إلى مرحلة تأسيس الهرميات. فهي الأداةُ الأساسيةُ للحُكم. وهم لن يستطيعوا إدارةَ الاحتكارات الاقتصادية واحتكارات السلطة، ما لم يبسطوا الهيمنةَ الثقافية. في حين أنَّ الأنظمةَ المعتمدةَ على العنف والاستغلال، لا يمكنها الحفاظُ على بقائها عبرَ النهب والسلب بالعنف إلا لمدة قصيرة في أحسن الأحوال، إلى أنْ ينتهي ما يمكن نهبُه وسلبُه. وحينها، إما أنْ تتنازعَ فيما بينها، أو أنْ تنهارَ وتتشتت.

يتميز دورُ الثقافة بأهمية حياتية في المدنية الرأسمالية، باعتبارها الحصيلةَ الذهنيةَ لكافة الميادين الاجتماعية. حيث تَعملُ أولاً على صهر الثقافة (تكييفها مع السلطة الاقتصادية والسياسية)، ومن ثَمَّ تُصيّرُها صناعةً في سبيل نقلها على أوسع النطاقات وبكثافة مرتفعة إلى جميع المجموعات في أرجاء المعمورة (الأمم، الشعوب، الدول القومية، المجتمع المدني، والشركات). وبتشييء الميادين الأساسية، وعلى رأسها الآداب، العلوم، الفلسفات، الحقول الفنية الأخرى، التاريخ، الدين والقانون؛ تكُونُ بذلك قد بضَّعتَها. أما الكتبُ والأفلامُ والجرائدُ والفضائياتُ والإنترنيت والإذاعاتُ وغيرُها من الوسائل، فتؤدي دورَ سلع هذه الصناعة. لا تقتصرُ السلعُ الثقافيةُ هنا على تمهيد السبيل لإدرار أرباح طائلة فحسب. بل إنَّ وظيفتَها المدمِّرةَ الأساسيةَ تتمثلُ في تكريس الأسْر الذهنيِّ بأبعاد لا نظيرَ لها في التاريخ؛ لتُكوِّنَ بناءً

على ذلك الطبقات والأمم والعشائر وشتى المجموعات التي تكون في حالة أسوأ من حال الأبقار والمواشي، ولتخلق منها حشداً يفتقد كل معانيه، ويكون باختصار شديد خاوي الجوهر وعديم الملامح وقريباً في شهواته ونزواته إلى القردة. والبناؤون المشرفون على ذلك هم: الدول القومية والشركات العالمية والاحتكارات الإعلامية. إذ لا يهمهم أي من شؤون المجتمع، سوى استدرار الأرباح منه واستهلاكه. فحتى الشرائح التي تقبع تحت خط الفقر، أصبحت لا هدف لها سوى جني المزيد من المال، لتعيش على هواها وإن ليوم واحد فقط.

لننتبه إلى أن الإفقار يُستعمل كظاهرة ثقافية. فبينما كان الإفقار دافعاً على التمرد والعصيان في العصور الوسطى التي لا نُعجب بها، فإن تصيير التهافت على أجر ما هدفاً أولياً في كنف الهيمنة الثقافية الرسمية الراهنة، يدلُّ على مدى انتصار النظام القائم في المجال الثقافي.

الجانب الوخيم والأخطر في حالة الأسْر، التي أفضت إليها الهيمنة التي يؤمّنها النظام عن طريق صناعة الجنس المُطوَّرة على يده بالتداخل مع تصنيع الثقافة؛ إنما يكمن في عيش هذه الحالة طوعاً، بل وتسميتها بـ"انفجار الحرية"! من المؤكد أن هذا الوضع يُشكّل الركن العماد وأداة الشرعنة الأقوى، التي يستند إليها الحكم الرأسمالي. ذلك أن مرحلة الإمبراطورية غير ممكنة بالنسبة إلى الرأسمالية، إلا مع تكريس صناعة الثقافة. بالتالي، فالكفاح تجاه الهيمنة الثقافية يقتضي أصعب أنواع الصراع الذهني. وما من إمكانية لإحراز النجاح في أي نضال في سبيل الحرية والمساواة والديمقراطية، ما لم يُنظَّم ويُطوَّر هذا النضال شكلاً ومضموناً في مواجهة الحرب الثقافية، التي يشنُّها النظام القائم عبر الغزو والصهر وعملية التصنيع. سأجهد لطرح مثل هذه القضايا أيضاً، وبإسهاب، في مجلد "سوسيولوجيا الحرية" من مرافعتي.

اكتسبت الرياضة وظيفتها منذ البداية كلعبة تهدف إلى التهيئة للانخراط في المجتمع. كما ترتّب الألعاب الرياضية للمشاركة في الحياة بنجاح. إنها تؤدي دورها كضرب من ضروب التعوّد على المجتمعية والتكيف معها. ومقابل ذلك، نلاحظ أنه بدأ تصنيع الرياضة بعد تفسخ الإمبراطورية الرومانية على وجه الخصوص. هذا هو شأن مؤسسة المصارعة والمجالدة.

لقد فرضت الرأسمالية التصنيع على الرياضة أيضاً، بعد هدم جوهرها الحر منذ البداية، وتحويلها إلى مهنة تخصصية، لتؤمّن إرفاقها بالسلطة. إنها ميدان آخر مُبضّع يتميز بالأهمية لأجل التخدير. وبدلاً من أن تكون مجالاً للمشاركة في المجتمع على أساس المعنويات العالية

والقوة الجسدية المتينة، أصبحت ميداناً لجني المال، وإثارة المنافسة بتهور في سبيل ذلك. بالتالي، صار المجتمعُ في وضعِ المتفرجِ السلبي. لقد استشرت ثقافةُ حلَبةِ الصراع (الرمي بالإنسان لقمةً سائغةً أمام الأُسُود، وإرغامُ المُجالدين على مقارعةِ بعضهم بعضاً حتى الموت)، واستفحلَت في جميعِ حقولِ الرياضة. أمّا تحطيمُ الرقمِ القياسيِّ والتصفيق، فهما التصوران السائدان فيها. فأنْ تكُونَ منتمياً لفريقٍ ما، أصبحَ أهمَّ بكثيرٍ من الانتماء إلى دينٍ أو فلسفةٍ ما. كذا الأمرُ بالنسبةِ للانحيازِ إلى فريقٍ ما، حيث جُعِلَ حالةً مَرَضيّةً بكلِّ معنى الكلمة. وهكذا يكُونُ الحكامُ قد اكتسبوا وسيلةً فعالةً أخرى من وسائلِ التحكم السهل. فعلى سبيل المثال، أيُّ دينٍ أو فلسفةٍ يمكنها تأديةُ الدورِ الذي تؤديه كرةُ القدم بالنسبةِ إلى حكّامِ الدولةِ القومية؟

وبتقييمٍ عامٍّ يمكننا القول: إنه بتصنيعِ ثالوثِ الجنس والفنِّ والرياضة، يكونُ قد تـمَّ بلوغُ ذروةِ فنِّ الحكم. وليس مستحيلاً تطبيقُ حكمِ رأسِ المالِ العالميِّ أو سلطةِ الدولةِ القومية، ما لَم تُصنَّعْ ميادينُ الجنسِ والثقافة–الفنِّ والرياضة. أعُودُ وأُشدِّدُ على أنني لا أقُومُ بذَمِّ وانتقادِ الجنسِ أو الثقافةِ أو الرياضةِ كظواهرَ قائمةٍ بذاتها. بل أنتقدُ تمييعَ وتصنيعَ هذه المجالات، على الرغمِ من أهميتها الحياتيةِ في النشوءِ الاجتماعي وتأمينِ السيرورة.

أمّا العالَمُ الافتراضيُّ المُسَيَّرُ على يدِ الأجهزةِ الإعلاميةِ كأساسٍ وطيدٍ لهيمنةِ الرأسمالية ذهنياً، فهو أداةُ هيمنةٍ ذهنيةٍ أخرى جدُّ مهمة. فتحوُّلُ الحياةِ إلى خيالٍ افتراضي، يعني وصولَها أقاصي حدودِ العقلِ التحليلي. ولدى عرضِ حادثٍ مُروِّعٍ –كالحربِ مثلاً– في الفضاءِ الافتراضي، فسيتمكنُ لوحده من إفسادِ ونسفِ الأخلاقِ دون بُد. فمنذ القديمِ الغابرِ توصَفُ الحياةُ التي لَم يُجرِّبها الإنسانُ بذهنه وجسده على أنها حياةٌ زائفة. ولا يمكن أنْ تنجوَ الحياةُ من الزيفِ بإضافةِ اسمِ الافتراضِ عليها. لا نتّهم هنا التطورَ التقنيَّ الذي مكّنَ من الحياةِ الافتراضية. بل نقوم بإعادةِ تناوله وتقييمه بخصائصه، التي تشلُّ ذهنَ الفردِ وتُمكّنُ من الاستغلالِ والاستثمار. إنّ التكنولوجيا المُتحرِّرةَ من قيودها هي من أخطرِ الأسلحة. والمؤثرُ الأوليُّ الذي يفرضُ وجودَ الحياةِ الافتراضية، هو تحكُّمُ الرأسماليةِ بالتقنية، وحاجتُها إلى بسطِ حُكمِها على المليارات من البشر. حيث لم تَعُد الحياةُ تُطاق، لأنها دوماً تتحولُ إلى عالمٍ افتراضيٍّ يدلُّ بدوره على موتِ الإنسانِ وهو على قيدِ الحياة. وما التقليدُ والمحاكاةُ سوى حالةٍ ملموسةٍ للغايةِ عن الحياةِ الافتراضية. ولكن، لا يحصلُ الإنسانُ على المعرفةِ عبر محاكاته لكلِّ حادثٍ أو تشبُّهه بكلِّ علاقةٍ أو إنجاز. بل إنه يغدو أبلهاً بذلك. إذ لا يمكن إحرازُ التقدم

بتقليد جميع المنجزات الحضارية. ما يتحقق هنا هو هيمنةُ ثقافة التقليد والمحاكاة. لكنّ الاختلاف المخفيّ في ثنايا جوهر الحياة لا يُطيقُ التكرارَ بتاتاً. حتى التاريخُ لا يكررُ نفسه. فالتقليدُ ضدّ التقدم. في حين أنّ الحياةَ الافتراضيةَ ترتكزُ إلى التقليد اللامحدود. ذلك أنّ الجميعَ يُقلّدون بعضهم بعضاً، فيُشابِهون بعضهم بعضاً. وهكذا يُخلق حشدُ القطيع. فعصرُ المال لا يمكن عيشُه بدون الحياة الافتراضية. ولا يمكن إدارتُه إلا بسيادة الحماقة والغبن بلا حدود، والذي لا يتحققُ بدوره إلا مع الحياة الافتراضية.

أما الحدُّ من ذلك، فهو المهمّةُ الأساسيةُ للحياة الحرة. فتعريفُ الحياة الحرة وتنظيمُها ضرورةٌ حتميةٌ لا غنى عنها، كي تحافظَ المجتمعاتُ على تماسكها ورصانتها. وتكمنُ في هذا المجال أغلبُ القضايا التي ينبغي على سوسيولوجيا الحرية أنْ تُجيبَ عليها.

يمكننا شرحُ نجاح النظام بشأن تطوير الحياة الافتراضية من عدة نواحٍ:

أولاً؛ إرخاءُ علاقات المجتمع وروابطه الوظيفية مع الأخلاق والدين، وإسقاطُ الأخلاق والدين إلى المرتبة الثانية عن طريق القانون العلمانيّ، وبالتالي فرضُ التبعية على المجتمع. بمعنى آخر، فإنه يُسمحُ للدين والأخلاق بالانتعاش تماشياً مع مدى خدمتهما للنظام القائم. فالقوانينُ والعلمانيةُ في جوهرهما وسيلتان لتأمين انتقال الرقابة المجتمعية إلى قبضة السلطة الرأسمالية. حيث تتمُّ تصفية الدين والأخلاق عن طريق سلاحي العلمانية والقانون، بغية فرض التبعية على الشرائح الأرستقراطية وشرائح الأقنان الموجودة في المجتمع القديم على حدٍّ سواء، ولإفساح المجال أمام رأس المال والقوة العاملة، وتشكيل قوة احتياطية منها. إنه لا يَفنيهما كلياً لأنه بحاجة ماسة إليهما. فباعتبارهما أداتين شائعتي الاستخدام من قِبل المدنية، فإنّ النظامَ الرأسماليَّ أيضاً بحاجة إليهما بصفتهما "الكلمة الفصل". ولكنْ، بشرط ألاّ تُشاطِراه سلطته الاقتصادية والسياسية، وألاّ تُعرقلا مسيرته. وبهذه الإجراءات، تتحولُ دولةُ القانون والإصلاح الدينيّ إلى مظاهر أساسية للحداثة الرأسمالية، فيؤديان بذلك دورهما الأصليَّ كأداتين أساسيتين للانتقال إلى حالة الاقتصاد الرأسماليّ والمجتمع الرأسماليّ. وهما في الوقت نفسه وسيلتان لحلّ مشاكل ذهنية النظام.

ثانياً؛ استخدامُه "الأسلوب العلمي". فكأنّ الفصلَ بين الذات والموضوع مفتاحُ الهيمنة الذهنية. فمبدأُ الموضوعية، الذي يبدو ظاهرياً كضرورة لا غنى عنها في الأسلوب العلمي، هو في الحقيقة مرحلةٌ تمهيديةٌ ضروريةٌ لأجل هيمنة النزعة الذاتية. فأنْ تكُونَ ذاتاً فاعلة هو

شرطٌ لازمٌ لأجلِ الحكم. وبطبيعةِ الحال، فما يقعُ على عاتق المأمورين هو أنْ يَكُونوا موضوعاً شيئياً. وكينونةُ الموضوعِ تعني التشيؤَ والخضوعَ للحكم كأيِّ شيءٍ كان. إذن، فالأشياء، وبالتالي الموضوع، تعبيرٌ أسلوبيٌّ عن بلوغِ الذاتِ حالةَ التحكم المزاجيِّ. بل إنها تفعلُ ذلك وكأنها من مُسلَّمات العلم. تمتد جذورُ الفصلِ بين الذاتِ والموضوع إلى عهد أفلاطون. ذلك أنّ أفلاطون، ومن خلالِ عالَمِ "المُثُل" الشهيرةِ لديه، قد شكَّلَ أساسَ كلِّ التمييزاتِ على نحوِ ثنائياتٍ تشملُ الانعكاساتِ البسيطة. في حين أننا نشاهد أُسُسَه الميثولوجية بشكلٍ خارقٍ في المجتمعات السومرية والمصرية. فأصولُها الأصليةُ تتجسدُ في السموِّ الإلهيِّ بالهرمية العليا وتبجيلها؛ وفي استعبادِ واسترقاقِ مَن في القاع. فالتعبيرُ الذهنيُّ عن ثنائيةِ الخالق–المخلوق وقرينة الحاكم–المحكوم قد تطوّرت شيئاً فشيئاً على شكل: الإله–العبد، الكلام–الشيء، المُثُل الفاضلة–الانعكاسات البسيطة؛ لتبلُغَ تدريجياً الفصلَ بين الذات والموضوع. وكذا يندرجُ الفصلُ بين الروح–الجسد في هذا الإطار. أما المعنى السياسيُّ لذلك، فهو إنكارُ الديمقراطية، وفتحُ السبيلِ أمامَ الأوليغارشية والمونارشية.

ينبغي الإدراك تماماً أنّ الذهنَ التحليليَّ قد بلغَ أكثرَ أنماطه حيلةً وتآمراً ومكيدةً مع الرأسمالية. والبورصة مثالٌ صارخٌ على هذه الحقيقة الواقعة. والذكاءُ المُضاربُ (التصوُّري) هو مجالُها الذي يدُرُّ عليها الأرباحَ الطائلة. أي أنّ المُضاربةَ والذكاءَ التصوريَّ يغدوان توأماً في النظامِ الرأسمالي، مثلما الحالُ في القطاعَين السياسيِّ والعسكريِّ. فالحروبُ تنشبُ على أساسِ الحيلةِ والمكر والمكيدة، لتكُون بذلك ذروةَ ثقافةِ الصيد. لقد باتَ الذكاءُ التصوري أداةً للتلاعب والمضاربةِ والتآمرِ في حقولِ البورصة والميادينِ السياسية والعسكرية، وبدرجةٍ غيرِ مسبوقة. إنه لا يعبأ، ولو بمثقالِ ذرّة، بالوجدانِ والعاطفة. فبينما تحترقُ الأجسادُ في نيرانِ القنابلِ النوويةِ وغيرها من الأسلحة الفتاكة في مكانٍ ما، فإنه يجري اكتسابُ المليارات من النقودِ في مكانٍ آخر خلالَ عدةِ أيام، ودون أنْ تتصبَّبَ قطرةُ عَرَقٍ واحدة. بالمقدور القولُ أنّ الرأسماليةَ تكشفُ النقابَ عن ذهنيتها بكلِّ جلاءٍ في البورصة والسياسةِ والحرب. إذ، ما من قيمةٍ أو عاطفةٍ إنسانيةٍ لن تنتهكَها الرأسماليةُ كَرمى لعينَي الربح.

بيدَ أنّ الذكاءَ العاطفيَّ ضرورةٌ لا غنى عنها لأجلِ الحياة. فكلما ازدادَ الانقطاعُ عن هذا النوع من الذكاء، كلما خبَتْ معاني الحياة أكثر. أما الكوارثُ البيئية، فتُنبئُ بالمخاطرِ المحدقة بالحياة، وكأنها تُنبئُ بحلُولِ يومِ القيامة. والمسؤولُ عن ذلك هو الذكاءُ التصوري المستخدَم

بمنظورٍ منحرف، والمقتاتُ طردياً على اللغة والسلطة والمدينة والدولة والعلم والفن؛ ليَتَحَوَّلَ إلى لوياثانٍ عالمي (الإمبراطورية العالمية لرأس المال العالمي). أما التصدي لهذا الوحش وصدّه، فيتطلب الذكاءَ العاطفيَّ وبذلَ جهودٍ حثيثة وشاملة للغاية. ولأجل شَلّ تأثيره المدمّر، يجب ردعُه عن قمعه المسلَّطِ على الحياةِ الحرة، وردُّه على أعقابه. يجب قطعُ أنفاسه كي يعجز عن العيش، قبل أنْ يجعلَ الحياةَ على كوكبنا لا تُطاق. وستَكُونُ المَهَمَّةُ الرئيسيةُ لسوسيولوجيا الحرية هي بلوغ الرؤية النظرية لهذا العملِ المصيريّ، والنجاح في رسم تخطيطه السليم.

ب- الاقتصادوية

تندرجُ في هذه الفئة الآراءُ القائلةُ بأنّ ولادةَ الرأسماليةِ نتيجةٌ طبيعيةٌ للنموّ الاقتصادي. ونخصُّ بالذكر الماركسيةَ المُختَزَلَةَ إلى نوعٍ من الاقتصادوية. حيث عملَت دوماً على اعتبارِ الرأسماليةِ نموذجاً اقتصادياً، فوُضِعَ الاقتصادُ السياسي في الزاويةِ الركن من علوم الاجتماع. كما تمت قوننةُ بعض القراراتِ بشأنِ الحياة الاقتصادية كعلمٍ قائمٍ بذاته، لدى تشكيلِ الدولة العصرية، لتكون اسماً على مسمى.

وقد لعبَ رأسُ المال، الذي يَدُرُّ الأرباحَ اعتماداً على استغلالِ الأسعارِ في السوق، دوراً مهماً في ظهورِ هذا الرأي. حيث برزَت ميولٌ تدّعي إمكانيةَ حصولِ التطورِ الرأسمالي بشكلٍ معزولٍ عن التاريخ والمجتمع والسلطة؛ أي بشكلٍ منعزلٍ عن السياقِ الحضاريّ ككل. هنا تكمن المفارقة. حيث أنّ الزاعمين بمناهضتهم الصارمة للرأسمالية، قد ارتقَوا بها إلى منزلةٍ لا تستحقُّها إطلاقاً تحت اسمِ الصراع تجاهها.

يمكن فهمُ أخصائيي الاقتصادِ السياسيّ المنحدرين في أصولهم من إنكلترا. فمن المُتَوَقَّعِ منهم كأخصائيين أنْ يَجعلوا الاقتصادَ الجديدَ نموذجاً في البلدِ الذي انتصرَت فيه الرأسمالية. وتَعَمُّقُ كارل ماركس في هذا النموذج مهم للغاية ومنيرٌ للعقول، من حيث انتقاداته الموجَّهة إلى الإنكليز المختصين في هذا الشأن. لكنّ سوءَ طالعِ ماركس يكمن في عدمِ إكماله مولَّفه المعنيّ بذلك، وفي قيامِ الماركسيين اللاحقين له بتحويله إلى نسخةٍ كاريكاتورية بكلّ معنى

الكلمة. يمكن إيضاحُ النقصِ الأساسيِّ لدى ماركس في عدمِ تحليلِه الممنهجِ لعلاقـةِ السـلطةِ والدولةِ مع الرأسمالية. فقد عمِلَ على إيضاحِ دورِ الأيديولوجيا، وكانت مقاربتُه مـن ذهنيـةِ الرأسماليةِ قديرةً وكفوءةً في بعضِ الأماكن. لكنّ ضلالَه الأساسيَّ يكمن في اعتمـادِه علـى وجهةِ النظرِ الوضعية، التي تُعَدُّ الأيديولوجيةَ المُفَضَّلَةَ في حركةِ التنويرِ التي تَرَكَت بصماتِها على الوسطِ الفكري الثقافي منذ أَمَدٍ بعيد. فقد كان مقتنعاً، بل ومؤمنـاً إيمانـاً لا يتزعـزع، بإمكانيةِ صياغةِ علمِ الاجتماع أيضاً على منوالِ العلومِ الفيزيائية. وقد جعلَت هـذه المقاربـةُ إنجازَه الثمينَ "رأس المال" عقيماً، ومهّدت الطريقَ لتفسيرِه ككتابٍ دينيٍّ أكثرَ من كونه بحثـاً. لكنّ ما يقومُ به المريدون من أعمالٍ هو أمرٌ واضحٌ وبـيِّن. أمـا منجـزاتُ لينـين بشـأنِ الإمبريالية، الرأسماليةِ الاحتكارية، والدولة والثورة؛ فلم تتعدَّ آفاقَ فلسفةِ التنوير. ورغمَ العديدِ من آرائه المفيدةِ والقيِّمة، إلا أنّ عجزَه عن طرحِ آفاقٍ فكريةٍ قادرةٍ علـى تخطّـي الحداثـةِ الرأسمالية، كان مؤثراً رئيسياً في فشلِ التجربةِ السوفييتية.

يغلبُ الطابعُ الاقتصادي على تفسيراتِ الفوضويين أيضاً بشأنِ الرأسمالية. فقد انحـازوا إلى الرأيِ الذي يزعم أنّ محكوميةَ الرأسماليةِ اقتصادياً كافيةٌ لانهيارِها. إنها آراءٌ أُفسِدَت على يدِ الوضعية: "للعلمِ قوانينُه، والاقتصادُ علم. بالتالي، فللعلمِ أيضاً قوانينُـه. وبموجـبِ هـذه القوانين، يستحيلُ على الرأسماليةِ العيشُ لأنها نظامٌ يُنتِج الأزمات. وما يتبقى هو تسريعُ تفعيلِ هذه القوانين. وفي المحصلة ستنهار الرأسمالية، وستُشيَّد الشيوعية"! يتخفى وراء هـذه الآراء عدم التعريفِ السليم للواقع الاجتماعي. ذلك أنه للمجتمعِ عموماً نظامه، بـل حتـى فوضـاه الخاصة به، والتي تعملُ خارجَ ما ارتأته أيديولوجياتُ الحركةِ التنويريةِ تماماً. إنّ المجتمـعَ بكافةِ بُناه الذهنيةِ والمؤسساتية، وبما فيها الاقتصادية، يختلفُ نوعياً عـن التعـاريفِ التـي صاغتها بحقِّه العلومُ المسماةُ بـ"الوضعية". علاوةً على أنّ حالةَ الممارسةِ العمليةِ لديه غالبـاً ما تَكُونُ متسمةً بالفوضى. وهذا ما يقتضي تحليلَه وتناوُلَه بمقارباتٍ مختلفةٍ كـلَّ الاخـتلاف، ويتطلبُ تطويرَ ممارساتٍ عمليةٍ مغايرةٍ على هدى ذلك.

على ضوءِ هذه الانتقادات، يمكننا جعلُ روابطِ الاقتصادِ مع رأسِ المال، أي مـع نظـامِ رأسِ المال، مفهومةً على نحوٍ أفضل. التشخيصُ الأولُ الذي علينـا تحديـدُه هـو اعتبـارُ الرأسماليةِ ليست اقتصاداً، حتى وإنْ لاحَ ذلك كمفارقة. فتحليلُ الرأسـماليةِ كنظـامٍ سياسـيٍّ سيُقَرِّبُنا أكثر من إدراكِ الربحِ الكامنِ في مكنوناتِها الجوهرية. من المهمِّ هنا عدم الوقوعِ في

اختزالية السلطة والدولة. أي، علينا ألاّ نقفزَ أو ننزلقَ من الاقتصادوية نحو السلطوية. ولو أنّ عالمَ الاجتماع ماكس فيبر قد فسّرَ الرأسماليةَ على أنها طريقة (مذهب)، بدلاً من تقييماته التي صاغَها في مؤلَّفه "الأخلاقُ البروتستانتية وروح الرأسمالية"؛ لكانَت فرصتُه في إيضاحها أكبر. في حين أنّ فرناند بروديل يسعى لإيضاح ولادة الرأسمالية من خلال خاصيتها التي تؤسّسُ الاحتكارَ ارتكازاً على أسعار السوق. ورغمَ كون تحليلاتهم جميعاً، بما فيهم ماركس، تتميز بأهمية ملحوظة، إلا أنّ نقصهم الأساسيَّ يكمن في تناولهم الأمرَ بالإيضاح الاقتصادي، وكأنه ضرورةٌ محتومة.

حسبَ رأيي، فالرأسماليةُ هي شكلُ المجتمع الذي سادَ أوروبا الغربيةَ اعتباراً من القرن السادس عشر. وقد انتظَمَت على الصُّعُد العسكرية والسياسية والثقافية، استمراراً لتقاليد قديمة تتّبع أساليبَ المكر والحيلة المُنظَّمة على أساس نهب القِيَم الاجتماعية، وفي مقدمتها المُراكَمات المادية. كما يمكننا تعريفُ هذه الولادة بأنها الحلقةُ العصريةُ لسلسلة تقاليد النهب، التي لجأ إليها أولُ رجل قويٍّ بمعيّة مجموعته النَّهّابة الملتفة حوله، والتي نَهبَت القِيَم المجتمعيةَ الملتفةَ حولَ المرأة–الأم. بمعنى آخر، فالرأسماليةُ هي الممارسةُ العمليةُ للمجموعات التي تتميز برُقيّ ذكائها التصوري، والتي برزَت في إنكلترا وهولندا، وظهرَت من قَبلها في مدائن جنوى وفلورنسا والبندقية التي تَصدَّرَت لائحةَ دولة المدينة في إيطاليا، فتداخَلَ نموُّها مع الدولة. إنّ تلك المجموعات تنفردُ بأنماط حياة خاصة بها، على غرار أعضاء طريقة دينية ما. وتُبدي مهاراتها في المُضاربة على الأموال، بالاستفادة من التحديثات التي تُنجزُها في المجال الاقتصاديّ. وتنهبُ وتسلبُ كمّاً هائلاً من القِيَم بالتلاعب بالأسعار في الأسواق المنتشرة في كافة أصقاع المعمورة. ولا تتوانى عن اللجوء المتواصل للعنف عند اللزوم. تُسمّى هذه المجموعاتُ في بعض الأماكن بالسلالة، وفي بعضها الآخر بالأرستقراطية أو البورجوازية. الفارقُ المهم والوحيدُ الذي يُميّزُها عن اللصوص والنشّالين المعروفين في العصور الأولى والوسطى، هو تَموقُعُها في المدن، وتَداخُلُها مع سلطات الدولة، واستعمالُها العنفَ لدى الحاجة بشكل أكثر ستراً، وإبقاؤُها عليه في المرتبة الثانية. فظاهرياً، يبدو وكأنه هناك قواعد للاقتصاد، وأنّ تلك المجموعات تجني الربحَ وفق تلك القواعد واعتماداً على ذكائها ورأس مالها. ولكن، لو نَبَشنا بمنوال صحيح في تاريخ رأس المال، فسنجد هذه المقاربةَ جديرةً بأنْ تكونَ حقاً حكاية.

لم تكُن هناك أيةُ قوانين اقتصادية في الحروب الاستعمارية، التي تَحقّقَ فيها التكديسُ لأول مرة. فالبرتغال وإسبانيا وهولندا وإنكلترا وفرنسا، ومن قبلهم مستوطناتٌ كمدائن البندقية وجنوى؛ قد أمّنوا أولَ مدخراتهم من رأس المال باللجوء كلياً إلى العنف المباشر. ليس عسيراً تحديدُ هذه الحقائق، سواءٌ في أسواق البلدان القريبة، أو في المناطق المستَعمَرة. وقد اشتُقّت فيما بعدُ شريحةُ الأسياد، ونشأ الأغواتُ أيضاً من أحشاء "الأربعين حرامي". أما تسميةُ الأربعين حرامي المعاصرين بـ"الأسياد البورجوازيين"، فهو مجردُ موضة. في حين تتمثل الوظائفُ الأوليةُ للضوابط المسماة "علم الاقتصاد" في الإبقاء على جوهر الأمر مستوراً. وأيةُ نظرية تُقدّم طرحاً ناجحاً في هذه المواضيع، فسوف يتمُّ تلقّيها كمُنجَز رئيسي، وستُكافأ عليها. من هنا، ما من علم تلاعَبَ بالحقائق وقلبها رأساً على عقب، مثلما فعلَ علمُ ظاهرة الاقتصاد. إننا نعثرُ في حقل الاقتصاد السياسيّ على أفدح تزوير قامَ به العقلُ التصوري. إنّ الحداثةَ الرأسماليةَ هي النظامُ الوحيدُ المتميزُ بترفه الامتيازيّ بالتنامي كلياً على دعامة علم التزييف.

من أهمّ قضايا الكائن الحيّ هو تأمينُ الاقتصاد أو مستلزمات الحياة المادية. فالاقتصادُ أداةٌ لأجل تَحقُّق التطور الطبيعي. ونظامُ الكائن الحي يؤمّنُ استمراريتَه من خلال المواد التي يحتاجها ويحصلُ عليها من الوسط الخارجيّ. ثم يُطرئُ عليها التغيير عن طريق التفاعلات الكيماوية، فيُحوّلها إلى موادّ تتناسبُ ونظامَ الهضم لديه. إنه قانونٌ كونيّ. فالتطورُ الطبيعيُّ يؤمّنُ سيرورةَ الحياة بالتنوع والاختلاف. فهو يتّبع أو يُمكّنُ من وجود توازنٍ معيّنٍ على الدوام، في سبيل الحدّ من التكاثر المفرط لنوعٍ ما من الكائنات الحية، وإعاقة استيلائه على الأنواع الأخرى، كي لا يتسبّب بالتالي في إفنائها. فالتكاثرُ المفرطُ للفئران، وبالتالي قضاؤها على النباتات، قد أعاقَه التطورُ الطبيعيُّ بوساطة الأفاعي. وكذا سلكَ العمليةَ نفسَها بسدّ الطريق أمامَ التكاثر المفرط للأغنام والماعز وكافة أنواع المواشي، والتمكين من سيرورتها واستمرار تطور نوعها؛ وذلك بتحقيق توازنها مع الحيوانات المفترسة آكلة اللحوم. أما فيما يتعلق بالتساؤل: ولِمَ يفعلُ التطورُ الطبيعيُّ هذا؟ فيمكن الردُّ عليه بالنظر إلى النتائج الناجمة عنه. فحسبَ رأيي، إنّ العلةَ الأوليةَ في ذلك تَعُودُ إلى تأمين رُقيّ وديمومة نظام الكائنات الحية. فهل يُسمّى ذلك وحشيةَ الطبيعة، أم عدالتها؟ هذا موضوعُ نقاشٍ آخر. وهل هذا حصيلةُ ذكاءٍ عميق، أم له علاقةٌ بالبدائية؟ أينبغي إدراجه في الإطار الميتافيزيقي أم لا؟ إنها أمورٌ

قيمة -حسب رأيي- وتتعلق بالشؤون الكونية التي ينبغي التفكير فيها بذكاء تحليلي. كما يمكن ربطها بعلم الوجود أيضاً.

أهم جواب يمكن إعطاؤه على هذا السؤال، هو قيام التطور الطبيعي بالرصد الدائم للمهارة والمقدرة. وبمعنى من المعاني، فكأن الكون يرصد نزوعه، ويبين ميوله إلى الكفاءة والكمال ضمن تدفق الزمان. وإلا، فكيف لنا إيضاح التطور الطبيعي المرتقي إلى حالة الإنسان، وكذلك إلى حالة المجتمع البشري الضيق؟ فلو عج الوسط دائماً بالأسود أو بقطعان المواشي، تعوث فيه فساداً وتستولي عليه، لما أمكن استمرار الحياة وتطورها. إن التطور الطبيعي المذهل الذي وصل إلى مستوى الإنسان، قد أفسح المجال أمام ظهور ما يسمى "الضمير" و"الأخلاق". ما معنى ذلك؟ معناه الرحمة والعدالة! يمكن التعبير عن مضمون هذا المبدأ على النحو التالي: "لو لم يكن الفكر متنوعاً، لتجول الحمل والذئب معاً". هنا أيضاً تتستر الكونية. أويمكن أن يكون الحمل والذئب أخوين؟ أجل، فقد برهنت ممارسة الإنسان على إمكانية ذلك. أي أن التفكير والعمل على استحالة أن يكون الإنسان ذئب أخيه الإنسان (مبدأ الوحشية في الرأسمالية هو أن الإنسان ذئب أخيه الإنسان)، هو هدف حتمي لكينونة الإنسان. بيد أن جد الذئب والحمل كان نفسه في وقت ما، ثم حصل التباين. فلم لا يتجه كلاهما مجدداً صوب وحدة أخوية بأقل تقدير؟ إن هذا ممكن نظرياً على الأقل، ولطالما نصادف أمثلة عليه.

إنني أتطرق إلى هذه الأمور لتبيان عدم جدوى أن تنطلق الرأسمالية في نشوئها وولادتها من بعض الأمثلة المحدودة جداً، التي نلاحظها في التطور الطبيعي، والتي قد تعد وحشية. والأهم من ذلك: هل سندع جانباً أمثلة النشوء التي مهدت الطريق أمام مسيرة التطور الطبيعي، ابتداء من الطحالب البحرية البدائية إلى الطحالب البرية، ومنها إلى الأشجار الفارعة، وكذا إلى النظام الحيواني الغني جداً بالحيوانات النباتية (التي لا تفترس بعضها بعضاً)؟ وهل سنتخذ من أمثلة النشوء التي يمكننا نعتها بسرطان التطور الطبيعي قدوة يحتذى بها لأجل حياة الإنسان! إني مرغم على تبيان هذه الأمور كإيضاح تمهيدي، للإشارة إلى أنه لا مكان في سياق التطور الطبيعي للأحداث التي تثبت صحة نظريات ولادة الرأسمالية، بما في ذلك المبدأ المقلوب الذي ينص على التضخيم الدائم لجيش العاطلين عن العمل، بغرض الإرغام على العمل بأجور متدنية.

إنّ القولَ باستمرارِ النوعِ البشري في وجودِه على أساسِ المجتمعية، وباحتوائه كلَّ مراحلِ التطورِ الطبيعي في بنيتِه، وتحوُّلِها إلى ممارسة؛ هو تشخيصٌ بيولوجي. وإذا عملنا على تفسيرِ العلمِ دون إصابتِه بعدوى دينِ الوضعية، فعلينا الإدراكُ يقيناً أنّ هذا أيضاً تشخيصٌ رائع. أُنوِّهُ هنا إلى أنني سأتناولُ في مجلدِ "سوسيولوجيا الحرية" هذه الخاصيةَ لدى النوعِ البشري، وكذا مزاياه في الاصطفاءِ الأخلاقي، وخصالَه في الحُكمِ (فُرَص الاختيارِ الحر)؛ باعتبارِها ملخَّصاً للتطورِ المتناغمِ مع التقدُّمِ الاجتماعيِّ غيرِ المناقضِ للتطورِ الطبيعي. كما سأسعى إلى تناولِ مسائلِ الإفراطِ في التمدن، وحياةِ المدنيةِ المعتمدةِ على بُؤَرِ الدولةِ والسلطة، والمستفحلةِ كالأورامِ الخبيثةِ من خلالِ الهرميةِ والتمايزِ الطبقي، وإلى البرهانِ على الدوافعِ الضروريةِ لتصنيفِ حياةِ المدنيةِ ضمن فئةِ "الإفراطِ في الاستئساد" أو فئةِ "الإفراطِ في الاستبقار" المعاكسةِ لها.

قبلَ كلِّ شيء، عليَّ التشديدُ على إمكانيةِ وجودِ جذورٍ مثلِ هذا النمطِ من التطوراتِ ضمن سياقِ التطورِ الطبيعي، ولو بحدود. وأنه بمقدورنا نعتَها ضمنَ التطورِ الطبيعي للإنسان (كنوعٍ حيّ) بضربٍ من المرَضِ أو والشذوذِ أو البقايا الحيثية (أكلُ لحومِ البشر مثلاً). علاوةً على ضرورةِ استيعابِنا أنّ مثلَ هذا النمطِ غيرُ موجودٍ ضمن السياقِ الاعتياديِّ المتَّزنِ والمتناغمِ للتطورِ الطبيعي. كما إنّ القولَ باستحالةِ إنشاءِ نظامٍ اجتماعيٍّ (الطبيعة الثانية) بالاستفادةِ من خصائصِ البقايا الحيثيةِ في المدنيةِ عموماً وفي طورِها الرأسماليِّ خصيصاً، ليس مجردَ تشخيصٍ وحسب (وهذه مهمّةٌ تقعُ على عاتقِ الأكاديميين). بل من المهمِّ في الوقتِ نفسِه تفسيرُه بأنه المبدأُ الركنُ للحياة. وإلاّ، نكونُ قد حرَّفنا شروحَنا الاجتماعيةَ منذ البداية.

تستندُ شروحُ فرناند بروديل بشأنِ ولادةِ الرأسماليةِ إلى قوةِ ملاحظةٍ ثاقبةٍ وشاملة، وإلى قدرةٍ عاليةٍ على المقارنة. فضلاً عن أنه يسلطُ النورَ على قضيةِ الأسلوب، أثناءَ قيامِه بتكريسِ شروحِه ضمن إطارٍ متكاملٍ فيما يتعلقُ بالتاريخِ والمجتمعِ والسلطةِ والمدنيةِ والثقافةِ والأحداثِ المكانية. إنه مُحتاطٌ إزاءَ المقارباتِ الوضعيةِ للأمور. أما كارل ماركس، فكان يُصرُّ على الزعمِ بجعلِ الاقتصادِ علماً، من خلالِ اتخاذِ العلمِ الوضعيِّ أساساً، متأثراً في ذلك من الأعماقِ بحركةِ التنوير؛ ومع الأخذِ بعينِ الاعتبارِ النصيبَ الملحوظَ لعلمِ الاجتماعِ في ذلك، كونه لا يزالُ في مرحلةِ الحَبْو. فالجزمُ العلميُّ والتقدمُ على خطٍّ مستقيمٍ قد علَقَ في الأذهانِ منذ أمدٍ سحيق، تماماً كما "البسملة" المُسلَّم بها. وبينما سعَت الرومانسيةُ إلى هدمِ هذا

المنهاج، فقد انزلقت على النقيض من ذلك في انحراف الإرادية، لتتسبّب بزيادة وطأة الأزمات الذهنية. حيث لا يتم تطوير مقاربة نيتشه، التي يغلب عليها الذكاء النسبي والحلزوني والعاطفي. وتعوث الليبرالية وتصول في الأرض ضمن هذه العربة الذهنية. وبينما تعمل الرأسمالية على تحويل العلوم الفيزيائية (بما فيها الكيمياء والرياضيات والبيولوجيا) إلى فلسفة، أو بالأحرى إلى دين عن طريق الوضعية؛ فهي بالمقابل تقوم بتحويل الواقع الاجتماعي أيضاً إلى فلسفة أو دين عن طريق الليبرالية، وبنفس الاتجاه. ومع نجاحها في الصراع الأيديولوجي أيضاً بالتأسيس على ذلك، يتبدّى وكأنّ النظام أضحى كونياً مع حلول القرن التاسع عشر. في حين أنه كان النصر قد أُحرز في الحرب الاقتصادية قبل ذلك. لنسهب في شرح هذه الانتقادات والشروح.

لطالما بحثت المجموعات عن الأشياء التي تلبي حاجاتها المادية، وعملت على تطويرها وفقاً لمستوى تطورها الذهني. وكانت همومها الأولية منصبّة على تأمين الغذاء والمأوى والتكاثر والحماية. ولتلبية متطلباتها من هذه الحاجات الأساسية، فقد اكتفت المجموعات الأولى بما تجده من قوت، وسكنت في الكهوف والمغارات، وأمّنت حماية أفضل لنفسها على تخوم البحيرات ووسط الغابات، واعترفت بأولوية منزلة الأم المنجبة. ومع مرور الزمن، تدخل مزاولة الصيد في الأجندة. فدافع تأمين الحماية، والرغبة في التغذي على اللحوم قد أدّيا إلى تطوير هذه الثقافة. لكن، وابتداء من مرحلة معينة من المجتمعية، بالمقدور ملاحظة التوتر، وبالتالي تصاعد سياقات مختلفة من التطور الثقافي بين المرأة المهتمة أساساً بجمع الثمار وبين الرجل الذي احترف غالباً مهنة الصيد. وبناء على التطور الأحادي الجانب لدى كل منهما، تتعزز رويداً رويداً ثقافة "الرجل الأسد"، بينما تتكرس في الجهة الثانية ثقافة "المرأة البقرة". وهكذا توضع لبنات أولى المفاهيم الاقتصادية المتباينة. تبلغ ثقافة المرأة ذروتها في العصر النيوليتي. كما إنّ وفرة شتى أنواع النبات والحيوان (والتي ظهرت بعد العصر الجليدي الأخير، أي ابتداء من أعوام 15000 ق.م، وخاصة على حواف جبال زاغروس-طوروس) قد مهّد السبيل لتصور حياة أشبه ما تكون بالجنة. هذا التطور الاجتماعي البارز، سيستمر في وجوده كنهر رئيسي، مع تبدّله خلال التاريخ المكتوب والمدنية؛ ليترك بصماته على العولمة في يومنا الراهن. وما المستجدات المعتمدة على المجموعات اللغوية التي بلغت يومنا، سوى ثمرة من ثمار ذاك العصر.

الأمرُ الوحيدُ المهم الذي يمكنُ قولُه بشأنِ الرأسماليةِ خلالَ هذه المرحلةِ التاريخيةِ الطويلةِ للبشريةِ، هو أنّ ثقافةَ الصيدِ قد حوّلت الرجلَ شيئاً فشيئاً إلى حاكمٍ مهيمن. وحسبما تمّ تشخيصُه، فإنه يغلبُ طابعُ المرأةِ على الثقافةِ النيوليتيةِ الوطيدةِ في أعوامِ 10 آلافِ ق.م. فالخروجُ أثناءَ مرحلةِ القطفِ والجمعِ من الكهوفِ، والاستقرارُ بالقربِ منها في الأكواخِ الشبيهةِ بالخيامِ، وزرعُ البذورِ النباتيةِ وإكثارُها؛ كلُّ ذلك قد أفضى مع الزمنِ إلى الثورةِ الزراعيةِ والقرويةِ. ومن خلالِ المُعطياتِ التي دلّت عليها جميعُ التنقيباتِ والحفرياتِ الأركولوجيةِ الجاريةِ في راهننا، نلاحظُ أنّ هذه الثقافةَ تطوّرت على الأرجحِ في جميعِ أنحاءِ ميزوبوتاميا العليا، وبالأخصِّ في القوسِ الداخليِّ لجبالِ زاغروس–طوروس (ثقافةُ منطقةِ برادوست، غرزان، أمانوس والسفوحُ الداخليةُ لجبالِ طوروس الوسطى، نوالا جوري، جايونو، جمي خالان). وكان فائضُ الإنتاجِ يُدّخر، وإنْ بنطاقٍ جدٍّ محدود.

يمكن إرجاعُ الاقتصادِ من حيث المضمون، لا الاصطلاح، إلى هذا النمطِ من الادخار، والذي ربما حصلَ لأولِ مرة. فمثلما هو معلوم، فإنّ مفردةَ "أكو–نوموس eko-nomos" تَعني في اليونانية "قانون العائلة، أو قانون السلالة". فقد وُلِدَ الاقتصادُ حصيلةَ نشوءِ العوائلِ الزراعيةِ الأولى المستقرةِ بالتمحورِ حولَ المرأة، والوصولِ إلى إمكانيةِ الاحتفاظِ بالغلال، وتخزينها ولو بنطاقٍ جدٍّ محدود؛ وفي مقدمتها تلك الغلالُ التي لا تتلفُ ولا تهترئُ بسهولة. لكنّ هذا الادخارَ ليس لأجلِ التجارةِ أو العرضِ في السوق، بل لأجلِ العائلة. يبدو أنّ هذا هو الاقتصادُ الإنسانيُّ طابعاً والحقيقيُّ مضموناً. فقد تمّ تلافي أنْ يَصيرَ التكديسُ عاملَ خطرٍ يهددُ بالطمعِ والجشع، وذلك عبر رواجِ ثقافةِ العطايا والهدايا في جميعِ الأرجاء. ويبدو أنّ مبدأ "المالِ الزائدِ يُعلّمُ الطمع" يتأتى من تلك الحقبة. إنّ ثقافةَ العطايا شكلٌ اقتصاديٌّ مهم، ويتواءمُ مع نسقِ تطوّرِ الإنسانِ إلى أقصى الحدود.

كما يمكن ابتداءُ ثقافةِ القرابين من هذه الحقبة. فمن المفهومِ أنْ نُلاحظَ تطوّرَ مصطلحِ الإله كنتيجةٍ للتقديرِ الذي تُكنّه المجموعاتُ حيالَ هوياتها، وتبجيلها إياها، وكأولِ تعبيرٍ عن امتنانها إزاءَ العطاءِ المتزايد. فالعطاءُ يقتضي الحمدَ والشكران. ونظراً لاستناده في منبعه إلى التطورِ التدريجيِّ في نمطِ التجمع، فإنّ إضفاءَ الهويةِ على المجموعة، والسموِّ بها، والدعاءَ والعبادةَ والخشوع، وتقديمها على أنها التقدمُ المتصاعدُ للعالمِ الذهني؛ كلُّ ذلك يُشكّلُ عناصرَ ثقافيةً هي على عُرىً وثيقةٍ وغائرةٍ مع الثورةِ الزراعية. وتُؤكّدُ اللُّقى الأثريةُ صحةَ هذا الرأيِ على نحوٍ

صارخ. وبشكلٍ ملموسٍ أكثر، فمصطلحا "الإلهة–الأمّ" و"الأمّ المقدسة" البارزان هما عــاملان مؤثّران في تأكيدِ ذلك. فرموزُ المرأةِ الواسعةُ الانتشارِ تأتي في مقدمةِ المؤثّرات التي تُبرهِنُ صوابَ هذه الحقيقة.

لكنّ الخطرَ الذي طالما كان مُهاباً قد حلّ لاحقاً. فعندما أصبحَ استهلاكُ فــائضِ الإنتــاج المتزايدِ مع التقدمِ الذهنيِّ وتراكمِ التجربة أمراً عسيراً عن طريقِ مبادلته بالعطايا، يقومُ الرَّجلُ الصيادُ المتأهبُ كعادته بالتفكيرِ في التجارةِ بهذه الكمياتِ الزائدة. ويُعزِّزُ ذلك ضمن ثقافته إلى جانبِ مهنته الأصلية. فتراكمُ الغلالِ المختلفةِ المكدّسةِ في مناطقَ مختلفة، قــد فــرضَ بـدء الظاهرةِ المسماةِ بالتجارة. فماهيةُ تبادلِ الحاجةِ من الغلالِ على نحوٍ أفضل، قد ولّدَت التجارةَ كمهنةٍ والتُّجّارَ كثنائي تقسيمٍ اجتماعيٍّ بارزٍ للعمل. وتتم شرعنتُها، وإنْ بخجلٍ واستحياء. ذلك أنّ الغلالَ المنقولةَ تُنمّي تقسيمَ العمل، الذي يُمكّنُ بدوره من تأمينِ إنتاجٍ أفضل وحياةٍ أغنـــى. فعندما تتضاعفُ الغلالُ والنسيجُ في طرفٍ ما، وتتواجدُ مكامنُ المعدنِ بوفرةٍ في طرفٍ آخر، تغدو التجارةُ أمراً قيّماً وذا أهمية.

يشيرُ التاريخُ إلى انتشارِ التجارةِ بدءاً من أعوامِ 4000 ق.م. حيث نعثرُ على مستوطناتٍ تجاريةٍ منتشرةٍ بالارتباطِ مع الحضارةِ القائمةِ في ميزوبوتاميا السفلى حــولَ مدينـــة أوروك، التي هي أولُ دولةِ مدينة (4000–3000 ق.م)، وكذلك على طولِ الخطِّ من عــيلام فـــي جنوبِ غربي إيران إلى المناطقِ المعروفةِ اليوم بـــ"ألازغ" وملاطيةَ في ميزوبوتاميا العليـــا. وهكذا تُفتَح أُولى أبوابِ الاستعمار. نشاهدُ قبل ذلك وجودَ استيطانِ العُبَيدي (ثقافـــةُ آل عُبَيـــد البطرياركيةُ الأولى الملاحَظةُ قبلَ نشوءِ الدولة) كثقافةٍ مهيمنةٍ قبلَ عهــدِ أوروك (5000–4000 ق.م). يتداخلُ نشوءُ الاستيطانِ والتجارةِ معاً. فمقابلَ الأوعيةِ والصـــحونِ الفخاريـــةِ ومنتجاتِ النسيج، كان يتمُّ نقلُ المعادنِ والأخشابِ على الأغلب. وتتشكّلُ السوقُ مـــع نشـــوءِ التجارةِ وظهورِ التُّجّار. وتتحوّلُ مراكزُ تقديمِ العطايا والقرابين رويداً رويداً إلى أسواق. وهنا يمكننا تسميةُ التاجرِ الذي يتفردُ بوضعِ السعرِ البدائيِّ لقيَمِ سلعِ المناطقِ المختلفةِ بـــ"الرأسماليِّ البدائي". ذلك أنه بفضلِ إمكانيةِ تحديدِ الأسعار، ينجحُ في تكديسِ سلعٍ عجــزَ ســـابقوه عـــن مُراكمتها.

عليَّ التنويهُ ثانيةً إلى أنّ تبادلَ السلعِ وازديادَ نفوذِ التجارةِ قد مهّدا الطريقَ لظهورِ مرحلةِ التبضّعِ لأولِ مرة. لم يكُنْ قد تمّ الانتقالُ بعدُ من اقتصادِ العطايا إلى المقايضة. حيث ما تزالُ

قيمةُ الاستخدام هي الأساس بالنسبة للمجتمع. وقيمةُ الاستخدام تَعني تلبيةَ السلعة لحاجة ما. هذه هي القيمةُ الأصليةُ بالنسبة إلى الإنسان. إنّ المقايضةَ اصطلاحٌ يكثرُ حولَه الجدل. ومن الأهمية بمكان صياغةُ تعريف صائب لها. فحسبَ رأيي، إنّ إجلاسَ الكدح في أساس المقايضة هو موضوعُ جدال، بما في ذلك تحليلُ ماركس بشأن هذا الموضوع. ذلك أنّ المقايضة تحتوي جانبَ المضاربة دائماً، سواءٌ عُرِّفت بالكدح المجرَّد أم العيني. لنفترضْ أنّ أولَ تاجر من أوروك قد هَمَّ باستبدال الصحون الفخارية بالأحجار والمعادن في إحدى المستوطنات على ضفاف نهر الفرات. ولدى التساؤل عمَّن سيُبادر أولاً إلى تحديد قيمة التبادل، قد يُقال: ستُحدَّدُ بموجب درجة الاحتياج المتبادَل أولاً، ومدى مبادرة التاجر ثانياً. فإذا كانت درجةُ الطلب عالية، فسيكونُ بمقدور التاجر تسعيرُ بضاعته كما يشاء. فبدلاً من استبدال واحدة باثنتين، يُمكنُه، وبكلّ سهولة، استبدالُ واحدة بأربعة؛ ذلك أنه ما من مؤثر يمكنه صدُّه أو ردعُه عن ذلك إلا ضميرُه، أو بالأحرى قُوّتُه. والحالُ هذه، أين يبقى دورُ الكدح؟

لا أنفي دورَ عامل الكدح كلياً هنا. ولكني أصرُّ على أنه ليس العاملَ المُحَدِّدَ أو الأساسي. يمكن ملاحظةُ هذا الأمر في جميع عمليات تبادل السلع على طول التاريخ. فقد يتحققُ التبادلُ بما يكاد يعادلُ قيمةَ الكدح في بعض الأوقات، ارتباطاً بالمنافسة الحرة المُتَّبَعة في بيع وشراء السلع. إلا أنه تبادلٌ بين الكدح والقيمة غالباً ما يسري على الصعيد النظري فقط. أما المُعيَّنُ في الواقع العملي، فهي المُضاربة. وفي بعض الحالات يتراكمُ تكديسُ البضائع بشكل مفرط، فتنخفضُ قيمتُها إلى ما تحت الصفر. وفي الحالات التي تقتضي كدحاً إضافياً لأجل استهلاك تلك البضائع، يتبدى للعيان أنّ الكدحَ ليس بقسطاس مُعيَّن، باعتبار أننا لن نستطيع القول: إنّ قيمةَ الكدح قد انعدمَت. كما إنّ مقدرةَ التاجر المحظوظ في خلق العَوَز والفاقة أو الزيادة والتَّرَف مُعيِّنةٌ أيضاً. بيْدَ أنّ البضائعَ تُنتَجُ ببضائعَ أخرى. وكلُّ بضاعة قد أُنتجَت حصيلةَ تراكم كدح وخبرة الآلاف من الكادحين المجهولين على مرّ التاريخ. إذن، فأيةُ آلية سوف تَفي الثمنَ الذي يستحقُّه أصحابُ الكدح الجامد هؤلاء؟ وعندما نُضيفُ إلى ذلك حصةَ الحِرَفيين المبدعين، بل حتى جميعَ الأنشطة الاجتماعية اللازمة؛ فسنجدُ أنه من غير الممكن وجودُ سعر ثمين لنوع الكدح المسمى بالحيوي، ومن غير الممكن –بالتالي– تحديدُ سعر له.

هنا يتّضحُ عيبُ الاقتصاد السياسيِّ الإنكليزي وزيفُه. فمن المعلوم أنّ إنكلترا وهولندا هما أولُ بلدَين أحرزَت الرأسماليةُ فيهما نجاحَها كنظام. فلكي تُضفي الشرعيةُ على الرأسمالية،

تَكُونُ الحاجةُ إلى ذريعةِ نظريةٍ شرطاً أولياً. نخصُّ بالذكرِ الأهميةَ القصوى لصياغةِ نظريةٍ معقولةٍ ومقبولةٍ لأجلِ طمسِ حقيقةِ ظاهرةِ ربحِ المضاربة. وهنا، فإنّ مهمةَ طرحِ نسخةٍ جديدةٍ من السردِ الميثولوجيِّ المماثلِ لدينِ تُجّارِ أوروك الأوائل، قد وقَعَت على عاتقِ مَن يُسمّون بعلماءِ الاقتصادِ السياسيِّ ظاهرياً، والذين هم ضمنياً مبتكرو الدينِ الجديدِ للرأسمالية. أي أنّ ما صيغَ وأُنشئَ ليس اقتصاداً سياسياً. بل ظهرَ تدريجياً دينٌ جديدٌ بكلِّ حلّته: بكتابه المقدّس ومذاهبه المتفرعة، مثلما الحالُ في كل دين. إنّ الاقتصادَ السياسيَّ قد صيغ لإخفاءِ الطابعِ المضاربِ للرأسمالية (تكديس البضائع لأجلِ التلاعب بالأسعار، والاستفادة من الفوارق الإقليمية والمناطقية)، والذي يفوق النهبَ والسلبَ الذي قامَ به الأربعونَ حرامي المتمرسون بأضعافٍ مضاعفة. إنه الإنجازُ الأكثرُ زيفاً ونهباً، والذي ابتكره الذكاءُ التصوريّ. ونظريةُ قيمةِ الكدحِ في هذا الشأنِ هي اللقمةُ العالقةُ بالصنارة، لا غير. وفعلاً، يمتلكني الفضولُ في معرفةِ كيفيةِ انتقائها. إني على قناعةٍ بأنّ الدافعَ الأوليَّ وراء ذلك هو إلهاءُ الكادحين. فحتى شخصٌ حاذقٌ مثل كارل ماركس لم يتمالكْ نفسَه من المشاركةِ في وضعِ الطُّعم في الفخّ. أشعرُ بآلامٍ مريرةٍ عندما أُوجّهُ هذا الانتقاد. إلا إنّ الإعرابَ عن شكوكنا هو من دواعي احترامنا للعلم كحدٍّ أدنى.

وإنّ عملْنا على شرحِ هذه النقاطِ أكثر، يمكننا القول:

نصادفُ حصولَ النقلةِ التجاريةِ الثانيةِ الكبرى في المجرى التاريخيِّ متمثلةً في المستوطناتِ الآشورية، اعتباراً من أعوام 2000 ق.م. باستطاعتنا القول: إنه ما من استبدادية شيّدت صرحَ مدنيتها بالاعتمادِ على التجارةِ والمستوطناتِ التجارية، بقدرِ ما هي الحالُ في الاستبدادية الآشورية (سوف أتناولُ روابطَ الرأسمالية مع السلطةِ في الفصولِ اللاحقة). إنّ آشور هي أولُ قوةٍ زاولَت التجارةَ ورسّخَت مستوطناتها بأرقى مستوياتها في عهدها (2000–600 ق.م)، بالغةً بها أبعاداً عالمية (حسب عولمة ذاك العصر). ورغم المهارةِ القصوى التي تميزَ بها التجارُ الفينيقيون، الذين اعتمدوا على المدنيةِ المصريةِ في شؤونِ التجارةِ والاستيطانِ خلالَ الحقبةِ عينها على وجه التقريب، إلا إنهم ظلوا في المرتبةِ الثانيةِ في هذا المضمار. وفي جوارِ إنكلترا، فإنّ هولندا والبرتغال أيضاً قد نهبتا كمّاً هائلاً وخيالياً من القيَم، كقوتَين قامتا على التجارةِ المشحونةِ بأعتى أشكالِ الطغيان. ولدى البحثِ في تاريخِ الغنى الآشوريِّ والفينيقيِّ الفاحشِ المتداخلِ مع التجارةِ والطغيان، فسيكُونُ بالإمكانِ

استشفافُ كونهما أفضلَ مثالَين حذَت حذوَهما المستوطناتُ الأوروبيـة (إسبانيا، البرتغال، هولندا، إنكلترا، فرنسا، وبلجيكا، وغيرها). فلَطالما يعتدُّ الآشوريون ببناءِ جدرانِ الأسوارِ والقلاعِ من جماجمِ البشر. ولا تفتأُ أخلاقُ وثقافةُ تلك الحياة، التي أسّسُوها على دعائمِ النهبِ والسلب، تكبُتُ أنفاسَ لبنان والعراق، اللذَين لا ينأيانِ بنفسيهما عن أنْ يكُونا ساحةَ الحروبِ الأكثرِ ضراوة. وكذا، لَم يكُن عبثاً هدمُ قرطاجة (المستوطَنةُ التجاريةُ الفينيقيـة) علـى يـدِ الجمهوريةِ الرومانية، عندما سوّتها بالأرضِ وصيّرتها حقولاً زراعية. كما لَم يقُم الميـديون عبثاً بتدميرِ نينوى شرَّ تدمير (612 ق.م)، وتحويلِها أطلالاً.

ينبغي الانتباه إلى المدنياتِ التجارية. حيث يأتي أمنُ التجار ومستوطناتهم، أو بالأحرى حمايةُ مصالحهم، في مقدمةِ الأسبابِ المؤدية إلى نشوبِ الحروبِ وتأسيسِ الدول علـى مـرِّ التاريخ. فالكلُّ على يقينٍ بأنّ الأسبابَ الجوهريةَ للحروب، التي لا تزال مندلعةً اليـوم فـي الشرقِ الأوسط، تعُودُ إلى التحكمِ بتجارةِ البترول (لَكَم هو مؤسفٌ أنها ابتدأت بإشـعالِ فتيـلِ أُولى الحروبِ التجارية، لتبقى تخُوضُها حتى اليوم بأكثرِ أشكالها ضراوة. واسـمُ "العـراق" ينحدِرُ من مفردةِ "أوروك"). بمكننا سردُ الكثيرِ من الأمثلةِ الأخرى، لكنْ، لا داعٍ لذلك.

مرةً أخرى، نلاحظُ دورَ التجارةِ في الريادةِ أثناء التوجه قُدُماً صوبَ الرأسمالية، ونرصدُ انتقالَ مركزِ المدنية إلى أوروبا. تُعيدُ التجارةُ والمدنيةُ التجاريةُ ذات المركزِ الشرقِ أوسـطي إنجازَ نقلتِها مع ظهورِ الإسلامِ في العصورِ الوسطى. فحصيلةُ المنافسة المتنامية بين خديجـة بمعيّة عاملِها محمد (الذي أصبحَ زوجها فيما بعد)، وبين التجارِ والمُرابين اليهـود والتجـارِ السّريان ذوي الأصولِ الآشورية؛ فإنهما يلجأن إلى العنفِ في بناءِ أرضيةِ المدنيةِ التجاريـةِ المعتمِدة على مكة والمدينة المنورة. فتشهدُ مدائنُ الشرق الأوسط القديمِ فترةَ انتعاشٍ جديـدة، بالتفافها حولَ التجارةِ تحت غطاءِ الدينِ الإسلامي. ومع انهـزامِ البيـزنطيين والساسـانيين، يُقيمُون شبكةً من المدائنِ والأسواقِ الكبرى، وفي مقدمتها حلب، بغداد، القـاهرة، ودمشـق. وتزدهرُ شبكةُ التجارةِ لتكُونَ عالميةً بامتدادِها على طولِ الخطِّ من الصـينِ إلـى المحـيطِ الأطلسي، ومنه إلى أندونيسيا[1] ومقاطعاتِ أفريقيا. وتنتشرُ أسواقُ المـالِ والبضـائعِ بشـكلٍ واسع، ليحظى اليهودُ والأرمنُ والسريانُ بمكتسباتٍ ماليةٍ عظمى.

[1] أندونيسيا: مجموعة جزر تمتد من شمال جزيرة سومطرا حتى غرب غينيا الجديدة بالشرق. بها عدة لغات وحضارات. أصل شعبها من قارة آسيا. استوطنوا أندونيسيا، وبدأوا بالصيد ثم الزراعة. اشتهروا بصناعة القوس المستطيلة (المترجمة).

ترتكزُ الحضارةُ الأوروبيةُ إلى هذا الإرث بشكل كلي. حيث يَشهدُ التاريخُ على أنّ ثقافةَ التجارة، التي أُنجزَت نقلةً أخرى على يدِ التجارِ المسلمين في الشرقِ الأوسط، قد انتقلَت إلى أوروبا اعتباراً من القرنِ الثالث عشر بريادةِ المدينتَين الإيطاليتَين جنوى وفلورنسا. يُعزى السببُ الأوليُّ في غِنى هاتَين المدينتَين إلى المالِ والتجارة. إذ تَرُودانِ التجارةَ فيما بين أوروبا والشرقِ الأوسط حتى حلولِ القرنِ السادس عشر. ربما هي المرةُ الأولى في التاريخ، التي تُحقّقان فيها نجاحاً متواضعاً للرأسماليةِ على مستوى المدينة، سواءٌ اصطلاحاً أم تطبيقاً. وللقرصنةِ الرائجةِ في البحرِ المتوسط، ولاحتكارِ الأسعارِ بين ضفّتَيه الشرقيةِ والغربيةِ دورٌ رئيسيٌّ في ذلك. فضلاً عن أنّ المضاربةَ تتنامى تماشياً مع ذلك في ظلِّ الاستبداد. وحينما تُفضي التجارةُ إلى رأسِ المال، ويفضي رأسُ المالِ إلى المدينة، والمدينةُ إلى السوق، والسوقُ إلى اتساعِ آفاقِ المضاربة؛ حينها يَكُونُ فجرُ المدنيةِ الرأسماليةِ قد بزَغ.

لقد شُوهِدَ نموذجٌ مصغّرٌ من هذه المرحلةِ في عصرِ أثينا-روما الكلاسيكي (500 ق.م-500 م). أما سببُ عدمِ انتصارِ أصحابِ رأسِ المالِ في ذاك العصر، فيَعُودُ إلى رَجَحانِ كفةِ الزراعة، وخروجِهم من الحروبِ الدينيةِ مهزومين. في حين أنّ التجربةَ الناجحةَ للرأسماليةِ في دولِ المدائنِ الإيطالية، والتي شوهِدَت في أعوامِ 1300–1600م، لَم تتأخر عن الانتشارِ بسرعةٍ صوبَ شمالِ وشمالِ غربيِّ أوروبا. بينما كانت الرأسماليةُ قد فتحَت إسبانيا قبلَها. أما المسافاتُ التي قطعَها التجارُ ومهنةُ التجارةِ خلالَ مسيرةٍ ليست بالقصيرة، فدفعَتهم ابتداءً من القرنِ السادس عشر، ولأولِ مرة، إلى تخطي آفاقِ المدن، والبدءِ بإنجازِ المكاسبِ على صعيدِ البلدان.

وهكذا، فقد تَشكّلت سوقٌ على النطاقِ العالمي، وبُسطَت الهيمنةُ الاستعماريةُ على أفريقيا وأمريكا، وهُمِّشَت الإمبراطوريةُ العثمانية، ليتمّ الوصولُ إلى الهندِ والصينِ عبرَ المحيطِ الأطلسي وجنوبِ أفريقيا. كما تَسارَع انتشارُ حركةِ التمدنِ في أرجاءِ أوروبا. ولأولِ مرةٍ بدأَت المدنُ تتغلبُ على القطاعِ الزراعيّ، فتحوّلَت الملكياتُ الإقطاعيةُ إلى دولِ مونارشيةٍ عصرية. أما الدولةُ العثمانية، التي تُعدُّ آخرَ إمبراطوريةٍ إسلامية، فتكبّدَت الهزيمةَ تلوَ الأخرى. كما كانت النهضةُ قد بدأَت من إيطاليا في القرنِ الرابعِ عشر، لتنتشرَ منها إلى عمومِ أوروبا. في حين أنّ حركةَ الإصلاحِ الديني تكلّلَت بالنجاحِ في البلدانِ الشمالية من أوروبا. ولأولِ مرةٍ تَخبُو شعلةُ عصرِ الحروبِ الدينية. والأهمُّ من ذلك انتقالُ كلِّ القيمِ الثقافية

والحضارية إلى أوروبا من الصين، الهند، بلاد الإسلام، بل ومن أفريقيا وأمريكا؛ لتنشأ الدولةُ العصرية وتُولَد القوميات.

إذن، عندما تتوجهُ الرأسماليةُ نحو النصر، فإنها تستندُ في ذلك إلى هكذا تاريخ وثقافة وإرث تجاريٍّ ومدنية ونفوذ سياسيٍّ وتكامُل عالميٍّ معروضٍ للمزاودة. فهل يُمكنُ التوجهُ نحو الاقتصاد الرأسمالي، دون نضوج هذه الظروف التمهيدية، ودون الاعتماد عليها؟ بل دعكَ من مدى إمكانية ذلك، فهل يمكن تَصوُّرُ وجود رأس المال حينها؟ لقد خطَت المدنيةُ خطوتَها الأولى في ميزوبوتاميا السفلى مع بدء حركة التمدن والتمايز الطبقي والتدول في مدينة أوروك، وخطَت خطوتَها الثانيةَ العملاقةَ مع بدء التجارة والتمدن في فينيقيا وإيونيا. أما خطوتُها الثالثةُ الكبرى، فخطَتها في الأراضي التي شهدت توفُّر ونضوج جميع الشروط الآنفة الذكر بأفضل حالاتها في كلٍّ من إيطاليا وهولندا وإنكلترا. حيث تجسَّدَت في انتصار الاقتصاد الرأسماليّ، الذي انتشر في كافة أرجاء العالم بناءً على حركة التجارة والتمدن العظيمة، باعتباره عابراً للأسواق ومضاداً لها. هذا هو الواقعُ الذي لا نزالُ نشهدُه اليوم بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

عندما يُصرّ فرناند بروديل على "أنّ الاقتصادَ الرأسماليَّ مضادٌّ للسوق، وأنه شكلٌ اقتصاديٌّ يعتمدُ على الاحتكار المضاربِ المتحكِّم بالأسعار في مجال التجارة الكبرى"؛ فإنه بذلك يَكُونُ أقربَ من كارل ماركس إلى الحقيقة فيما يخصُّ الواقعَ الذي يسمى اقتصاداً.

إننا نشاهد من خلال مرآة التاريخ نوعاً أو شكلاً من النشاط الاقتصاديٍّ قد تحول إلى سلطة، وطوَّرَ السوقَ في بنيته إلى أقصى الحدود، وباشرَ في التحكم بالريف تدريجياً وفي توجيهه من المدينة، في ظلِّ أجواء من الرقيِّ الاجتماعيِّ الذي انحطت فيه منزلةُ الروابط الدينية والضوابط الأخلاقية إلى الدرجة الثانية؛ ليستولي على السلع المتكدِّسة اعتماداً على النهب الدقيق المُغلَّف بالأيديولوجيا. لا ريبَ أنّ انعكاسَ الاستيلاء بشكله الجديد هذا على الأسعار في السوق بموجب العرض والطلب، وانعكاسَ الأسعار بدورها بوساطة المال؛ يُعدُّ تطوراً عظيماً نسبةً إلى المراحل القديمة؛ حيث أدى إلى اكتساب موهبة التلاعب الماهر. فبدلاً من المراباة والصَّرافة بأشكالها الأولى، قطَعَت البنوكُ والسنداتُ والأوراقُ النقديةُ ونظامُ الائتمان والتسليف والمحاسبةُ والشركاتُ أشواطاً ملحوظة؛ لتَغدُوَ المواضيعَ الأوليةَ المؤلِّفةَ لعلم الحال الاقتصاديِّ في العصر الحديث. ما ينقُصُ هنا هو الإيضاحُ العلميّ، وهو ما سنسعى

إلى تأسيسه المختصون بالاقتصادِ السياسيِّ من الإنكليزِ داخل الموطنِ الأمِّ للرأسمالية. وحتى لو تبدّى الأمرُ وكأنه مفارقة، إلا إنّ مناهضيهم الاشتراكيين، الذين استمالوهم إلى صفِّهم بعد ذلك، وفي مقدمتهم كارل ماركس، قد حذَوا حذوَهم لاحقاً.

حينها يشرعُ نظامُ النهبِ والسلب، والذي يسمى "الاقتصاد الرأسماليّ"، باستعمارِ كلِّ المجتمعاتِ والأراضي المتواجدةِ في العالَمين القديمِ والحديثِ وإعادةِ استعبادها مجدداً، ويقومُ بربطِ كلِّ قدُراتِ وامتيازاتِ القوةِ بذاته (بوساطةِ الإقراضِ والتسليف، الذي هو شكلٌ من أشكالِ اغتصابِ الدولِ القائمة)، ويَخوضُ أكثرَ حروبِ التاريخِ دموية، ويتلاعبُ على بنيةِ المجتمعِ بكلِّ ما يستطيعُ إليه سبيلاً بغيةَ انتزاعِ المصادقةِ على هيمنته وشرعنتها. وبينما يفعلُ نظامُ النهبِ كلَّ هذا، فحسبَ رأيي، فإنّ كارل ماركس (الذي أعلَنَ عن ذاك النظامِ على أنه نظامٌ ثوريٌّ نسبةً إلى المجتمعِ القديم) وأتباعَه ومَن حذا حذوَهم من المدارسِ الفكرية، لم يَقوموا بإنشاءِ أيِّ علم. فمؤلَّفُ "رأس المال" هو الكتابُ الأكثر معاناةً للنواقصِ تجاه رأس المال. وبالتالي، هو الكتابُ الأكثر قابليةً لتفسيرِه على منوالٍ خاطئ. لا أتّهِمُ ماركس هنا. بل أقتصرُ على الإشارةِ إلى افتقادِ كتابِه إلى الأبعادِ المتعلقةِ بالتاريخِ والدولةِ والثورةِ والديمقراطية، وإلى عدمِ تناولِها ضمنه. أما بالنسبةِ للمتنورين الأوروبيين، الذين يدّعون أنهم "علمويون" للغاية بحُكمِ تكوينِهم البنيويّ، وانطلاقاً من موقعِهم الموضوعيِّ ودون وعيٍ أو قصدٍ منهم؛ فإنهم لم يَصوغوا ببحوثِهم ودراساتِهم المرتكزةِ إلى كتابِ "رأس المال" علماً أو أيديولوجيةً مبنيةً على مناهضةِ الرأسماليةِ باسمِ الشرائحِ المُسَمّاة "الكادحين". أما الليبراليةُ المنتَبِهةُ تماماً لنواقصِهم تلك، أي لتحليلاتِهم حولَ رأسِ المال، فقد استفادت بشكلٍ حاذقٍ منها في الإعلانِ عن ثوريةِ الرأسماليةِ منذ ولادتها. وبطبيعةِ الحال، فقد اعتمدَت لاحقاً على قوةِ الأيديولوجيةِ الحداثويةِ والدولةِ القوميةِ والصناعوية، لاستهدافِ الديمقراطيين الاجتماعيين الألمان، ثم النظامِ الاشتراكيِّ المشيَّدِ بما في ذلك روسيا والصين، وأخيراً استهدافِ الأنظمةِ التحرريةِ الوطنية؛ وصهرِها جميعاً في بوتقتها، لتنتصرَ في الصراعِ الطبقيِّ الذي خاضَ هؤلاء نضالاتٍ عظيمةً في سبيله. ثمة هزيمةٌ نكراء واضحةٌ تَكَبّدَتها تلك التياراتُ الثلاثةُ تجاه الرأسمالية. لكنْ، كَم هو مؤسفٌ أنه لَم يُقَدَّم أيُّ نقدٍ ذاتيٍّ صريحٍ وحاسمٍ في هذا المضمار إلى الآن.

ثمة عبارةٌ تقول: يَسري حُكمُ العلمِ عاجلاً أو آجلاً. من هنا، فلو كانت تلك التحليلاتُ علميةً حقاً بشأنِ تناولها للرأسمالية، التي تُعتبَرُ حرباً مفتوحةً ضد الطبقةِ العاملةِ وضد المجتمعِ وتاريخه؛ لَمَا انهزم أولئك المتنورون إلى هذه الدرجةِ حيال النظامِ المضادِّ لهم. بل الأنكى أنه لَمَا أُنفِقَ هؤلاء إرثَهم بهذا الثمنِ البخس. لنَعمَلْ على صياغةِ تعريفٍ أفضلَ للحقيقةِ المُسَمّاةِ "الاقتصاد الرأسمالي"، وتحليلِها ضمن وظيفيتها؛ مع التنويه إلى أنني سأُوسِّعُ من نطاقِ هذه النقاشاتِ في مجلد "سوسيولوجيا الحرية" من مرافعتي. لا أرى داعياً لشرح اللغةِ الاقتصاديةِ الرائجةِ ومفرداتها المعنيةِ بتراكمِ رأسِ المال، وعلى رأسها: فائضُ الإنتاج، فائضُ القيمة، القيمةُ والكدح، الأجر، الربح، السعر، الاحتكار، السوقُ والمال. وانطلاقاً من مقاربتي، فسأَدَعُ جانباً هذه المواضيعَ التي تناولَتها بحوثٌ ودراساتٌ يَعُزُّ على المرءِ حصرُها، محافظاً على بساطتِها ووضوحِها. وسأستمرُّ في التركيزِ على المؤثراتِ الأساسيةِ التي تقتضي الشرح، مع التبيانِ بأني لن أتردد في التطرقِ إلى تلك المواضيعِ أيضاً بقدرِ ما تقتضيه الحاجة.

إنّ اصطلاحاتٍ من قبيلِ الربحِ–الأجرِ على الصعيدِ الاقتصاديّ، والبرجوازيِّ–البروليتاري على الصعيدِ الاجتماعيّ، تُعتبَر أولَ خطوةٍ لإضفاءِ الطابعِ العلميّ على الطرازِ الوضعيّ لنظامٍ يصهرُ في بوتقته كلَّ الإرثِ التاريخيِّ للبشريةِ الممزَّقةِ إرباً إرباً على يدِ الرأسمالية، ويُذيبُها بأدقِّ الأساليبِ وأشدِّها تعسفاً، ليَسُودَ في نهايةِ المطافِ في أرجاءِ المعمورةِ بوحشيته المروعةِ في الإباداتِ الجماعيةِ والنووية. أما الزعمُ بعلميةِ التشخيصِ الذي يقولُ أنّ العنصرَ المُسَمّى بالبروليتاريِّ يخلقُ القيمةَ بمفرده عبرَ كدحه، وأنّ المستثمرَ الذي هو أشبهُ بمالك ذلك البروليتاري، يأتي ليَجنيَ الربحَ من تلك القيمةِ الكدحيةِ مقابلَ المالِ والوسائلِ الأخرى؛ فهو أساسُ المقارباتِ الاقتصادوية. ويبدو أنّ هذا بعَينه هو المفهومُ المُسَمّى بالاختزالِ الاقتصادي. فمجردُ التفكيرِ بصياغةِ تعريفٍ للقيمةِ على هذا المنوالِ المجرَّدِ إلى هذه الدرجةِ من التاريخِ والمجتمعِ والقدراتِ السياسية، إنما هو مشحونٌ بالإشكالياتِ العويصة. فحتى إنْ قُمنا بتأليه الفردِ مستثمراً كان أو عاملاً، فإنه لن يَقدرَ على تكوينِ القيمةِ بذاك المفهوم. ذلك أنّ الماهيةَ التاريخيةَ والاجتماعيةَ للقِيَمِ الاقتصاديةِ واضحةٌ وضوحَ النهار. وبالأصل، فاعتبارُ المقايضةِ عيباً في البدايات، وتقديمُ الفوائضِ على شكلِ عطايا، إنما ينبع من معاني القدسيةِ المُضافةِ على القيمة. فحتى الآن، ما من مزارعٍ يَقول "أنا أنتجتُ". بل يقول "أُشَغِّلُ أملاكَ الأجداد،

وأنالُ نصيبي". ويقول أيضاً "الحمدُ لله على نعمته"، مُعَبِّراً بذلك عمّا يُدركُه من موضوعِ المنبعِ العينِ بلغةٍ بسيطةٍ للغاية، ولكنها أثمنُ من لغةِ الذين يزعمون أنهم "علمويون".

وإلاّ، فكيف يمكننا تعريفُ بَدَلِ الكدحِ الذي تبذُلُه أُمٌّ تَحملُ البروليتاريَّ في رحمها تسعةَ أشهر، وتجترُّ آلامَ ألفِ مشقةٍ ومشقةٍ إلى أنْ تَجعلَ منه يداً عاملةً فاعلة؟ كيف سنُحَدِّدُ نصيبَ أصحابِ أدواتِ الإنتاجِ المصنوعةِ بزخمِ الخبراتِ المتبقيةِ من آلافِ السنين، والتي ينهبُها المستثمرُ بكلِّ نَهَمٍ وجشع؟ علينا ألاّ ننسى أنه ما من أداةِ إنتاجٍ قيمتُها تعادلُ سعرَها في السوق. ذلك أنَّ مجردَ اختراعِ التجهيزاتِ التقنيةِ فحسب لأجلِ أيِّ معملٍ كان، ليس سوى ثمرةِ الإبداعِ المتراكمِ بجهودِ آلافِ المخترعين. فكيف يمكننا تحديدُ قيمةِ كدحِ هؤلاء؟ ولِمَن سندفعُ الثمن؟ أيمكن عدم التفكيرِ بنصيبيهم الاجتماعي، إلا في حالِ رفضِ الأخلاقِ ونبذِها كلياً؟ وهل اقتسامُ هذه القِيَمِ التاريخيةِ الاجتماعيةِ بين شخصَين فقط يتناسب مع العدالة؟ بَيْدَ أنَّ لهذَين الشخصَين عوائلَهم وأوساطَهم الاجتماعية. أفليس لتلك العوائلِ والأوساطِ الاجتماعيةِ التي تحمي هذَين الشخصَين أيُّ حقٍّ عليهما؟ يمكننا الإكثار من الأسئلة الأكثر حرجاً وحساسية. لكنَّ هذا كافٍ لإظهارِ مدى إشكاليةِ ثنائيةِ الربح–الأجر.

لنَعقد العلاقةَ هذه المرة بين أصحابِ الربح وأصحابِ الأجر على شكلِ البرجوازيّةِ والبروليتاريا. فإلى أيِّ مدى يتناسبُ الزعمُ بأن "هاتين الطبقتين قد ولّدَتا المجتمعَ الجديدَ تجاه المجتمعِ القديمِ كطبقتَين ثوريتَين" مع الحقائقِ فعلاً؟ إذ ما من مقابلٍ لهذا التحالفِ في التاريخ. ثم إنَّ الأمثلةَ التي تؤكدُ صحةَ تضادِّهما بحُكمِ الصراعِ الأساسيِّ بينهما نادرةٌ لدرجةٍ لا يُمكنُها أنْ تكونَ مُعيِّنَةً من جهةِ كونها مرحلةَ صراعٍ جذري. فما حصلَ هو استمرارٌ لتقاليدِ الصراعِ القديم، ليس إلا. ما يبرزُ هنا، وما يُشاهَدُ في الحياةِ العملية، هو الشَّبَهُ بين منزلةِ العاملِ بالنسبةِ إلى البرجوازيِّ ومنزلةِ العبدِ الذي يُعَدُّ جزءاً ملحقاً بجسدِ فرعون. إذ ما من عمليةٍ ناجحةٍ قامَ بها العبيدُ تجاه أسيادِهم على مرِّ التاريخ. فحتى سبارتاكوس، الذي طالما يُشارُ إليه كمثالٍ بارز، لم يكن سوى متمرد متطلع إلى أنْ يكونَ –هو الآخر– سيداً في نهايةِ المطاف. وكلنا على علمٍ بأنه لم يكُنْ لديه أيُّ برنامجٍ آخر.

علينا ألاّ ننسى أنَّ علاقةَ ربِّ العمل–العاملِ المستقاةَ من إرثِ علاقةِ العبد–السيد الممتدةِ إلى آلافِ السنين، تَنُمُّ عن أواصرَ وشيجةٍ وموثوقةٍ بألفِ رابطٍ ورابط، بحيث ما من تمرداتٍ جذريةٍ أو نجاحاتٍ كاسحةٍ أحرزَها العمالُ تجاه أربابِ العمل، اللهم إلاّ بعضَ الأمثلةِ

الاستثنائية. بل رَجَحَت كفةُ التبعية لرَبِّ العمل بنسبة ساحقة في أساس سياقها. أما الحوادثُ المُسَمّاة "تَمَرُّد العمال"، فنشاهدُ أنها نشبت بالأغلب على يد أشباه القرويين ومناهضي البطالة. وتلك التمردات على صلة وطيدة بالتأثيرات الاجتماعية العامة، والتي تنعكس بدورها على علاقة ربِّ العمل-العامل. والأهمُّ من ذلك أنّ تَمَرُّدَ العامل على رَبِّ العمل ليس بصراع المطالبة بحقّه (كنا بيّنا أنها معضلةٌ عويصة). بل إنها مقاومةٌ تجاه التحول البروليتاري، وكفاحٌ تجاهَ كونه عاملاً أو عاطلاً عن العمل. إنّ رفضَ البطالة أو التحول إلى بروليتاريا أو إلى عامل، هي كفاحاتٌ اجتماعيةٌ أخلاقيةٌ أسمى معنىً. علينا عدم تبجيلِ العبدِ والقنِّ والعاملِ على الإطلاق، باعتبارهم مضطهَدين. بل، على النقيض، فالعلاقة والعملية التي ينبغي تبجيلُها، يُمكنُ صياغتها على شاكلة اللاعبودية واللااسترقاق واللاعمّالية. أما الاعترافُ بالأسيادِ وتعريفُهم، ومن ثَمَّ عرضُ الاقتراح على خَدَمِهم بخوضِ الكفاح ضدَّهم، فهو النزوعُ المشتَرَكُ لشتى أنواع الانتهازية. هذه هي الذهنياتُ التي أفرغَت الكفاحاتِ في سبيلِ الحقِّ والكدحِ من مضمونها طيلةَ التاريخ. وباختصار، فمن غيرِ الممكن صياغةُ سوسيولوجيا قيِّمة، أو تطويرُ كفاحٍ اجتماعيٍّ ناجحٍ من خلالِ تلك المصطلحات "العلمية" الأولى! أُشَدِّدُ على أنه عندما نَذكُرُ هذه الأمور، فنحن لا ننكرُ الكدحَ والقيمةَ والربحَ والطبقة. بل نسعى إلى إيضاح عدم صوابِ نمطِ استخدامِ هذه المصطلحاتِ في إنشاءِ العلم. أوَدُّ التوضيحَ أنّ علمَ الاجتماع قد أُنشِئَ على منوالٍ غلط.

يتحققُ مكانُ الرأسماليةِ ضمن الحياة الاقتصادية للمجتمع في المستويات العليا. فهي تعتمدُ في بداياتها على قيامِ التاجرِ الكبيرِ بمُراكمة رأسِ المال عبر التحكم بأسعارِ الاحتكارِ في السوق. ورأسُ المال، حسبَ تعريفه، هو القيمةُ النقديةُ المتعاظمةُ ذاتياً وباستمرار. تخصُّ بالذكرِ تسريبَ التراكماتِ القِيَميّة الكبرى في التجارةِ بين الأسواق البعيدة عن بعضها البعض، والتي تختلفُ أسعارُها عن بعضها بعضاً بفوارق ليست بالقليلة. السبيلُ الثاني لتعاظم رأسِ المال، هو القروض المُقَدَّمةُ للدولة لتمويلها مقابل الفوائد والالتزامات. أما المجالاتُ والأوقاتُ الأخرى المهمة، التي يتضخمُ فيها رأسُ المالِ ويتورم، فهي تصنيعُ المعادن وفتراتُ العَوَزِ والفاقة وأوقاتُ الحروب. وإلى جانبِ التجارة، فقد يَحتلُّ مكانَه في الزراعةِ والصناعةِ

والمواصلات، عندما يَكُونُ ذلك مُربحاً. ومع الثورةِ الصناعية[1] يَغدو القطاعُ الصناعيُّ من أهمِّ المجالاتِ التي تدرُّ الربح. حيث يتلاعبُ الرأسماليون في كلتا المـرحلتين بنسـبةِ العـرضِ والطلب، سعياً منهم لتحديدِ نسبةِ الإنتاج والاستهلاكِ على السواء. وبمقـدارِ تحكمهـم فـإنهم يُزيدون من نسبةِ الربح لديهم. من هنا، وبينما كانت التجارةُ الكبرى والصناعةُ ميدانَين للربح في فترتَي بدايةِ الرأسمالية ونضوجِها، فإنَّ الحقلَ الذي يطغى ثقلُه في مجالِ الربح في راهننا هو القطاعُ الماليّ. إذ تساهمُ النقودُ والسنداتُ والبنوكُ والائتمانُ والتسليف، والتي تُعَدُّ وسـائلَ ماليةً رئيسية، في تسريعِ نموِّ الاقتصادِ الرأسماليّ. وتؤدي إلى اختصارِ الدورةِ الزمنيةِ للربح، وإلى تكثيفِها، وتوسيعِ نطاقِها. وهكذا تتشَكَّلُ فقاعاتٌ كبرى من المضاربَةِ في مجالاتِ الربح. وهكذا أيضاً تَغدو مراحلُ الأزمةِ جزءاً لا يتجزأ من هذا الاقتصاد.

أما الأساليبُ الأخرى التي تُضَخِّمُ الربح، فهي تخفيضُ الأجـورِ عبـرَ زيـادةِ البطالـة، والاستثماراتُ المتجهةُ صوبَ البلدان ذاتِ الأيدي العاملةِ الرخيصة. وفي المحصلة، فإنَّ هذا الشكلَ من الاقتصاد يَستقي مشاربَه من ثقافةِ التجارةِ وثقافةِ الصيدِ الغائرةِ في القِدَم، وينتهـزُ فرصةَ التقدمِ باكتسابِ كفاءةِ التلاعبِ بالأسعار، ويخترقُ حصارَ الرقابةِ الاجتماعيةِ بالتهـاونِ في الأخلاقِ والدين، وقُيِّدَ إلى السلطةِ عبرَ الديون، ويتنامى بتوطيدِ احتكاره علـى السـوق. وعليه، فإنَّ هذا الشكلَ الاقتصاديَّ لا يُمكِنُ إلا أنْ يصبحَ اقتصادَ النهبِ والسلبِ فـي نهايـةِ المآل. كما إنَّ إحكامَ قبضتِه على الصناعةِ بهدفِ الربح، وعملَه أساساً وفق تحديدِ بنيةِ الإنتاجِ والاستهلاكِ بموجبِ نسبةِ الربح، وتحميلَ البنيةِ الاجتماعيةِ والبيئةِ الطبيعيـةِ أعبـاءً تَفـوقُ طاقاتِها، وما يتمخضُ عن ذلك من أزماتٍ وانهيارٍ وتفسخٍ واهتراء؛ كلُّ هـذه هـي ظـواهرُ تُصاحبُه منذ لحظةِ ولادته. لا شكَّ أنَّ الرأسماليةَ لا تُشَكِّلُ الاقتصادَ برمتـه. فـلا التجـارةُ والزراعةُ والصناعة، ولا تداولُ الأموالِ والتقنياتُ والأسواقُ هي من اختراعِ الرأسمالية. بل إنها المؤسساتُ الاجتماعيةُ والاقتصاديةُ الأساسيةُ المُعَرَّضـةُ لممارسـاتِ الرأسـمالية فـي الاستغلالِ والنهبِ والسلبِ بأفظعِ الأشكال. وتتحددُ معالمُها بالتاريخِ والحضارة، لتتداخلَ فـي مسارِها مع السياسة.

---

[1] **الثورة الصناعية**: هي استبدال العمل اليدوي بالمكننة. شمل التطور الصناعي العديد من الميادين، وأصبحت الآلات بحاجة إلى مصادر جديدة للطاقة، فاستخدم الفحم الحجري ثم البخار فالكهرباء في تشغيل المحركات والآلات وتسيير البواخر والقاطرات. كان لهذا الأثر البالغ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية (المترجمة).

هكذا أكون قد عملتُ على إيضاح كون الاقتصادوية مفهوماً ونزعةً فكريةً تُزوِّرُ الحقيقةَ المعنيةَ بتعريف الاقتصاد الرأسماليّ بنسبة كبرى. كما إنني على قناعة بأني قمتُ بتسليط النور على التعريف السليم لها بالخطوط العريضة، وعملتُ على هدى تلك الانتقادات على تفسيرها –وإنْ بنبذة موجزة– عبر عقد روابطها مع التاريخ والمجتمع والسياسة والحضارة والثقافة.

ج– السلطة السياسية وعلاقتها مع القانون

كلُّ عمليات الرصد تُؤكِّدُ نشوءَ الرأسمالية داخل مشتل السلطة السياسية والمجال الحقوقيّ منذ أنْ كانت بذرة. ومثلما انتفعت الرأسماليةُ من كلّ السلطات وقوانينها، فقد تظاهرت بالدفاع المستميت عنها لدرجة التعصب لها عند الحاجة. أما عندما تعثَّرت مصالحُها أو تخدَّشت، فلم تتردد في الإطاحة بها وكسحها بكافة أنواع المؤامرات، حتى إنْ اقتضى الأمرُ اللجوءَ إلى المشاركة في بعض العمليات الثورية. بل وشاركت أحياناً في ألعوبة الثوروية الأكثر حِدّةً وتعصباً. فقد شنّت حروبَ السلطة، وبالأخص في مراحل الأزمات والفوضى، بدءاً من الانقلابات الفاشية إلى الانقلابات الزائفة باسم شيوعية الدولة. بل وخاضت الحروبَ الاستعماريةَ والإمبريالية وحروبَ الإمبراطورية الأكثر شموليةً والأوسعَ نطاقاً في التاريخ.

علينا التبيانُ بأهمية بالغة أنه ما من شكل اقتصاديٍّ شعَرَ بالحاجة إلى التحصن بدرع السلطة، بقدر ما هي عليه الرأسمالية. بالتالي، فإنه يستحيلُ تشكُّل الرأسمالية من دون السلطة. ولأول مرة في التاريخ، يطرح "علمويو" الاقتصاد السياسي فرضيةً أوليةً يزعمون فيها أن الخاصيةَ الرئيسيةَ للرأسمالية تكمنُ في تشكيل الربح وفائض القيمة وفائض الإنتاج بوساطة الاتحاد الطوعي بين رأس المال والكدح، وبالأساليب الاقتصادية خارجَ نطاق السلطة. نحن هنا وجهاً لوجه أمام عبارة نظرية محرَّفة ومشوَّهة بقدر نظرية الكدح على الأقل. حيث شكّلوا تركيبةً جديدةً من القيم العواملية والعناصرية، ليُظهروها إلى مسرح التاريخ كشكل اقتصاديٍّ جديد ينُصُّ على تشكيل رأس مال من مكان ما على نحو سلمي، وعلى انقطاع القرويين والأقنان والحرفيين عن وسائل إنتاجهم حصيلةَ علاقات سلمية، ومن ثم اجتماعهم في بقعة

واحدة تَعُمُّها السعادةُ والرفاه، وكأنهم عقَدوا زواجاً ثورياً سعيداً فيما بينهم! هكذا كُتِبَت القصةُ على وجهِ التقريب. هذه المزاعمُ التي تنصُّ عليها جميعُ المؤلَّفاتِ المدوَّنةِ في مقرراتِ أخصائيي الاقتصادِ السياسيِّ العمالقة، اليساريين منهم واليمينيين، تُعَدُّ إحدى المُسَلَّماتِ بما يُعادِلُ "البَسمَلَة" المُسلَّمَ بها في الإسلام. حيث لا وجودَ للاقتصادِ السياسي لولا هذه المزاعم! وإذ ما أَضفتَ إليها المنافسةَ الحرةَ في السوق، تكُونُ بذلك قد كتَبتَ مؤلَّفاً كاملَ الكمالِ بخصوصِ المبادئِ الأساسيةِ للاقتصادِ السياسي.

لا أرى الحاجةَ لأطرحَ زعماً جديداً، لأنّ السوسيولوجيّ والمؤرخَ فرناند بروديل يُفنِّدُ كلياً وجلياً تلك المزاعم، من خلال ملاحظاته الواسعة ومقارناته الدقيقة في بحثه "المدنية المادية" (إنه مؤلَّفٌ رائعٌ ومدهشٌ من ثلاثة مجلدات، أَنفَقَ فيه جهوداً أَخذَت منه ثلاثين سنة). الادعاءُ الأولُ الذي يطرحه بروديل في مؤلَّفه ذاك، هو أنّ الرأسماليةَ ضد السوق. والادعاءُ الثاني هو ارتباطُ الرأسمالية بالقوةِ والسلطةِ حتى النخاع. والثالثُ هو أنها تعني الاحتكارَ الدائمَ منذ البداية، قبلَ وبعدَ عصرِ الصناعة. والرابعُ هو أنها فُرِضَت بالاحتكارات (بالنهب والسلب) المفروضة من الخارج والأعلى، وليس بالمنافسةِ المنبثقة من الداخل والأسفل. تلك هي المَحاورُ الأساسيةُ التي يَنُصُّ عليها الكتاب. إنه التفسيرُ التاريخيُّ السوسيولوجي الأثمن حقاً من حيث مسارِ السردِ ومضمونه، حتى وإنْ كان ناقصاً أو تضَمَّنَ بعضَ الجوانب التي أُخالفُه فيها. إنه تمهيدٌ حسنٌ –وإنْ كان محدوداً– بشأنِ تقويم وتصحيح التخريبات والتحريفاتِ التي قام بها أخصائيو الاقتصادِ السياسي الإنكليز، والاشتراكيون الفرنسيون، والمؤرخون والفلاسفة الألمان بشأنِ علمِ الاجتماع.

ما من نظامٍ اقتصاديٍّ رسَّخَه الرأسماليُّ والعاملُ بتوحيدِ مدَّخراتِ الكدحِ وقواه في وسطٍ تَسُوده الطواعيةُ والمنافسةُ الحرة. وحتى القصص والحكايات لم تبتعد إلى هذه الدرجة عن الواقعِ القائم. فجميعُ العناصرِ التي يمكننا اعتبارها رأسماليةً –فرادى كانت أم مجموعاتٍ أم طبقات– لا يمكنها (هي وجميعُ قواها الاقتصاديةِ التابعةِ لها) الحفاظَ على وجودها من دون حمايةِ السلطة، ولو لثانيةٍ واحدة. بل لا يمكنُ للسلطةِ حينها أنْ تبقى في قبضتها. إلى جانب ذلك، ومن دون تطويقِ السلطةِ بأوسعِ الأشكال، لا يمكن حصولُ أيِّ بيعٍ أو شراءٍ للبضائع، أو المتاجرةُ بأيةِ قوةِ عملٍ عبر المنافسةِ الحرةِ في أيّةِ مدينةٍ كانت. والأهمُّ من كلِّ ذلك، استحالةُ تحقيقِ انقطاعِ القنِّ والقرويِّ والحرفيِّ في المدينةِ عن أماكنِ عملهم وآلياتهم أو

أراضيهم، دون تهيئة أجواء من العنف التعسفي وغير العادل. فكلُّ عمليات قطع علاقات الكادحين العاملين في الأراضي والورشات عن أدوات ووسائل رزقهم التي ارتبطوا بها كارتباطهم بأمهاتهم، قد جُوبهت بالتمردات والثورات المحتدمة، التي انتشرت تقريباً طول الفترة ما بين القرنين الرابع عشر والتاسع عشر في عموم أوروبا. وكانت محصلتُها أنْ أُعدمَ الآلاف، في حين قُتِلَ الملايين منهم في الحروب الأهلية، أو اهترؤوا في زوايا السجون أو داخل المستشفيات. وكأنّ ذلك لم يكفِ، فتحوّلت الأوساطُ إلى بحرٍ من الدماء بسبب الحروب المذهبية والقومية بينهم. وتأتي الحروبُ الاستعماريةُ والحروبُ الإمبرياليةُ لتُعزّز ذلك.

واضحٌ بما لا شائبةَ فيه أنّ كلّ مؤثرات العنف تلك على علاقة بالطبائع الاحتكارية النهّابة المفروضة من الخارج أثناء ولادة الرأسمالية. فأيُّ بلاغة اقتصادية سياسية يُمكنُها قلبُ هذه الحقائق رأساً على عقب؟

ولكي نرى الحقائقَ على نحوٍ ملموسٍ أكثر، علينا رصدُ حروبِ القرنِ السادس عشر عن كثب، والتي مكّنت من انتصار الرأسماليين. فعواملُ السلطة والحروب الرئيسية السائدة في ذاك القرن، تتمثّلُ في الفرع الإسباني لأباطرة سلالة هابسبورغ[1]، وملوك سلالة فالوا[2] من فرنسا، وسلالة ستيوارت[3] الأنكلوساكسونية التي استلمت زمامَ الحكم بدل الملوك ذوي الأصول النورمانية في إنكلترا. والأهمُّ والأغربُ منهم جميعاً هو إمارةُ أوراتج الحديثةُ الخائرةُ المستقويةُ بإظهار ردود فعلٍ متواصلة في هولندا التي لم تكنْ قد سُمّيت بعدُ باسمها هذا.

هؤلاء الأباطرةُ والملوكُ الذين ينحدرون في أصولهم إلى سلالة هابسبورغ، وينتهلون قوتَهم من طرد المسلمين من إسبانيا (مع حلول أعوام 1500)، ويتهافتون بسرعة قصوى على بناء الإمبراطورية؛ يرون أنفسهم وريثي روما، متحصنين باستيلاء السلالة العثمانية على القسطنطينية عام 1453، وبزعامة سلالة هابسبورغ النمساوية للحروب ضد العثمانيين كذريعة مثلى لطموحاتهم تلك. كما أنّ نارَ الهوسِ بالإمبراطورية قد اندلعت في أحشاء سلالة

---

[1] **سلالة هابسبورغ:** إحدى أقدم الأسر الملكية، والأكثر نفوذاً في أوروبا. تولت الحكم على النمسا والمجر وبوهيميا وإسبانيا والإمبراطورية الرومانية عبر فترات تاريخية متباينة (المترجمة).

[2] **سلالة فالوا: هي** فرع ينحدر من سلالة كابيتيون. خلّفت آل كابيه كملوك لفرنسا خلال القرنين الرابع عشر حتى السادس عشر. وينحدر منها شارل كونت فالوا، الابن الثالث للملك فيليب الثالث ملك فرنسا (المترجمة).

[3] **سلالة ستيوارت:** أسرة من أصول بريتانية-اسكتلندية. حكمت اسكتلندة فبريطانيا خلال أعوام 1371-1714م (المترجمة).

فالوا المَلَكيةِ الفرنسية، التي ترى نفسَها وريثةَ روما الحقيقية. ولكي لا تُبتَلَع مَملَكـةُ إنكلتـرا وإمارةُ أورانج الهولنديةُ على يدِ تلك الإمبراطوريتين، فقد كانتا تخوضان نموذجاً أولياً مـن حروبِ التحرير الوطنية. وكانت مملَكةُ السويد وإمارةُ بروسيا[1] وحتى إمارة موسـكو (التـي تشهدُ الصعود القيصري) ستعملُ على إشهارِ أسمائها والإعلانِ عن نفسـها علـى التـوالي كحركاتٍ مشابهة. لقد كانت مملَكةُ إنكلترا وإمارةُ أورانج تواجهُ خطرَ الابتلاع فعلاً على يـدِ ملوكِ إسبانيا وفرنسا في مستهلِّ القرنِ الخامس عشر. ولو أنَّ هذه العمليـاتِ نجحـت فـي مساعيها، لَكان من أكبرِ الاحتمالِ أنْ ينخفضَ مستوى مدنِ أوروبا الشماليةِ الغربيـة، التـي يسودُها التقدمُ ذو الطابع الرأسمالي، وفي مقدمتِها إنكلترا وهولندا، إلى مستوى مدنِ البندقيـة وجنوى وفلورنسا الإيطالية.

يُعَدُّ الوهنُ السياسيُّ مؤثراً أساسياً في عجزِ تلك المدنِ الرأسمالية الإيطاليةِ المتعززة للغاية عن تكريسِ انتصاراتِ الرأسماليةِ في عمومِ إيطاليا. أو بالأصح، فصراعاتُ الهيمنةِ وحروبُ الغزوِ التي سيَّرَها ملوكُ وأباطرةُ إسبانيا وفرنسا والنمسا على إيطاليا (وبالتالي علـى غنـى مُدنِها)، قد انتهت بخنوعِ تلك المدن، التي اضطرتْ للاكتفاء بمسـتوى محـدودٍ مـن القـوة الاقتصادية والسياسية. بالتالي، تأخَّرَ موعدُ الاتحادِ الإيطـالي، وبقيـت التجربـةُ الإيطاليـةُ الرأسمالية في منتصفِها، لتعجزَ عن الانتشارِ في عمومِ البلاد. كما لعبَ العنـفُ دوراً بـارزاً هنا، وإنْ بشكلٍ مؤقت. مقابلَ ذلك، وبصورةٍ مشابهةٍ لما يفعلُه كلُّ عنصرٍ رأسـماليّ؛ فـإنَّ رأسماليي المدنِ الإيطالية أيضاً لم يتوانوا عن ربطِ هذه الدولِ بأنفسهم مالياً، وتحويلِهـا أداةً لخدمةِ سياسة "هاتِ يا روحي، خُذ يا عيني"[2]، مقابلَ تحييدِها عن أطماعِها في بسـطِ النفـوذِ السياسي. ذلك أنَّ الرأسماليةَ كدينٍ جديدٍ تتشكلُ حولَ محورِ "المال ثم المال".

لم تنهزمْ مَملَكةُ إنكلترا وإمارةُ أورانج. ويعودُ السببُ الأولي في ذلك إلى قيـامِ العناصـرِ الرأسمالية بربطِ الدولةِ بنظامِ القرضِ والتسليف من جهـة، وإلـى إقامـةِ صـناعةِ سـفنِ المواصلات بالاشتراك مع الدولة من جهةٍ ثانية. فتركيزُهم على القوةِ البحرية، لا البرية، قـد مهَّدَ الطريقَ لانتصارهم. يَظهرُ في هذه المرحلة تَطوُّران اثنان بالغا الأهمية:

[1] بروسيا: الاسم السابق للمقاطعات الشمالية والشرقية من ألمانيا. كانت الإقليم الأقوى قبل الوحدة الألمانية، مما حدا بها إلى قمع الإمارات والأقاليم الأخرى الصغيرة والهشة، وخلق وحدة ألمانيا (المترجمة).

[2] هات يا روحي، خذ يا عيني: قول شعبي، المقصود به هنا البراعة في السمسرة التجارية (المترجمة).

1- وَضَعَت المملكةُ الإنكليزيةُ والإمارةُ الهولنديةُ ثقلَهما على نموذجِ الدولة، التي أعيدَ تنظيمُها وتفعيلُها على الطرازِ الرأسمالي. وهكذا غدَت أولَ مثالٍ يتغذى على الضرائبِ النظامية، ويتحلى بميزانيةٍ متوازنة، ويعتمدُ على بيروقراطيةٍ عقلانيةٍ وجيشٍ محترف. وبقواتها البحرية المتفوقة ألحقَت الهزيمةَ بالقوات البحرية الإسبانية والفرنسية. هكذا تَحَوَّلَ نفوذُها على المحيط الأطلسيّ ثم على البحرِ الأبيض المتوسط إلى عاملٍ محدِّدٍ لمصيرِ الحروبِ الاستعمارية اللاحقة، ليَبدأَ تهاوي إسبانيا وفرنسا. فالنجاحاتُ التي أحرَزَتها ممالكُ إسبانيا وفرنسا براً، قد تَحوَّلَت إلى انتصاراتِ بيروس[1]، التي كانت بطانتُها أغلى من قماشِها بسببِ ديونهم المتراكمة. كما أنّ الرأيَ المُجمَعَ عليه عموماً، هو أنّ التحديثاتِ الجاريةَ في تكويناتِ السلطة في إنكلترا وهولندا قد حدَّدَت مصيرَ الاقتصادِ الرأسمالي أيضاً. هكذا نلاحظ مرةً أخرى أنّ العنفَ السياسيَّ قادرٌ على أداءِ دورٍ مصيريٍّ في تحديدِ ملامحِ الشكلِ الاقتصادي في المراحلِ المفصلية. أي أنّ ما عجزَت المدنُ الإيطاليةُ عن إنجاحِه، قد أنجزَته مدينتا لندن وأمستردام.

2- في ذلك القرنِ تَحصلُ في الإمبراطوريات الإسبانيةِ والفرنسية والنمساوية مستجداتٌ مضادةٌ للقدراتِ السياسية السائدة في إنكلترا وهولندا. فتلك الدولُ الثلاثُ كانت مهووسةً بتأسيسِ إمبراطوريةٍ شبيهةٍ بنموذجِ روما. وكانت تتميز بعلاقاتِ القرابةِ الوطيدة إلى جانبِ التناقضاتِ الحادة فيما بينها. لكنّ مملكةَ إنكلترا تراجعت مبكراً عن هذا الهوس. حيث طمعت في التحولِ إلى إمبراطوريةٍ عالمية، بدلاً من القناعة بكونها إمبراطوريةً أوروبية. ورغمَ مرورِ دولِ إسبانيا وفرنسا والنمسا بالعديدِ من الإصلاحات بالتوجه نحو المونارشياتِ العصرية اعتماداً على انتصار النظام الرأسماليّ، إلا إنها من حيث المضمون كانت أدواتٍ سياسيةً متكونةً بموجبِ النظامِ المجتمعيِّ القديم. فقد كانت بعيدةً عن تكوينِ شكلٍ عصريٍّ من النظامِ الضرائبي والبيروقراطية والجيشِ المحترف. فميزانيتُها لا تتوافقُ مع هذه الطموحات، بسبب ديونها المتكدسة. لذا، بقيت مكتوفةَ اليدين أمام حلِّ الاضطراباتِ المتمخضة عن التطورِ

[1] انتصارات بيروس: نسبةً إلى بيروس الإبيري (319-272 ق.م)، وهو جنرال إغريقي من العصر الهيليني. كان ملك السلالة المولوسيانية اليونانية، ولُحد أفراد العائلة المالكة الآخية. عارض قيامَ روما المبكرة وقاد العديد من المعارك. ورغم نجاح معاركه، إلا أنها كلفته خسائر جسيمة. ومنه جاء تعبير 'النصر البيروسي'، أي الذي يكلف غالياً، أو انتهاء الصراع دون غالب أو مغلوب، أو حتى لو كان ثمة غالب، فحاله ليست بأفضل من حال المغلوب (المترجمة).

الرأسمالي. فدعكَ من دعم رأسماليّيها لها بصورةٍ تامة، بل كانت التناقضاتُ تتأججُ فيما بينها تصاعدياً بسببِ الديون والالتزاماتِ المتراكمة. كما إنّ المركزيةَ وحملةَ المملكةِ المونارشية أجّجتا نارَ النزاعاتِ مع الأرستقراطيةِ الإقطاعيةِ أكثرَ فأكثر. بالإضافة إلى ذلك، فقد انتفضَ المجتمعُ برمته متمرداً بسببِ التناقضِ بين المدينةِ والريف. حيث كانت تلك التمرداتُ وحدَها كافيةً لكبتِ أنفاسِ المونارشيات. أما لجوءُ إنكلترا وهولندا إلى الدعمِ الخفيِّ لقوى المعارضة، فكان يفتحُ الطريقَ أمامَ انفجارِ ثوراتٍ عديدةٍ في الأرجاء. وبطبيعة الحال، فنتائجُ الثوراتِ تُخالفُ أهدافَها أحياناً، تماماً مثلما لوحظَ في الثورةِ الفرنسيةِ الكبرى.

إنّ القوى نفسَها، أي مونارشيات فرنسا وإسبانيا والنمسا، التي أعاقت الانتصارَ السياسيَّ الاجتماعيَّ للاقتصادِ الرأسمالي في إيطاليا، لم تنجُ من تكبُّدِ الهزائم مراتٍ عديدةً في مواجهة نماذجِ الدولِ المعطاء والمموَّلةِ من قِبَلِ رأسماليي المدنِ في إنكلترا وهولندا. مرةً أخرى نلاحظُ بوضوحٍ لا تشوبُه شائبة الدورَ البارزَ الذي تلعبُه العلاقاتُ القائمةُ فيما بين الأشكالِ الاقتصاديةِ والأنظمةِ العنفيةِ التعسفيةِ في ولادةِ النتائجِ الاستراتيجية. إنّ أوروبا القرنِ السادس عشر تؤدي دورَ المختبرِ حقاً، من حيث مساهمتها في إدراكِ العلاقاتِ بين العنفِ والسلطةِ والاقتصاد. فكأنّ التاريخَ الحضاريَّ برمته ينهَضُ فيها، وينفُضُ عن نفسه غبارَ المقابر، ليقصَّ علينا سيرتَه الذاتيةَ ولسانُ حالِه يقول: "بقدرِ ما تفهم نفسكَ (أوروبا في القرن السادس عشر)، تكُونُ قد فهمتَني أيضاً"!

إنّ سردَ نبذةٍ عن التطورِ التاريخيِّ الاجتماعيِّ للعلاقاتِ بين العنفِ والاقتصاد سيسلط النورَ على الموضوع أكثر.

آ- إنّ قيامَ "الرجلِ القوي" بتنظيمِ أولِ عنفٍ في عصورِ مجتمعاتِ ماقبل المدنية، لم يقتصرْ على إيقاعِ الحيواناتِ في الفخ. فالتنظيمُ نفسُه كان قد طمعَ في إرثِ العائلةِ الكلانية، الذي تراكمَ كثمرةٍ من ثمارِ الكدحِ العاطفيِّ للمرأة، والذي يعتَبَرُ بمثابةِ نورِ عينَيها. إنه أولُ تنظيمٍ عنفيٍّ جدي، وأول سلْبٍ لاقتصادِ المنزل. ما تمّ الاستيلاءُ عليه كان المرأةَ وأطفالَها وأقاربَها والإرثَ الماديَّ والمعنوي لجميعهم. تأسيساً عليه، نجدُ أنّ تنظيمَ العنفِ المؤلَّفِ من الشامانِ بصفته نموذجاً بدئياً للكاهن، ومن الشيخِ العجوزِ الخبير، والرجلِ القوي، قد أسّس تحالفاً متراصاً؛ ليُشكّلَ بذلك أولَ قوةٍ هرميةٍ أبويةٍ (الإدارة المقدسة) وأطولَها عُمراً في التاريخ. يمكننا مشاهدة ذلك في جميعِ المجتمعاتِ التي تمرُّ بمراحلَ مشابهة. من الواضح أنّ

هذه الهرمية لعبت منذ ولادتها دوراً مُعيّناً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، إلى حين ظهور التمايز الطبقي والتمدن والتدول.

ب- أما التكوين الاقتصادي الناشئ في مرحلة المدنية المبتدئة مع نشوء الطبقة والمدينة والدولة، أي بؤرة القوة التي يمكننا شخصنتها في الكاهن-الملك-القائد؛ فيمكننا تسميتها بالدولة. وعلى الصعيد المؤسساتي، فهي تؤلّف السلطة المكوّنة من الدين والسياسة والجيش بنحو متداخل. والخاصية الرئيسية لنظام القوة ذاك، تكمن في تنظيمها اقتصادها على شكل شيوعية الدولة. إنه اقتصاد كنتُ أسميته بـ"اشتراكية فرعون"، حتى قبل أن أعلم باستخدام ماكس فيبر هذا المصطلح من قبل. في حين أن الاقتصاد الأمومي يستمر بوجوده كبقايا داخل الاقتصاد الأبوي-الإقطاعي القبلي. إن البشر يُشغّلون في اشتراكية فرعون كعبيد بسطاء. وتقتصر حقوقهم على سدّ رمقهم بكُوب من الشوربة يُمكّنهم من البقاء على قيد الحياة. والعثور على آلاف الأكواب الفخارية، التي ما تزال تكتظّ بها أطلال المعابد والقصور القديمة، يؤكد صحة هذه العلاقة.

يرى العنف المنتظم في هيئة الدولة أنه من حقّه نهب وسلب كلّ ما تطاله يداه في جميع المجالات الاقتصادية. حيث يُعتبر النهب بمثابة حقوق القائم على ممارسة العنف. والعنف إلهي ومقدّس. وكلّ ما ينجم عنه حلال ومُحق. نخص بالذكر مراكز النواتية في المدنيات الشرق أوسطية والصينية والهندية، حيث تنظُر البنية السياسية العليا (الكاست) إلى البنية التحتية على أنها نوعٌ من الاقتصاد، وتعتبر نفسها قادرة على التحكم بها كما تشاء. ومثلما لم تكُن الأسواق والمنافسة قد تشكّلت بعد، فلم يتشكّل أيضاً القطاع الاقتصادي كاصطلاح بمعانيه الراهنة. ورغم وجود التجارة، إلا إنّ هذا النشاط هو أحد الوظائف الأساسية بين الدول. فالتجارة بعيدة عن الخصخصة. واحتكار الدولة هو احتكار التجارة في الآن عينه. في حين أنّ مدن الأسواق لا تبرُز بشكل ملحوظ في المناطق العازلة بين الدول إلا نادراً. وهي بدورها تتحول إلى دول مدينية خلال فترة وجيزة. وباعتبار أنّ التجارة كانت تسري عن طريق القوافل في تلك الفترة، فإنّ عمليات النهب التي يقوم بها "الرجل القوي" و"الأربعون حرامي" و"القراصنة" و"قُطّاع الطرق" تُعادل في نفوذها نهب الدولة بأقلّ تقدير.

ج- نشاهد انتشار المدن والأسواق والتجارة شبه المستقلة بشكل واسع في المدنية الإغريقية-الرومانية. ولأول مرة ربما تُقدّم الإدارة الاستبدادية البابلية والآشورية المتربعة

على ميراث أوروك وأور، مساهمات جديدة للمدنية والاقتصاد، بتمهيدها الطريق أمام الوكالات التجارية (إنه نوعٌ من تداخُل مصطلحات السوق-الوكالات التجارية-الربح). وبالأصل، فالمستوطناتُ التجاريةُ تَعُودُ في تاريخها إلى أوروك، بل حتى لما قبلَها. أما زيادةُ التبادل وتَكَوُّنُ السوق، فيُهيِّئان لانطلاقة الدولة الآشورية كأول امبراطورية باهرة على مسرح التاريخ. وما الإمبراطورياتُ في أساسها سوى ردٍّ على متطلبات الأمن والحماية للحياة الاقتصادية. فلكون التجارة تُشكِّل العمودَ الفقريَّ للاقتصاد في آشور، فإنّ التجارة ووكالاتها اقتضت تنظيماً سياسياً على نمط الإمبراطورية. يُقيِّمُ التاريخُ الإمبراطوريةَ الآشوريةَ بأنها الإمبرطوريةُ الأكثر طغياناً والحكمُ الاستبداديُّ الأكثر جبروتاً. وهذا ما يرتكزُ في خلفيته إلى الرأسمالية كمخطوط تمهيديٍّ لما نسميه اليوم بالاحتكار التجاري. إنّ الرأسمالية التجارية الاحتكارية الآشورية قد جلَبَت معها إدارةً إمبراطوريةً عليا هي الأكثر جُوراً وظلماً.

نجحت الفئةُ السياسيةُ للإمبراطورية الإغريقية-الرومانية في إضافة إرث مستوطنات المدن التجارية المتبقية من الفينيقيين إلى ميراث الآشوريين، وفي تشكيل بنية سياسية عليا أرقى وبنية اقتصادية سفلى أوطد. لقد تَطوَّرَ التبادلُ، وبدأ التنامي شبهُ المستقل للمدن والأسواق والتجارة والمنافسة، ولو بنطاقٍ محدود. إننا نتعرف هنا على تمدنٍ يحقق التوازن مع الاستقرار الريفي. فقد غدت المناطقُ الريفيةُ تنتج فائض الإنتاج لأجل المدن بهدف التبادل. وتطورت تجارةُ النسيج والمنتوجات الغذائية والمعادن. ونخص بالذكر شبكةَ الطرق الواسعة من الصين إلى المحيط الأطلسي. وتتحول الفئةُ السياسيةُ في إيران إلى إمبراطورية تجارية مستدامة بسبب التجارة بين الشرق والغرب. وتتنامى لدرجة تُخوِّلها لتضييق الخناق على الإغريق وروما، ولبسط نفوذها عليهم. وتُشكِّل سداً أساسياً أمام الفئات السياسية والأقوام في الصين والهند وآسيا الوسطى وحركاتها الاستيلائية وغزواتها صوب الغرب، مثلما ستستمر في وظيفتها كسدٍّ أولي يحُولُ دون استيلاء الغرب على الشرق. ولم يتمكن الإسكندر ومن بعده من هدم هذا السدّ وفتح أغطية فوهاته، إلا لفترة زمنية وجيزة (330-250 ق.م).

تُعَدُّ المدنيةُ الإغريقيةُ-الرومانية المكانَ الذي نعثر فيه بكثرة على أُولى أمثلة الاقتصاد الرأسماليّ. فدرجةُ استقلالية خصوصيات المدن، وتحديدُ قيم السلع والتبادل في الأسواق، وتواجدُ التجار الكبار فيها؛ إنما يشير إلى دُنُوِّها من عتبة الرأسمالية. إلا إنّ قوة المناطق الريفية تجاه المدن، وشكل تنظيم الإمبراطورية (الذي يعتمدُ على اقتصاد الريف أساساً)، يُعيق

تَحَوُّلَ الرأسماليةِ إلى نظامٍ اجتماعيٍّ مسيطر. لذا، يبقى الرأسماليون في مستوى كبارِ التجار كحدٍّ أقصى، ويظل تدخُّلهم في الإنتاجِ والصناعةِ محدوداً للغاية. علاوةً على أنهم وجهاً لوجه أمامَ عراقيلِ الزمرِ السياسية. أضفْ إلى ذلك أنّ ظاهرةَ العبوديةِ المرتبطة بالسيد لا تزال متعززة، وأنّ فرصةَ اليدِ العاملة في الحياةِ الحرة متدنيةٌ إلى درجةِ العدم. والمرأةُ تُباع وتُشترى كجارية، مثلما يُباع الرجال كعبيد. لا جدالَ في أنّ العنف هو القوةُ الوحيدةُ المحدِّدةُ لاقتصادِ الرقيق. فالعبوديةُ كقيمةٍ اقتصاديةٍ تكفي بحدِّ ذاتها للإشارة، وبشفافيةٍ لا تحتملُ التشكيك، إلى العلاقةِ الواضحة بين العنف والاقتصاد (الاقتصاد المعتمد على نهبِ الإنتاجِ الزائد). ففي نظامِ العصورِ الأولى في الصين والهند، بدءاً من تأسيسِ الكاستِ السياسيِّ والعسكريِّ إلى مرحلةِ الاستعمارِ الرأسمالي، كان يُنظَر إلى المجتمع السفليِّ بأنه ضربٌ من ضروبِ القطاع الاقتصادي. فيتم تشغيله، واعتبارُ إدارته بموجبِ ذلك مهمّةً أساسيةً وحقاً طبيعياً. أو بالأصح، حقاً إلهياً.

يَعُود لفظ الاقتصاد إلى عالَمِ الإغريق–الهيلينيين في العصرِ القديم. وباعتباره يعني قانونَ العائلة، فهو يُعبِّرُ عن ارتباطه بالمرأة من جهة، ويكشفُ النقابَ من جهةٍ أخرى عن منزلةِ الفئة السياسيةِ التقليدية، التي تؤدي دورَ الاحتكارِ السياسيِّ على الاقتصاد، طبقاً للأدوار التي تؤديها الاحتكاراتُ في عصرِ الرأسمالية. أُشدِّد بعنايةٍ فائقة على العلاقة المتبادلة المتلازمة والوثيقة بين الاحتكارِ السياسي والاحتكارِ الاقتصادي، بحيث يشترطُ أحدُهما وجودَ الآخر. وبما أنّ القوةَ السياسيةَ لأثينا وروما بالغةُ العظَمة، فهي –وبشكلٍ مفارقٍ ومتناقض– منغلقةٌ تجاه الرأسمالية. ومن الجانب الآخر، فهي عاجزةٌ عن التحكمِ بالشكلِ الاقتصادي ذي المنشأ المديني، نظراً لصغَرِها وخفَّةِ وزنها تجاه الريف. ورغم تَعَرُّفِ حضارتها على الرأسماليين في هذه الفترة، إلا أنّ الظروفَ لم تَسمح بعدُ بتطورهم بشكلٍ ممنهج.

د– رَجَحَت كفةُ التجارةِ في أداءِ دورِها ضمن الحضارةِ الإسلامية في العصورِ الوسطى. فسيدُنا محمد والدينُ الإسلامي على عُرى وثيقةٍ بالتجارةِ من الناحيةِ الاقتصادية. إنّ التطورَ ذا الجذورِ التجاريةِ للأرستقراطيةِ العربية المحصورةِ بين فكَّي الإمبراطوريتَين البيزنطيةِ والساسانية، قد شكَّلَ عاملاً اجتماعياً واقتصادياً محورياً في تحقيقِ انطلاقةِ الإسلام. فمن المعلوم أنّ الإسلامَ عَمِلَ بالسيف أساساً منذ ولادته. فهيمنةُ اليهود والسريان المتبقّين من الآشوريين على التجارةِ والمال، تَبسطُ بكلِّ وضوحٍ تناقضاتِهم مع الأرستقراطيين العرب.

وبالأصل، وكمُمَثِّلين للاحتكارِ السياسي، فإنهم يُطَبِّقُون على أنفاسِ البيزنطيين والساسانيين. إنه مثالٌ يلفت الأنظارَ إلى العلاقةِ بين العنفِ والاقتصاد في هذا المكانِ القديم ضمن تلك المرحلة من التاريخ. فالعصورُ الوسطى أقربُ ما تكُونُ إلى عصرِ الإسلام. وبقدرِ ما اقتَضَت حمايةُ التجارةِ طرازاً على شكلِ إمبراطورية، فهي منتبهةٌ تماماً إلى كونه حجرَ عثرةٍ أمامها لنفسِ السبب. حيث يُعيق تَحَوُّلَ رأسِ المال التجاري إلى شكلِ الإنتاج الرأسمالي. والنسيجُ الاجتماعيُّ الكائنُ في مناطقِ الاستقرارِ الريفيّ، يقبَعُ تحت الرقابةِ الدينيةِ والأخلاقيةِ الصارمة. بالتالي، فالحريةُ المحدودة التي يتمتع بها رأسُ المالِ ضمن المدن، لا تُخَوِّلُه ليصيرَ قوةً سياسية. ورغمَ وجودِ شبكةٍ واسعةٍ من المدنِ والأسواق، وتعاظُمِ حجمِ المدن بدرجةٍ ملحوظة، إلا إنها ليست في مستوى القوة التي تُمَكِّنها من تَخَطّي منزلةِ المدنِ الإيطالية. والسببُ في ذلك ليس تكنولوجياً على الإطلاق، بقدرِ ما أنه ينبعُ من عواملِ الاحتكار الديني والسياسي. فتَعَرُّضُ التجارِ لمُصادرةِ أملاكهم وبضائعهم بشكلٍ كثيفٍ هو من دواعي النظام القائم. لذا، يُمكنُ النظر إلى عدمِ توليدِ الإسلامِ الرأسماليةَ بأنه نقطةٌ في صالحه. فإذا تَمَّ تقييمُ دوره في كونه إلى الآن حجر عثرةٍ أساسيٍّ تجاه الرأسمالية بنحوِ إيجابي (مفهوم الإسلام في الأمة، أممية الأقوام، التضاد مع الربا، مساعدة الفقراء، وغيرها من الأمور المشابهة)، فيُمكنه تقديمُ مساهمةٍ مهمةٍ لمشروعِ الحريةِ المجتمعية. ولكن، يجب الانتباهُ جيداً إلى أنّ الراديكاليةَ الإسلامية السائدة تَحتَضن بين أحشائها الرأسماليةَ الإسلاميةَ المستحدثةَ المشحونةَ بالنزعةِ اليمينيةِ والقومويةِ الاقتصادية.

إنّ العربَ والبرابرةَ بقياداتهم الأموية[1] في الأندلس، هم الذين نقلوا الحضارةَ الإسلاميةَ إلى أوروبا على الصعيدِ الثقافي. في حين أنّ ناقليها على الصعيد الاقتصادي–التجاري هم تُجّارُ المدن الإيطالية. أما العثمانيون، فلم ينقلُوها إلا من حيث الاحتكار السياسي، وعلى نطاقٍ محدود. وتجسدت تأثيراتُها في التفافِ القوى السياسيةِ والدينية في أوروبا حول الرأسمالية أكثر، لتتَمكن من النجاح تجاه العثمانيين. فلولا العثمانيين، لَما اضطرت القوى الاحتكاريةُ الدينيةُ والسياسية في أوروبا –ربما– إلى تنظيمِ نفسها لهذه الدرجةِ سياسياً وعسكرياً

[1] **الأمويون:** أولى السلالات الإسلامية التي تولت شؤون الخلافة، وحكمت بين 661 و750م. ينتسبون إلى جدهم أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، من أقرباء الرسول محمد، ومن بيوت الرئاسة في قريش. تأخر إسلام معظمهم إلى ما بعد الفتح. لكن عثمان بن عفان، وهو منهم، كان من السابقين في الإسلام. أشهر ساداتهم أبو سفيان بن حرب (المترجمة).

واقتصادياً. مرةً أخرى نجد أنّ القوةَ تُوَلِّد القوة. وهذا ما يُسَرِّعُ من وتيرة بحثها عن الشكل الاقتصادي المناسب.

إنّ المساهمةَ المُعَيَّنةَ للشرق الأوسط في تمكينِ ولادةِ الرأسماليةِ داخل أوروبا مرتبطةٌ بالمسيحية. سأكتفي الآن بالتذكيرِ بمؤلَّفِ ماكس فيبر "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، مع تبيانِ أملي بتناولِ هذا الموضوع بإسهابٍ في مجلد **"سوسيولوجيا الحرية"** من مرافعتي. علاوةً على ذلك، يمكن القول أنّ الشرقَ الأوسطَ قد أكملَ دورَه في تحديدِ وجهةِ الأخلاق في أوروبا إلى حين حلولِ القرن العاشر، وأنه لعب دوراً أولياً في ولادةِ أوروبا الإقطاعية (على الصعيدَين السياسي والديني)، وأنه أُعيدَ نقلُ الشرقِ الأوسط ثانيةً إلى أوروبا مع اندلاعِ الحروبِ الصليبية. كلُّ هذه الأمورِ تُعَدُّ مزايا مصيريةً بشكلٍ ضروريٍّ لا غنى عنه.

ولدى دمجِ هذه النبذةِ التاريخيةِ الاجتماعية المقتضَبة جداً مع تقييماتنا بصددِ القرن السادس عشر، فسيُدرَكُ بصورةٍ أفضل مدى تأثيرِ منطقةِ الشرقِ الأوسطِ على قوى النفوذِ السياسيِّ وعلى ولادةِ الرأسمالية. إذ يمكن التبيان، وبكلِّ سهولة، أنها لَعِبَت دورَ المؤخِّرِ والمعرقِلِ أحياناً، ودور المُسَرِّعِ بل والمُنضِج أحياناً أُخرى. وغالباً ما يحصلُ الدنوُّ في ظِلِّ النظام الرأسمالي من المعادلة: احتكار الدولة يساوي الاحتكار الرأسمالي.

من المفيد التطرقُ إلى العلاقة بين القانونِ والنظام الجديد من عدةِ جوانب. فعادةً ما يَكُونُ القانونُ مؤسسةً تفرض وجودَها مع تطورِ العلاقاتِ بين التجارةِ والسوق والمدينة. والمجتمعاتُ التي يَسري فيها القانونُ هي المجتمعاتُ التي تَفَسَّخت أخلاقُها، وزادَ فيها دورُ العنف، فتَمَخَّضَ بذلك عن الفوضى، وتفاقمت فيها قضايا المساواة. ونظراً لبروزِ أعوصِ القضايا المعنية بالأخلاق والمساواة ملتفةً حول الأسواق والتمايزِ الطبقي المتطورِ في المدن، فإن القانونَ يغدو ضرورةً لا مفرَّ منها في ترتيبِ شؤونِ الدولة. فبدونه يستعصي أمرُ إدارةِ الدولة إلى أقصى حد، حتى إنْ لَم يَكُنْ ذلك مستحيلاً. يمكن تقييم القانونِ من حيث التعريف بأنه ممارسةُ القوةِ السياسية للدولة ضمن شكلِ مؤسساتيٍّ مستدامٍ مضبوطٍ بالقواعد. إنه أشبهَ ما يَكُونُ بالدولةِ المجمدة، الثابتةِ الهادئة، والمستقرة. وهو المؤسسةُ الأكثر توطداً في علاقاته مع الدولة. أما الروابطُ بين التجارةِ والدولة، فقد تواجدت وتنامت وتَعَقَّدَت تصاعدياً منذ ولادتهما وحتى مرحلةِ التحولِ الرأسماليّ. إذ رُتِّبَت الوثائقُ القانونيةُ التي يمكننا تسميتها

بالحقوق، منذ عهد بابل وحتى عهد روما. حيث تنصُّ في الأغلب على أمن الأملاك والممتلكات وكيفية سدّ الطريق أمام خسائر الأرواح. يخدم القانونُ تخفيف وطأة مشاكل السياسة أحياناً والإكثارَ منها أحياناً أخرى. وتتجسد وظيفتُه في شرعنة اللامساواة الفعلية، وتأمين قبولها واستساغتها، وحسمها، وفي تحصين القوى السياسيّة. أي، على عكس ما يُعتقَد بأنّ وظيفتَه تكمنُ في ضمان التعامل المتساوي لجميع مواطنيه. باختصار، فتعريفُ القانون بأنه الإجراءُ المستدامُ لاحتكار زُمَر النفوذ السياسيّ، هو التفسيرُ الأقرب إلى الحقيقة.

تتسم علاقةُ القانون مع الأخلاق بأهمية كبرى. فالأخلاقُ كالإسمنت بالنسبة إلى المجتمع. حيث لا مجتمعَ من دون أخلاق. والأخلاقُ هي أولُ المبادئ التنظيمية في المجتمع البشري. وتُعنى وظيفتُها الرئيسيةُ بكيفية تفعيل الذكاءين التحليلي والعاطفيّ لصالح المجتمع، وكيفية جعلِهما مبادئَ وسلوكيات. وتتعاملُ بالتساوي مع المجتمع بأكمله، مع مراعاة حقّ الاختلاف ودوره. إنها تُمثّلُ الضميرَ الجمعيّ للمجتمع في بداياتها. إلا إنّ تمأسُسَ الهرمية والسلطات السياسية على شكل دولة، يُلحق أولَ ضربة بالمجتمع الأخلاقي. ويهيئُ الانقسامُ الطبقي الأرضيةَ للانقسام الأخلاقي أيضاً، لتبدأ المشكلةُ الأخلاقيةُ بالظهور. وبينما تسعى النخبةُ السياسيةُ إلى حلّ هذه المعضلة بوساطة القانون، فإنّ الكهنةَ يسعون إلى الردّ عليها بالأسلوب الديني. لهذا السبب ينتهلُ القانونُ والدينُ من الأخلاق منبعاً. فكيفما أنّ الآليات المؤسساتية المستدامةَ والمضبوطةَ للسياسة والقوة السياسية تُشكّل القانون، فكذا يسعى مؤسسو الدين أيضاً إلى أداء الوظيفة عينها، وحلّ الأزمة الأخلاقية عبر تأسيس آخر، أي عبر دين جديد مؤسساتيّ راسخ ومضبوط، ويتّخذ من الأخلاق معيناً ومنبعاً. أما الفرق بينهما، فيتمثل في كون القانون قوةَ عقاب وجزاء، في حين أنّ الدين الذي يفتقرُ إلى هذه الماهية، يعتمدُ أساساً على الضمير والورع من الرب.

إنّ الأخلاقَ على علاقة وثيقة بالحرية، نظراً لعنايتها بقابلية الإنسان للاختيار. فالأخلاقُ تقتضي الحرية. والمجتمعُ، أياً كان، يُحدّدُ حريتَه بوساطة أخلاقه. بالتالي، فمَن لا حريةَ له، لا أخلاقَ له. والسبيلُ الأكثر تأثيراً لدكّ دعائم مجتمع ما، يمرُّ من بترِ أواصره مع أخلاقه. في حين أنّ إضعافَ تأثير الدين لا يُسفرُ عن الانهيار بالحجم الذي يؤدي إليه تردي الأخلاق. حيث بإمكان شتى الأيديولوجيات والفلسفات السياسية والمعيشات الاقتصادية المتحولة إلى ضربٍ من الدين أنْ تملأ الفراغَ الناجم عن إضعاف الدين. في حين أنّ الفراغَ الناجم عن

تردي الأخلاق لا تملؤه سوى التبعيةُ والخنوعُ وانعدامُ الحرية. من هنا، فالمعضلةُ الفلسفيةُ الأساسيةُ التي يُعنى بها وجودُ الأخلاقيات أو علمُ الأخلاق (الذي هو نظريةُ الأخلاق)، هي البحثُ في الأخلاق، التي تأخذ شكلاً مصيرياً حرجاً مع الزمن، وإعادةُ الرقيّ بها إلى دورها الرئيسي. إنّ الأخلاقَ التي يتعينُ طرحُ وظيفتها بصياغة سليمة وسديدة، ستظلُ تحافظُ على منزلتها في المجتمع كقضية لا تتناقص أهميتُها، إلى حين جعلها مبدأً محورياً في الحياة.

عندما تكُونُ ولادةُ الاقتصادِ الرأسمالي موضوعَ الحديث، فإنّ القانونَ والأخلاقَ يتميزان بأهمية قصوى ضمن إطارِ هذه التعاريف الموجزة المُصاغة ارتباطاً بالسلطة السياسية. ذلك أنه ما من فرصة لرسوخ الاقتصادِ السياسي في المجتمع، ما لم تتم تعريتُه من الدين والأخلاق، بل ومن القوانين الإقطاعية أيضاً؛ وما لم يتمّ كسرُها وتحطيمُها في الكثير من مواضعها. ينبغي ألاّ يُفهَم من ذلك أننا ندافع عن أخلاقِ الطبقة العليا القديمة، أو عن كيفية تعاطيها مع الدين. ما نسرده هنا هو مدى الصعوبة الكبيرة الكامنة في نظرة الأديانِ الكبرى والتعاليم والشرائع الأخلاقية الكبرى إلى نظامٍ وحُكمٍ كالرأسمالية، واعتبارها أنه بإمكانه أنْ يتناسبَ أو يتناغمَ مع مبادئها. فحتى القوةُ السياسيةُ محدودةُ التأثيرِ في هذه المواضيع. ذلك أنّ هدمَ الدين والأخلاق يَجلب معه نهايةَ الفئات السياسية أيضاً.

واضحٌ أنّ الجدلَ الدائرَ حولَ الإصلاح بشأنِ القانونِ وفلسفةِ الأخلاق في القرنِ السادس عشر هو على علاقة بولادة الرأسمالية. ولكوني صغتُ تعريفاً مختصراً للنزاعات السياسية ولمنزلة القوة، فسوف أتلافى التكرارَ في الأمر.

يأتي الإصلاحُ البروتستانتيُّ وما أسفرَ عنه من جدالاتٍ محتدمة وحروبٍ طاحنة، في مقدمة العوامل الأولية المؤثرة في تحديد مصيرِ أوروبا العصرِ الحديث. وحسب رأيي، فقد أهملَ ماكس فيبر أهمَّ نقطةٍ لدى تقييمه دورَ الأخلاقِ البروتستانتية. فالبروتستانتيةُ يسّرت ولادةَ الرأسمالية. ولكنها ألحقَت الضربةَ القاضيةَ بالدينِ والأخلاق عموماً وبالكاثوليكية خصوصاً. لذا، فمسؤوليةُ البروتستانتيةِ عن جميعِ آثامِ الرأسمالية ليست بسيطةً البتة. لا أقولُ ذلك بغرضِ الدفاعِ عن الدين والكاثوليكية. بل أُصرُّ على أنّ البروتستانتيةَ جعلَت المجتمعَ أعزلَ ومجرداً من آلياتِ الدفاع. فأينما تطوّرت البروتستانتية، فإنّ الرأسماليةَ حقّقت هناك نقلةً ملحوظة. لقد أدت البروتستانتيةُ دوراً أقربَ ما يكُونُ إلى حصانِ طروادة بالنسبة إلى الرأسمالية.

قام بعضُ مفكّري العصرِ بتوجيهِ أُولى التحذيراتِ الجديةِ من سلبياتِ الإصلاحِ البروتستانتيّ واللوياثانِ الجديدِ الذي ابتكرَه. وسيكُون من الواقعيّ أكثر اعتبارُ نيتشه في طليعةِ الذين اتّخذوا مواقفهم تجاه الحداثةِ الرأسمالية. لا يبرَحُ هؤلاءُ المفكرون يُحافظون على أهميتِهم في راهننا أيضاً، باعتبارهم يبحثون عن المجتمعِ الحرّ والفردِ الحرّ المناهضِ للرأسمالية.

قامَ هوبز وكروتيوس[1]، زعيما الجدالاتِ الدائرةِ بشأنِ القانون، بإعادةِ التنظيرِ له في سبيلِ تعبيدِ الطريقِ أمامَ اللوياثانِ الجديد (الدولة الرأسمالية). إنّ تسليمَ احتكارِ العنفِ إلى الدولة يعني تجريدَ المجتمعِ من أسلحته. ومحصلةُ ذلك هي تصاعُدُ قوةِ الدولةِ القوميةِ المركزيةِ إلى درجةِ الفاشيةِ بما لا نظيرَ له في أيةِ مرحلةٍ من التاريخ. فقاعدةُ وحدةِ الهيمنةِ ليست سوى نظريةِ تجريدِ كلّ القوى الاجتماعيةِ الخارجةِ عن نطاقِ الدولةِ من قدراتِها وطاقاتِها، وعزلِ المجتمعِ عن أساليبِ وأدواتِ الدفاعِ الذاتي إزاءَ الوحشِ الرأسماليّ بما لا مثيلَ له في التاريخ. وباختصار، فهذان المفكران قد لَعِبا دورَهما في الإعلانِ عن أنّ الإنسانَ ذئبُ أخيه الإنسان، وفي التبشيرِ بمنزلةِ القوةِ الاحتكاريةِ المونارشية، وتمهيدِ الطريقِ للاحتكارِ الرأسمالي على جميعِ الجبهاتِ والمناحي. لنُكَرر: الاحتكارُ السياسي=الاحتكارَ الاقتصادي. ومكيافيلي[2] هو أحدُ مفكري القرنِ السادس عشر المهمين، الذين أجازوا جهراً -ودون الحاجةِ للمواراة- وسمحوا بعدمِ الالتزامِ بأيةِ قواعدَ أو ضوابطَ أخلاقيةٍ عند اللزوم، في سبيلِ إنجازِ النجاحِ السياسي. إنه بذلك يكُونُ قد ذكَرَ وكتَبَ عن المبدأِ الذي يُوصِلُ إلى الفاشيةِ قبلَ بروزِها بمئاتِ السنين.

تلافياً لسوءِ الفهم، يجب ألاّ يُعتقَدَ بأنني أقومُ بتجريمِ وانتقادِ جميعِ مساعيه الإصلاحية. بل أدافعُ عن ضرورةِ الإصلاحِ الديني، لا بضعةَ مراتٍ فحسب، بل مراتٍ ومرات. ولا أفتأُ أقُولُ منذ سنين بالضرورةِ الحيويةِ لحركةِ الإصلاحِ الإسلاميّ العميقِ والمتواصلِ بما يفوق

---

[1] **هوغو كروتيوس:** مفكر وفيلسوف هولندي شهير في السياسة وفلسفة الحقوق (1583-1645). أحد مؤسسي مدرسة القانون الطبيعي. حيث افترض وجود قانون طبيعي يجد مصدره في ذاته، وينبع من طبائع الأشياء، وهو قانون ثابت، لأن قواعده مستمدة من طبيعة الإنسان ومعطيات العقل (المترجمة).

[2] **نيكولا مكيافيلي:** مفكر وفيلسوف سياسي إيطالي، ومؤسس مدرسة التحليل والتنظير السياسي العقلاني (1469-1527). ويرى أن القوى المحركة للتاريخ هي المصلحة المادية والسلطة. وهو صاحب مقولة "الغاية تبرر الوسيلة"، ومن أوائل من رأوا الدولة بعين إنسانية، واستبطنوا قوانينها من العقل والخبرة، وليس من اللاهوت (المترجمة).

الإصلاحَ المسيحيَّ على وجه الخصوص. لا ريبَ أنّ هذه الجهودَ تستلزمُ آفاقاً فكريةً واسعةً وشخصيةً قوية. إلا إنها مهمّةٌ لا ملاذَ منها في سبيلِ تَخطّي استبداديةِ الشرقِ الأوسطِ والتغلبِ عليها. سأعملُ على تناولِ ومناقشةِ ذلك وغيرِه من المواضيعِ المشابهة في المجلدِ الذي أُفكّرُ بكتابتِه منفرداً بذاته تحت عنوان "**أزمة المدنيةِ وحل الحضارة الديمقراطية في الشرقِ الأوسط**".

لا تُعنى هذه الأسطرُ كثيراً بشرحِ حركتَي النهضةِ والتنوير، لأنهما حركتا قرونٍ مختلفة، إلى جانبِ كونِ علاقتِهما مع الرأسماليةِ غيرَ مباشرة؛ هذا إنْ سَعَينا لعقدِها. كما إنه من غيرِ الصحيحِ اللجوءُ إلى التعميمِ هنا. فبقدرِ ما يتواجدُ الساعون لفتحِ الطريقِ أمامَ الرأسماليةِ ضمنهما، فهناك العاملون على سدِّ الطريقِ أمامها أيضاً. إنّ قيامَ العناصرِ الرأسمالية بصَهرِ مُعارضيها بوساطةِ قوةِ المالِ أمرٌ مفهوم، تماماً مثلَ رغبةِ السلطةِ في تقييدِ معارضيها. إلا أنّ تلك الفتراتِ صبّت في خدمةِ البشريةِ متجسدةً في شخصِ عظماءِ الفلاسفةِ والإصلاحيين (برونو، أراسموس) والطوباويين والكوموناليين المُتصدّين أمامَ الرأسمالية، والتوّاقين إلى الحرية لدرجةِ الاحتراقِ بألسنةِ لهيبها.

أُعيدُ وأُكرّرُ أنّ جميعَ الحضاراتِ انتفضَت في عصرِ النهضةِ والإصلاحِ والتنوير، وانتعَشَت مجدداً، وروّجَت لنفسها، وتحولت إلى صورةٍ ذاتِ ملامح، وصارت أنغاماً عذبة، وتحولت إلى آلهةٍ مقدسة، واستُعبِدَت، وتَصارعَت، وتَصالَحَت، وهزَمَت، وهُزِمَت. لكن، في النتيجة، انبثَقَت العناصرُ الرأسماليةُ المتربصةُ قروناً عديدةً ضمن تَصدُّعاتِ المجتمعِ وأخاديدِه وزواياه الهامشية. وظَهرَت كقوةٍ تنظيميةٍ ومادية هي الأكثر استعداداً وتَجهُّزاً في معمعانِ تلك القرونِ الأشبَه بيومِ الحشر. واستَغلّت الأوساطَ وصهرَتها بالعنفِ وبقوةِ المالِ والأنشطةِ الذهنية، بل وببسطِ نفوذِها عليها بالعنفِ الفظّ عندما دعَت الحاجة، كي تُكلّلَ النظامَ الرأسماليَّ بتاجِ النصرِ في نهايةِ المطاف. ولا تنفكُّ مستمرةً في مسيرةِ الانتصارِ تلك إلى يومِنا الراهن.

د- مكان الرأسمالية

قضيةُ مكانِ المجتمعِ موضوعٌ خليقٌ بالبحث. حيث تتضمن فهمَ الجغرافيا والأرضَ التي اقترنَ بها تطوُّرُ المجتمعِ البشريّ. إنه موضوعٌ واسع. إذ يُمكنُ ابتداءُ نشوءِ المكانِ من نقطةِ تكوينِ النظامِ الشمسي. بل أبعَد من ذلك، يُمكنُ إدراجُ قائمةٍ طويلةٍ جداً من التساؤلاتِ والردودِ في قضيةِ الجغرافيا، من قَبيل: أطوارِ نشوءِ كوكبِنا الأرضيِّ الذي يُشَكِّلُ ثالثَ حلقةٍ تدورُ حولَ الشمس، نشوءِ طبقاتِ الغلافِ الجوي، نشوءِ البحورِ والمحيطاتِ والأمطارِ والأنهار، ظهورِ الطبقاتِ الصخرية، طبقاتِ التربة، الوسطِ الحيويِّ في المحيطاتِ وأولى الخلايا الحية، عالَمِ النباتِ المبتدئِ بالطحالب، عالَمِ الحيوانِ المبتدئِ بأولِ البكتيريات، العلاقةِ بين الحيوانِ والنبات، والتطورِ الطبيعيِّ لعالَمَي النباتِ والحيوانِ بصورةٍ عامة، وفي أيِّ طورٍ من أطوارِ سلسلةِ التطورِ التدريجيِّ تَكَوَّنَ النوعُ الإنسانيُّ المبتدئُ من الثدييات البدائيةِ التي تُعتَبَر أولى الكائنات البشرية.

من الواضحِ وجودُ ترابطٍ وطيدٍ في العلاقةِ بين الإنسانِ والجغرافيا بخطوطِها العريضةِ وعلى شكلِ حلقاتٍ حلزونية. فعلى سبيلِ المثال، لو انقطعَت أو جفَّت مواردُ الغلافِ الجويِّ والنباتِ والحيوانِ والتربةِ والمياهِ العذبةِ يوماً واحداً، فلن يبقى شيءٌ اسمُه النوعُ البشري. وكأنها ثمرةُ ذكاءٍ خارق، بحيث أنَّ أيَّ فسادٍ لحظيٍّ يُصيبُ هذه الأوساطَ كافٍ للقضاءِ على حياةِ الإنسان. بالتالي، وبشكلٍ عام، فمن الضروريِّ وضعُ علاقةِ الإنسانِ بالجغرافيا نُصبَ العينِ على الدوام. ومن دونِ ذلك، لا يُمكنُ دراسةُ المجتمعِ من الناحيةِ العلمية. بَيدَ أنه صيغَت ودُوِّنَت العديدُ من العلومِ والفلسفاتِ والأديانِ حتى المراحلِ الأخيرةِ على نحوٍ وكأنه لا داعٍ للبحثِ والتعاطي مع هذه العلاقة. إنه أمرٌ غريبٌ حقاً. فالميثولوجياتُ التي اعتَبرناها أكثرَ بُعداً عن الحقيقة، قد انشغَلَت بدقةٍ بالغةٍ بتلك المواضيعِ التي أسمَيناها علاقةَ الإنسانِ والجغرافيا. يبدو أنَّ لامبالاةَ العلمِ في هذا الشأنِ هي ثمرةُ انقطاعِ الذكاءِ التحليلي عن الذكاءِ العاطفي.

يتجلى تأثيرُ المكان، أي الظروفِ الجغرافية، على نحوٍ أوضح في سياقِ "الفترةِ الطويلة" للكلان، التي تُعَدُّ أولَ شكلٍ مجتمعيٍّ للتجمعاتِ البشرية. سيَكُونُ من الأصحِّ ربطُ عجزِ المجتمعِ الكلاني عن تحقيقِ انطلاقةٍ جديةٍ حتى نهايةِ العصرِ الجليديِّ الرابعِ بسوءِ الأجواءِ والأوساطِ الجغرافية، أكثرَ من عَزوِهِ إلى نقصانِ التطورِ التدريجيِّ الداخلي. فالفترةُ الزمنيةُ

التي عاشتها الكلان، والمُقدَّرةُ بملايين السنين، كافيةٌ لأجل التطورات التدريجية والارتقاءات الداخلية. إذن، فالأجواءُ الخارجيةُ لم تكُ تسمحُ بالتطور. يُجمعُ الأخصائيون بالجغرافيا على تكوُّن أجواء جغرافية متشابهة بخطوطها العامة، منذ نهاية الحقبة الجليدية الرابعة إلى راهننا (من أعوام 20 ألف ق.م إلى يومنا). فقد شرعَ النوعُ البشريُّ بالدخول في مرحلة جديدة بسيادة نوع الهوموسابيانس (الإنسان المفكر) في نهاية العصر الجليديِّ الرابع؛ بعد أنْ مرَّ بالعديدِ من الأطوارِ حتى تلك المرحلةِ في الأراضي التي سُمِّيت بعد مدةٍ طويلة باسمِ آسيا وأوروبا وأفريقيا (فيما عدا القسمِ الأكبرِ من أمريكا وجزرِ المحيطاتِ على أرجحِ الظن).

تشيرُ العديدُ من البحوث الأنثروبولوجية والتنقيبات الأركولوجية إلى بروز ثلاث مجموعاتٍ ثقافية بصورةٍ واضحةٍ بعدَ أعوامِ 20 ألف ق.م. فغالباً ما تتشكلُ أوَّلُ مجموعةٍ من الساميِّين القريبين من العرقِ الأسود، والذين يُعَدُّون آخرَ حلقاتِ الهجرةِ المتدفقة من القارة الأفريقية. وقد خطُّوا مسارَ انتشارهم في أفريقيا الشماليةِ والجزيرةِ العربية، وأحياناً وصلوا تُخومَ جبالِ طوروس-زاغروس (وذلك على نحوٍ كثيفٍ إلى حين بدءِ مرحلةِ المدنية، ومن ثمَّ كلما وجدوا في أنفسهم القدرةَ على الانتشار). أما المجموعةُ الثانية، فانقطعَ فرعُها الأولُ عن تُخومِ سيبيريا، لينتشرَ عن طريقٍ مضيقِ برينغ نحوَ القارةِ الأمريكية. في حين انتشرَ فرعُها الرئيسيُّ الثاني نحوَ الشواطئِ الغربيةِ للمحيطِ الهادي وجُزُره، وكذلك عن طريقِ البرِّ نحو آسيا الوسطى، وأحياناً وصلوا أوروبا الشرقية (الفينيون-الأويغوريون). ويمكننا تسميتُهم بالعرقِ الأصفر والهنودِ الحمر. وأضخمُ عناصرِ هذه المجموعة يتكوَّنُ مما يُعرفُ اليوم باسم الصينيين واليابانيين والأتراك. ويبقى في الوسط النوعُ من العرقِ الأبيض، والذي نسمّيه بالمجموعةِ الهندوأوروبية في المناطقِ الأوسعِ والأفضل. وهي المجموعةُ الأساسيةُ المبتدئةُ بالحضارةِ وبعصرِ الزراعةِ النيوليتيةِ كحقبةٍ تمهيديةٍ تسبقُها. ورغمَ انتقالِ مجموعاتِ العرقين الأصفرِ والأسودَ في الشمالِ والجنوبِ إلى العصرِ النيوليتي وعصرِ المدنيةِ بصورةٍ متأخرة، إلا أني أرى أنه من العسيرِ التفكيرُ في تحقُّقِ هذا الانتقال، من دون إسهامِ أصحابِ العرقِ الأبيضِ القاطنين في المنطقةِ الوسطى في ذلك.

يشتركُ جميعُ الأنثروبولوجيين والأركولوجيين والجيولوجيين والبيولوجيين البارزين في الرأي القائلِ بأنَّ حوافَّ جبالِ زاغروس-طوروس هي المكانُ الذي ابتدأ العصرُ النيوليتيُّ ومن ثم المدنية، حيث قدَّمت الظروفَ المثلى لانتقالِ المجموعةِ الهندوأوروبية إليهما.

والعناصرُ المُحَدِّدةُ هنا هي: الأنواعُ الحيوانيةُ الوفيرة، الغطاءُ النباتيُّ الغني، غزارةُ الأمطارِ والمياه، والمناخُ والجيولوجيا؛ والتي ساعدَت لتَكُونَ هذه الأراضي الواقعةُ بين أفريقيا وآسيا وأوروبا ذاتَ منزلة مُثلى تُرَشِّحُها لتَغدوَ مكاناً أولياً للتمركزِ والانتقالِ الأساسيَّين. والمجموعاتُ المُسَمَّاةُ بالآرية، هي أوَّلُ من ابتَدأَ بالعصرِ النيوليتي–الزراعي، ومن ثَمَّ بتشييدِ صرحِ المدينة–الدولة–المدنية في هذا المكانِ ضمنَ سياقِ التاريخ؛ لتُؤَدِّيَ دوراً رئيساً في نَشرِهما إلى أرجاءِ المعمورةِ فيما بعد، باعتبارِها النواةَ الرائدةَ ضمن المجموعةِ الهندوأوروبية (يَرجُحُ الظنُّ بأنَّ السومريين هم أولُ ثقافةٍ استَخدَمَت كلمةَ "الآريين"، التي تُـذَكِّرُنا بثقافةِ النباتاتِ على سفوحِ الجبالِ والتلالِ وفي السهول). لن أُكَرِّرَ هذا الموضوعَ، كَوني خَصَّصتُ المجلدَ الأولَ من مرافعتي له.

أما موضوعُنا الأساسي، فيَتَجَسَّدُ في دراسةِ دورِ هذه الجغرافيا في كيفيةِ نجاحِ الاقتصادِ الرأسمالي ضمن هولندا وجزيرةِ إنكلترا الحاليتين، اللتين لا يَمُرُّ ذِكرُهما كثيراً في سياقِ التاريخ.

يسعى عُلماءُ الاجتماعِ الحاليون إلى تفسيرِ دورِ الجغرافيا بغَضِّ النظرِ عن جوهرِها الأساسي، وإلى تضييقِ نطاقِها تحت اسمِ "علمِ السياسةِ الطبيعية"[1] (الجيوبوليتيكا) و"علمِ الاستراتيجيةِ الطبيعية"[2] (الجيوستراتيجيا). بَيْدَ أنَّ العلاقةَ بين المجتمعيةِ التاريخيةِ والجغرافيا تقتضي تناولها بأولويةٍ أساسيةٍ وعلى نحوٍ أوسع. أعتقدُ أنَّ الانشغالَ بالجذور، لا بالفروعِ والأغصان، أثمَنُ معنىً. وبشكلٍ عام، فالبحثُ الجغرافيُّ في العصورِ والحضاراتِ شرطٌ أوليٌّ لأجلِ تحصيلِ المعلوماتِ الأنثروبولوجيةِ والتاريخية. إذ لا تاريخَ من دون مكان. وبالأصل، فثنائيةُ الزمانِ–المكانِ في الكونِ هي في مَحَطِّ الأنظارِ دائماً من حيثُ أبعادِها الأساسية. ولَطالما تشهدُ العلومُ جدلاً مستمراً بشأنِ تأثيراتِهما المتبادَلةِ على بعضِهما البعض، بل حتى تَحَوُّلِهما إلى بعضِهما البعض، وقدرتِهما على الاتحادِ والاندماج.

لنَعُدْ مرةً أخرى إلى قِصَّتِنا، قصةِ "الرجلِ القوي الماكر". وبهذه المناسبةِ أوَدُّ لفتَ الانتباهِ إلى إيماني بضرورةِ عقدِ العلاقةِ بين القصةِ وعلمِ المعرفة. ذلك أني غيرُ مقتنعٍ باكتسابِ العلمِ

---

[1] **علم السياسة الطبيعية:** هو علم دراسة تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية (من حيث كثافة السكان وتوزعهم) في سياسة الدولة الخارجية بصورة خاصة (المترجمة).

[2] **علم الاستراتيجية الطبيعية:** فرع من علم السياسة الطبيعية، ويبحث في الاستراتيجية (المترجمة).

لمعانيه بصورة كاملة من دون علم القصة. من هنا، فقصةُ "الرجل الماكر القوي" من إحدى المصطلحات التي يتعين جعلُها حجر زاوية في العلوم الاجتماعية. هذا ضروري كي نتمكن من التفسير الأفضل للعديد من العلاقات الاجتماعية. وبطبيعة الحال، فالمناطق التي شهدت عدداً لا يُحصى من الحوادث والعلاقات، تلعبُ القصصُ والحكاياتُ فيها دور أداةٍ تُقدّم أثمن الإسهامات للعلم. ويبدو أنّ السبيلَ الأصحّ يكمُنُ في تطوير العلم باللجوء إلى الدين والأخلاق وشتى أنواع الفنون المشابهة للقصة؛ نظراً لعدم التمكن من تحديد هذا الكمّ الهائل من الأحداث والعلاقات، التي يعزُّ على المرء تعدادُها وتشخيصُها، تحت اسم النزعة الدينية المسماة بالوضعية. يبدأ ظهورُ الرجلِ الماكر والقوي مع مرحلة الانتقال إلى الرجل الحاكم المهيمن، ويصلُ حتى التموقع في بؤرِ القوة الراهنة الرصينة بامتياز، ماراً بطريق طويلة مليئة بالمتاهات المتشعبة، ومشحونة بالمكائد الكثيرة. من المهم البحثُ في أماكن ذاك الرجل، أو أولئك الرجال، والتي يظهرون فيها علناً أحياناً، ويتوارون عن الأنظار أحياناً أُخَر. أما تصورُهم دائماً كقوة استراتيجية تقومُ بالحملات الاجتماعية (والاقتصادية، والسياسية، والعسكرية) والتكتيكات المتواصلة، فسوف يساعدنا على فهم حقيقتهم أكثر.

دخَلَ "الرجلُ القويُّ الماكرُ" بيتَ المرأة واقتصادَها خلسةً كاللص. لم يكتف بالنهب والسلب. بل والأنكى أنه حوّلَ خليّةَ العائلة المقدسة إلى مرتع الأربعين حرامي، بإبقائه على المرأة تئنُّ تحت نير اغتصابه الدائم لها. ولم يتخلَّ قطّ عن حالته النفسية المطابقة لحالة خائن يعي ماذا يفعل. هكذا نُثِرَت أُولى بذور تراكمات رأسِ المال في مكانين: أولُهما؛ احتلالُه بذات نفسه لجوار اقتصاد المنزل. ثانيهما؛ التموقعُ داخلَ أو في جوار مواقع تمركز الأربعين حرامي على شكل احتكار خاصٍّ تجاه احتكار الدولة الرسميّ المُشرعَن. طاف "الرجلُ القويُّ الماكر" مبكراً بين الأماكن بوجه مُقنّع ومحتال تحسُّباً من عيونِ المجتمع والدولة. ونصب الكمائنَ الخفية، وانقضَّ على فريسته كالأسد عندما سنَحت الفرصة. وأحياناً أخرى اصطاد فريسته بمكر الثعلب، ولم يتخلّف عن تمويه نفسه والتلون بلون المحيط كما الحرباء. وغدا خبيراً في التجارة ضمن المواقع الهامشية، يرصدُ بعين ساهرة المدنَ والمناطقَ الريفيةَ التي عجزت المدنياتُ عن الوصول إليها. إنه ماهرٌ محترفٌ بالاستقرار في ثغرات أخاديد المجتمع، ويعرفُ كيف يُعرّي ويسلب الطرفين بتأديته دورَ التوازن. إنه مدركٌ يقيناً للمكاسب الضئيلة التي سيجنيها من تجارة الطرق القصيرة، وللمكاسب الطائلة التي ستدرُّها عليه تجارة

الطرقِ الطويلة. ومن أهمِّ قواعدِ مهنتِه هذه هي مَعرفةُ المناطقِ المُربحة، والتوجهُ إليها وكأنه يَشُمُّ رائحتَها. من المفيد تقييمُ عملياتِه تلك كالقرصنةِ الاستراتيجيةِ على الطرقات، حيث يُشارُ إلى هذه الحقيقةِ لدى القول: "لا موطنَ لرأسِ المال".

قد يُقال: ما دامت المدينة والسوق والتجارة تُشَكِّلُ الشروطَ التمهيديةَ لوجودِ رأسِ المـــال، فلِمَ لَم يُعلِنْ هذا النمطُ الرأسماليُّ انتصارَه في هذه الأماكنِ مبكراً؟ أُشَدِّدُ في هذه النقطةِ بعنايةٍ على أنه ما مِن علاقةٍ مباشرةٍ بين الرأسماليةِ كنظامٍ وبين العلمِ والتكنولوجيا. فقد كان بإمكانها أنْ تَلِدَ في مدينةِ أوروك، تماماً مثلما حقّقَت ولادةً ناجحةً ارتباطاً بمدينةِ أمستردام. فقد يكُـــونُ من الأنجعِ لها البقاءُ على مستوى تاجرٍ متواطئٍ أو رئيسِ متاجرٍ أو صاحبِ مزرعة؛ بدَلاً من المُراهنةِ على النظامِ برمّتِه. ولكن، قد يعُودُ السببُ الرئيسيُّ إلى عدمِ إتاحةِ الاحتكارِ الـــدينيِّ والسياسيِّ والعسكريِّ الفرصةَ أمامه لبَسطِ نفوذِه. فقد تَكُونُ بُؤَرُ القـــوى الـــثلاثِ المجرّبَـــةِ والشرعيةِ تلك، نظرَت إلى تشَكُّلِ بؤرةٍ رابعةٍ بعَينِ الريبةِ والخطرِ المُهَدِّدِ لوُجودِهـــا، نظَـــراً لطبيعةِ بُناها.

نُلاحظُ أنّ "الرجلَ القويَّ الماكر" قد عوّلَ في بعضِ الأحايينِ على النظامِ كاحتكارٍ رابـــع، ولكنه هُزِمَ في كلِّ مرة. وأعتقدُ أنّ تحوُّلَ العديدِ من المدائنِ إلى أنقاضٍ فـــي منـــاطقَ غيـــرِ متوقَّعة، قد أصبحَ ممكناً مع مثلِ هذه الأحداث. أما تعرُّضُ العديدِ من المدنِ التجاريةِ الغنيـــةِ جداً إلى الزوالِ من صفحاتِ التاريخِ على حينِ غرّةٍ في العصورِ الأولى والوسطى، بحيـــث أصبحَت أطلالاً؛ فقد يكُونُ على علاقةٍ بالمقاومةِ السياســـيةِ والعســـكريةِ للاحتكـــارِ الرابـــعِ (الرأسماليةِ البدائية). كذلك مدينةُ هارابا (وهي مدينةٌ متطورةٌ للغاية. بل تَســـتَعملُ الكتابَـــة. وفنُّها المعماريُّ راقٍ وقويم. ومشهورةٌ بالغنى والرفاه. وقد قامَت فـــي أعـــوامِ 2500 ق.م) الواقعةُ في أراضي الهند-باكستان، فربما يُعزى اندثارُها وزوالُ اسمها من الخارطـــةِ بـــاكراً جداً، إلى مُنافسَتِها وتمرُّدِها على احتكارِ ثالوثِ الكاهنِ-السياسيِّ-العسكريِّ فـــي الأراضـــي المجاورة. يَغلُبُ الظنُّ أنها تلهّفَت إلى الاستقلالِ وتمرَّدَت في سبيلِه، بعدَ أنْ كانت مســـتوطنةً تجاريةً لمدنيةٍ ذاتِ أصولٍ سومرية. ولو أنها انتصرَت في تمرُّدِها ذاك، فربما كانت ستُجَرِّبُ تأسيسَ نظامٍ قائمٍ بذاتِه (أول تجربة رأسمالية)، على غرارِ ما فعلَته أمستردام؛ نظـــراً لأنهـــا كانت تفتقرُ الشروطَ المكافئةَ لظروفِ منافسيها.

وقصةُ قرطاجة مثالٌ أكثر لفتاً للأنظار. فقد غلَبَ الطابعُ التجاريُّ تماماً على هذه المدينة، التي أنشأها الفينيقيون في القرنِ الثامنِ قبل الميلادِ في أقاصي البحرِ المتوسط. وكأنها كانت تُمَثِّلُ غربَ البحرِ المتوسطِ وأفريقيا الشمالية، وتُستَخدَمُ كمنطقةٍ خلفيةٍ تُزَوِّدُ غيرَها بالمُؤَن. واضحٌ أنها تَطَوَّرَت كثيراً. ولكنَّ نقطةَ ضعفها كانت تتجسدُ في عدمِ تشييدها الإمبراطوريةَ بسببِ الظروفِ المحيطةِ بها. بل كانت تُعَرقِلُ مساعيَ الجاهدين إلى تشكيلها. ويلُوحُ أنَّ هذا ما كان وراء تناقضاتها مع روما. فقد تَحَلَّت روما بالمقدرةِ على تَخَطّي دولةِ المدينة، وتأسيسِ جمهوريةٍ أو تشييدِ إمبراطوريةٍ تشملُ أراضٍ فسيحةً لكونها في شبهِ الجزيرةِ الإيطالية. في حين أنَّ الشرطَ الوحيدَ لخَلاصِ قرطاجة، كان أنْ تَحذُوَ حذوَ أمستردام تجاه إسبانيا والإمبراطوريةِ الفرنسية. أي أنْ تُوحِّدَ طبائعَ الاحتكارِ التجاريِّ المتطورِ للمدينة مع جهازِ دولةٍ ذات طابعٍ رأسماليٍّ ضمن أراضٍ متسعةٍ باطِّراد، وأنْ تُعزِّزَها (كتأسيسِ احتكارِ دولةٍ في أفريقيا الشمالية قاطبةً، شبيهٍ بذاك الذي أسَّسَته السلالةُ الأمويةُ في إسبانيا). لم يَكُن الخلاصُ من الجمهوريةِ الرومانيةِ ممكناً بغيرِ ذلك، مثلما لم يَكُن أمامَ روما خيارٌ آخر سوى دحرِ قرطاجة، لأنَّ هذه الأخيرةَ المُجاوِرةَ لها كانت بديلاً مخوَّلاً للتحولِ إلى خطرٍ يقضي عليها. كم يُشبِهُ هذا نمطَ العلاقةِ بين كوبا والولاياتِ المتحدةِ الأمريكية! ثمة مقولةٌ شهيرةٌ لا تزال دارجة، وهي العبارةُ التي كان النُّوّابُ الرومانُ في مجلسِ الشيوخِ ينتفضون ليبدؤوا بها افتتاحيةَ كلِّ اجتماعٍ لهم: "وماذا بشأنِ قرطاجة؟".

ما حَلَّ بمدينةِ تدمر الشهيرةِ الواقعةِ شرقي سوريا، كان قرباناً آخر شابَهَ روما في المصير، وذلك في بداياتِ أزماتِ الانهيارِ التي شهدَتها الإمبراطوريةُ في النصفِ الثاني من القرنِ الثالثِ للميلاد. عندما كنتُ في سوريا، كثيراً ما كنتُ أزورُ أطلالَها المتبقيةَ مسحوراً بعظَمَتِها. إنها مدينةٌ خلابةٌ بقلعتِها القابعةِ على تُخُومِ غاباتِ النخيل، التي تَحُفُّ نبعاً ينبثقُ من الأرضِ وسَطَ الصحراءِ المُجدِبة، وبأسوارِها وساحتِها العامةِ الفسيحةِ ومعبدِها (معبد دلف الشهير)، وبمبنى مجلسِ الشيوخِ ومقابرِ الوادي، وبأسواقِها الطويلةِ وقصورِها الجمة. إنها جديرةٌ حقاً بنَعتِها بمعجزةِ الصخورِ المنحوتةِ والمنقوشة. وهي مدينةٌ تتركُ المرءَ يتخَبَّطُ بين الخشوعِ والذهول.

تتأتى أهميةُ تدمر من موقعها القائمِ في مركزِ الشبكةِ التجاريةِ الواصلةِ بين الغربِ والشرقِ من جهة، وبين الشمالِ والجنوبِ من جهةٍ ثانية؛ ومن أدائها دورَ دولةِ مدينةٍ عازلة

تَتَوَسَّطُ روما والإمبراطوريةَ الإيرانيةَ–الساسانية. ويزدادُ اتساعُها اتساعاً وغناها غنًى من مواردِ الاحتكاراتِ التجاريةِ المعمِّرةِ قروناً طويلة. وحسب رأيي، فإنّ تشبيهها بأمستردام تلك المرحلة، أو بنيويورك الحاليةِ قد يُقَلِّلُ من شأنها. الأمرُ كذلك من الناحيـة العالميـة! تَستاءُ الإمبراطوريةُ الرومانيةُ من هذا المثال، تماماً مثلما قرطاجة. حيث يُظهِر لنا التاريخُ أنها في آخرِ مراحلِ تمدُّنها (أعوام 270م) لم تكتفِ بأنْ تكُونَ قوةً معتمدةً على السلالة، فتبقى في منزلةٍ شبيهةٍ بالمملكة التابعة لروما. بل كانت تَطمَحُ في أنْ تكُونَ بديلاً لرُوما بالذات.

فهل ستنجحُ تدمر فيما عجزت عنه قرطاجة؟ هذه هي المشكلة. واضـحٌ جليـاً أنّ تـدمر تُشَكِّلُ خطراً كامناً. يُقال أنّ أوريليوس[1]، إمبراطور روما، رَغِبَ فـي تسليمِ شؤونِ إدارةِ المدينة كلياً للملكة زنوبيا القديرةِ في عهدها، بعدما أحكَمَ قبضته على المدينة عقبَ نزاعـاتٍ طويلة. وهكذا يتركُ تدمر للملكة زنوبيا، بعدما جعَلَها مقاطعةً تابعةً له. لكـن، عنـدما عـادَ أدراجه، وطَرَقَ إلى مسمعه وهو في منتصفِ الطريق أنّ المدينةَ انتفضَت ثانيةً في سعيٍ منها إلى انتزاعِ استقلالها، انقضَّ ثانيةً على المدينةِ مهتاجاً وضارباً فيها بقوةٍ لن تُمَكِّنَها مـن لـمِّ شملِها ثانيةً، وعادَ إلى روما مُخَلِّفاً وراءه خراباً. عادَ ومعه زنوبيا، التي قبضَ عليهـا علـى ضفافِ نهرِ الفرات، عندما كانت تُحاولُ الهربَ إلى الساسانيين. وطالما يَذكُرُ التاريخُ كيـف أُشهِرَ بزنوبيا بكلِّ ثرائها بين شعبِ روما كأسيرةٍ ذليلة.

طالما تأثرتُ بالطابعِ الأنثويِّ في لغةِ روما. وكأني اكتشفتُ سرَّ ذلك، بعدما فهِمتُ قصـةَ زنوبيا. فرُوما لا تعني فقط المدينةَ التي تؤدي كلُّ الطرقِ إليها. بل هي مدينةٌ رَحَلَ إليها أيضاً كلُّ الملوكِ والملكاتِ القديرين الحَذِقين. وبالطبع، يبدو أنّ ما حَلَّ بي (خروجي إلـى رومـا التراجيكوميدي) على علاقةٍ وثيقةٍ بتاريخِ روما هذا. واضحٌ تماماً أني كنتُ سأتوخى الحـذرَ والحيطةَ أكثر، لو أنني تمثّلتُ سبارتاكوس وبولص الرسول وبرونو على نحوٍ أفضل. فضـلاً عن أنه كان عليَّ مطالعة غرامشي أيضاً وبكلِّ دقة. آهٍ أيها الاشتراكيون!

السبيلُ الوحيدُ لخلاصِ تدمر أيضاً كان سبيلَ أمستردام أو لندن. لقد قاوَمَت، لكنها أخفقَت.

[1] **ماركوس أوريليوس**: آخر أباطرة جيدون الرومان، ومن أهم الفلاسفة الرواقيين (121–180). تميز عهده بالحروب في آسيا ضد إعادة الإمبراطورية البارثية والقبائل الجرمانية إلى بلاد غالة، والتمرد الذي حدث في الشرق. اهتم بالتشريع والقوانين. وتعد تأملاته الفلسفية أحد الصروح الأدبية في الحكم والإدارة (المترجمة).

قد يكونُ من المفيدِ أيضاً طرحُ مثالِ أثينا في العصورِ القديمة. فهذه المدينة، التي هي ثمرةُ الملاحةِ البحرية، كانت كالنجمةِ الساطعة في سماءِ الحضارةِ في الفترةِ ما بين 500-350 ق.م. وبالإمكانِ تشخيصُ كونها مدينةً تطوّرت فيها الرأسماليةُ البدائيةُ غالباً. فالاحتكاراتُ التجاريةُ الضخمةُ والخاصة (وليس احتكارات دولة) كانت تحل الأمور من على بُعد كيلومترات. وكانت الثرواتُ تتدفقُ على أثينا. حيث كانت كلُّ شبكاتِ التجارةِ تدرُّ الأموالَ وفائضَ الإنتاجِ عليها، بدءاً من شرقي البحرِ المتوسط إلى مارسيليا، ومن أفريقيا الشماليةِ إلى مقدونيا؛ إلى جانبِ كافة مناطقِ البحرِ الأسود وبلادِ الأناضول. لقد خلقت الفلسفةَ وارتقت بالحرفِ اليدويةِ إلى مصافِّ المعامل، وبلَغت صناعةُ السفنِ ذروتها، والأموالُ سيّالةٌ فيها بلا توقف، والمستوطناتُ رائجةٌ في كلِّ مكان، ويردُ إليها الأغنياءُ والمستثمرون من كلِّ صوبٍ وحدب. ولأولِ مرةٍ تكتسبُ أثينا خاصيتَها كمدينةٍ كوزموبوليتية. وحسبَ قناعتي الشخصية، فإنّ نقصَها الوحيدَ المتمثل في عجزها عن تحقيقِ الوحدة داخلَ شبهِ الجزيرة، كان العائقَ الوحيدَ أمامَها لبلوغِ النصرِ الرأسماليّ. حيث لم تكُن تُعاني من مشكلةِ اليد العاملة، فالرقيقُ المُباعون في الأسواقِ أرخص من الماء. والمرحلةُ التي وصلَتها أثينا كانت تُحتِّمُ عليها تجاوزَ البنيةِ العبوديةِ القديمة، وتحقيقَ الانطلاقةِ بالتوجه نحوَ دولةٍ قوميةٍ ضمن شبهِ الجزيرة، لتغدوَ على نمطِ هولندا بشكلٍ مبكر؛ أو أنْ تُهزَمَ على يدِ منافسيها، لتظلَّ تعاني من هامشيتها وتدني أهميتها. لقد تعرّضت هذه المدينةُ إلى الضرباتِ المُوجِعة طيلةَ قرنٍ ونيِّف. إذ نزلت عليها الضربةُ براً من مملكةِ إسبارطة، وأتتها من وراءِ البحارِ من الإمبراطوريةِ البرسية. لكنها جهدت دائماً للثباتِ والصمود بوساطةِ ديمقراطيتها الشهيرة. إلا إنّ مخالبَ قبضةِ الملكَين المقدونيَين، الأب فيليب والابن الإسكندر، قد ألحقت هزيمةً استراتيجيةً شنعاء بأثينا. هكذا، وبعدَ أعوامِ 300 ق.م، لم تبقَ أمامها فرصةُ القيامِ بحملةٍ جديدةٍ تجاه مملكةِ روما المتصاعدةِ والمملكةِ الهيلينيةِ البارزةِ في الأناضول.

إنّ القيامَ هنا بعرضِ أمثلةٍ عن النموذجِ البدئيِّ للرأسماليةِ ضمن المدنيةِ الإسلاميةِ في العصور الوسطى والأمثلةِ المتأسِّسة على مشارفِ شبهِ الجزيرةِ الهندية سيكونُ تكراراً فظاً. في حين، تُشكّلُ المدائنُ الرأسماليةُ الذائعةُ الصيتِ في شبهِ الجزيرةِ الإيطالية، أمثلةً ضاربةً للنظرِ في تلك المرحلة. إلاّ إنّ كلاً من البندقيةِ وجنوى وفلورنسا أضاعت فرصتَها بأنْ تغدو

مثلَ أمستردام ولندن في وقتٍ مبكر، لدى إخضاعها وكَسرِ طوقِ هيمنتها –مثلما حصل لعموم شبهِ الجزيرة– على يدِ إسبانيا وفرنسا والنمسا المُتشددةِ بولَعٍ بالطرازِ الإمبراطوريِّ القديم.

كانت المدنُ الإيطاليةُ قد خلَقَت كلَّ ما يلزم لأجل الرأسمالية العصرية. فشبهُ الجزيرة الإيطاليةِ كانت فيما بين أعوام 1300–1600 مختبرَ أوروبا –التي ستُولَد لاحقاً– ونموذجَها البدئيَّ؛ وذلك من خلال: تراكمِ رؤوسِ الأموال، البنوك، الشركات، نظام الائتمان، السندات كوسائلِ تمويل، التجارةِ البعيدة والقريبة، المانيفاكتورات، مختلفِ أنواعِ المهنيين والحرفيين، شتى أنواعِ المنتوجاتِ الصناعية في تلك المرحلة، وتجاربِ الجمهوريةِ والإمبراطورية، وأديانها ومختلفِ طرائقها المذهبية. علاوةً على أنها منشأُ حركةِ النهضة. وهذا ما ينبعُ –دون أدنى شك– من علاقاتها الريادية مع أراضي المشرق ومن إرثها التاريخي. فإيطاليا ذاك العصر تَعني الشرقَ الأوسطَ الإسلامي، وتعني الصينَ والهند، بل حتى روسيا المتصاعدةَ حديثاً. وقد نقَلَت الاحتكاراتُ التجاريةُ المدينية، وفي مقدمتها مدنُ البندقية وفلورنسا وجنوى، مواردَ أراضي المشرقِ تلك إلى شبهِ الجزيرةِ بجشعٍ لا يَعرفُ للشبعِ حدوداً. والأهمُّ من ذلك أنّ حركاتِ التمدنِ المتصاعدةَ بريادةِ المدنِ الإيطالية على صعيدِ عمومِ أوروبا لأولِ مرةٍ في تاريخها، كانت مستودعاً مذهلاً لمُراكمةِ رؤوسِ الأموال. وبالمستطاع رؤيةُ بصماتِ التاجرِ الإيطالي في كلِّ مدينةٍ أوروبية. وبالأصل، فقد كانت الكنيسةُ الكاثوليكيةُ قد رصفت أرضيةَ المدنية منذ زمنٍ طويل. وكانت النهضةُ الكلمةَ الفصلَ في الريادة.

إنّ السببَ الوحيدَ وراء عجزِ إيطاليا عن أن تكُون كإنكلترا أو هولندا، هو أراضيها الجغرافية. والمفارقةُ في الأمرِ أنّ أراضيها كانت تجعلُها رائدةً في رأسماليةِ المدينة، وتُوصلُها إلى حافةِ النصرِ على صعيدِ شبهِ الجزيرةِ من جهة؛ ولكنها كانت تجعلُها تَعجزُ عن خطوِ الخطوةِ الأخيرةِ نحوَ النصرِ النهائي من الجهةِ الأخرى. وعندما كانت تَحثُّها على خطوها، فإنّ الكوارثَ كانت تَنهالُ عليها من كلِّ حدبٍ وصوب. السببُ واضحٌ للغاية. فلو أنّ إيطاليا استطاعَت أنْ تكُونَ إنكلترا عصرها مبكراً، لَكانت ستُحَطِّم تيجانَ أباطرةِ إسبانيا وفرنسا والنمسا على رؤوسهم، لتَغدوَ ثانيَ إمبرياليةٍ عالمية، طبقاً لانطلاقِ روما صوبَ الإمبراطورية؛ ولكن، على أرضيةٍ اجتماعية–اقتصاديةٍ رأسمالية. من هنا، فاحتشادُ أصحابِ التيجانِ على المدنِ الإيطالية وتَضامُنُهم أمرٌ مفهومٌ إلى أبعدِ الحدود. فاتحادُ المدنِ الإيطاليةِ على الأساسِ الاجتماعي الاقتصادي الجديد، كان يعني نهايةَ تلك الإمبراطوريات، ليَبدأَ عهدُ

النفوذ الإيطالي في أوروبا، ثم البدءُ بالانتشار في أرجاء العالَم كحالة لا بد منها. إذ كانت تَملكُ رأسَ المال وكلَّ ما يلزَمُ لأجلِ ذلك. إلا إنَّ الإخفاقَ كان سوءَ طالعٍ فظيعٍ حقاً. وكان يعني تَراجُعاً وطنياً لثلاثة قرونٍ بأكملها إلى الوراء.

حسبَ رأيي، فقد أضاعَت بقيدِ شعرةٍ فُرصتَها في أنْ تكُونَ روما الثانية للأسباب الجغرافية. كما إنَّ روما الأولى كانت نَجَت، وبقيدِ شعرة، من اعتداءات هانيبال[1] الذي أتاها من الشمال بعدَ مسيرةٍ شاقةٍ طويلة. لكنَّ غاراتِ القوى عليها من الشمال هذه المرةَ تُضاهي قوةَ هانيبال أربعين مرة. بالتالي، لَم تبقَ أمامها أيّةُ فرصة. السبيل الوحيد أمامها كان التحولَ إلى دينِ السيف، مثلما فَعَلَ الإسلامُ العربي في أرجاءِ الشرقِ الأوسطِ قاطبةً. ولو أنَّ الإسلامَ سادَ في روما بدلَ المسيحية، أو أنها طبقَت الدينَ الكاثوليكيَّ والانتشارَ السياسي معاً وبالسيف؛ لَكان مجرى تاريخِ العالَم مختلفاً كلَّ الاختلاف. لا يتمالكُ المرءُ نفسَه من التساؤل: كيف كانت ستغدو نهايةُ روما، وماذا كان سيتمخَّضُ عنها، لو لَم تكُن المسيحية؟ بل والأكثر إثارةً؛ كيف كانت ستصبحُ النتائجُ لو أنَّ الفاتح سلطان محمد استجابَ لدعوةِ البابا، وقبِلَ التحولَ إلى ضربٍ من المسيحيةِ الممتشقة للسيف؟ التاريخُ ليس مسرحاً للمضاربات. لكنَّ احتواءَ التطورِ التاريخيِّ العديدَ من الاحتمالات البديلة في كلِّ الأوقات أمرٌ واقعٌ لا يُمكنُ إنكاره. فما عجزَت المدنُ الإيطاليةُ عنه، قد حقّقَته أمستردام ولندن في نهاياتِ القرنِ السادس عشر. أما أسبابُ ذلك ونتائجُه، فهو المجالُ الذي طالما انكبَّ المؤرخون على البحث فيه، ونظَروا إليه كأطروحةٍ بحدِّ ذاتها. وقد سلَّطَت عليه الأنوارُ كفايةً. لنُرتِّبْ أسبابَ ذلك باختصار:

1- لأنهما تتواجدان في أقاصي أوروبا الشمالية من بينِ أماكنِ المحيطِ الأطلسي، التي وَصلَتها جميعُ الميادينِ الحضاريةِ القديمةِ متأخراً وبأوهنِ حالاتها.

2- كانت القوى العظمى الثلاثُ في أوروبا –ممالكُ فرنسا والنمسا وإسبانيا– تخوضُ فيما بينها حروبَ الهيمنةِ على أوروبا.

3- لم يكُن يُنظَر إليهما بعينِ الخطرِ المُحدقِ بالقدرِ الذي كانت عليه المدنُ الإيطالية. بالتالي، لَم تُهاجِمْهما تلك القوى بقوةٍ موحّدةٍ وكافية.

[1] هانيبال: قائد ورجل دولة قرطاجي ومن أعظم جنرالات العصور القديمة (247–182 ق.م). خاض معارك دامية حتى سيطر على شمالي إيطاليا ثم شرقيها. غزا صقلية بأسطول ضخم، وواصل زحفه على هيميرا. طمع بغزو روما، لكنه مُني بالفشل إلى أن حاصره جيش روما، وفشى الطاعون بين جنوده، فأهلك أكثرهم (المترجمة).

4- إنهما تَرودان نشرَ حركةِ الإصلاحِ في أوروبا الشمالية.

5- قدَم تواجُدُهما على سواحلِ المحيطِ الأطلسي تسهيلاتٍ كبرى لهما لمزاولةِ التجارةِ البعيدةِ والقريبة.

6- كانتا قد نقَلتا إلى أراضيهما كلَّ الثقافاتِ الماديةِ والمعنويةِ من المدنِ الإيطالية.

7- إنهما تتصدَّران المناطقَ التي تشهد ضعف القوى الإقطاعية، سواءٌ على صعيدِ الثقافةِ الماديةِ أم المعنوية.

8- وكيفما لم تتكوَّن إقطاعيةٌ راسخةٌ قادرةٌ على إعاقةِ رَسْمَلةِ المواصلاتِ والزراعةِ والصناعة، فقد تطوَّرَ التَّحضُّرُ لأولِ مرةٍ في العديدِ من المناطقِ وفقَ الماهيةِ الرأسمالية.

كلُّ هذه العللِ والمؤثراتِ السببية، والتي يُمكننا الإكثارُ منها، ذاتُ عُرىً وثيقةٍ بالموقعِ الجغرافي. في الحقيقة، فقد كانت الجيوستراتيجيا والجيوبوليتيكا تُقدِّمان أوضاعاً ملائمةً للغاية. واتحادُ هذه الأوضاعِ مع الظروفِ الاجتماعيةِ قد مكَّنَ من النجاح.

تُشكِّلُ أوروبا وآسيا وأفريقيا ثلاثَ قاراتٍ متَّحدة. ومن أهمِّ تشخيصاتِ الأنثروبولوجيا أنَّ أفريقيا كانت في وضعِ الريادةِ خلالَ مغامراتِ البشريةِ حتى العصرِ الجليدي الأخير. وتبدَّلت الجغرافيا الرائدةُ فيما بعد، لتتحقَّقَ الثورةُ النيوليتية في الحوافِّ الخصيبةِ المُنبتةِ والجذابةِ لسلسلةِ جبالِ زاغروس-طوروس. ومن أعوامِ 15000 حتى 4000 ق.م، أنتجت سفوحُ تلك الجبالِ كلَّ ما يلزمُ من الثقافاتِ الماديةِ والمعنوية، لبدءِ المرحلةِ التي ستتصاعدُ فيما بعد على شكلِ مدنية. سيكونُ صحيحاً لو نعتنا الثورةَ النيوليتيةَ بالثورةِ التاريخيةِ الكبرى. فنهرا دجلة والفرات لم يقتصرا على ترسيبِ الأراضي المعطاءِ من تلك الجبالِ وحوافِّها إلى دلتا الخليج[1]. بل وحمَلا نفسيهما وكلَّ قيمهما الثقافيةِ مع أُولى صناعاتِ السفن. في الحقيقة، كانت مدينتا أريدو وأوروك قد جمَعتا قيمَ هذه المسيرةِ القاهرةِ العسيرةِ في تركيبةٍ جديدة، عندما بدأتا بأُولى مغامراتهما الحضارية. كان التعاظمُ يستمرُّ من ضفافِ النهرين المقدسين إلى مصبِّهما في المحيط، متواصلاً متكاثفاً، تماماً كجريانِ نهرٍ دفَّاق.

أوروك ليست ثقافةً إنسانيةً بسيطة. بل هي بدايةُ معجزةٍ جديدة. إذ لا يزال صوتُ إينانا، ملكةِ أوروك، يُشكِّلُ المنبعَ العينَ لجميعِ الملاحمِ والأشعارِ والأغاني. هذا الصوتُ هو صوتُ تلك الثقافةِ الخلابة. وهو في الوقتِ نفسه صوتُ المرأةِ التي لم يُدنِّسها الرجلُ القبيحُ بعد. لقد

[1] دلتا الخليج: وهي شط العرب حالياً (المترجمة).

أزهرت ثقافةُ أوروك وأينعت في أراضيها، فتكاثرت المدنُ المُشادةُ على التوالي كالكرة الثلجية، ليتشكّل بذلك حزامٌ طويلٌ من المدن. وفي هذه المرة، رأى الرجلُ القويُّ الماكرُ منبع الثروة الأصلي في الإمكانات التجارية المتنامية داخل المدينة. وابتدأ تدفقٌ ثقافيٌّ في الاتجاه المعاكس، بحيث امتدَّ حتى سفوح الجبال. إنها بدايةُ مسار ابتلاع الجغرافيا النيوليتية من قِبَل المدينة. هكذا غدا صوتُ إينانا المكبوتُ تدريجياً صوتَ المرأة المفتقدة تأثيرها. وصار صوتُ الرجل القوي الماكر صاخباً جهوراً. لقد كانت السوابقُ (الإضافاتُ التي في بداية الكلمة) في اللغة السومرية ذات طابعٍ أنثوي، مما يشير إلى دور المرأة في نشوء اللغة.

لا داعٍ هنا لسرد المغامرة الجغرافية للحضارة المرتكزة إلى القوة. ولكن، سيكونُ من الأفضل كتابتُها. سنكتفي بالقول أنها سالت كالنهر الأم، وقطعت آلاف الكيلومترات متخطيةً الشواطئَ والأراضي الوعرة، لتُخلّفَ وراءها ثقافةً جديدة، وتصلَ تُخومَ أمستردام ولندن، وتَنصُبَ رمزياً في المحيط الأطلسي في نهاية المطاف.

واضحٌ جلياً أنّ هاتين المدينتين رادتا حركةَ إظهار الاقتصاد الرأسمالي المعاصر وقوميته على مسرح التاريخ، بالانتهال من الثقافات المادية والمعنوية البارزة على مرّ العصور ومن شتى الأراضي. كما كانت كلتا المدينتين آخرَ محطةٍ وصلتها الثقافةُ النيوليتية. لا نفتأ نلاحظُ مثلَ النوع التالي من العلاقة بين الجغرافيا والثقافة: من العسير جداً تكوُّنُ ثقافة جديدة في الأماكن التي تتجذّرُ فيها الثقافةُ القديمة. فالثقافةُ القديمةُ لا تقبلُ الجديدَ بسهولة، بل تدافعُ عن نفسها؛ وهو أمرٌ مفهوم. والساحةُ الشرق أوسطية الوحيدة، التي لم تتوطّدْ فيها ثقافةُ المدنيةِ القديمة بالدرجة الكافية، هي المناطقُ الداخليةُ لشبه الجزيرة العربية. وقد شكّلَ هذا الفراغُ الجغرافيُّ أرضيةً اجتماعيةً خصبةً للإسلام. فلولا هذه الجغرافيا، لَما كان الإسلام.

تُعتَبر أوروبا الشمالية، وكلٌّ من إنكلترا وهولندا كبلدين في أقاصيها (مصطلح الوطن المُعرَّف وفق الحدود الوطنية يبرُزُ حديثاً في هذه المرحلة) أراضٍ عذراء من حيث خلوِّها من الحضارات القديمة. وبسبب هذه الخاصية، فهي تُشكّلُ الساحةَ التي ستنبت فيها أيةُ بذرةٍ جديدة بمجرد نثرها، ذلك أنّ فرصتَها كبيرةٌ في توطيد جذورها وتأمين استدامتها.

لقد زُرِعت فيها بذرةُ الاقتصاد الرأسمالي فنبتت جيداً. إنها الإرثُ الأخيرُ لثقافة أوروك المنقولة من شاطئ إلى آخر. وحاملو هذا الإرث هُمُ التجارُ دوماً. يُقال أنّ التجار أكثر من يستشعرُ المناطقَ ذات الربح الوفير. أركّزُ بأهمية على أنّ وضعَ المناطقِ الهامشيةِ الخارجة

عن آفاقِ بؤَرِ القوة، وإمكانياتِ الطرقِ الطويلة، قد أفسحَ الطريقَ أمام تَجلّي حُسنِ الحظّ. فقد عزّزَ هؤلاء التجار حُسنَ طالعهم في الريادة، من خلالِ الاستيلاء على جميعِ المكتشفاتِ الرأسماليةِ في المدنِ الإيطالية، والقرصنةِ على الطرقِ الجغرافيةِ التي اكتشفَها الأسطولان الإسباني والبرتغالي. ما حصلَ كان عمليةَ صهر. وبينما حالت الحربُ الداخليةُ الدائرةُ بين القوى الأوروبية العظمى دون الأخطارِ المحتمَلة من الخارج، فقد كان المردودُ المؤكَّد للاقتصادِ الجديدِ في الداخل (اليد الرخيصة والمواد الخام) كافياً لإنجاحِ ولادتِه وتوطُّدِه في هذه الأراضي في نهاياتِ القرنِ السادس عشر.

وبعقدِ التحالفِ الذي أسّسَته هاتان القوتان، اللتان لا تتميزان عن بعضهما بعضاً سوى ببضعةِ فوارقَ شكلية، فقد انتقلنا إلى مستوى تمثيلِ الاقتصادِ الجديدِ على الصعيدِ العالمي. إنّ استحداثَ الاقتصاد حفّزَ الدولةَ أيضاً على تحديثِ ذاتها، ودَفَعَها للتوجهِ نحوَ شكلِ الدولةِ المعطاء الناجحة. كما ساهمَ التفوقُ الاقتصاديُّ في تحقيقِ التفوقِ السياسيِّ والعسكري أيضاً. ولأولِ مرةٍ تشترِكُ احتكاراتُ التجارِ مع احتكارِ الدولة (شركتا الهند الغربيةِ والشرقية[1] نموذجاً)، ليصبحوا قوةً شبه رسمية. ولأولِ مرةٍ أصبحَ مغتصبو الحضارة، المتوارون عن الأنظارِ والباقون في الأقاصي وداخل الدهاليزِ المعتمة، أسياداً مُحَصَّنين بشرعيةٍ لا جدالَ عليها. وتقلّدوا جميعَ النياشين الأرستقراطيةِ القديمةِ التي انتزعوها من الملوكِ والملكات. وكيفما كان أسدُ أوروك أضعفَ من أنْ يقفَ في وجه "كلكامش" في زمانه، فكأنه لَم تتبقَّ القوةُ الكافيةُ لمواجهةِ وحوشِ أمستردام ولندن الكاسرةِ (لن نُسمّيها الأُسُود)، التي هي الوريثُ الأخيرُ له. وحتى لو تبقّت قواهم، فلن يكُونَ من العسيرِ القبضُ على زمامهم وخنقُهم، تماماً مثلما انقضَّ كلكامش على الأسدِ وخنَقَه.

في الحقيقة، إنّ أُولى الملاحمِ وأشدَّها تأثيراً تلك الملحمةُ التي تَسردُ الحربَ الضروسَ التي شنّتها الإلهةُ إينانا ضدَّ أنكي، حامي مدينة أريدو وأولُ إله ذَكَرٍ طاغيةٍ وماكر (الذَّكَر المهيمن المؤلَّه)؛ لاسترجاعِ منجزاتِ أنواع الفنونِ التسعة والتسعين التي اخترَعتها المرأة، ولإنقاذِها

[1] شركتا الهند الشرقية والغربية: تأسست شركة الهند الشرقية في لندن عام 1600. منحتها بريطانيا سلطات احتكارية على تجارة الهند ومستعمراتها بجنوب شرق آسيا لمدة 21 عاماً، فتحولت إلى مؤسسة تحكم الولايات الهندية ومستعمرات التاج البريطاني، إلى أن حلّت إثر عصيان مدني بالهند 1857. شركة الهند الغربية شكّلها تجار هولنديون 1621. منحتها هولندا امتيازات تجارية واستعمارية لمدة 24 عاماً في أمريكا الشمالية وغربي الهند وأفريقيا (المترجمة).

من قبضته. في حين أنّ ملكات إنكلترا وهولندا، اللواتي يُعتبَرنَ وريثات إينانا، قد اكتسبن ملامحهنّ وكأنهن صُوَرٌ رمزيةٌ تدلُّ على انعكاسِ كلِّ سيئاتِ الرجلِ الماكرِ المستبدِّ وقُبحِه في المرآة، ليَكُنَّ بذلك اختصاراً واضحاً لمغامراتِ الحضارةِ جمعاء.

هـ- الرأسمالية والحضارات التاريخية والاجتماعية

سنتناول قضيةَ أشكالِ المجتمعِ بمنظورٍ ملموسٍ أكثر، فيما لو قيَّمنا دورَ القطاعِ الرأسمالي باعتبارِه عمليةَ هيكلةِ المجتمعِ ورسمِ ملامحه. إني أسعى للردِّ على السؤالِ التالي: هل الاقتصادُ الرأسماليُّ وشكلُ المجتمعِ ضرورةٌ تاريخيةٌ-اجتماعيةٌ حتميةٌ؟ وكَردٍّ عليه، فإنّ هذا الفصلَ من مرافعتي يشيرُ بوضوحٍ إلى أنه ليس بضرورةٍ تاريخيةٍ-اجتماعيةٍ اضطرارية. وعليه، فإنّ أفدحَ غلطٍ وقعَ فيه التفسيرُ الماركسيُّ للماديةِ التاريخيةِ (المادية البحتة)، هو زعمُه بكونِ ذلك ضرورةً حتميةً في التطورِ التاريخيِّ-الاجتماعيِّ. بل الأنكى هو تشبُّثُه بالمفهومِ الذي يعتقدُ بتطورِ أشكالِ المجتمعِ على خطٍّ مستقيم، وعرضُه مثاليةَ هيغل تحت اسمِ المادية. وهذا ما يعني مضموناً أنه مجردُ نسخةٍ ثانيةٍ من الهيغلية. وما قام به إيمانويل كانط بخجلٍ مفرط، تجسَّدَ في تبيانِ قوةِ الذاتِ تجاه هذا النوعِ من مفهومِ التطورِ الموضوعي الشيئي؛ وبالتالي في الإشارةِ إلى دورِ الأخلاقِ باعتبارِها تعني تفضيلَ الحرية. في حين أنّ الماركسيةَ متخلفةٌ حتى عن الكانطيةِ من جهةِ أخلاقِ الحرية. ولا داعِ للحديثِ عن المفاهيمِ الليبراليةِ اليمينيةِ الأخرى، لأنها لا ترى ولادةَ الرأسماليةِ ضرورةً حتميةً فحسب، بل وتعتبرُها الكلمةَ الفصلَ للتاريخ.

ما من فرصةٍ أمامَ خيارِ الحرية، ما لَم يُكشَف النقابُ عن الوجهِ الباطني لتعاريفِ الرأسمالية، وما لَم تُفرَّغْ من محتوياتها، باعتبارِها أشدَّ خطراً من التخلفِ الدينيِّ، وتعتمدُ على المدرسةِ الوضعيةِ كأكثرِ أشكالِ الدينِ تعصباً. وبالأصل، فتاريخُ الاشتراكيةِ والاشتراكيةِ المشيَّدة، الذي يُقاربُ القرنَين من الزمن، يشيرُ إلى عجزِهما عن تخطّي الدعمِ للرأسماليةِ من جهةِ اليسار. المسألةُ أبعدُ بكثيرٍ من الاقتصارِ على الكشفِ عن مكانِ الخطأ. فالبراديغما ذاتُها خاطئة. بالتالي، فأنْ تحتوي في مكنوناتها على خطأٍ أو اثنين متميزَين، أو صحٍّ أو اثنين

متميزَين، فإنّ ذلك لا يُغيّرُ من النتيجة كثيراً على الصعيد البراديغمائي. حيث يتم تناول المجتمع انطلاقاً من منظور الخطّ المستقيم، وكأنّ كلّ شكلٍ منه مكتوبٌ بالتسلسل على اللوح المحفوظ (أي أنه حُدّدَ في طابق الإله منذ أزلٍ سحيق)، وأنه سوف يتحقّقُ عندما يحين أوانُه. فحتى جدالاتُ العصور الوسطى حول الإرادة الجزئية والإرادة الكلية هي أرقى من هذا النوع من المقاربات الوضعيّة المادية. هذه المقاربةُ البراديغمائيّةُ للمجتمع هي العاملُ المُعيّنُ في هزيمة النضالات العظيمة المبذولة في سبيل الاشتراكية.

واضحٌ بجلاء أنّ التعاريفَ التي قمتُ بصياغتها آنفاً على شكل بنود، بعيدةٌ تماماً عن هذه المقاربات. فدعكَ من رؤية الرأسمالية كمرحلة اجتماعية حتمية، فهذه المقاربةُ بذاتها متأثرةٌ بذاك النظام. بل وهي وسيلةٌ دعائيةٌ له، سواءٌ عن وعيٍ أو من دونه. سأقولُ في البداية ما عليّ قولُه في النهاية: من المحال أنْ تكُونَ الرأسماليةُ شكلاً للمجتمع. قد تسعى للتأثير فيه، وقد تؤثّر فيه فعلاً، ولكنها ليست شكلاً له على الإطلاق. قد يُقال: أليست الرأسماليةُ الشكلَ الوحيدَ المهيمنَ على العالَم أجمع طيلةَ أربعة قرون؟ أنْ تكُونَ مهيمنةَ شيء، وأنْ تكُونَ شكلاً شيءٌ آخر. فالتاريخُ شاهدٌ على ثلاثة أشكالٍ أو نماذج للمجتمع: المجتمعُ الكلانيُّ البدائي، مجتمعُ الدولة الطبقية أو مجتمعُ المدنية، والمجتمعُ التعددي الديمقراطي. أما المقارباتُ المناديةُ بالتقدم على خطٍّ مستقيم، من قبيل: المجتمع البدائي، العبودي، الإقطاعي، الرأسمالي، والمجتمع الاشتراكي؛ فهي دوغمائيةٌ زيادةً عن اللزوم. بمعنى آخر، فهي مقارباتٌ مثاليةٌ وقَدَرية. والأهمُّ من ذلك، إنّ نماذجَ المجتمعِ الثلاثة لا تتقدمُ في مسارٍ مستقيم. بل هي أقربُ إلى نظامٍ حلزونيٍّ يتعمق ويتسع باطّراد. ورغم القبول بعملِ الآلية الجدلية، إلا إنني مضطرٌّ للتصريح بشفافية أني غيرُ مقتنعٍ بصواب الرأيِ القائل بتقدُّم الأطراف من خلالِ إفناء بعضها البعض. في حين أنّ المقاربات العاملةَ أساساً بأسلوب الأطروحة والأطروحة المضادة والجَميعة (التركيبة الجديدة)، قد تكُونُ وسيلةً مَنطقيةً مساعدةً أكثر على إيضاحِ أُسُسِ تفاعلاتِ وآلياتِ الكون. إلا أنّ نمطَ أو وعيَ العلاقة الجدلية الوفيرةِ الغنى، والمنفتحة على التنوع، والمعترفةَ بالتغذي المتبادَل (العلاقة التكافلية أو التضامنية[1])؛ هي الأقربُ إلى الآلياتِ الجدلية في الطبيعة، أو أنها تُنوّرُها أكثر.

---

[1] **العلاقة التضامنية (التكافلية):** اصطلاح حقوقي يُطلق على علاقات الأشياء وتوقفها بعضها على بعض بشكل متبادل، بحيث يكون أحد الشيئين غير مستقل عما يؤثر في الآخر. ويعني التضامن الطبيعي الطوعي (المترجمة).

من المهمّ الإدراكُ وعدم الإغفال أنّ طرازَ النشوء المعتمد على الثنائيات في الكون، والذي يُمكّنُ من حصول النشوء، بدءاً من الذرات اللامتناهية في الصغر وحتى الكلّ المتكامل على المستوى الكوني، وما يتمخض عنها من علاقات وتأثيرات متبادلة، والمحتضن لكليهما في أحشائه، والذي يؤدي إلى تكوين مختلف عن مجموع كليهما في نفس الوقت؛ إنما هو طرازٌ كونيٌّ أساسيّ. إذ نلاحظ وجودَ هذا الطراز من النشوء في أساس جميع التطورات والتغيرات.

والمجتمعُ ليس كياناً خارجاً عن نطاق هذا النمط من النشوء. بل يتّسمُ بلُغة نشوء تابعة للنمط نفسه. وباختصار، فهو يُكوّن الثنائيات على الدوام، ويُتيحُ الفرصةَ لتكوينات جديدة مختلفة تحتوي كليتيهما، ولكنها تتخطّاهما. إنّ استيعابَ جدلية المجتمعات في التطور والتغير بهذا المنوال، سيساعد على حظينا بمعلومات أكثر بشأن معرفة الواقع الملموس. بمقدوري القولُ أنه لدى مقاربتنا مع الحقيقة الاجتماعية بهذا المفهوم الجدلي، بدءاً من أصغر الخلايا الاجتماعية إلى أكثرها تكاملاً وتلاحماً؛ فإنّ قدرتنا على التفسير والإدراك ستُنشّط خاصياتنا الإنسانية أكثر (طاقات الإنسان الحر). وفي هذه الحالة، بمقدورنا تجسيدُ المجتمع في الفرد، لنُطوّرَ بذلك الفردَ الحرّ المتميزَ بروح المسؤولية العليا من جهة، ولنحررَ المجتمعَ المتأثرَ بالأفراد الأحرار أكثر فأكثر من جهة أخرى. وإمكانيةُ التحرر تتجلّى بأفضل آفاق المساواة وفُرص الدمقرطة المثلى.

أُعيدُ التركيزَ على أني لا أكتشفُ شيئاً جديداً، عندما أتحدثُ عن الديناميكية الثلاثية للواقع الاجتماعي. بل أعملُ فقط على تكييف ديناميكية النشوء الكوني مع واقع المجتمع. وإذا طُرحَ سؤال: ولمَ الديناميكياتُ الثلاثية؟ فسأقول: بسبب **الوجود**. فإذا كان الوجودُ (الكينونة) يسعى إلى إيجاد الجواب كقضية بحدّ ذاتها، فحينها ينبغي القفزُ إلى سؤال: ولمَ نحن موجودون إذن؟ لكنّ الكينونةَ أمرٌ مفروغٌ منه حسبَ رأيي. فلولا الوجود، لما كان ثمة داعٍ أصلاً لطرح هذا السؤال وتلك القضايا. حيث لا مكانَ لما ليس موجوداً. أي، وفي حال عدم الكينونة والوجود، لا يُمكنُ الحديثُ سوى عن عدم النشوء، وعدم وجود أيّ شيء. وهذا بحدّ ذاته الشيءُ الذي نسميه الهذيان.

إذا كنا نَقبلُ بالكينونة والوجود، فسيكونُ من المفيد الحديثُ عن نمط النشوء. ذلك أنّ المعنيين بكافة معاني الحياة وكلّ مراحل تطور الفكر، قد شعروا بأنّ التغيرَ والتطورَ ينبعان من النشوء. وتأسيساً على ذلك كوّنوا كلاً متكاملاً مذهلاً في مختلف تصنيفات الفكر

الميثولوجية والدينية والفلسفية والعلمية. بالطبع، لا يمكننا إنكارُ تلك الكليات المتكاملة. ذلك أنها جميعاً تَرُوم الردّ على سؤالِ النشوءِ أساساً. ولهذا الغرضِ لَجأَت بعضُها إلى الأساليب الميثولوجية، وأخرى إلى الأساليب الدينية. وعندما بَقيَت قاصرة، جاءت أصنافُ الفلسفة والعلم لتجدتها. جميعُها وظائفُها متماثلة، ولكنّ أجوبتَها متباينة. فجميعُها تساءلَت عن أسباب وكيفية وغائية الوجود والنشوء. وكلُّ صنف جَهدَ لابتكار وصياغة أجوبة تتواءمُ وضوابطَه هو. والعلمُ الذي يتميز بالضوابط الأمثل، قد سلّطَ الضوء على الديناميكيات الثلاثية للنشوء بنسبة جدّ مهمة. فلدى إسقاط ميكانيكية المادة–الطاقة إلى مستوى الجزيء–الموجة، أي الكوانتومات (على الصعيدَين النظري والتجريبي)؛ أُثبِتَ أنّ الثنائية تَفسحُ الطريقَ دائماً أمام التكوينات، وأنّ المحصلةَ الناجمةَ عن هذه التكوينات قد اختلَفت، مع استمرار طرَفَي الثنائية داخلَ هذا التكوينِ الثالث الحاملِ لآثارِ تلك الثنائية (جريانُ المادة–الطاقة والجزيء–الموجة هو ذو طابعٍ كوني)، وأنّ التغير يكُونُ على شكلِ تقدمٍ أو تراجع، وأنّ هذا الطرازَ هو الصفةُ الأوليةُ المميِّزةُ لديناميكية الوجود. ولا داعٍ لإعادة إثبات ذلك.

لنتأملْ أنفسَنا. فابنُ الأمّ والأب يُشبهُ أمَّه وأباه كثيراً، ويشتملُ على بقايا الاثنين. لكنه يُمثّلُ كياناً متمايزاً في شكلٍ جديد (هذا الاختلافُ يجري على مَهل. وهو كذلك في كلّ وقائع الطبيعة). ويُمكنُ تفسيره على أنه ذرةٌ من النشوءِ الأزلي. بهذا الطرازِ فقط يمكن للنشوء أن يَظفَرَ بصراعِ الوجود. فما هو صراعُ الوجود؟ وكيف يكُونُ الحفاظُ على الوجود؟ إنّ الحفاظَ على الوجود يعني الديمومةَ عبر تغييرِ الذات. ولكن، لماذا؟ ربما كي يُثبِتَ أنه موجود. وربما لمُشاهدة ألوهية وروعة الوجود والكينونة من خلال التغير!

يَكمُنُ الهذيانُ في هذه النقطة: ما دامَ علينا ملاحظةُ التكوُّناتِ المحيطة بنا والقريبة منا للحصولِ على منطقٍ سليم، فلماذا ابتعَدنا أو أُبعِدنا إلى هذه الدرجة عن هذه الحقيقة الأصلية؟

سوف نبلغُ الموضوعَ الرئيسيّ، فيما لو سلّطنا النورَ على هذا الهذيان. إني أتناولُ هنا أجهزةَ السرد والفبركة، وأنماطَها، وحالاتِ الطمسِ التي تَحُفُّ مزايا وظائف الظاهرة الاجتماعية منذ لحظة ولادتها. لماذا شعَرَت المجتمعيةُ بالحاجة لهذه المُواراة؟ لماذا انقسم الذكاءُ إلى بُعدين عاطفيٍّ وتحليليٍّ إزاء هذه المستجدات؟ وماذا كانت وظيفةُ هذين البُعدين؟ يُمكننا من خلال الردود الصحيحة تغييرُ وتبديلُ تفسيرنا لمجتمعيتنا، بالنظر إليها كما هي، أو كما نودُّ أنَ تكُون. فالإنسان، كذاتٍ فاعلة، كائنٌ يتسمُ بالقدرة على التفسيرِ والتغييرِ حسبما

يشاء. وبقدر ما يتوافقُ التفسيرُ والرغبة (بمعنى آخر التفكيرُ والإحساسُ والطلب) مع ديناميكية النشوءِ والكينونة، فإنّ فرصة تطوُّرِ الشكلِ الجديدِ تزدادُ بالمثل. وبقدر ما يتباعدان ويتنافران، فإنّ المجتمعيةَ أيضاً تشهدُ التعصبَ أو التراجعَ بالمثل. ويتحققُ تطوُّرُ الذكاءِ العاطفيِّ والتحليليِّ بالالتفافِ حولَ محورِ هذه القضايا.

لننّه هنا هذا الفصلَ الذي يَغلُبُ عليه التفسيرُ الفلسفي. حيث سأسعى للاستفاضة أكثر في شرحِ هذه النقاط ضمن مجلّدِ "سوسيولوجيا الحرية".

لا ريبَ أنّ الشكل الاجتماعيّ الذي أسميناه بمجتمع الكلان ليس كياناً جامداً. فتطويرُ ماهياتٍ مختلفة من هذا النوعِ (من الثدييات البدائية المشابهة للإنسان)، يعني تطوُّرَ مجتمعِ الكلانِ أيضاً. القضيةُ الأساسيةُ هي قضيةُ الوجود. وبوجهٍ عام، فالمشكلةُ الأولى لمجتمعٍ ما (مجتمعُ آلافِ المجموعات) هي الوجودُ والاستدامة، بالإضافة إلى الدفاعِ عن وجوده تجاه القوى الساعيةِ لإخراجه من كونه مجتمعاً. وللمجتمعاتِ مثلُ هذه المشاكلِ والقضايا في كلّ زمانٍ ومكان. ويتمحورُ هذا الدفاعُ أحياناً حولَ هدفِ حمايةِ الوجود كدفاعٍ عن الذاتِ تجاه المخاطرِ والمهالك. وأحياناً تتواجدُ أوساطٌ وكياناتٌ مفيدةٌ تتيحُ الفرصةَ للتطورِ التكافليّ المناسب. وفي ذاك الزمانِ والمكانِ تتسارَعُ وتيرةُ التطورِ الإيجابي، حيث يشهدُ النوع -كلاناً أو مجتمعاً- اغتناءً على صعيدِ الثقافتين الماديةِ والمعنوية. وإذ ما عملنا على الشرحِ وفق ثنائية "أنا–الآخر" كاصطلاحين سوسيولوجيين بارزين في الآونة الأخيرة، نجد أنّ الـ"أنا" تُشرِعُ بالدفاعِ الذاتيّ تجاه "الآخَر" الذي يُشكّلُ خطراً عليها. فإما أنْ تهزمَ الآخر، وتستمرَّ في تطورها؛ وإما أنْ تبقى في وضعِ التوازن، وتحمي وجودَها، ولكنّ تطورَها يتباطأ حينئذ؛ وإما أنْ تُهزَمَ فتَفقدُ وجودَها نسبياً أو كلياً حسبَ درجةِ الهزيمةِ التي تكبّدتها. وفي هذه الحال، تكونُ قد خرجت من كونها ذاتها كموجودٍ قائم، لتغدوَ موضوعاً شيئياً ضمن موجودٍ آخرَ مختلف؛ أو أنها تنصهرُ وتستمرُّ بوجودها كموجودٍ مختلف. وحينها تتكوّنُ الأصنافُ المُسمّاةُ بالمنحرفةِ المشوّهة أو المائعة الهامشية.

وبشكلٍ ملموسٍ أكثر، وبينما يتواجدُ المجتمعُ المتطلّعُ إلى الحفاظِ على وجوده في مستوياتِ النشوءِ الأبسط، فإنه بالمقابل يكونُ في صراعٍ دائمٍ مع الشروطِ الطبيعية، كي لا يكونَ فريسةً للحيواناتِ الكاسرةِ من جهة، وكي يحمي نفسَه من الظروفِ المناخية القاسية ومن الأوبـاءِ ونقصِ الغذاءِ من جهةٍ أخرى. وبينما تُهدّدُ المخاطرُ وجودَه، فإنّ الظروفَ المساعدةَ تقومُ

بتطويره إيجاباً. لقد تمَّ تسليطُ النورِ -وإنْ نسبياً- على الحلقاتِ الأساسيةِ من سلسلةِ المغامرةِ هذه، والتي مرَّ القسمُ الأكبرُ منها في أفريقيا، في حين انقضت الأعوامُ المليون الأخيرةُ منها على وجهِ التقريبِ في أوروبا وآسيا. فهذه المجتمعيةُ المتشابهة، والتي لم تتطورْ بعدُ لغتُها الرمزية حينها، ولم يبلغْ تعدادُها مئةَ شخص؛ يطفحُ عليها نفوذُ المزايا البيولوجية. لكن، وبسببِ طغيانِ الجانبِ الجمعيِّ على ممارستها العملية، فهي تتكوّن بالالتفافِ حول المرأة-الأم. وبنيةُ الملحقاتِ الأنثويةِ في اللغاتِ الأولى تؤيّدُ هذا الواقع. ينبغي عدم التغاضي عن الميزةِ الأموميةِ للمجتمع. فمن المهمِّ بمكانِ النظرُ إلى المرأة-الأم على أنها بؤرةُ قوةٍ "إدارية" طبيعيةٍ من خلالِ تجاربها في الحياةِ وتربيتها الأطفال، أكثرَ من اعتبارها زعيماً أو سلطة. وترتقي منزلةُ البؤرة، وتزدادُ جاذبيتُها في أماكنِ الاستقرارِ المشابهةِ لترتيباتِ المنزلِ الأولى.

أما مصطلحُ الأبوة، فهو علاقةٌ اجتماعيةٌ ظهرَت بعدَ زمنٍ طويلٍ جداً. حيث لم يتعرفِ المجتمعُ أحقاباً طويلةً على هذا المصطلح، الذي بدأ بالظهورِ ارتباطاً بالنظامِ الأبوي، بعد أنْ نشأَت وتطورَت مؤسسةُ الإرثِ ونظامُ المُلْكية. في حين أنّ الخال (شقيق الأم) وانتماءَ الأطفالِ للأمِّ اصطلاحان ظهرا بشكلٍ مبكر. وكان القطفُ والقنصُ المحدودُ شكلَين لتلبيةِ الحاجاتِ المادية. وكانت عضويةُ الكلانِ أهمَّ ضمانٍ للحياة. ويغلُبُ الظنُّ أنّ الطردَ من مجتمعِ الكلان، أو التجردَ منه كانا ينتهيان بالموتِ المحتوم. لذا، فمن الواقعيِّ النظرُ إلى الكلانِ بأنها نواةُ مجتمعٍ سليمٍ قويم. إنها الشكلُ الأصليُّ للمجتمع.

طالما ذكرنا أنّ الانتقالَ إلى عصرِ المجتمعِ النيوليتي حصلَ بفضلِ ملاءمةِ الجغرافيا، وبعدَ مراحلَ طويلةٍ من التطور. وأنّ ذلك ينبعُ من جبالِ زاغروس-طوروس، التي تُشَكِّلُ النهرَ الأم في تقديمِ الأجواءِ المساعدة. وبيّنّا تكراراً ومراراً أنّ هذه الحقبة، التي يُمكنُ نعتها بذروةِ المجتمعِ الأمومي، قد شهدَت إمكانيةَ ولادةِ فائضِ الإنتاج. وحسبَ رأيي، فسيكونُ من الأنسبِ إطلاقُ اسم "المجتمعِ المشاعيِّ-الأموميّ" على هذه السلسلةِ المتواصلةِ من المراحل، التي طالما سمّتها أغلبُ العلومِ الاجتماعيةِ بالنظامِ المشاعيِّ البدائي، أو بالعصرِ الحجريِّ القديمِ أو العصرِ الحجريِّ الحديث، أو بالنظامِ الوحشي. إنها حقبةٌ تكادُ تحتلُّ 99% من مجموعِ حياةِ المجتمعِ البشري. يجب عدم الاستخفاف بها البتة. ومقابلَ تراكمِ فائضِ الإنتاجِ والقيمِ الثقافيةِ الأخرى في أحشاءِ المجتمعِ المشاعي الأمومي، لن يكُونَ من العسيرِ استخلاصُ النتيجةِ القائلةِ بأنّ الرجلَ القويَّ الماكر، والذي يتجولَ دائماً متسكعاً في أطرافِ ذاك المجتمع

(فيما خلا بعض جولات الصيد المظفر التي تمده بالقوة تدريجياً)، قد توجّه نحو بسط أول هيمنة على هذا النظام الاجتماعي. ثمة الكثير من المعالم الأنثروبولوجية والسجلات الأثرية والملاحظات والمقارنات ووجهات النظر التي ترجّح كفة هذا الاحتمال.

كما تطرّقنا بكثرة إلى التكوين ذي الطابع الذكوري، الذي يغلب على المجتمع الأبوي المؤلّف من الشامان+الشيخ العجوز الخبير+القائد العسكري. من الأصح البحث ضمن هذا التطور عن نموذج أولي لشكل المجتمع الجديد. مقصدنا من المجتمع الجديد هو حالة إضفاء الهرمية على الكلان. فإفساح الهرمية الطريق أمام التحول الطبقي المستدام وتنظيم نمط الدولة الوطيد، قد حسم هذا الانقسام. واضح جلياً أنّ المجتمع المتعرف على الطبقة والدولة قد غيّر ماهيته. والدينامية الأساسية في هذا التغيير هي إخراج فائض الإنتاج من كونه هدايا وعطايا، وتسليعه للمقايضة، وتحويله إلى تبادل سلع في السوق. ومع دخول ثالوث السوق–المدينة–التجارة حيّز التنفيذ كعنصر دائم في المجتمع، تسارعت وتيرة التدول والتحول الطبقي. لن أكرّر ثانية كيفية جريان هذا التطور في الظروف الزمكانية، نظراً لأنني تناولته مراراً. وعلى صعيد الشروح المتباينة، فقد سعت مختلف العلوم الاجتماعية إلى الردّ على هذا المجتمع الجديد، بإطلاق العديد من الاصطلاحات عليه من قبيل: المجتمع الطبقي، مجتمع المدينة، المجتمع الدولتي، والمجتمعات العبودية والإقطاعية والرأسمالية. وحسب رأيي، فسيكون من الأنسب تسمية تلك المراحل بـ"مجتمع المدنية"، واختزالها أكثر وتسميتها بـ"المدنية"؛ نظراً لأنّ الطبقية والمدنية والدولتية ميزات بارزة ومستدامة فيها، ولأنها نُعتت غالباً بصفات "التمدن" و"المدنية".

ينبغي ألاّ نغفل عن أنه عندما نتحدث عن المدنية، فإننا لا نُفسّرها على أنها تعني السموّ والتقدم على صعيد أخلاقيات المجتمع. بل ننعتها بماهيتها الأساسية المتمثلة في انحطاط الأخلاقيات وقمعها. فمجتمع المدنية يعني السقوط المتهاوي نسبةً إلى أحكام القيم الأمومية المشاعية القديمة، أي نسبةً إلى رؤيتها الأخلاقية. تبرز هذه العلاقة بأسطع أشكالها في اللغة السومرية، التي تُعدّ أقدم لغة نعرفها. فمفردة "أمارغي Amargi" تعني الحرية والعودة إلى الأم والطبيعة على السواء. إنّ هذا التعادل المتطابق المعقود بين الأم والحرية والطبيعة، يشير إلى وعي سليم لافت للنظر. فالمجتمع السومري، الذي يتعرف على مجتمع المدنية لأول مرة، يشير بكلمة "أمارغي" إلى حنينه وشوقه للمجتمع القديم، أي للمجتمع المشاعي الأمومي، الذي

لم يَبتَعِد عنه كثيراً. إنّ متابعةَ هذه التقلبات الاجتماعية ضمن الأصل السومري أمرٌ ممكن، بل ومُنوِّرٌ ومثيرٌ للغاية.

من المستطاع تَلَمُّسُ تداعيات اختلال التوازن في العلاقة بين المرأة والرجل على حساب المرأة، وهي تَرِدُ في أُولى التجارب الملحمية المُنظَّمة على شكل حوارات بين إينانا (الإلهة الحامية لمدينة أوروك) وأنكي (إله مدينة أريدو). إنها ملحمةٌ تسبقُ ملحمةَ جلجامش، وتنصُّ على الصراع القائم بين النظام (أو المجتمع) المشاعيّ الأمومي والمجتمع الأبوي الهرمي (مجتمع العبور إلى المدنية). نُدرك من ذلك بكلّ جلاء أنّ تلك المرحلةَ شَهِدَت تمييزاً تعسفياً وصراعاً مريراً. كما تَمُدُّنا المعطياتُ التاريخيةُ بالبراهين والدلائل التي تشيرُ إلى أنّ المجتمعَ السومري شَهِدَ في بداياته مرحلةً يمكننا تسميتُها بالديمقراطية البدائية. فمجلسُ الشيوخ العجائز لَم يتحول بعدُ إلى نظامٍ بطرياركي. والجدالاتُ الحيويةُ جداً تشيرُ إلى نوعٍ من الديمقراطية. ولَم تتشكلْ بعدُ أنواعُ المصطلحات من قَبيل أوامرِ الإله وتعاليمه (هي في الحقيقة مبدأُ النظامِ العسكري الاستبدادي الأحاديّ الجانب، والنابع من النمط المُقَنَّع، كما هي حالُ الرجلِ القويّ الماكر). وبالأصل، فطرازُ المحادثاتِ في ملحمةِ إينانا حيويٌّ للغاية، ويسردُ ما يجري في المجتمع، وما يَسودُه من ظلمٍ وجور، وما يَحُلُّ بالمرأة وإنجازاتها وأطفالها من فواجعَ ونكبات. ولو كانت الوثائقُ أكثر، لَرجحت كفةُ الميزانِ لصالحِ رَصدِنا وتَلَمُّسِنا لوجودِ مرحلةٍ انتقاليةٍ نحو ديمقراطيةٍ تتخطى بمسافاتٍ شاسعةٍ ديمقراطيةَ أثينا (ديمقراطية الطبقة العبودية).

بالإمكانِ الجزمُ نظرياً بكونِ الانتقالِ إلى مجتمعِ المدنيةِ قد تداخَلَ مع الانتقالِ إلى المجتمعِ الديمقراطي. فالجدالاتُ المحتدمةُ في أولِ مجلسٍ للشيوخِ العجائز، ليست سوى أصداءٍ لصوتِ أقدامِ المجتمعِ الديمقراطي وانعكاساته الأولى. إننا نشاهدُ مثلَ هذه الثنائية، أي: ثنائيةَ المجتمعِ الديمقراطي–مجتمعِ المدنية، في جميعِ المجتمعاتِ المارّةِ بهذه المرحلة. وبشكلٍ ملموسٍ ومفهومٍ أكثر: إنها ثنائيةُ الدولةِ والديمقراطية. أي، ثمة إشكاليةُ الديمقراطيةِ في كلّ مكانٍ تتواجدُ فيه الدولة، وثمة مخاطرُ التدولِ في كلّ ساحةٍ تتواجدُ فيها الديمقراطية. فكيفما أنّ الديمقراطيةَ ليست شكلاً للدولة، فمن الخطأ المناداةُ بمصطلحِ الدولةِ الديمقراطية. ينبغي الانتباه بدقةٍ بالغةٍ إلى ماهيةِ العلاقةِ بينهما.

هذه أيضاً من الثنائياتِ التي طالما تَمَّ التلاعبُ بها في التاريخ. فما بَرَزَ (من أحشاءِ المجتمعِ القديم) قد أفسحَ الطريقَ أمامَ سجالاتٍ وتحريفاتٍ كبرى، بصددِ تشخيصِ ماهيةِ

التطور الحاصل إنْ كان ديمقراطيةً أم دولة. إذ يشيرُ تداخُلُ الديمقراطية والدولة إلى مرور المرحلة مشحونةً بالصراعات الحادة والحروب الضارية. والنقاشاتُ والنزاعاتُ المحتدمةُ حول الجمهورية والديمقراطية والسلطنة في مثال الإسلام الذي نعرفُه جيداً، مثيرةٌ للأنظار وشفافة. في حين، تكادُ تكُونُ معاهدةُ سيدنا محمد في المدينة المنورة أقربَ إلى العقد الاجتماعي لـ"جان جاك روسو"[1]. كما نلاحظُ ذلك بكلّ سطوعٍ في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. إلا إنّ النظامَ الهرمي للأرستقراطية القَبَلية، التي تعززُ شأنها كثيراً بجوارهم (وبالأخصّ نظامُ قبيلة قريش الهرمي)، يبحثُ علناً عن نموذج سلطنة على غرار المثالين البيزنطيّ والساسانيّ. وقد نَشَبَ هذا الصراعُ مذ كان سيدُنا محمد على قيد الحياة. وفي الحقيقة، فالصراعُ بين مكة والمدينة المنورة، هو بأحد معانيه صراعٌ حول ما إذا كان النظامُ الجديدُ سيكُون جمهورية (وتعني في اللغة العربية الديمقراطية الشعبية) أمْ سلطنة (أي النظام المونارشي المُتداول بالوراثة من الأب إلى الابن). هذا السياقُ من الصراع، والذي بدأ مع هروب سيدنا محمد من مكة (610م)، واستمرّ خمسين عاماً؛ قد انتهى بخروج طائفة معاوية الموالية للسلطنة ظافرةً منتصرة؛ بعد أنْ أُردِيَ سيدُنا علي قتيلاً سنة 661 في مدينة الكوفة، التي لا تنفكُّ اليومَ تشهدُ اشتباكاتٍ مماثلةً في شدتها وحدتها في جوارها. لم يكُن النظامُ الهرميُّ القَبَليُّ المتوطدُ في تلك المرحلة يتيحُ أيةَ فرصة للجمهورية، أو بالأحرى حتى لظهور ديمقراطية بدائية. لذا، فالقيامُ ببحثٍ سوسيولوجيٍّ حقيقي بشأن الإسلام من هذا الجانب، سينمُّ عن نتائجَ مثيرة حقاً!

يبسطُ التاريخُ مثالاً آخرَ ملفتاً للأنظار لدى تأسيس الإمبراطورية البرسية الإيرانية. فقد حوّلَ البرسيون ميراثَ الكونفدرالية الميدية إلى إمبراطورية، بعد جدل طويل وصراع عسير. وللسلالة الأخمينية دورُها المُحدّدُ في ذلك. ثمة مؤشراتٌ جمةٌ تشيرُ إلى أنّ الفترة الممتدة من 560 ق.م إلى 520 ق.م قد شَهِدَت مقاومات باسلةً بزعامة الكهنة الميديين. وحادثةُ قمبيز[2]

---

[1] **جان جاك روسو:** أهم فيلسوف سويسري في عصر العقل (1712–1778). ساعد في تشكيل الأحداث السياسية التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية، حيث أثرت أعماله في التعليم والأدب والسياسة. شهير بمؤلفه "العقد الاجتماعي" (المترجمة).

[2] **قمبيز:** هو ابن قورش، ملك فارس. بدأ حكمه بقتل أخيه. أغوته ثروة مصر، فزحف ليمد حدود الإمبراطورية الفارسية إلى نهر النيل. وأفلح، ولكنه أضاع رشده، فأخذ يسخر من دين المصريين، ويدنس الهياكل. علم وهو عائد إلى بلاده أن مغتصباً استولى على عرش فارس، وأن الثورة اندلعت في بلاده. ومن حينها يختفي قمبيز من التاريخ، ويقال أنه انتحر (المترجمة).

المفبركة خيرُ مثالٍ على ذلك. بَيْدَ أنّ تأسيسَ الكونفدراليةِ الميديةِ السابقةِ كان نموذجاً نوعياً عن الديمقراطيةِ البدائية. ويُزوّدُنا تاريخُ هيرودوت بسرودٍ مثيرةٍ في هذا الشأن.

ديمقراطيةُ أثينا أيضاً من الأمثلةِ الشهيرة. فالحروبُ التي خاضتها، سواء تجاه مملكةِ إسبارطة أو تجاه البرسيين والمقدونيين، هي في بعضِ أوجُهِها صراعٌ حولَ: الديمقراطيةِ أم الإمبراطورية أم الملَكية؟ ولَطالما شَهِدَت الجدلَ والصراعَ حول: المجتمعِ الديمقراطيّ أم مجتمعِ المدنية؟ حتى وإنْ كان ذلك بنحوٍ بدائيٍّ وعلى أساسٍ طبقي. فالصراعُ في روما حول الجمهوريةِ والإمبراطورية، يشيرُ إلى إمكانيةِ قتلِ أشهرِ الشخصيات، وفي مقدمتها يوليوس قيصر؛ مما يَدُلُّ على ثنائيةٍ حربيةٍ عنيفة. يمكننا الإكثارُ من هذه الأمثلة، بل وتعريفُ الثورتَين الفرنسيةِ والروسيةِ الكبيرتَين على هذا الصعيد، في سبيلِ جذبِ الانتباهِ إلى الموضوعِ أكثر، والارتقاءِ بمقدرتنا على إدراكه بنحوٍ أفضل.

اندلَعَت الثورةُ الفرنسية (1789) ضدّ المونارشيةِ المطلقة، وانتهَت بالجمهورية (الديمقراطية الاجتماعية الراديكالية)، بعدَ مرورِها بمرحلةٍ عنيفةٍ جداً، أي بمرحلةِ الإرهابِ الثوري. وبعدَ عهدِ السلطةِ الثلاثية، أدامَت وجودَها مع إمبراطوريةِ نابليون[1]. وشَهِدَت إعلانَ خمسِ جمهوريات، بعدَ مرورِها بمراحلَ انتقاليةٍ متعددة. في حين أنّ السادسةَ منها قيدُ النقاش.

أُزيلَ الستارُ في الثورةِ الروسيةِ الكبرى (1917) بديمقراطيةٍ أكثرَ راديكالية (عهدِ السوفييت والشورى). وشَهِدَت الديكتاتوريةَ الثوريةَ في الحربِ الداخلية، وتَوطّدَت الديكتاتوريةُ في عهدِ ستالين[2]، لتَعودَ مجدداً إلى الديمقراطيةِ في الذكرى المئويةِ الثانيةِ للثورةِ الفرنسية، أي عام 1989. ولا تَبرَحُ جاهدةً لتطويرِ ديمقراطيتِها حالياً. ونَكادُ نَشهَدُ مئاتِ الأمثلةِ المشابهةِ كلَّ عامٍ خلالَ مرحلةِ الحداثويةِ الرأسمالية.

لقد سردتُ من خلالِ هذَين المثالَين القصيرَين التعقيدَ الشائكَ بين هاتَين العلاقتَين. وسعيتُ إلى عكسِ أجواءٍ ومجالاتِ التناقضاتِ المتوترةِ والمتصارعةِ بين بؤرتَي المدنيةِ والديمقراطية.

---

[1] نابليون بونابرت: قائد عسكري وإمبراطور فرنسي (1769–1821). حوّل نظام الحكم من القنصلية إلى الإمبراطورية، ويُنسب إليه إصدار القانون المدني الفرنسي، الذي اقتبسته الدول الأوروبية، وإنشاء حكومة منظمة ومحاكم وإدارة قوية. انتصر على بريطانيا والنمسا وروسيا. وهُزم أمام روسيا في معركة واترلو، ونفي إلى جزيرة سانت هيلينا (المترجمة).

[2] ستالين: قائد جورجي شارك في تنظيم ثورة أكتوبر كعضو في الحزب الشيوعي الروسي، وأحد معالم الثورة الروسية (1879–1953). أصبح بعد وفاة لينين الشخصية الرمز للاشتراكية السلطوية المركزية (المترجمة).

النقطةُ الأخرى الأهمّ، والتي يجبُ الانتباهُ إليها، هي مساعي كلا المجتمعَين الجديدَين إلى إيجاد نفسيهما اعتماداً على المجتمع المشاعي. ومثلما عرّفناه سابقاً، فالمجتمعُ المشاعي هو مجتمعُ "الخلية النواة"، الذي مايزالُ مستمراً بوجوده في جميع أنسجة المجتمعات، وإنْ على شكل بقايا. وهو الذي لا غنى عنه، وينبغي عدم التشكيك في سيرورته، ما دام النوعُ البشريُّ قائماً. فكيفما أنّ الخلايا النواة في مختلف أنسجة الوجود البشري تقُومُ بتغذية البنية الجسدية وترميمها، بل وبإعادة إنشائها عند اللزوم؛ فإنّ المجتمعَ الأمومي المشاعي أيضاً يستمرُّ بوجوده على شاكلة مشابهة ضمن مختلف المجتمعات الثانية. ثمة أسبابٌ ونتائج مهمةٌ للغاية لتأكيدي مراراً على عدم فناء أو استحالة إفناء المجتمع المشاعي، مهما سادت الاشتباكاتُ والحزازياتُ والاضطراباتُ وأحياناً الوفاقاتُ ضمن مجتمعات الديمقراطية والمدنية المولودة من أحشاء بنية المجتمع المشاعي. وسأُثابرُ على تناولها مراراً في المكان المناسب.

إنّ إشارتي الدائمة إلى الاشتباكات والنزاعات بين المجتمع الديمقراطي ومجتمع المدنية لا تُفنّدُ احتمالَ الوفاق. بل على النقيض، فالوفاقُ أساسيٌّ بينهما. أو بالأصح، كان يجبُ أنْ يكُونَ أساسياً. ومن أُولى أسباب ذلك، أنه لا وجودَ للمجتمع الديمقراطي ومجتمع المدنية من دون بعضهما بعضاً، كنتيجة للمفهوم الجدليّ القائل أنّ الأطرافَ لا تفني بعضها بعضاً. فوجودُ أحدهما ممكنٌ بوجود الآخر. وكما نوّهتُ سابقاً، فانطلاقةُ الديمقراطية وانطلاقةُ المدنية تتبثقان من أحشاء المجتمع المشاعي الأمّ عينه. وبينما يغلبُ على الديمقراطية أنها تتخذ من الغالبية والتنوعية السفلى المعرّضة لقمع واستغلال وخيانة الطبقة الهرمية العليا قاعدةً لذاتها، فغالباً ما تقُومُ المدنيةُ باتخاذ الشرائح العليا المنظّمة للقمع والاستغلال والهيمنة الأيديولوجية أساساً لها. وبالطبع، فهذه الشرائحُ لا تفصلُها عن بعضها بعضاً أو عن المجتمع المشاعي الأم حدودٌ فاصلة. بل هي متداخلة، ولكنها في نفس الوقت بُؤَرٌ متميزةٌ باختلافاتها الكبيرة.

في هذه النقطة تبرزُ ضرورةُ إعادة النظر في رؤية اصطلاح المجتمع كلياً، بشرط استذكار ذلك واستيعابه على الدوام. إذ يجب النظر إلى المجتمعات على أنها ليست وحدةً بسيطة. بل هي كلٌّ متكاملٌ من مجموع: آلاف الوحدات البسيطة، التحولات الطبقية، آلاف المجموعات السفلية، ملايين العوائل المنضوية تحت جناح كلّ طبقة، شتى أنواع المجموعات التي تُناهضُ التحولَ الطبقيَّ ولم تشهده، الوحدات العالمية المتعددة بقدر تعداد الوحدات المحلية، الأديان، اللغات، السياسيين، أشكال الاقتصاد، القبائل، القوميات، الكيانات العالمية،

وجميع أنواع الفوضى والنظم التي تشهدُ آلافَ العلاقات والتناقضات المتوترة والهادئة من جهة، والمتصارعة والمتضامنة بشكلٍ متداخلٍ فيما بينها من جهةٍ أخرى. وبقدرِ ما تتوازن وتتساوى الديمقراطيةُ والدولةُ في معمعانِ هذه التعقيدات الإشكالية المتشابكة، فإنه يَتَشَكَّلُ نظامٌ اجتماعيٌ أقرب إلى إحلالِ السلام. أما حالةُ السلامِ التام، فتقتضي حالةَ اللادولة. وهذا ما لا نزال بعيدين عنه بمسافاتٍ شاسعة على الصعيد العملي، حتى وإنْ أمكن التفكيرُ فيه نظرياً.

لا يُمكنُ إحلالُ السلامِ الكامل، إلا من خلالِ حياةٍ ديمقراطيةٍ على المدى الطويل، بحيث تشملُ المجتمعَ برمته، بما في ذلك مجتمعُ الدولة أيضاً. كما يمكننا الحديث عن حالاتِ السلامِ باعتبارها مراحل خاليةً من الصراعاتِ والصدامات، ومعتمدةً على توازناتِ القوى المعنية المذكورة (قوى الدولة والديمقراطية) خلالَ الفترةِ التاريخية القائمة. وإذا سعَت الديمقراطيةُ إلى ابتلاعِ الدولةِ واحتوائها كلياً، فحينها تَغلُبُ خصائصُ الفوضى العارمة في تلك الفترة التاريخية. والتجاربُ المعاشةُ في كثيرٍ من البلدانِ تشير إلى ذلك. في حين إذا أصرَّت الدولةُ دائماً على اللاديمقراطية، فتتكوَّنُ حينها النظمُ الاستبداديةُ الديكتاتورية. وهذا ما يُفضي في تلك الفترةِ التاريخيةِ القائمةِ إلى الفوضى مرةً أخرى. يستمرُ التحضرُ المسمى بالسياقِ التاريخي أيضاً منذ خمسة آلافِ عام. في حين كانت فُرَصُ الديمقراطيةِ في الحياة محدودةً أكثر. إلا إنّ المجتمعَ بسواده وبتعددياته الساحقة عوّلَ دوماً على الديمقراطية، وكافحَ في سبيلها. ولَربما ستستمرُ الدولُ والديمقراطياتُ بالعيشِ المشتركِ المتداخلِ بشكلٍ من الأشكال، وإنْ لم يكُن بالمنوالِ نفسه، حتى لو مرّت آلافُ الأعوام.

تكمُنُ الإشكاليةُ في كيفيةِ الفصلِ بين الدولة والديمقراطية، وفي تحديدِ الضوابطِ المنهجية للعيشِ المشترك بينهما على نحوٍ معطاء، أو بحيث لا تنكران بعضهما بعضاً كأقلِّ تقدير. وقد يتطلبُ الأمرُ سَنَّ دساتيرَ من نوعٍ جديد. فالتداخلُ بين الدولة والديمقراطية أشبهُ ما يكُونُ بالضلالِ المخادع، الذي لا يُجدي إلاّ في تمكينهما من التسترِ على عيوبِ بعضهما البعض، كما ورقة التوتِ التي تُخفي عورةَ الجسد. لذا، لا يمكنُ البدءُ حتى بنقاشٍ مبدئيٍ حولَ الدولة والديمقراطية، ما لَم نتخطَّ هذا الوضع. فحتى الثورتان الفرنسيةُ والروسية، اللتان هما أكثر الثورات عصرية، قد زادتا من حدّة التشويشِ والتعقيدِ في هذا الشأن. فما بالُك بالارتقاء به وخلقِ الشفافية فيه! من هنا، وبأقلِّ تقدير، فنظريةُ السياسة بحاجة ماسة إلى تشخيصِ الدولة المنفتحة على الديمقراطية (الدولة التي لا تضعُ نفسَها محلَّ الديمقراطية، والتي لا تحظر

الديمقراطية)، والديمقراطية التي لا تنكرُ الدولة (الديمقراطية التي لا تتطلع إلى التَّدَوُّل سريعاً، والتي لا تنظرُ إلى الدولة كعائقٍ يتوجب هدمه على الدوام)؛ وإلى رسم معالمهما بمنوالٍ سديد من حيث الشكل والمضمون كحدٍّ أدنى. حقاً ثمة حاجة إلى النظرية، ولكن، بشرط أنْ تَكُون جواباً لحالة الأجواء العملية المعقدة. إني على قناعةٍ بضرورةِ –بل بإمكانية– تحديد أشكال الدولة والديمقراطية، بحيث تنخفضُ فيهما نسبةُ الصراع والصدام إلى أدنى المستويات، وتَحُثّان بعضهما البعض على العطاء المتبادَل. وبضرورة تطوير الاحتمال السياسيّ، الذي نحن بأمسّ الحاجة إليه على هذا الأساس. فالدولُ القائمةُ لا تعترفُ بالديمقراطيةِ جوهرياً. ولذلك فهي بليدةٌ جداً وضخمةُ الجثة. في حين أنّ الديمقراطيات الموجودة منحرفةٌ للغاية وغيرُ فاعلةٍ إطلاقاً، باعتبارها مسخاً وصورةً كاريكاتوريةً عن الدولِ القائمة. لذا، لا جدالَ في أنّ هذه هي القضيةُ الأوليةُ لفلسفة السياسة وممارستها العملية.

أُعيدُ وأُبيّنُ أنني سأستفيضُ في تناولِ هذه المواضيع المشتملة على العديدِ من التحديث في مجلّد "سوسيولوجيا الحرية" من مرافعتي.

إني منتبهٌ إلى أنني أطرحُ إطاراً نظرياً أساسياً أو براديغما مختلفةً عن البراديغمائيات الليبرالية والاشتراكية التقليدية. وسأجهدُ لإضفاء المضمونِ عليها أكثر. وقد رسمتُ هذا الإطارَ الموجزَ للردِّ على سؤال: أين وكيف سأقُومُ بمَوضَعَة الرأسمالية باعتبارها "شكل المجتمع". واضحٌ جلياً أني لا أرى الرأسماليةَ شكلاً للمجتمع، ولا أعتبرُها شكلاً اقتصادياً بحتاً.

لنعملْ أولاً على رؤيةِ العلاقة المسماة بـ"الاقتصاد الرأسمالي" ضمن نطاقٍ متكامل لمجتمعِ المدنية. من الضروريّ الاستيعابُ أنّ الاقتصادَ الرأسمالي، أي التسليع المسمى اقتصادَ التبادل، يعتمد على مكاسبِ احتكاراتٍ جاثمةٍ على علاقاتِ السوقِ والمنافسة، ومتأسسة أساساً بمقتضى التلاعبِ بالأسعارِ وبالاستفادةِ من فارق الأسعارِ بين مختلَف المناطق. في الحقيقة، وبموجبِ هذا التعريف، علينا الإدراكُ جيداً أنه ما من قطاعٍ يخلق قيمةَ المقايضة. بل هو معنيٌّ بنسبةٍ ضئيلةٍ وجزئية جداً من الحياة الاقتصادية العامة، إلا إنها نسبةٌ مُعَيّنةٌ نظَراً لمكانتها الاستراتيجية. إنه محصلةُ مجموعِ القيمةِ التبادلية المتراكمة بكمياتٍ طائلةٍ في قبضة حفنةٍ من الأشخاص. بالتالي، فهو متفوقٌ استراتيجياً في التلاعب بالعرضِ والطلب على السواء. علينا ألاّ نغفلَ عن أنّ هذا التفوقَ لَم يَكُن موجوداً في الدولِ حتى في تلك الأيام.

الغريبُ في الأمرِ هو نمطُ نشوءِ هذا التفوق واستخدامه. إننا نَعي ولادتَه ونشوءَه إلى حَدٍّ ما. في حين أنّ استخدامَه أكثر جذباً للأنظار، وأكثر تسبُّباً في التقلباتِ الاجتماعية، بسببِ ارتكازِه إلى التضخمِ المستمرِّ لرأسِ المال. من هنا، فإنّ نعتَ ذلك بالثورية، يتكافأُ وخيانةَ المجتمع، وبالأخصِّ المجتمع التاريخي-الديمقراطي!

إذن، متى سيعترفُ علمُ الاقتصاد السياسيِّ بأنّ رأسَ المالِ نهبٌ مُبتَدَعٌ بأدقِّ الأشكالِ المناسبةِ لقوالبه، وأنه يُطبِّقُ بعدَ أن يُضخِّمَ نفسه كفاية؟ (قانونُ الربح الشهيرُ الذي يعرِضُه الاقتصاديون بامتياز، بالاستفادة من قدسيةِ اسم القانونِ العائد لأخصائيي الاقتصاد السياسي، بعد إعادةِ طلائه وتجميله). لماذا لا أُسمِّي الرجلَ الماكرَ القوي بـ"الرأسمالي"؟ لأنّ استيلاءَه يعتمدُ على القوة العلنيةِ والحربِ المحضة. ولا ننسى -بالطبع- أنّ الحربَ تعني نصبَ الفخِّ، ولا ترى الحاجةَ لتكييفها مع القانونِ والدين، أو تغطيتها بأيِّ غطاء. لكن، يجب التسليمُ بحقِّ الاقتصادِ الرأسمالي في نقطةٍ مهمة، ألا وهي أنه كان يعتمدُ على الاستيلاءِ الجبريِّ على علاقةِ الدولة والاقتصاد السابقَين له. فقاعدةُ "مالُ الكافر حلال" في الدين، الذي تنتمي إليه حقوقُ الأعرافِ والتقاليد الهرمية، كانت تُجيزُ الاغتصابَ والسطوَ العلنيَّين والنظرَ إلى الغنيمة على أنها حقٌّ مشروع. أي أنّ الرجلَ القويَّ الماكرَ باتَ دولة. في هذه النقطةِ بالذات ينفصلُ الاقتصادُ الرأسماليُّ عن الدولةِ الكلاسيكية. لا أقولُ بأنه يغدو على تضادٍّ معه. بل ينفصلُ عنه. وعندما لا يجعلُ مستوى تطوُّرِ مجتمع المدنيةِ غنيمةَ النهبِ والسلبِ ذات مردودٍ ناجع، فحينها تشرق الشمسُ على هذا القطاع. وبالأصل، يظهرُ هذا الفرقُ في مستهلِّ اللحظاتِ والمراحلِ التي تبدأُ فيها الدولةُ العبوديةُ والإقطاعيةُ بالجدب (عندما لا يثمرُ عن حقِّ الغنيمةِ الذي يعني بدوره النهبَ والسطوَ العلني. ولدى تجفيفِ المجتمعِ حتى النخاع، بحيث يبلغُ الحدودَ التي يعجزُ فيها عن إنجازِ فائضِ الإنتاج)؛ فيرى في ذلك فرصةً ليتقلّدَ يافطةَ نظامٍ اقتصاديٍّ جديد.

كان احتكارُ الدولةِ العبوديةِ مثمراً للغاية في العصورِ الأولى. يتجلى هذا الأمرُ لدى إلقائنا نظرةً على مقابرِ أهرامِ الفراعنة وبقايا المدنِ الإغريقية-الرومانية. لقد تواجَدَ القطاعُ الرأسمالي في هذا العصر أيضاً، ولكنْ بنطاقٍ ضيقٍ جداً. فمردوديةُ احتكارِ الدولةِ لا تتيحُ لذاك القطاع فرصةَ التطور، أو أنها تسمحُ به بأدنى المستويات. ونحن نعلَمُ أنّ نظامَ العملِ الإقطاعيِّ يبدأُ بالانتشارِ عندما يُصابُ نظامُ العملِ العبوديِّ بالإفلاس. وباعتبارِ أنّ تحليلَ

أسباب إفلاس المدنية العبودية ليس مرتبطاً بموضوعنا، فسنكتفي بتبيان أنه تمّ تخطّي تلك المدنية من خلال رؤيتها للحياة والنشاط، والتي عمّرت مدة طويلة جداً (4000 ق.م-500 م)، وكذلك من خلال توسّعها في مساحات فسيحة، وببُنيتها الطائلة التكاليف، وبانتهاك جميع الحدود والضوابط في سبيل الحظي بمزيد من المناطق والعبيد بالعنف والإكراه، ومن خلال آلاف التمردات والمقاومات الداخلية والخارجية الديمقراطية، التي يطغى عليها طابعُ الحرية.

أما مجتمعُ المدنية المُشيَّد، والذي يُمثّله كلٌّ من الشرق الأوسط الإسلامي وأوروبا المسيحية، فاعتمد على طراز شرعية مختلفة واستغلال مغاير نسبةً إلى المدنية الإغريقية-الرومانية المتربّعة على إرثه، والمتأسسة على المدنيتين السومرية والمصرية. حيث نجح مجتمعُ المدنية، الذي انتهل شرعيته من كلا الدينين، في تجديد نفسه من خلال القروي القن، الذي يُعدّ مُلكَ نفسه بنسبة أكبر نسبةً إلى العبد. لا ريبَ أنّ نضال المساواة والحرية، وبالتالي الميول والمساعي الدائرة لبناء المجتمع الديمقراطي (والتي سادت فترة طويلة في الديانة المسيحية التي شكّلت وجدانَ الفقراء طيلةَ ثلاثة قرون، واستمرت في الإسلام على مرّ مرحلة طويلة تحت غطاء مختلف المذاهب الإسلامية)، قد أدّت دوراً رئيسياً في تحديث المدنية لذاتها من جهة، وفي جعلها تُطاقُ من جهة ثانية. لا يتأتى هذا الوضعُ من سُمُوّ المدنية وتطوّرها المُشرّف، حسبما يزعمُ مُنظّروها. فحتى إنْ كان للمدنية بعضُ مكتسباتها، إلا إنه تم بلوغُ هذه المرحلة من خلال بقايا المجتمع المشاعي القديم، والآلاف من مقاومات وتمردات القبائل والأقوام والعبيد الفارّين والفقراء المضطهدين.

إنّ نجاحَ القمع والاستغلال في استحداث نفسيهما ضمن مجتمع المدنية عبر وسائل الشرعية الجديدة، قد أسفرَ عن استحداث الطبقة والمدينة والدولة أيضاً باعتبارها وسائل أولية لديه. وهكذا تيسّر تطوّرُ العناصر الرأسمالية في الأوساط الجديدة، التي تسودها علاقاتُ القن-السيد والمدينة-السوق والدولة-العبد. كما أفضت المدائنُ المتنامية حول الأسواق في مساحات واسعة تمتد من الصين إلى المحيط الأطلسي إلى تسريع إنتاج السلع بالتزامن، وإلى توطّد التبادل اتساعاً وعمقاً. في حين أمّنَ فارقُ السعر بين الأسواق تسجيلَ أرباح التجار الاحتكاريين لمستويات قياسية لا نظيرَ لها. هكذا، وللمرة الأولى، بات بإمكان المدن تحقيقُ التوازن حيال المناطق الريفية. فالمدنيةُ الإسلاميةُ كانت ضرباً من ضروب التجارة بين الشرق الأقصى وأوروبا. حيث قدّمت لأوروبا ما تحتاجه على الصعيد التجاري، سواءً من

جهةِ الثقافةِ الماديةِ أم الثقافةِ المعنوية. في حين أنّ الوسائلَ الأوليةَ الأخرى للحضارةِ تُمنَح لها بالأصل منذ العصورِ الأولى. هكذا ينتهي نقلُ المدينةِ والطبقةِ والدولـةِ إليهـا مـع العهـدِ الإسلامي. ما من شكٍّ في الدورِ الرئيسي الذي أداه العربُ واليهودُ في هذا المضمار. حيـث قامَ الحكماءُ والصنّاعُ والحِرَفيون والتجارُ العربُ واليهودُ بإتمامِ ما أبقاه الإغريـقُ-الرومـان منتصفاً من أعمال.

يَكمُنُ النقصُ الوحيدُ المهمُّ للمدنيةِ الشرقِ أوسطيةِ فـي عـدمِ تخطّيهـا لمُـدنِ القطـاعِ الرأسمالي، وعدمِ تمكّنِها من لعبِ دورٍ رئيسيٍّ على مستوى بلدٍ ما. أي، في عجزِهـا عمّـا استطاعَت أمستردام ولندن القيامَ به. وللحكمِ الاستبدادي المركزيِّ الساحقِ بما يفوق الأنظمـةَ الأوروبيةَ المطلقةَ نصيبُه الرئيسيُّ في ذلك. فالبُنى السياسيةُ في الصين والهند كانـت تتفـوقُ على سلطناتِ الشرقِ الأوسط بدرجةٍ كاسحةٍ على صعيدِ مركزيتها ولاتماثُلِها ولاتناسُقِها. فـي حين أنّ اليابانَ بقيَت ضمنَ إطارِ البنيةِ السياسيةِ الإقطاعيةِ نسبياً على شاكلةِ النمطِ الأوروبي.

ومع توَجُّهِنا نحوَ القرنِ السادس عشر، كانت المدنياتُ الآسيويةُ القديمةُ قد خارَت قواهـا عن القيامِ بحملةٍ جديدة. ولَم تذهبْ أسفارُ جنكيزخان[1] وتيمورلنك[2]، وكذا هجـراتُ وتيـاراتُ هجرةِ الأنسابِ التركيةِ من قبلِها، أبعدَ من ضخِّها بالدمِ الطازج، وبالتالي إطالةِ عمرِها أكثر. وما كان سيحصلُ كان مُقدّراً أن يحصلَ في أوروبا، التي هي أقربُ ما تكونُ إلى شبهِ جزيرةٍ في الأقاصي الغربيةِ من آسيا. فقد كانت تلك الأراضي المختبرَ الجديدَ للمدنية.

ولدى انتقالِ التجارةِ والقطاعِ الرأسمالي إلى أوروبا بالتزامنِ مع المدنية، كانـت تنبسـطُ أمامَها الأراضي العذراءُ وتأسيساتُ المدنِ النضرةِ وإقطاعيةُ أوروبا الغرّةُ المتصاعدةُ حديثاً؛ والتي لا يُمكنُ نعتُ جميعِها حتى بالمدنية. ما نجحَت فيه المسيحيةُ حتى نهاياتِ القرنِ العاشر، كان قيامها بالتطعيمِ المعنوي. ولو أنه تشكّلَت في أوروبا حضارةٌ قديمةٌ على غرارِ حضـارةِ الشرقِ الأوسط، لَكانت فرصةُ تطوُّرِ المدنيةِ الرأسماليةِ فيها موضوعَ جدالٍ إلى أقصى حـد. فالحضاراتُ الجديدةُ تتكوّنُ في الأراضي العذراء. من المفيدِ أخذُ هذا الجانبِ بعينِ الاعتبـار

[1] جنكيزخان: مؤسس وإمبراطور الإمبراطورية المغولية، أضخم إمبراطورية في التاريخ (1162-1227). ومعنى اسمه "قاهر العالم، أو ملك ملوك العالم". كان نجاحه في الغارات سبباً في تقوية الروح العسكرية والنزعة الحربية لدى جنوده وشعبه، فاكتسحت جحافلهم بلاد آسيا كلها تقريباً وأجزاء من أوروبا (المترجمة).

[2] تيمورلنك: أحد زعماء الشعب التتري، وأول من انتصر على سلاطين دلهي (1336-1405). اتخذ من الإسلام سلاحاً، وأعدّ لنفسه قائمة أنساب ترده إلى جنكيزخان، ليعينه ذلك على كسب طائفة المغول (المترجمة).

بالنسبة إلى الحضارات. فإذ ما ألقينا نظرةً على تَخَمُّرِ المدنية في أوروبا، فسنستشفُّ فراغاً غريباً فيها. فمشقاتُ استمرارِ القديم، وقلةُ خبرةِ الجديد (الإقطاع)، يتيحان فرصةَ انسلالِ وتَسَرُّبِ الاحتمالِ الثالثِ من بينهما. وعلى سبيلِ المثال، كيف كان سيجري التاريخُ لو تأسَّست إمبراطوريةٌ من الطرازِ القديمِ في أوروبا على يَدِ العربِ عن طريقِ إسبانيا، أو على يدِ العثمانيين عن طريقِ البلقان، أو من خلالِ هجماتِ الأقوامِ الغازيةِ من جنوبي سيبيريا، أو على يدِ فرعٍ من الزحفِ المغولي الأخير؟ إذن، فالحظُّ أيضاً كان عاملاً مهماً بالنسبة لأوروبا.

إننا نقومُ بعقدِ كلِّ هذه المفارقاتِ بشأنِ جميعِ تلك المدنيات، بغرضِ تسليطِ الضوءِ على ولادةِ قطاعٍ رأسمالي، وعلى كيفيةِ اكتسابِه طابعاً مهيمناً. فحتى أننا لا نجدُ ولو حلقةً حتميةً ضمن سياقِ التطورِ الحضاري. ذلك أنّ مجموعةً من كبارِ التجارِ المُضاربين، والتي تكمن في تَصَدُّعاتِ المدنياتِ القديمةِ والمناطقِ الهامشية، وتُؤَمِّن مكاسبَها عبر ألاعيبِ المالِ على حسابِ السوقِ وبالتضادِّ معه، وتجني نصيبَها الكافي من طرقِ التجارةِ البعيدةِ ومن نهبِ وسلبِ المستعمَرات؛ تلك المجموعةُ استفادت بشكلٍ مذهلٍ من التأثيرِ المتّحدِ لآلافِ المؤثراتِ بمحضِ الصدفة، لتبسطَ نفوذَها على أوروبا عبر مدينتَين واهنتَين، ثم على العالَمِ برمّتِه.

كلُّ البحوثِ الجاريةِ تَدُلُّ على أنّ هذه المجموعةَ المُضاربةَ متعصبةٌ إلى أبعدِ الحدود، وأنها تفتقرُ إلى أيِّ فكرٍ بنّاءٍ أو إبداعٍ خلّاق. والعملُ الوحيدُ الذي تمرَّستْه هو اكتسابُ المالِ عبر المال. والمجالُ الاجتماعي الوحيدُ الذي برَعت فيه بدهاء، هو جنيُ المالِ من المال، واكتسابُ المالِ أيضاً من أوساطِ الفقرِ المدقعِ وأجواءِ الحروب. إضافةً إلى اكتسابِ المزيدِ من الأموالِ وبجشعٍ لا يَعرفُ حدوداً، من خلالِ فوارقِ الأسعارِ في عمومِ العالَم. تَجسّدت الخاصيةُ الغريبةُ الأخرى لأوروبا في مستهلِّ القرنِ السادس عشر في بلوغِ المالِ مستوى القوةِ القادرةِ على بسطِ نفوذِها على كلِّ شيء. لقد صار المالُ الحاكمَ والقائدَ الحقيقيَّ في الميدان. فمَن لديه المال، لديه القوة. لا ريبَ أنّ العاملَ الأساسيَّ في ذلك هو التسلُّعُ والتسوقُ والتمدنُ بدرجةٍ مدهشة.

لَم يَكُن لأيِّ قوةٍ سلطويةٍ آسيويةٍ قديمة، أو أيِّ سلطانٍ أو إمبراطورٍ فيها، ولا حتى لأيِّ إمبراطورٍ في روما، همٌّ من قبيلِ الاغتناءِ بجني الأموالِ كثمرةٍ من ثمارِ التسلّع، أو إدارةِ شؤونِ السلطةِ عن طريقِ المال. وحتى إنْ وُجِد، فهو موجودٌ في نطاقٍ جدِّ محدود، رغم أنهم -هم أيضاً- نقلوا ما في خزائنِ العالَمِ إلى قصورِهم منذ أمدٍ بعيد. في حين، عندما ظَفَر

القطاعُ الرأسماليُّ بالنصر تِلوَ الآخر، كان ملوكُ أوروبا في وضعٍ يتوسّلون فيه الاستدانةَ منه. لقد كانت مرحلةً مغايرةً بالنسبة إلى قوة المال–السلطة. فلأول مرةٍ كانت السلطةُ السياسيةُ تركعُ خاشعةً أمامَ المال. وما هذا الواقعُ سوى برهانٍ قاطعٍ على تعزُّزِ المالِ إلى درجة استلامه زمامَ القيادةِ ودفّتها. وقد كان نابليون يُصَرِّحُ بهذه الحقيقة، عندما قالَ بشأنِ الجيش: "المالُ! ثم المالُ! ثم المال!".

إنّ رجحانَ كفةِ عاملِ المالِ في أساسِ التجديدِ الحاصلِ في تاريخِ المدنيةِ العالمية (وليس تاريخَ العالَمِ المناهضِ للمدنية!)، يُفضي إلى التجديدِ في المدنية أيضاً. إلا إنه لا يَقطَعُ أيةَ مسافةٍ في التغييرِ الجذري على صعيدِ نوعيته الأساسية. علماً أنّ الحضارةَ لا تتعرّفُ حديثاً إلى المالِ والسوقِ والمدينةِ والتجارة، ولا حتى إلى البنوكِ والسندات. فجميعُها وسائل مختَرَعةٌ منذ آلافِ السنين.

البندُ الآخرُ المهم هو عدم وجودِ أيةِ صلةٍ للقطاعِ الرأسماليِّ مع الإنتاجِ في بدايةِ الأمر. بل لا علاقةَ له حتى مع التجارةِ الصغرى. وما من اختراعٍ أو اكتشافٍ أو تجديدٍ يُذكَر في العلاقاتِ الأوليةِ للاقتصاد. فهو ليس القوةَ المبدعةَ للسلعةِ والتبادل. إذ تواجدَ التسلّعُ والتبادلُ منذ آلافِ السنين إلى يومنا. وإنْ كان لا بد من الحديثِ عن مهارةٍ خاصةٍ بالقطاعِ الرأسماليّ، فيمكننا الإشارةُ إلى براعته الماهرةِ في اكتشافِ قوةِ المال، واستثماره، وتصييره رأسَ مالٍ بامتياز. أي، يمكننا الإشارةُ إلى دهائه في حرفةِ جني المالِ من المال. ولا جدالَ حولَ حذاقة الرأسماليين في رصدِ وتحديدِ المدنِ والبلدانِ والطرقِ والسبلِ والأسواقِ التي تدُرُّ عليهم الأموالَ بأفضلِ الأحوال. لقد كان هؤلاء، الذين يحتلون أماكنهم في هذا القطاع، ماهرين في وضعِ شبكاتٍ لتسويقِ الأموالِ والبضائع. لكنّ إرجاعَ انضواءِ أوروبا تحت قيادةِ المالِ وسيادته في بداياتِ القرنِ السادس عشر إلى دهاءِ تلك المجموعة، سيَكُونُ إجحافاً بحقِّ الحقائق. فجميعُ الحقائقِ التي ذكرناها تشيرُ إلى الدورِ الهامشيِّ جداً لهذه المجموعةِ في سياقِ التطورِ الحضاري. بالتالي، فتوليدُ المالِ والسوقِ للقطاعِ الاقتصاديِّ الرأسمالي ليس ضرورةً حتمية. إذ كانت المدنياتُ الآسيويةُ تتميزُ بقوةٍ من المالِ والسوقِ تفوقُ ما لأوروبا منها بأضعافٍ مضاعفة. بالتالي، لو كانت الرأسماليةُ مرتبطةً بذلك بصورةٍ مباشرة، لَوُلدت هناك أولاً. أما الرأيُ الذي يُجمَعُ عليه عموماً، فيشيرُ إلى أنه من المستحيلِ الربطُ بين ولادة

الرأسمالية وبين العلم والفن والدين والفلسفة. بل على النقيض من ذلك، فقد نَظَرت هذه الضوابطُ بعين الشكّ إلى هذه الولادة على صعيد الثوابت الأخلاقية والمعنوية.

إنه موضوعٌ سعَيتُ إلى التذكير به في كلّ الأوقات: لماذا سقطَت قوةٌ كالمرأة في وضع بائس يائس إلى هذه الدرجة بين يدي الرجل؟ لماذا حُكِمَ عليها بالذلّ والخنوع في قبضة هذا الرجل، الذي لا يتميزُ كثيراً بالإنتاج والإبداع؟ الجوابُ بالطبع يتمثلُ في دور العنف. فمع انتزاع الاقتصاد من يدها، يُصبحُ الأسرُ المروّعُ أمراً لا مهربَ منه بالنسبة إليها. لقد أُخرجَت المرأةُ من كونها ذاتَها، لدرجة رضاها بسلوك أحطّ وأدنى مستويات الفنّ الزوجي على مدى أربعين سنة، حتى وإنْ كان الزوجُ الوصيُّ عليها والآمرُ لها صبياً صغيراً. علماً أنّ القيام بمتطلبات الزيجة حيال الرجل القويّ أفظعُ وأنكى.

إني مقتنعٌ بفائدة مقايسة ذاك المثال مع قوة النفوذ التي يكتسبُها المالُ -باعتباره رأسَ مال- على المجتمع. في الحقيقة، إنّ تحلّي المالِ بقدرة القيادة والسيادة اعترافٌ صريحٌ بخروجه من كونه ظاهرةً اقتصادية. والمؤرخُ المتمرسُ فرناند بروديل يشيرُ إلى حقيقة قيّمة، لدى قوله بكون الرأسمالية على تضادٍّ مع السوق، وبالتالي على تضادّ مع الاقتصاد، بل حتى أنها خارجَ نطاق الاقتصاد. ولأنه ابتدأ بالاقتصاد من ظاهرة التبادل والسوق، فإنّ حُكمَه هذا يحظى بقيمة عظمى. لقد كان رأياً طالما رغبتُ في التعبير عنه: لا علاقةَ للرأسمالية مع الاقتصاد، بالرغم من أنها تختزلُ كلّ شيء إلى الاقتصاد. بل هي العدوُّ اللدودُ للاقتصاد. أؤكد بإصرار: **الرأسماليةُ ليست اقتصاداً، بل هي العدوُّ اللدودُ للاقتصاد.** سوف أتناولُ ذلك بإسهاب في الفصول القادمة. هل التمويلُ اقتصاد؟ هل التمويلُ العالمي اقتصاد؟ هل الكوارثُ والفواجعُ البيئيةُ اقتصاد؟ هل البطالةُ قضيةٌ اقتصادية؟ هل البنوكُ والسنداتُ وسعرُ المبادلة والصرف والربا اقتصاد؟ هل إنتاجُ السلع لأجل الربح المستشري كالسرطان هو اقتصاد؟ تطولُ لائحةُ الأسئلة كثيراً. والجوابُ الوحيدُ الذي يُمكنُ الردُّ به على جميعها هو مفردةٌ عملاقةٌ من "لا". المعادلةُ هي كالتالي: "المالُ ورأسُ المالِ ذريعة، والسلطةُ روعة"! فمن خلال الحيل التي لا تنضب للمالِ ورأسِ المال، لم يتأسّسْ شكلٌ اقتصاديٌّ جديد، ولا شكلُ المجتمع الرأسمالي، ولا حتى شكلُ المدنية المسماة بالمدنية الرأسمالية. ثمة في الميدان لعبةُ الاستيلاء على المجتمع بنحو غير مسبوق تاريخياً. إنه ليس استيلاءً على القوة الاقتصادية فحسب. بل استيلاءٌ على قوة جميع الميادين السياسية والعسكرية والدينية والأخلاقية والعلمية والفلسفية والفنية

والتاريخية، وعلى شتى الثقافات المادية والمعنوية. **الرأسماليةُ أكثر أشكالِ السلطةِ والهيمنة تطوراً.**

لنُلْقِ نظرةً خاطفةً على القرونِ الأربعة الأخيرة من تاريخ البشرية، والمسماة عصرَ الرأسمالية. فهل ثمة خليةٌ واحدةٌ أو نسيجٌ واحدٌ في المجتمع ولَم يُقحَمْ تحت نيرِ الهيمنة، أو لَم تتأسسْ عليه السلطةُ حتى أدقِّ أوردته الشعرية؟

يتحدث عالِمُ الاجتماع الإنكليزيُّ الماكرُ أنطوني غيدنز[1] عن ثلاث متقطعات (فتراتٍ غيرِ مستمرة) في الحداثة: شكلُ الإنتاج الرأسمالي، الدولةُ القومية، والصناعة. يلُوحُ ظاهرياً أنَّ غيدنز واقعيٌّ لدى تعريفِ الحداثة من خلالِ هذه المقومات الثلاث. لكني أعتقدُ أنه مدركٌ لقيامه جوهرياً بالتنظيرِ لمرحلةِ جديدةٍ من صراعِ إنقاذِ الرأسماليةِ في موطنِ نشأتها عبرَ هذه البراديغما. فتماشياً مع الحملةِ الرأسماليةِ العالميةِ الأخيرة، يُرادُ حقنُ العقول مرةً أخرى بالليبرالية، التي تُعَدُّ نظريةً متبدلةً باستمرار، بهدفِ التمكينِ من سرمديةِ الرأسمالية، من خلالِ مزاعمِ نمطِها اليمينيِّ القائلِ بـ"نهايةِ التاريخ"، ومزاعم نمطِها اليساريِّ القائلِ بـ"أبديته".

سأواصلُ تفسيري بصددِ الرأسمالية بعدَ الآن على أساسِ تحليلِ الحداثوية، وبالأخصِّ على صعيدِ الدولةِ القوميةِ والصناعوية. إلا أنني سأعملُ على متابعةِ أثَرِها في معاقلِ السلطة بالذات. ليس "في بيتِ الرأسمالية" على غِرارِ ما فعَلَ فرناند بروديل، الذي استلهمتُ منه الأفكار، ولكني رأيتُه ناقصاً. بل في ميادينِ لعبةِ السلطةِ الخفيةِ بالذات. أي، في القصورِ الكائنةِ تحتَ الأرض. تماماً مثلما هي حالُ أنكي، الإله الماكر لدى السومريين، وحالُ هادس[2] لدى الهيلينيين. بالتالي، سيكُونُ من الأفضلِ عنونَةُ سردنا ذاك تحتَ اسم "في قصرِ المَلِك العاري والإلهِ غيرِ المُقنَّع". سأثابرُ على عرضِ كلِّ أنماطِ الشرح، بعدَ جمعِها في تركيبةٍ واحدة، للإشارةِ إلى رغبةِ الرأسماليةِ منذ البداية في أن تصبح نظاماً سلطوياً عالمياً، وإلى مساعيها للنجاحِ في تحقيقِ أملِها ذاك عبر دعامتَي الدولةِ القوميةِ والصناعوية. ذلك أنَّ أولَ شغلٍ شاغلٍ لهذا اللوياثانِ الجديد، هو الانهماكُ في تجزئةِ وتشتيت أنماطِ الشرح الكبرى. لذا،

---

[1] **أنطوني غيدنز:** عالم اجتماع وأكاديمي بريطاني. ولد عام 1938. اشتهر بكتابه "الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية"، الذي شكّل حجر الأساس في التحولات البرنامجية التي اعتمدتها الاشتراكيات الديمقراطية في أوروبا. قدّم رؤية جديدة لعلم الاجتماع المعاصر، وطوّر نظرية "الهيكلة". اهتم بقضايا الحداثة ودعا إلى الديمقراطية الحوارية (المترجمة).

[2] **هادس:** إله النار والجحيم وما تحت الأرض في أساطير اليونان، وهو ابن كرونوس وريا، وشقيق زيوس وبوزيون. وكلمة هادس تعني في اليونانية "غير المرئي" (المترجمة).

سيَكُونُ الشرحُ المفتقرُ إلى التماسك ناقصاً للغاية. بينما يُفسحُ التوحيدُ المجالَ أمامَ أنْ يَجِدَ النقدُ غايتَه. قد يُرفَضُ أسلوبي هذا، إلا أني واثقٌ من كونه سيُفضي إلى تفسيرٍ قديرٍ للعلاقة الاجتماعية، وبالتالي إلى إدراكها. سأجهدُ إلى إكمالِ الجزءِ الأخيرِ من تقييماتي هذه تحتَ بند "**الرأسمالية، العدوُّ اللدودُ للاقتصاد**". في حين سيَتمُّ تخصيصُ عَمَلي اللاحقِ لأجلِ تحليلِ المجتمعِ الديمقراطيِّ الحرِّ الذي تسوده المساواة، وذلك تحت عنوان "**سوسيولوجيا الحرية**".

الفصل الثالث

الرأسمالية سلطة، لا اقتصاد

-في قصر الإله غير المُقَنَّع والملك العاري والمال السيد-

"خذ الخبرَ اليقين من فم الطفل". قولٌ شعبيٌّ مأثور، يُقال لدى السعي للاستعلام عن النبأ الصحيح. إني مضطرٌّ مرةً أخرى لإعادة تفسير تصوراتي وانطباعاتي الطفولية، احتراماً لجميع الأطفال، وللغوص في مصدر الخبر اليقين في نفس الوقت.

عندما سمعتُ بأنّ أمين، ابن عائلة الجيران، قد بدأ بمطالعة كتاب "علم الحال"[1]؛ ازداد اهتمامي بالإسلام والجامع. ومقابل حفظ عدة أدعية، كنتُ قد نجحتُ في التسلل إلى الصفوف الأمامية لعقد الصلاة خلف "الإمام مسلم" مباشرة. لَم أنسَ أبداً قولَ مسلم عني، والذي علمتُ به لاحقاً، إذ قال: "إذا استمر عبد الله بهذه الوتيرة، فسوف يحلّقُ عالياً". فهذا ما معناه أنني قمتُ ببداية صحيحة. كما لا أزال أذكرُ كيف كنتُ أحتضن جذعَ شجرة الزيتون وأنا أتساءل: كيف هي المَدرَسَةُ والمُعَلِّم؟ وأناقش ذلك مع عزيز، الذي كان سيصبحُ فيما بعدُ زميلي في المرحلة الابتدائية (سمعتُ لاحقاً أنه صار مهندساً خاملاً في المساحة ومديراً في إدارة السكن والعقارات). فلدى ذكر اسم المدرسة، كانت قد تشكّلت لديَّ صورةٌ أقربُ إلى الوحش (اللوياثان المعاصر). لَم أكنْ مخطئاً في ذلك، لأنها كانت المكانَ الذي يتم فيه تلقينُ الإله الجديد، ألا وهو الدولة القومية. وعندما طالعتُ في فلسفة هيغل بعد مدة طويلة كيف أنّ الإله

[1] كتاب "علم الحال": ويُراد به معرفة: علم العقيدة ومعرفة الله والرسل وما يجب لهم وما يستحيل عليهم وما يجوز في حقهم، وإثبات وجود الله بالدليل العقلي وإثبات صفاته، والكلام عن اليوم الآخر وما فيه. كما يُراد به علمُ الفقه بشكل مختصر وكاف في معرفة السلوك، سواء في العبادة أو في المعاملة، ويُراد به معرفة ما يتعلق بالسيرة النبوية (المترجمة).

الجديدَ قد هبط على الأرض في هيئة الدولة القومية، وأنه بدأ بالمسير على البسيطة في هيئة نابليون، وشرعتُ بتفسير كيفية قيام المعلمين–الكهنة بتلقين ذلك للأطفال منذ مرحلة الدراسة الابتدائية؛ فقد انتبهتُ إلى أنني أخذتُ الخبرَ اليقينَ منذ طفولتي. فبينما تهمَّشت صورةُ "إله الجامع" للإمام مسلم لديَّ مع بدئي بارتياد المدرسة الابتدائية، كانت ألوهيةُ المعلم محمد المنتمي إلى مدينة "جوروم" ترتقي محلَّها. أما أنوارُ مصابيح شاحنة السائق حيدر، وهو من قرية "آرغل" المجاورة، فعندما كانت تَضربُ عينيَّ الناعستَين عدةَ مرات في السنة مع بزوغ الفجر، وأنا أنتظر على مصطبة حراسة الكروم؛ حينها ترسخت ساحريةُ الآلة في مخيلتي جيداً وكأنها شبهُ إله: لقد كانت سيارةَ الإله الجديد. وعندما بدأتُ بتفسير الصناعوية بعد ذلك بزمنٍ طويل على أنها أقوى ركائز اللوياثان الجديد، أو أنها إحدى صفاته الأساسية؛ فقد أيقنتُ أني أخذتُ الخبر اليقينَ مرةً أخرى من خيالاتي الطفولية.

عليَّ التنويه هنا فوراً إلى أنّ أياً من الألوهياتِ لم تتوحشْ بقدرِ ما غدت عليه الصناعوية. كانت قريتُنا تبعدُ حوالي خمسين كيلومتراً عن الحدود السورية. وطالما أتذكر أنوارَ أجهزة المسلاط[1] التي تُنيرُ الحدود، عندما كانت تنعكس على عينيَّ بين الفينة والأخرى كبريقِ صاعقة، فتتشكل في بالي صورةٌ عن خليط الدولة–الإله كثالث خبرٍ في طفولتي.

جمهوريةُ تركيا هي إحدى أولى أمثلة الحداثة الرأسمالية المُتحوِّلة والمتطورة إلى دولة قومية في البلدان شبه المستعمرة. إذ تحمل آثارَ جمهورية فرنسا أثناء تأسيسها. حيث تداخلت الديمقراطيةُ والدولةُ لديها في البداية، على غرار جمهورية فرنسا، تماماً مثلما حصل في الجمهورية الإيرانية الإسلامية، وجمهورية المدينة المنورة الإسلامية الأولى، بل حتى مثلما الحالُ في بدايات اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية أيضاً. فمع تشذيب وتقليم العناصر الديمقراطية مع الزمن، تمّ تحويلُ تلك الجمهوريات إلى دولٍ قومية مسطَّحة بصفتها شكلاً من أشكال السلطة الرأسمالية. سأجهد لتحليل وتناول هذه المواضيع بإسهاب في الفصول المعنية. ربما كانت الجمهوريةُ التركيةُ تمثل إحدى بدايات تلك الأمثلة. بالتالي، فالأمثلةُ الأولى تستوجب التفسيرَ الدقيقَ والحذرَ دائماً. كم كنتُ أود سردَ تصوراتي حول الجمهورية بشكل منفصلٍ على شكل روايةٍ مطولة. لكني أرغب قولَ ما يلي بجملة واحدة: لقد أدركتُ لاحقاً أنني عندما كنتُ في سنة التخرج من "كلية العلوم السياسية في جامعة أنقرة"، والتي هي من

[1] المسلاط: الأضواء الكاشفة (المترجمة).

أفضل كليات المدرسة الجمهورية؛ رأيتُ أني غدوتُ امرؤاً حوّله اللوياثانُ الجديدُ إلى شخصٍ مشلولٍ في ذكائه التحليلي والعاطفي، لا يشعر بشيء، ولا يفقهُ شيئاً. بل صرتُ جاهلاً أعمى، ذا شخصيةٍ أقرب إلى أنْ تكُونَ صفيحية، وعاجزاً حتى عن إصدارِ صوتِ الصفيحةِ التنكية.

أما تأثيراتُ الدين القديم المُلقّن في القرية، فكنتُ قد نجحتُ في تحطيمها بعد سنين طويلة، وخاصةً بما حفظتُه في مدرسةِ مذهبِ الاشتراكية المشيدة. عليَّ التنويه إلى أني وقعتُ في ربيبةٍ مروعة في تلك السنين. فكلما ازددتُ في التفكّرِ والتأمل، كنتُ أغرقُ فيها وكأني أختنق. ولَم أستطع لَمَّ شملي نوعاً ما، إلا بعد فترةٍ طويلة، عندما أدركتُ أنّ ما يَفرض نفسه لَم يَكُن سوى اللوياثان العصري، سواء في هيئةِ الجمهورية التركية أو الاشتراكية السوفييتية المشيدة. لقد كنتُ وجهاً لوجه أمامَ إله الدين المعاصرِ الأكثر ترويعاً وفظاعةً من آلهة كلّ الأديان الأخرى (من خلالِ رموزه وأصنامه اللامعدودة التي تحيطني من كلّ جنب). ولدى استيعابي كيفيةَ ولادته وصعوده سلالمَ الهيمنة، أدركتُ حينها أنّ هذا الدينَ وإلهَه لا يناسباني. وبدأتُ أشعرُ وأدركُ جيداً أنه كلما نجحتُ في تحاشي التعلق بهذا الدين أو الانزلاقِ فيه، فسيتنامى خياري في الحياة الحرة بالمثل. ولأولِ مرةٍ يتعاضد الذكاءان التحليلي والعاطفي في ذهني، ليُعيداني إلى نفسي. إني أعمل على تفسيرِ تلك المرحلة عبر هذه السطور.

عندما يُفسّرُ كلٌّ من كارل ماركس وفريدريك أنجلز[1] "الاشتراكيةَ العلمية"، أي علمَ الاجتماع الخاصَّ بهما؛ يقولان أنهما "كوّنا تركيبةً جديدةً من الاقتصاد السياسي الإنكليزي، والفلسفة الألمانية، والاشتراكية الفرنسية". هذه المدارس الثلاث تعمل على صياغة التحليلات النظرية للحداثةِ الساعية إلى التحكم بمسارِ حياةِ أوروبا بأكملها. فبينما يَجهَدُ أخصائيو الاقتصاد السياسي الإنكليز للبرهنة على أنّ ما يحدث هو نجاحٌ ظافرٌ للاقتصاد الجديد (أو على الإقناع بأنه الدينُ الجديد)، فإنّ الفلاسفةَ الألمان يَعملون على القولِ بأنّ العاملَ الرئيسيَّ الذي يجبُ الأخذُ به أساساً هو الدولة القومية (الشكل الجديد للمَلِك–الإله). في حين يواظب الاشتراكيون الفرنسيون أساساً (وباعتبارها اتحاد المدنية والديمقراطية) على التنظير باسم

[1] **فريدريك أنجلز:** وضعَ مع ماركس أسس الفكر الماركسي والاشتراكية العلمية والحركة الشيوعية الدولية (1820–1895). وأصدرا معاً "بيان الحزب الشيوعي"، ويعتبران المرشدين الفكريين للحركة العمالية والاشتراكيين الأوروبيين في عهده. من أهم أعمال أنجلز "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة" و"مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" (المترجمة).

المجتمع قاطبةً، بقولهم أنّ كلَّ السرودِ الدينية القديمة قد انحسَرَت، لِيتحقَّقَ نجاحُ المجتمع العلماني الوضعي (الدين الجديد للنظام القائم).

يكمن التأثير الهائل للاحتكار الرأسمالي، الذي قَلَبَ كلَّ شيءٍ رأساً على عقب، في أساسِ الثورة الفكرية المتنامية في أوروبا اعتباراً من القرنِ السادس عشر. من الضروري وضعُ بعضِ الأمثلة التاريخية المشابهة نُصبَ العينِ مراراً، لدى العمل على تعريفِ هذه الثورة الفكرية. يتعلق مثالنا الأول بتكوُّنِ دولةِ الكهنةِ السومريين في رحمِ المعبد. فمع بروزِ الثورة الفكرية، قُيِّمت ظروفُ تنظيمِ نموذجِ الدولة اعتماداً على فائضِ الإنتاج. ولكن، بأيِّ جهازِ رقابةٍ يمكن الاستيلاء على فائضِ الإنتاج؟ كيف يجب تطويرُ وترتيبُ وسائلِ الشرعنة الأساسية (إقناع المجتمع بالنظام الجديد)؟ الحلُّ المبتكرُ كان تنظيمَ الدولة، وإنشاءَ الآلهة الجديدة كأولِ مثالٍ لجميعِ أديانِ المدنية. لقد صيغَ جوابٌ راديكالي للغاية. فلأولِ مرةٍ تنتظم الدولةُ في هيئةِ الكاهن–الملِك. ولأولِ مرةٍ يُنَظَّم الاقتصاد بالتداخل مع الدولة وكاشتراكيةِ الدولة، لينضويَ تحت المراقبة. في حين أنّ القوى الهرمية الكلاسيكيةَ تُنشأ وتُقَنَّع في هيئةِ آلهةٍ جديدةٍ للسماء والأرض والهواء والماء والمدينة. يُرمَزُ إلى أولِ استعبادٍ للإنسان في ملحمةِ الخَلق بالقول: "وخُلِقَ الإنسانُ من قُذارة الإلهة". أما مكانُ كلِّ هذه الاختراعات، فهو الزقورات. فالطابقُ الأعلى في الزقورات، أي المعبد، هو مجمَّعُ الآلهة (اتحاد الآلهة، أي: صلاحيات وسلطات الطبقة العليا الهرمية). والطابقُ الأوسط هو مكانُ الكاهن–الملك (مُبدِع النظام وأول حاكم مهيمن). أما الطابق الأسفل، فقد خُصِّصَ للعبيد الأرقاء والحِرَفيين المنتجين لفوائضِ القيمة وفوائضِ الإنتاج. ولدى قولنا أنّ المعبدَ هو رحمُ المدينة والدولة والطبقات وأولُ نموذجٍ بدائيٍّ مصغَّرٍ لها، نكُون بذلك قد حددنا صياغةَ كلِّ نُظُمِ وإجراءات المدنية. فجميعُ المدنياتِ تحمل آثارَ هذا المثال، إلى أنْ تصلَ نموذجَ أوروبا الأخير. ولذلك أُعوِّلُ على صحةِ اعتبارِ المثالِ السومري المصدرَ الأصليَّ الأبهى، وأقول: من المستحيل أنْ تكُونَ أيةُ نسخةٍ أو أيُّ اشتقاقٍ جذاباً ومؤثراً بقدرِ المثالِ الأصلي.

النموذجُ الإيوني–الإغريقي هو النسخةُ الثالثة. في حين أنّ النسخةَ الثانية من الحضارة السومرية، هي حضارةُ الهوريين، وكذلك الحثيين المتداخلين معهم، والنابعةُ من ميزوبوتاميا العليا. يكمن فَرقُ الإغريق في تخطيهم الأقاويل الميثولوجية الكلاسيكية، وإنشائهم الطرازَ الفلسفي. ويَعُودُ السببُ الأساسي في إنشائهم فلسفةَ الطبيعة والمجتمع إلى ضعفِ قدرةِ الإقناع

بالميثولوجيا لدى إيضاح تَدَوُّلِ المدن البارزة على مستوى أرقى. فرغمَ استمرارِ قوةِ شرعنةِ السردِ الميثولوجي بين الطبقات السفلى، إلا أنّ امتلاكَ ذخرٍ من العباراتِ الأكثرِ إقناعاً لأجلِ المنهمكين بالمشاكلِ العينيةِ للحكم، غدا حاجةً ماسةً تفرض نفسها شيئاً فشيئاً. فالممارسةُ العمليةُ للحياة الاجتماعية، والمشاكلُ المتمخضةُ عن المدن، تستوجب طرازاً فلسفياً في الإيضاح. لكنّ مجمعَ الآلهةِ الأولمبية[1] المبتدئ مع زيوس لا يزال مؤثراً للغاية. وبينما ضحّى سقراط بحياته في سبيلِ مقارباته التشكيكية، فقد نجح تلامذته في تحويلِ مسودةِ تعاليمه إلى مصدرٍ أوليٍّ للفلسفة. لن يَكُون خطأً تسميةُ أفلاطون وأرسطو بصورةٍ خاصة بـ"أبو الفلسفة".

بالمقدور تعريفُ العبريين بأنهم أولُ قبيلةٍ انتقلت من الميثولوجيات السومرية والمصرية إلى السرود الدينية التوحيدية. إنها نسخةٌ من رافدٍ مختلف. وبإضافة العديد من الروافد الجانبية الأخرى (وفي مقدمتها الفلسفة اليونانية والزرادشتية)، فإنها تُوَلِّدُ مشتقاتها من الديانات الموسوية والعيسوية والمحمدية.

إنّ الزخمَ الثقافيَّ المادي والمعنويَّ الجديد، الذي اكتسبَ القدرةَ على القيامِ بحملةٍ جديدةٍ عظمى في أوروبا خلال القرن السادس عشر، يرتكز أساساً إلى ذاك الأصلِ التاريخي وتلك النسخِ المشتقة منه. أما التفكيرُ في التاريخِ بمعزلٍ عنها، والابتداءُ به من أوروبا، فلن يَكُون إلا من خلالِ ابتكارِ ميثولوجياتٍ وأديانٍ جديدةٍ تبدو عاجزةً عن الإقناعِ منذ البداية. فعملياتُ الإنشاءِ الفكري المعمولُ بها تحت اسم الوضعية والعلمانية والليبرالية، بل وحتى الاشتراكية، ورغمَ احتضانها الجديدَ في ثناياها؛ إلا أنها أُنشِئَت في ظلِّ التأثيرِ الغائرِ للمصدرِ التاريخي الأسّ. فالغالبيةُ الساحقة من اصطلاحاتها ومضامينها قد صيغَت في النماذجِ الأسبق منها. بالتالي، لا يمكن إيضاحُ عصرِ النهضة والإصلاح والتنوير في أوروبا، بالاقتصارِ على الفلسفة الإغريقية–الرومانية وعلومها وفنونها وقوانينها. بل يستحيل فعلُ ذلك من دون الاعتماد على الإرث السومري والمصري.

[1] **الآلهة الأولمبية:** أشهر الآلهة عند اليونان، لأنها جاءت إلى البلاد مع الآخيين والدوريين، وهزت عروش الآلهة البيسينية والأرضية. على أن الآلهة المغلوبة بقيت خاضعة للآلهة الجديدة، ولكنها ظلت موضع تبجيل من عامة الشعب. كان على رأس هذا النظام الإلهي الجديد رب الأرباب زيوس (المترجمة).

لا شك أنّ لأوروبا مساهماتها. وبالأصل، فقد بدأت تلك الإسهاماتُ تُعطي أُكُلَها في مستهلّ القرن السادس عشر. فسرودُ العلماء والفلاسفة، وعلى رأسهم فرانسيس بيكـون ومونتـايغن[1] ومكيافيلي وكوبرنيكوس، والتي تتألفُ من مزيج العلم والفلسفة والدين؛ إنمـا تحـدد ملامـحَ النسخة الجديدة. لم تقتصر ما منحته المدنيةُ على المدينة والدولة والطبقة والتـاجر والمـال والسوق فحسب. بل وقدّمت الفلسفةَ والدين والعلم والفن أيضاً. لقد برَهنت أوروبـا امتلاكَهـا أكثرَ من غيرها مهارةَ الانتهال من الثقافة المادية والمعنوية للتاريخ القديم، وإمكانيةِ تفحُّصها بدقةٍ أقرب إلى دقةِ المختبرات، وصهرِها في بوتقتها، وتكوينِ جميعةٍ جديدة منها. في حـين عجزت الحضارتان الهندية والصينية عن النجاح في ذلك. كما بقيت الحضارةُ الشرق أوسطية قاصرةً عن إبداء قدرتها على تحقيقِ حملتها الأخيرة. وقد تطرقتُ إلى أسبابِ ذلك مراراً.

سيكون من المفيد التذكيرُ باختصار بهذه الحقائق التاريخية، لدى القول بأن ما قامـت بـه أوروبا هو ثالثُ نسخةٍ عظمى في التاريخ الحضاري.

لقد اصطلحَ أنطوني غيدنز مساهماتِ المدنيةِ الأوروبية على شكل "منقطعات" (فترات غير متواصلة). حيث يسعى بذلك إلى تحديدِ الأصل. لا ريب أنّ للمدنيةِ الأوروبية أصولُها. لكـنّ منقطعاتِ غيدنز تلك (الرأسمالية، الدولة القومية، والصناعوية) برهانٌ نسـبيٌّ علـى ذلـك. سأعمل في الفصول اللاحقة على تقييمِ سوسيولوجيا غيدنز، التـي تتضـمن معـاني إنقـاذِ الرأسمالية الراهنة. إلا أنّ المواضيعَ الثلاثة الأساسيةَ التي شرَحها، تستلزم التحليلَ العميـق. لذا، من المهمِ عقد الروابطِ معها.

لنعُدْ مرةً أخرى إلى المصادر الثلاثة المهمة للماركسية. فالتمييز بين تلك التياراتِ الثلاثة أمرٌ مهم على صعيدِ لَمْ شملِ مصادرِ أوروبا الفكرية. لكنّ غيدنز عجزَ عن تشخيصِ التشابه الكامن بين ثلاثتها. فلو فعلَ لكشَفَ عن نفسه بذلك. أيديولوجيةُ التنوير هي التي جمعت بـين الاقتصاد السياسي الإنكليزي والفلسفة الألمانية والاشتراكية الفرنسية، بما فيها الماركسية. مـا يجبُ تحليله أساساً هو هذه الأيديولوجية، التي لا تزال مهيمنةً ومؤثرةً بقوة في العالَم. فعلـى الرغم من تقديمِ السوسيولوجيا كعلم، إلا إنها تفتقر لأي تجديدِ خارجَ نطاق الأيديولوجيا عينها. وإنْ لم أكن مخطئاً، فعندما يقوم عالم الاجتماع الأمريكي الشهير الراهن إيمانويل والرشـتاين

[1] مونتايغن: إحدى الشخصيات المهمة لحركة النهضة (1533–1592). دافع عن الفكر الحر، وجمع مجمل كتاباته وتقييماته بشأن العديد من المواضيع في مؤلفه "تجارب" (المترجمة).

بتحليلِ الفكر الأوروبي، بما فيه الماركسية، فكأنه يَعتَرِف بما مفاده: "خوفي من أن يَحلَّ علينا غضبُ الآلهة عندما نتكلم ونناقش الحريةَ والاشتراكية، لأننا جميعاً شربنا من نفسِ المنبع المسموم". الفكر المذكور هو أيديولوجيةُ التنوير. في حين أنّ الاعترافَ الشهيرَ لأدورنو، الممثّل النابغة لمدرسةِ فرانكفورت الفلسفية، كان على النحوِ التالي: "الحياة الخاطئة لا تُعاش بصواب".

أما نيتشه وأتباعه المشابهون، فينتقدون أيديولوجيةَ التنوير بشكلٍ أكثرَ علانية. حيث يقول نيتشه: "جميع مصطلحاتِ التنوير قد انتُهِلَت من الدين". كما سلّطَ كارل شميث[1] الضوءَ على الجذور الدينية لجميع اصطلاحاتِ وفرضياتِ فلسفةِ السياسة. هذا وثمة مراجع غنية ولائحةٌ من الشخصيات القدوة بشأنِ مدى عُمقِ الريبة والشك في طرازِ الفكر الأوروبي ذاته.

إنّ حالَ المدنية في أوروبا كثيرةُ التعقيد، وتبعث على الجفول. حيث تعاظَمَ حجمُها بما لا يُقاس بأيةِ مرحلةٍ أخرى في التاريخ. ليس فقط بحروبها الدينية والقومية والاستعمارية والإمبريالية الرهيبة. بل وتعاظَم الاقتصادُ أيضاً بنحوٍ غيرِ مسبوق، حصيلةَ السيطرة عليه وتوجيهه وتمكينِ سلطويته وتدويله. لا يمكن إنكارُ وجودِ العديدِ من "المتقطعات" هنا. بل وتَعرض الرأسماليةُ والصناعويةُ والدولة القومية "متقطعات" بالغةَ الأهمية من بعضِ النواحي.

إلا إنّ كلَّ أنماطِ السرود تلك، وفي مقدمتها أيديولوجيةُ التنوير، لا تستطيعُ توضيحَ "متقطعات" المدنية الأوروبية. فكيفما يضطرُّ معتنقُ كلِّ دينٍ إلى الدعاية لدينه، فإنّ حالَ أصحابِ تلك السرود أيضاً مشابهة، وإنْ عن غيرِ وعي. إذ إنهم مُكلَّفون بتمثُّلِ تلك المدنية كدين، وبإضفاءِ الطابع الأبديِّ عليها في آخر المطاف. أودُّ التذكيرَ هنا بأنّ إمكانيةَ وجودِ الاستثناءات في كلِّ وقتٍ لا تفني القاعدةَ العامة، بل تؤيدها. يجب عدم التغاضي بتاتاً عن الماهيةِ الدينية والميتافيزيقية للبنيةِ الفكرية الأوروبية، والتي تمتد بجذورها إلى أغوارِ التاريخ السحيق. إذ تَعَرَّضت للاشتقاقِ عدة مرات، وتشكلت أصولُها في أوساطِ مدنيةٍ ماديةٍ مُثقَلةٍ بالإشكاليات العضال. ومثلما الحالُ في كلِّ دين، فإنّ الذين يتمثلون هذا النمطَ الفكريَّ أيضاً

[1] كارل شميث: من أكبر نقاد الفلسفة الليبرالية وأهم المفكرين الألمان الذين ناقشوا إشكاليات السياسة والدستور ومعضلة الحريات العامة. ومن ألد أعداء المجتمع التعددي لليبرالي المنفتح على الديمقراطية، وأحد الأسس الفكرية للنظام النازي، والمدافعين عن مفهوم الأمة النقية. دافع عن نظام سياسي قائم على مبدأ الزعامة الديكتاتورية (المترجمة).

مُكلّفون بالدفاع عن الظروف الثقافية المادية التي يُعبّرُ عنها، وبإضفاء مسحة الأبدية عليها. ومهمتهم الاستراتيجية تتجسد في نشرها في كافة أرجاء المعمورة.

لقد حاصرت المدنيةُ الرأسماليةُ المجتمعَ بتقنياتها السلطوية السياسية وبالعنف العسكري كدرعٍ منيع. وغزت جميعَ ميادينِ المجتمع الذهنية، سواء كونياً أم محلياً، وخاصةً وطنياً؛ وذلك بالوسائل والمؤسسات الممتدة من الكهنة الأوائل إلى جميع الجامعات الرسمية بشتى مدارسها وأكاديمياتها، ومن المدارس الابتدائية إلى الثكنات، ومن المعامل إلى مراكز الأسواق التجارية، ومن الإعلام إلى المتاحف وصولاً إلى بقايا الأديان القديمة، ومن المشافي إلى السجون وحتى المقابر. لقد بات المجتمعُ برمته محبوساً في القفص الحديدي.

كلما اكتسبت الأديانُ والأفكارُ التي تحمل آثارَها صفةً رسمية، فإنها تكونُ قد تأدلجت. أما الأيديولوجيات، فهي مبادئُ البرامج المدافعة عن المجموعات البشرية ومصالحها بشكل ملموس. لقد تحوّلَ الفكرُ أو الدين الأوروبي، الذي أصبح رسمياً على الصعيد العالمي، إلى أيديولوجيا. وكمدنية، فهي مرغمةٌ على الدفاع عن طبقتها العليا، وتأمين أبديتها، وبسط هيمنتها بكل ما أوتيت من قوة. علاوة على ذلك، وتلافياً لسوء الفهم، يتعينُ التبيانُ أنّ هذه الانتقادات ليست موجهةً إلى الإنسان الأوروبي فحسب. بل وإلى جميع البشرية المَغزُوّة والمستولى عليها، بما فيها أنا، ومنطقتي، وعالَمي.

والسؤال: لماذا أثّرت أيديولوجيا التنوير إلى هذه الدرجة؟ هو تساؤلٌ في محله. فهذه الأيديولوجيا هي بمثابة الدين الكوزموبوليتي الأرقى. إذ تُوَجّه نداءاتها لمعتنقي كلّ الأديان التي تسبقُها. إنها قوميةٌ لدرجة بات التفكيرُ في ميولٍ وطنية أو مجتمعية لا تَعبدُ الدولةَ القومية شبهَ مستحيلٍ فيها. لقد غدا الإنسانُ المفتقرُ إلى الدولة القومية أشبَهَ بإنسانٍ بلا دين. إنّ أيديولوجيا الدولةِ القوميةِ بمثابةِ أضعفِ الأديان. بالتالي، لن يكون القبولُ بها واعتناقُها صعباً كما الأمرُ حيال الأديان السابقة. فهي تتغذى دائماً من العلموية، وتُحوّلُ نمطَ حياتها المادية إلى ضربٍ من الشعائر الدينية. في حين تعمل وسائلُ الثقافة المعنوية، وفي صدارتها الأجهزةُ الإعلامية، على الترويج الدائم لها. أما الحياةُ السياسية والاقتصادية، فهي تحت قبضتها المُحكَمة كلياً. لقد باتت عالمية.

إني منتبهٌ إلى كَوني بَسَطتُ صورةً لعالَمٍ مسدود لا نفاذَ منه، لدى سردي هذه التعميمات. وأنا مضطرٌّ إلى الإشارةِ فوراً إلى أنّ مدنيةً تَعرضُ نفسَها على هذه الشاكلة، هي أشبَهُ

بالإمبراطورية الرومانية التي فقدت الثقة بذاتها في أواخر عهدها. فمهما لاحت وكأنها قوية ومنيعة، فإنّ التعدديات الموجودة ضمن كافة مستويات المجتمع الذي عرّضته للانهيار، وكذلك البيئة المتأهبة لحماية نفسها أيكولوجياً؛ كلُّ ذلك قد دخل حالة صراع عتيد تجاهها منذ زمن سحيق. أي، وبقدر ما تتحول المدنية إلى إمبراطورية، فالديمقراطية أيضاً تستمر بالمثل في التحول إلى كونفدرالية.

آ- الرأسمالية ليست اقتصاداً، بل شكل من أشكال السلطة

إنّ الزعم بأنّ الرأسمالية ليست شكلاً اقتصادياً، هو فكرةٌ ينبغي أنْ تؤدي إلى نتائج تماثل التحليلات التي في كتاب "رأس المال" لماركس بأقلّ تقدير من حيث الأهمية. علي التنويه مسبقاً أنه لا علاقة للفكر الذي أسعى إلى إيضاحه هنا باختزالية السلطة. فضلاً عن أني لا أقبل انتقادي من خلال الفكرة التي تربط الرأسمالية بالدولة باعتبارها اقتصاداً. إني أتحدث عن تكوّن قوة وزمرة سياسية تسيطر على الاقتصاد، وعن الظواهر التي تم اصطلاحها كالتالي: الرأسمالية، الرأسماليّ، والاقتصاد الرأسماليّ. فلأول مرة غدت هذه القوةُ ذاتَ شأن وتأثير داخل أوروبا في القرن السادس عشر، وصارت نفوذاً سياسياً أساسياً في هولندا وإنكلترا من خلال تلك المصطلحات بالذات. واستخدامُها الاقتصادَ ليس مؤشراً على أنها اقتصادية. من المستطاع القول: إنّ فرناند بروديل هو أولُ عالِم اجتماعٍ ومؤرخٍ قديرٍ انتبه إلى هذه الحقيقة، ولكنه عجزَ عن تحويل فكرته إلى منهج. بل ورغم إدراكه مدى إفساده لإحدى المُسَلَّمات المشتركة ضمن الفكر الأوروبيّ برمته، إلا إنه عجز أيضاً عن الترويج لها كفاية. وربما بقي قاصراً عن تطوير فكره في هذا المنحى. إلا أنه يقول علانيةً أنّ الرأسماليةَ ضد السوق، وأنها نهبٌ احتكاريٌّ وقوةٌ مفروضةٌ على الاقتصاد من الخارج. إذن، يجب التساؤل: ما هو الشيءُ الذي يفرض نفسه على الاقتصاد من الخارج، والمضادُّ للسوق، والذي ليس اقتصاداً؟ إنّ الجواب على هذا السؤال ناقصٌ للغاية. فهل هو قوةٌ سياسيةٌ أم دينٌ أم مدرسةٌ فكرية؟

سيكون من المفيد فحصُ التطور الميداني للفكر النظريّ، والبحثُ فيه ضمن ميادين العلاقات التي يتشعب داخلها. لنبدأ بالبحث في مثال مدينة البندقية. حيث ثمة مجموعةٌ من

التجار الكبار في البندقية في القرن الثالث عشر. لكنّ هذه المجموعةَ تهيمن على إدارة شؤون المدينة في الوقت نفسه، وتُصارع أندادَها، وتَملك أسطولاً بحرياً. أي أنه هناك مدينةُ البندقية صاحبةُ القوة العسكرية أيضاً. علاوةً على أنها تدافع عن النهضة وتحميها، وتتسم بإحكام سيطرتها على الاقتصاد والمجتمع. من هنا، فمن اليسير التبيانُ بأنّ كلّ هذه العلاقات متداخلةٌ مع بعضها البعض، وأنّ المالَ يؤدي دورَ الصمغ اللاصقِ لها. إذن، فأيُّ مصطلحٍ يستطيع الردَّ على تكاملِ هذه العلاقات؟ وكجوانب يمكن إيضاحُها: تقومُ البندقيةُ بمراقبة الاقتصاد واختلاسِ قسمٍ مهم من فائضِ القيمة عن طريقِ المجموعةِ التي تسمى بكبار التجار. ولهذا الغرض، فإما أنها تُحكم قبضتها على الزمرة السياسية بذاتِ نفسها، أو أنها تراقبها وتتحكم بها، بل وتستخدم قوة جيشها عندما يستدعي الأمرُ اللجوءَ إلى العنف.

وإذا دققنا بإمعان، فسنجد أنّ المجموعةَ نفسها تتميزُ بحراك شاملٍ على وجه التقريب. فحتى إنْ تغيرت بعضُ الأسماء داخلَها، فإنه ثمة مجموعة نافذة على صعيد مدينة البندقية على الأقل. لنَقُمْ مرةً أخرى بتَعريفِ هذه المجموعة. إنها احتكارُ التجار، الدولة، الجيش، والبيروقراطية. وهي حاميةُ مجاميعِ الكنيسة والفنون النافذة. هذه المجموعةُ تتجاوز نطاقَ الدولة، وتفرض ذاتَها على الاقتصاد كاحتكارٍ خارجيّ، رغم أنها ليست معنيةً بالاقتصاد، وتُحكم نفوذَها على المجتمع بما يتخطى هيمنةَ الدولةِ نفسها. وعليه، فإذا نعتنا هذه المجموعة بـ"السلطة المكثفة"، أو سمّيناها "السلطة"؛ فسيكون ذلك تفسيراً ذا نصيبٍ وافرٍ من الصحة. ولو كانت هذه المجموعةُ نافذةً على جميع أرجاءِ إيطاليا، لَسَمّيناها "السلطة القومية". ولو انتشرت بين جميعِ شرائح المجتمع، لَسمّيناها "الدولة القومية". ولو أنها استولت على اقتصادِ البلدِ برمته، لَسمّيناها "السلطة الاقتصادية". ولو أنها بَسَطَت منزلتَها على جميع أصقاعِ أوروبا، ومنها على كافةِ أرجاءِ المعمورة، لَقُلنا عنها أنها "إمبراطوريةٌ أوروبيةٌ وعالمية".

لنَتَمَعّن الآن في جغرافية هولندا وإنكلترا الحالية خلال القرن السادس عشر، تأسيساً على هذه الفرضيات. فالحدثُ المُعيّن هنا هو تضييقُ الخناقِ عليهما من قِبَلِ المملكتين الفرنسية والإسبانية. فكلتاهما تتطلعان إلى الإعلانِ عن نفسيهما كإمبراطورية، وتسعيان إلى تحويل إنكلترا وهولندا إلى مقاطعتين تابعتين لها. في حين أنّ الملكَ والأميرَ في كلا البلدين (إنكلترا وهولندا) يَجهدان للحفاظِ على استقلالهما السياسي وتعزيزه. بالتالي، فهما بأمَسِّ الحاجة إلى القوة. وإلا، فاحتواؤهما وابتلاعهما تغدو مسألةَ لحظية. أما القوة التي يحتاجانها، فهي سياسيةٌ

وعسكريةٍ وماليةٍ وفكرية. ولهذا يقومان بمناشدة المفكرين والفنانين. وقد كان ديكارت وسبينوزا وأراسموس موجودين هناك. وكان الصيارفةُ اليهود يتدفقون إلى هناك كمستثمرين. وعليه، يتم تعبيدُ الأرضية لجيشٍ جديد. إنه جيشٌ محترف، متدرب، منضبط، ويمتلك التقنيات الحديثة. إذ يُولون الأهميةَ للحرية في سبيلِ التكافل الاجتماعي لهم، ويتغلبون على النزاعات السياسية الداخلية. والأهم من كلِّ ذلك، أنهم ماهرون في تأمينِ نسبةٍ هامةٍ من الإنتاج الاقتصاديِّ على الصعيد الأوروبي. ولو فكرنا بمجموعِ كلِّ هذه العوامل، فسنجد أنّ هولندا وإنكلترا تحميان نفسَيهما بقوة تجاه منافسيهما. بل تحظيان بالفرصة لبسطِ هيمنتهما أيضاً في نهاياتِ ذاك القرن. وسيقبَل كلُّ المُطَّلعين على الأمر –قليلاً كان أم كثيراً– بأنّ هذا هو المسارُ العمليُّ العام للتطورات في هذا الشأن.

إذن، والحال هذه، لِنُكَرِّرْ سؤالَنا مجدداً. أيُّ اسم يجب أنْ نطلقَه على شبكةِ العلاقات المتداخلة والمترابطة تلك؟ بأيِّ نظامٍ علينا تعريفها؟ هل طبقةٌ جديدةٌ مبدعةٌ هي التي أنجَزَت كلَّ هذه التطورات اقتصادياً؟ ثمة في الميدان اقتصادٌ باتَ مثمراً. فمَن الذين أوجَدوه؟ إنهم الآلافُ من شتى المهنيين، الفلاحين، العمال، صغار التجار، أصحاب الدكاكين والمتاجر، والأسواق والأموال والسندات التي تُسَرِّع من الحراك والتداول. والأهم من كلِّ ذلك، أنّ هذا العطاءَ الاقتصاديَّ يُضَخِّم فائضَ القيمة. فمَن الذي ينال حصةَ الأسد من فائضِ القيمةِ الضخم ذاك؟ إنهم، بطبيعة الحال، المسيطرون على الاقتصاد بوساطة المال والقوة السياسية والعسكرية. ذلك أنه لا بيعَ من دونِ مال. وإنْ غابَ المالُ توَقَّفَ الإنتاج. ومن دون الجيش والقوة السياسية يحصل احتلال البلد، فينخفض الإنتاج. إذن، فالمحدَّد هنا، إلى جانب تأثيرِ المالِ ومشتقاته، هو أنّ بعضَ الشرائح المنظّمة تستمر في بسطِ سيطرتها بشرطِ التحكم بالاقتصاد، في سبيلِ نهب وسلب فائضِ القيمة المتعاظم. من المحتمل أنهم يمثلون الشرائحَ التي تَكُونُ على علاقةٍ كثيبة مع الفئات السياسية والعسكرية. والاحتمالُ الراجحُ هنا هو أنّ الأميرَ والملِكَ يقُودان الجيش. بالتالي، فهما بحاجةٍ ماسّة إلى المال. وهذا ما معناه أنهما ينتميان إلى نفسِ مجموعة جامعي فائض القيمة، أو أنهما على علاقةٍ وثيقة بهم. وفي الأثناء، فهم يوَطّدون العُرى فيما بينهم عن طريقِ الحركاتِ الفنية والفكرية. كما أنّ وصفَهم في أوروبا بالملوك والأمراء المهتمين بالحرية يتوافق مع مصالحهم. فهُم لا يتخلفون أيضاً عن دعمِ ومؤازرةِ حركاتِ المعارضة داخل البلدانِ المنافسة لهم. لنتساءلْ مرةً أخرى؛ كيف يمكننا

اصطلاحُ هذا الحراكِ الشامل؟ فإذا سمّيناه اقتصاداً، نجد أنه لا يوجد ولو شخصٌ واحدٌ ينشغل بالاقتصاد الحقيقيّ. إنهم المستولون على فائضِ القيمة. فمَن هم هؤلاء؟ إنهم الذين يفرضون أنفسَهم على الاقتصاد من الخارج. وهُم الذين يُسَرِّعون من سيولةِ المال–القيمة لأجلِ تضخيمِ المال. وهم الذين ينقلون المالَ إلى الدولة على شكلِ دُيون، ليكونوا –ربما– شركاء في الدولة مقابل ذلك.

نلاحظ إذن أنّ العناصرَ التي نسميها "الرأسمالية والرأسمالي والاقتصاد الرأسمالي"، هي التي تراقبُ الاقتصاد بشكلٍ غيرِ مباشر، ولا تأخذ مكانها فيه بصورةٍ أساسية. فبماذا ينشغل هؤلاء أساساً؟ إنهم معنيون باحتكارِ السلطة. أي أنهم يُوَحِّدون احتكاراتهم الاقتصاديةَ مع احتكاراتِ السلطة. كما إنهم يحاربون، لأنّ قواهم تتضاعف داخلَ البلد عندما ينتصرون في الحرب. وهذا ما معناه مزيداً من فائضِ القيمة. أما حين انتصارهم في حروبهم مع الخارج، فهذا يعني كسبَهم مستعمراتٍ جديدةً وتعزيزَهم لنفوذهم. وهذا ما يعني النهبَ الاحتكاريّ.

وإذا ما عمّمنا مثالَ إنكلترا وهولندا على الزمان والمكان، فستكتسب التطوراتُ مزيداً من الشفافيةِ والوضوح. فهما تستغلان تحالفَهما لتأمينِ الهيمنة في أوروبا أولاً. حيث تَحطَّم نيرُ عبوديةِ وظلم الإمبراطورية الإسبانية مع نهاياتِ القرن السادس عشر. ولَحقَت ضربةٌ مميتةٌ بآمالها في أنْ تكُونَ إمبراطوريةً على صعيد أوروبا. كما تكبّدَت المونارشيةُ الفرنسية هزيمةً نكراءَ في نهاياتِ القرن السابع عشر. ونالت آمالُها في الهيمنة على أوروبا طعنةً ساحقة. وعمدَت إنكلترا وهولندا إلى مؤازرةِ بروسيا الألمانية ضد النمسا، لتُلحقَا مع أسرةِ هابسبورغ الحليفة ضربةً قاضيةً بخيالاتها في تأسيسِ إمبراطوريةٍ على الصعيد الأوروبي. ومع حرب الثلاثين عام الأخيرة من ذاك القرن، يكُون قد طُوِيَ عهدُ الحروبِ الدينية، لتقُوما بإرساء أرضيةِ النظامِ المعتمدِ على توازنِ الدول القومية الموافقةِ لنهج إنكلترا وهولندا في عام 1649 تأسيساً على معاهدة واستيفاليا[1]. وقد ردّت فرنسا على ذلك بثورةِ عام 1789، لتنتهيَ بفُقدانِ الهيمنةِ الاستراتيجيةِ مجسّدةً في شخصِ نابليون. وفي تلك الأثناء كانتا قد ظفرتا في حروبهما الاستعمارية، لتَدخُلا القرنَ التاسع عشر من خلالِ الثورة الصناعية. لقد حَسَمَت الثورةُ

---

[1] **معاهدة واستيفاليا:** أقرت المعاهدةُ المساواة بين الدول المسيحية، وأحلت نظام السفارات المستدامة محل المؤقتة منها، فساعدت على قيام العلاقات بين الدول بصفة دائمة. طبقت مبدأ التوازن الدولي للمحافظة على السلم في أوروبا. وفتحت الباب لتدوين القواعد القانونية التي يجب أن تجري عليها الدول، فساعدت على تدعيم القانون الدولي وثبوته (المترجمة).

الصناعيةُ أمرَ الهيمنة الإنكليزية، لتَشُقَّ طريقها نحو التحول إلى إمبراطورية عالمية. أما الماردُ الألماني المتمثلُ في بروسيا، والمستيقظُ من سباته متأخراً، فبعدما أحرز النصرَ على فرنسا عام 1870، دخلَ الحربَين العالميتَين لبسط هيمنته على أوروبا والعالَم. لكنه خرج منهما متكبداً هزيمةً ساحقة. في حين خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحربين العالميتَين بمكاسبها باعتبارها إنكلترا ثانية، لتَصيرَ قوةً مهيمنةً في العالم الجديد منذ الحرب العالمية الثانية. وبينما كانت إمبراطوريةُ روسيا الاتحادية تتطلع إلى تكرارِ دورِ ألمانيا، فقد هُزِمَت في حربِ الهيمنة. وباتَ هناك أمريكا التي تراهنُ على الإمبراطورية العالمية، بحيث تهرع لعرقلة انهيارها وإطالة عمرها عبر نوعٍ من الحرب الدفاعية.

هذا هو المنحى الأساسيّ لتطورِ السلطة. فنهرُ السلطة المنبثقُ من مدينة أوروك، قد ضَمَّ إلى مجراه آلافَ الجداول والروافد الفرعية المتدفقة، ليصبَّ في المحيط ويضيعَ في مياهه بالقرب من مدينة نيويورك الأمريكية. يتم التخمين بأنّ النهرَ قد عرَجَ على شواطئ محيطِ الصين أيضاً. لكنّ هذا مجرد فرضية حالياً. إلا أنّ احتمالَ وصوله إلى هناك أقلُّ من احتمالِ عدمِ وصوله. في حين يرجح بنسبة أكبر احتمالُ انهيارِ وانحلالِ مجتمع المدنية. فالقضايا الاجتماعيةُ والبيئوية المتفاقمة عالمياً، قد حثّت المجتمعاتِ الديمقراطيةَ على البدءِ بالفاعلية، وإنشاءِ حضاراتها هي، كإحدى الاحتمالاتِ الأولية البارزة. أي أنه، وبدلاً من عبادة الإمبراطورية المتبقية من أنظمة الدول القديمة، تَرجح فرصةُ قدرة الاتحاداتِ الكونفدرالية للديمقراطيات في التغلب على القضايا الكونية القائمة.

تُصاغُ هذه الفرضيات في سبيلِ موضعَة الرأسمالية في مكانها المناسب. إنه أمرٌ أشبَه ما يكُونُ بجولة في الآفاق الذهنية. فبعدَ أنْ يُخلّفَ النهرُ الأمُّ للحضارة دوامةً عميقةً مكانَ محطته في إنكلترا وهولندا، فسيستمر في تدفقه ضمن مجراه، مُكتَسباً سرعةً ولوناً جديدَين. بالإمكانِ التبيانُ علناً أنّ المتقطعاتِ المنصبةَ في النهر الأمِّ بالتزامن مع ظهورِ الدوامة، ستُضفي عليه سرعةً ولوناً جديدَين في تدفقها اللاحق. إنّ الدولة القومية، التي هي نسخةٌ جديدةٌ للدولة الكلاسيكية، وثورتَها الصناعية، التي تُعَدُّ أعظمَ ثورةٍ اقتصاديةٍ بعدَ الثورة النيوليتية؛ تُشكّلان معاً نهرين دفّاقين بغزارة. هذان المؤثران هما اللذان سرّعا من وتيرة الحضارة الكلاسيكية، وأضفيا عليها لونَها.

مرةً أخرى يتجلى السؤالُ الذي أطرحه دائماً: أين هي الرأسماليةُ؟ وأين هي من الدولة القومية والصناعة؟ أطرح هذين السؤالين من حيث المضمون الاقتصادي. فرغم بحثي الدؤوب عن الجواب، لكنني أكرر أني أعجز عن العثور عليها داخل الاقتصاد.

قد يُواجَه قولي هذا باستغراب. لكنْ حسب رأيي، فالمرأةُ هي الصاحبُ الحقيقيّ للاقتصاد، رغمَ كلّ مساعي الاحتلالِ والاستعمار. فإذا كنا نودُّ دراسةَ الاقتصاد على نحوٍ قيِّمٍ سوسيولوجياً، فالمقاربةُ الأصح هي قبولُنا بأنّ المرأة هي القوة الاقتصاديةُ الأساسيةُ على الإطلاق، ما دامت تَحملُ الجنينَ وتغذيه في رحمها لتسعةِ أشهرٍ وعشرةِ أيام، وما دامت تعتني به بعد مخاضاتِ الولادة الشاقة، إلى أنْ تَجعلَه قادراً على الاعتمادِ على ذاته، وما دامت هي المتمرسة في تدبيرِ شؤونِ المنزلِ وتأمين رزقه. إنّ جوابي ردٌّ سوسيولوجيٌّ أكثر احتراماً للحقيقة، مع أخذِ روابط الاقتصادِ البيولوجية بعينِ الاعتبار بالتأكيد. علماً أنّ المرأةَ لا تزال القوةَ الأساسية المحركةَ لعجلات الاقتصادِ في العديد من ميادينِ الحياة، وليس فقط داخل المنزل، نظراً لدورها في الثورة الزراعية، وجمعِها الثمارَ على مدى ملايين السنين. وقيامُ اليونانيين الأصليين، الذين كان لهم الشرف في إرساءِ أرضيةِ العلوم، بإطلاقِ تسميةِ "قانون البيت أو قانون المرأة" على الاقتصاد؛ إنما يشيرُ إلى تشخيصهم هذه الحقيقة منذ آلاف السنين.

ودون شك، يأتي في المرتبة الثانية أولئك الذين يندرجون في لائحة العبيد والأقنان والعمال، والذين طالما استغلّتهم قوى المدنية، وبسَطَت عليهم رقابتَها الصارمة بأساليب مجحفة، بغرضِ نهبِ فائضِ الإنتاج وسلبِ فائضِ القيمةِ كفَنٍّ أوليٍّ حفظَته عن ظهرِ قلب. أما في المرتبة الثالثة، فيتواجد الحرفيون وصغار التجار وأصحابُ الدكاكين والمتاجر ومالكي الأراضي الصغيرة من المزارعين، والذين هم أكثر تمتعاً بالحرية نسبياً. وبإدراجِ أربابِ المهنِ الحرة أيضاً إليهم، كالصنّاع والمعماريين والمهندسين والأطباء، نكُون قد أتممنا اللوحةَ على وجه التقريب. الأمرُ المفروغُ منه هو أنّ تلك المجموعات أو الطبقات الاجتماعية هي التي تُديرُ العجلةَ الاقتصاديةَ على مرّ التاريخ. مرةً أخرى نجدُ أنه لا يوجد بينهم الرأسماليُّ أو السيدُ أو الآغا أو الأفندي. فمن الواضح أنّ هؤلاء ليسوا قوى اقتصادية. بل هم القوى الاحتكاريةُ المحتلةُ والاستعمارية والاستغلالية والصاهرة، التي تفرض وتُنفّذ شتى أنواع الاحتلال والاستعمار والاستغلال والصهر الخارجي على الإنسان وكدحه. أي أنه ليس الرأسماليُّ فقط هو اللااقتصاديُّ المُسلَّطُ من الخارج. فإلى جانبِ الرأسماليِّ بصفته تاجراً

كبيراً وصانعاً ومالكَ بنك، ثمة السيدُ والأفندي والسياسي والعسكري والمثقفُ المتحضرُ أيضاً، والذين هم ليسوا اقتصاديين، ولكنهم قوى تفرض نفسها على الاقتصاد من الخارج.

ب – معطيات حول عدم كون الرأسمالية اقتصاداً

إنّ المعطياتِ التي في حوزتنا مثيرة، ليس فقط من حيث أنّ الرأسماليةَ ليست اقتصاداً، بل الأنكى أنها ضدّ الاقتصاد أيضاً.

1- تحتلُّ معطياتُ الأزمات الاقتصاديةِ مرتبةَ الأولوية. إنّ فريقَ الكهنة "الوضعيين-العلمويين" الساعين لبَرهَنَةِ كونِ الرأسمالية نظاماً اقتصادياً، يَفهمُون قضيةَ الأزمات ويشرحونها على نحوٍ خاطئ. ثمة إيضاحٌ واحدٌ فقط للأزمات الاقتصادية، ألا وهو أنّ الرأسماليةَ ذات هويةٍ معاديةٍ ومضادةٍ بشدة للاقتصاد. يُصاغُ أحياناً تعريفٌ يشير إلى أنّ الأزماتِ تنبع من الإنتاج الزائد. فمن جهة، هناك القِسمُ الأعظم من العالَمِ يتضورُ جوعاً؛ ومن جهةٍ أخرى، هناك زيادةٌ في الإنتاج! وعن طريق هذا النوع من الأزمات المُبتَدَعة قصداً وعمداً، غالباً ما يُبَرهَن أنّ الرأسماليةَ مضادةٌ للاقتصاد. علّتها في ذلك واضحةٌ للغاية: ربحُ الاحتكار. حيث يتمّ تخصيصُ حصصٍ للقوى الكادحة، التي تنتجُ مقابل ثمنٍ أو أجرٍ بخسٍ يكاد لا يساوي شيئاً. وعندما لا تكفي تلك الحصصُ للقوى المشترية، يظهر ما يسمى بالأزمات. أو بالأصح، يتم افتعالُها. وفي هذه الحالة، فأيُّ كاهنٍ زائف -أو بالأحرى ما يسمى بالاقتصادي- يأتي للنجدةِ هنا؟ إنه "لوهن مايناردكينز"[1]! ما الذي يقوله؟ يقول: "على الدولة أنْ تُزيد النفقات". كيف؟ برفَعِ قوةِ الشراء لدى الكادحين! وكيف تتكشف اللعبة بكلِّ قبحها؟ ستقوم بإفراغ جيبكَ من جهة، وستُملئُ جيبكَ الآخرَ من الجهةِ الأخرى! إنها سياسةُ التلويح الصارخ بالموتِ إزاء الكادحين وكلِّ المجتمع الكامنِ خارجَ المدنية، لاسترضائهم بقبول الحمّى. واضحٌ جلياً أننا هنا أمام علاقةٍ سياسية. حيث يتم تجويعُ القوى الديمقراطية المناهضة للمدنية أولاً

---

[1] **لوهن مايناردكينز**: رجل اقتصادٍ إنكليزي شهير بسياساته المالية إزاء الركود الاقتصادي (1883-1946). تراجع عن مفهوم الدولة الليبرالية ذات التدخل المحدود، ليدافع عن ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد. يبرز في مفهومه الاقتصادي عاملان أساسيان: الميل للاستهلاك، وأقلمة الاستثمار (المترجمة).

عندما يُراد قمعُ ممارستها. ثم يُدفَعُ بها إلى الاستجداء والتوسلِ لسدِّ رمقِها. إننا في مواجهة أقدمِ تكتيكاتِ الحرب: إنْ كنتَ تودُّ فرضَ الاستسلامِ على شعبٍ (أو مدينةٍ ما)، فعليك بمحاصرته وتجويعه! ثم اعملْ على سدِّ رمقه مقابل الاستسلام!

يمكنني البرهنةُ بمئاتِ الأمثلة على أنّ هذا هو المضمونُ الحقيقي لنظريةِ الرأسمالية في الأزمةِ المصطنعة. فلو حلّلنا فقط أزمةَ عام 1930 الشهيرة، نكون قد حلّلنا منطقَ الأزمةِ برمته. ما الذي يجري في تلك المرحلة؟ يغدو الاتحاد السوفييتي، الذي يرفض هيمنةَ إنكلترا، نظاماً مستداماً وظافراً، بل ويهددُ العالمَ المسمى بالرأسمالي. وفي أوروبا، كان الألمان والتابعون لهم بيمينهم ويسارهم يقاومون معاهدةَ الاستسلام المفروضةِ عليهم بشروطٍ تعجيزية. كان ماو[1] يترأسُ عصياناً قروياً ضخماً في الصين، ويرُوده. في حين كانت بلدانُ المستعمرات وأشباه المستعمَرات، وعلى رأسها الأناضول، تنتفضُ في كلِّ أنحاءِ العالم ضد الهيمنة الإنكليزية، وتخوضُ مقاومةَ الانبعاثِ الوطنيّ. أما الجواب الذي أعطته الهيمنةُ الإنكليزية العالميةُ لهؤلاء، فكان أزمةَ 1929–1930 المقصودة. حيث تكدّست السلعُ فوق بعضها البعضِ في طرف، وتفاقمَ الكادحون والشعوب المتضوّرة جوعاً في الطرفِ الآخر. إنّ علاجَ "كينز" الإنكليزي يُميطُ اللثامَ عن كلِّ شيء: منحُ كادحي وشعوبِ العالَمِ ما يُسمى "فرصةَ البقاء والعيش"، بإعطائهم بعضَ الفُتات! هذا ما يُزعَمُ أنه السياسةُ الاجتماعيةُ للدولة. وماذا كانت نتيجةُ "السياساتِ الاجتماعية للدولة الرأسمالية" تلك؟ كانت تراجُعَ المجتمعِ والحضارة الديمقراطية العالميةِ مقابل تنامي القوةِ المهيمنة الجديدة. وكانت تحريفُهما وصهرهما خطوةً خطوة بالتزامن مع ثورةِ أكتوبر السوفييتية، ثم الإعلان رسمياً في أعوام التسعينيات عن زوال النظام السوفييتيّ، عبر سياساتِ الهدم الداخلي المبتدئة قبل ذلك بكثير (سياسات ستالين اللاديمقراطية، أي ديكتاتوريته في أعوام 1930. لماذا؟ لأجل تلافي تداعياتِ أزمة 1929–1930. ومَن الذي أُبعِد وأُزيل؟ ستالين وفريقُه، والاقتصادُ السوفييتي). فضلاً عن إفراغ الدولِ التي توّجت نضالَها التحرريَّ الوطنيَّ بالنجاحِ من مضمونها الاجتماعي (من مضمون الثورة الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي)، وإرفاقِها بالنظام الرأسمالي المهيمن. واضحٌ جلياً

[1] ماو تسي تونغ: مؤسس أكبر دولة في العالم في الصين (1893–1976). وصاحب عبارة 'دع مائة زهرة تتفتح، ومائة مدرسة تتبارى'. نفذ كل سياسات الصين الزراعية والصناعية والعسكرية والاجتماعية والفنية. تبنى الماركسية، وحرّك الحرب الأهلية الثورية الأولى، ثم أعلن تأسيس جمهورية الصين الشعبية (المترجمة).

أنّ هذا هو الغرضُ الرئيسي من كلِّ الأزمات، والذي تمّ بلوغُه بتأمينِ استمرارِ النظام المهيمن بوساطةِ سياساتِ الدولة المقصودة، أو أنه بذلك يكونُ قد تجاوزَ مرحلةً حرجةً على الأقل.

2- بمقدورنا إدراجُ الأزمات المعتمِدة على العَوَز والفاقة أيضاً في نفس الفئة. أي، فرضُ التخلي المقصود عن إنتاجِ السلع، أو جعلُ الناسِ يأملون المددَ والعونَ ليأسِهم وعجزِهم عن مكافحةِ الأمراضِ والآفات. حيث يستحيل التفكيرُ بمجاعةٍ جديةٍ أو أمراضٍ جماعيةٍ جماهيرية، فيما لو فُعِّلَت التقنياتُ والتجهيزاتُ الموجودة. لكن، عندما يكُون الهدفُ حمايةَ وجودِ النظام السلطوي المهيمن، فإنه يتم اللجوءُ إلى هذا النوع من الأزمات المصطنعة، واستخدامُ الأمراضِ والكوارث كورقةٍ رابحة. مرةً أخرى نستطيع ملاحظةَ وتفسيرَ روابطِ الجهازِ المسمى بـ"المجتمع والاقتصاد الرأسمالي" مع القوة المدنية الرسمية المهيمنة. المنهاجُ هو نفسه: اترُكْه جائعاً، واستغلَّ حالةَ الأمراضِ والكوارث لديه! بل وستكُون حينها قد برهنتَ فوق ذلك كلّه أنك الملاك، بل الإله المنقذ. وليشكرْكَ العبادُ جزيلَ الشكر!

3- ينبغي الاستيعابُ جيداً أنّ الرأسمالية ليست مضادةً للاقتصاد فحسب، بل وللمجتمع. لقد سعت روزا لوكسمبورغ[1] منذ زمنٍ بعيدٍ إلى البرهنة نظرياً على عدمِ إمكانيةِ رسملةِ المجتمع كلياً، وعلى استحالةِ حصولِ ذلك. حسبَ رأيي، فلا داعي كثيراً للنظرياتِ الدقيقة في هذا الشأن. إذ يستحيل عليك إنتاجُ سلعة للبيع بهدفِ الربح، إذا ما انقسم الجميع، أي المجتمع برمته، إلى عمالٍ ورأسمالي! لنُعطِ مثالاً على ذلك بالخطوطِ العريضة: لنفترضْ أنّ هناك مصنعاً يعملُ فيه مائةُ عامل. ولينتجْ هؤلاء العمالُ مائةَ سيارة. ليكن المجتمعُ مؤلفاً من مائةِ عامل زائداً شخصٌ واحدٌ رأسمالي 100+1 (باعتبارِ أنّ المجتمعَ مؤلفٌ فقط من عمالٍ ورأسماليّ. هذا هو الحدث المسمى بالمجتمع الرأسمالي الخالص. وهذا بالطبع الضلالُ الكبير لقسمٍ من الماركسيين على الأقل). لنقُمْ ببيعِ السيارات المائة كي نجنيَ الربح. ولنفترضْ أنّ العمالَ المائةَ قد اشتروا السيارات بأجورِهم. فماذا يتبقى لربِّ العمل؟ صفر في اليد. إذن، ينبغي أنْ يتواجدَ دائماً المجتمعُ اللارأسماليّ، والذي أسميته في تحليلاتي بشأنِ النظام "المجتمع

---

[1] **روزا لوكسمبورغ:** ناشطة ثورية في الحركة الاشتراكية البولونية، وأحد أهم المحررين للنظرية الماركسية للحركة العمالية الأممية في ألمانيا (1871–1919). آمنت بأهمية الإضرابات الجماهيرية الاقتصادية والسياسية في نضال العمال الثوري. والملهمة الرئيسية للحزب الاشتراكي الديمقراطي الثوري. أسست مع كلارا زيتكين وشخصيات عدة "عصبة سبارتاكوس" لتلافي الانحرافات داخل الثورة العمالية والإطاحة بالحكومات الإمبريالية (المترجمة).

الديمقراطي المناهض للمدنية"، وذلك كي يغدو الاستمرارُ بمجتمع المدنية ممكناً. ومثلما حالُ المدنيات الأخرى، فإنّ "المدنية الرأسماليةَ" كقوة مهيمنة جديدة، لا يمكنها أنْ تتواجد إلا على أرضية التضادّ مع المجتمع الديمقراطي. بل وتزدادُ استعاراً في أوقات الصراع والاشتباك، ليَكونَ وجودُها مرهوناً بالعداء السافر للمجتمع الديمقراطي. إنها تستمرُّ بوجودها بالحرب أو بالسِّلم. ومثلما الحالُ في كلّ التاريخ الحضاري، فثمة عددٌ لا يعدُّ ولا يحصى من الحروب والوقائع التي تؤيد صحةَ هذا السرد في تاريخ المدنية الرأسمالية أيضاً.

4- البطالةُ مُعطاةٌ أخرى تدلُّ على أنّ الرأسماليةَ ليست اقتصاداً. فالرأسماليةُ كنظامٍ مضطرةٌ للاحتفاظ بجيشٍ من العاطلين عن العمل كقوة احتياطية، بهدف الإبقاء على ارتفاع معدلِ نسبة الربح الوارد من فائض القيمة. بل هي مرغمةٌ على خلقه إنْ لَم يَكُن موجوداً. أي إنّ البطالةَ مرحلةٌ مفتَعَلةٌ بشكلٍ مقصود. فبينما يَكُون أبسطُ أنواع الحيوانات والنباتات مفيداً لشيءٍ ما، كيف يُترَك كائنٌ مثل الإنسان عاطلاً ليصبح بلا فائدة؟ مثلاً؛ هل يمكن وجودُ نملةٍ عاطلة؟ فحتى النملةُ إذا كانت لا تبقى عاطلة عن العمل، فكيف لكائنٍ راقٍ كالإنسان أنْ يَكُون عاطلاً؟ لا مكانَ لظاهرة البطالة في الكون. بل يتمُّ ابتكارها بنمطٍ مصطنَع والحفاظ عليها منتعشة، باعتبارِ البطالة كثمرة شاذة للذكاء التحليلي، وكأفظعِ عمليةٍ وحشيةٍ في الحياة الاجتماعية. ما من حدثٍ قادرٍ على كشف النقاب عن العداء السافرِ للنظام الرأسمالي تجاه الحياة الاقتصادية، بقدرِ ما هي "البطالة". فحتى في نظامِ فرعون، الذي نُكيل له الانتقادات اللاذعة، لا مكانَ لاصطلاح "العبد العاطل". فكيفما يستحيل وجودُ فرعونٍ عاطلٍ عن العمل، فكذا لا يمكن التفكيرُ حتى بمصطلح العبد العاطل. إذ كان للعبد قيمتُه وعملُه على الدوام. لا تتواجد البطالة، أي العداءُ السافرُ تجاه الاقتصاد، إلا في الرأسمالية فقط.

5- الرأسماليةُ عدوٌّ التقنيةِ الاقتصادية أيضاً. فالمستوى العلمي والتقني القائم قد ارتقى على شاكلة تُخَوِّلُ أيَّ مجتمعٍ كان -سواءٌ أسميناه "مجتمعَ الرفاه" أو "مجتمعَ الجنة"- للاستمرار بوجوده بكلّ سهولة على شكلِ مجتمعٍ ديمقراطيٍّ يمثّلُ النظامَ السياسيّ. وتُمكّنه من الجانب الآخر من حلّ مشاكله اقتصادياً. إلا إنّ "قانونَ الربح" في النظام الرأسمالي يعرقل التطبيقَ النموذجيَّ لهذا المستوى العلمي والتقني في تلبية احتياجاتِ الإنسان. فلولا قانون الربح، لَكانت الآفاقُ الموجودةُ للمنجزات العلمية والتقنية قادرةً على إيجاد شتى أنواع الحلول اللازمة، وبكلّ سهولة، على صعيدِ صياغة اقتصادٍ مُجهِّزٍ فقط بما يلبي احتياجات الإنسان من

الغذاء. إلا إنه لا يُسمَح باستخدام هذه الآفاق أو الاستفادة منها كلياً في أيِّ وقت من الأوقات. وعلى العكس، يتم السعي إلى تكريس بقاء المدنية الرأسمالية باختلاق الأزمات وحالات البطالة والتضخم المجتمعيِّ بشكل دائم. والحال هذه، فالرأسماليةُ ليست فقط عدوَّ الاقتصاد. بل إنها عدوُّ العلم والتقنية القادرين على تحقيق التطور الاقتصاديِّ في المستوى الأمثل.

6- الرأسماليةُ عدوُّ الأخلاق والقيَم المعنوية، التي هي من أهمِّ مبادئ الاقتصاد. حيث يستحيل على البشرية تنظيمُ احتياجاتها الاقتصادية إلا بالمبادئ الأخلاقية. وإلا، فستُصاب بالتضخم مثلما هي حالُ النمل على سبيل المثال. ولن تكفيها حينئذ عشرةُ كواكب مثل الأرض. وإنْ غابت الأخلاق، فسيتحولُ المجتمعُ إلى "مجتمع أُسُود". وعندئذ، لن تبقى قطعانُ مَواشٍ أو حيواناتٌ تُؤكَل. بالتالي، لن يبقى للأسد أيضاً عالَمٌ يعيشُ فيه. أي، إنْ لَم يوضَعْ حدٌّ للرأسمالية، فإما أنها ستُحَوِّل المجتمعَ إلى "مجتمع النمل" (الصين واليابان مثلاً) وستبلغ به شفيرَ الهاوية والانهيار، أو أنها ستجعله "مجتمعَ أُسُود" (المجتمع الأمريكي نموذجاً). من الواضح تماماً أنّ فرصةَ المجتمع البشري في السيرورة ستتناقصُ تدريجياً، إذا ما صار كلُّ مجتمعٍ على غرارِ ما هو عليه في أمريكا أو الصين واليابان. لقد ضحّت الرأسماليةُ هنا أساساً بالمبدأ الأخلاقي كرمى لـ"الاقتصاد الرأسمالي" المزعوم المفترَض. في وقتٍ ما، كان الأطفالُ والبناتُ يُقدَّمون قرابين لأنهم زيادة. حيث لا يمكن الاستمرار في ذاك المجتمع، إلا بالتضحية بالإنسان عبر أخلاقٍ كهذه، هذا إنْ وُجِدَت. علماً أننا إذا نظرنا إلى كافة الحروب ذات الطابع الرأسمالي على أنها "طقوسُ التضحية بالإنسان"، فسندرك بنحوٍ أفضل ماهيةَ "مبدأ الاقتصاد الرأسمالي" (أو لاأخلاقياته). فهذه اللاأخلاقيات لا تُدمِّر النُّسُجَ الاجتماعيةَ الداخلية للمجتمع فحسب. بل وتتحكم لأولِ مرةٍ بالبيئة والطبيعة، لترتكبَ بحقِّها مجزرةً كبرى تبلغ حداً لا يهدد حياةَ الإنسان فقط، بل وكلَّ الحياة الحيوية. فهل من لاأخلاقيات أشنع، أو عداءٍ للحيويةِ أفدح من هذا؟

7- الرأسماليةُ عدوُّ المرأة التي تُعَدُّ القوةَ الأمَّ الخالقةَ للاقتصاد. وتحليلاتنا بأكملها تبرهن أولويةَ منزلة المرأة ورفعةَ مستواها في الحياة الاجتماعية، وأسبقيةَ قيمتها الاقتصادية. إنّ حقيقةَ "المرأة المُقصاةُ من الاقتصاد" الموجودةَ على طولِ التاريخ الحضاري، بدأت تعيش أكثر مراحلها إجحافاً وجُوراً في عصرِ المدنية الرأسمالية، لتغدوَ بذلك تناقضَ المجتمع الأكثرَ عمقاً ولفتاً للأنظار. فقد تُرِكت نسبةٌ ساحقةٌ من الجماهير النسائية عاطلة. ورغم كونِ أشغالِ

المنزل من أصعبِ الأشغال، إلا أنها لا تساوي خمسةَ قروش. ورغم أنّ إنجابَ الطفل وتنشئته من أصعبِ الأعمال في الحياة، فهو لم يعُد بخسَ القيمة وحسب، بل وبات التفكيرُ يَسُودُ بكونه بلاءً مسلطاً. إنّ المرأة يدٌ رخيصةٌ أو عاطلةٌ عن العمل، ومنجبةٌ ومربيةٌ للأطفال بألف مشقة ومشقة. وهي بالمقابل بلا أجر، بل وحتى مذنبة! لقد وُضِعَت المرأة في قاع المجتمع على مرّ التاريخ الحضاري. لكن، ما من نظامٍ مجتمعيٍّ في المدنية استطاع التحكم باستغلالها بقدر مـا هي الرأسمالية، التي تطبّقُ ذلك عليها بمنوالٍ ممنهجٍ للغاية. ففي هذه المـرة، باتـت المـرأةُ موضوعَ اللامساواة واللاحرية واللاديمقراطية، ليس في القاع فقط، بل وفي جميـع طوابـق المجتمع! والأنكى أنّ النظامَ الرأسماليَّ يطورُ سلطةَ المجتمعِ الجنسويِّ بكثافة وحِدّةٍ لا نظيـر لهما في أيةِ مرحلةٍ من التاريخ. ويُكثِرُ من هذه السلطةِ ويوسّعُ نطاقَها لتشملَ عوراتِ الإنسان. ويحوّلُ المرأةَ إلى صناعةٍ جنسية، وينشرُ التعذيبَ في كافةِ طوابقِ المجتمـع، ويصـعّدُ مـن "المجتمع الذكوري المهيمن" إلى أقصاه في هذه المرحلةِ من مراحلِ المدنية. فكأنه بذلك ينتقم من "الأكونوموس"، أي من الذاتِ الخالقةِ للاقتصاد، ليبرهن عداءه للمرأة والاقتصاد في كـلِّ مكانٍ وزمانٍ يسري فيهما!

8- تبرهن الرأسماليةُ بما يزيد عن الحد، وتسردُ على مرأى من المجتمـع بشـكلٍ يفقـأُ العيون، مدى عدائها للاقتصاد، وعدمِ علاقتها بالاقتصاد الحقيقي. وذلك من خلال إيصالِ مـا يُسمى سوق "البورصة، أسعار الصرف والمبادلة، والربا" إلى الذروة فـي مرحلـة العولمـة الأخيرة، وبتحويلها إلى ألعوبةِ نقودٍ ورقية. مرةً أخرى نلاحظ أنه لم يُحوَّلْ الاقتصادُ في أيـة مرحلةٍ من التاريخ إلى ألعوبةٍ ورقيةٍ من هذا النوع، وإلى نظامِ افتراضـي بهـذه الشـاكلة. فلطالما اعتُبِرَ الاقتصادُ من أكثر أنسجةِ المجتمعات حساسيةً ورِقّة، وخُلِعَت عليه مسحةٌ مـن القداسة (ينحدر مصدرُ كلمةِ القداسة إلى المجتمع السومري، حيث تُربط بمصطلح الغـذاء). حيث اعتُبِرَت التغذيةُ من أهمِّ القضايا، وسُعِيَ إلى حلِّها. كما تميزت في جميع الأديان بجانب إيضاحيٍّ مرتكزٍ إلى الضمان الاقتصادي. فالأعيادُ تُرَتّبُ في أوقاتِ الرفاه والغنى الاقتصادي، أو على الأقل استذكاراً لمراحلِ الخروج من الأزمات والمآزق. لقد نَظَرَ كارل ماركس عـن وجهِ حقٍّ إلى الاقتصاد بأنه حقلٌ مهم لدرجةٍ يُعبَّر فيها عن مجموع الخصائصِ المؤثرة فـي شتى حقولِ المجتمع ومجالاته. وكَشَفَ بالتالي عن الماهيةِ الحقيقية للاقتصاد الرأسماليِّ، حين قال أنها تتجسدُ في إخراجِ الاقتصادِ من كونه مجالاً يتكاثفُ ويتركّزُ فيـه الـذهنُ العـاطفي

والتحليلي، ثم بربطه بألاعيب المال والمستندات الورقية، وتحويله إلى أكثر ميـادين الذهنيـة التحليلية المُضاربة بلادةً وانقطاعاً عن الحياة الحقيقية. فهي تتداول مليارات الدولارات (المال العالمي) على الصعيد العالمي خلال ساعات قليلة، عبر التلاعب بأسعار الصرف والسندات، وعبر الربا والفائدة، ودون أنْ تبذل أيَّ كدحٍ إطلاقاً. فبينما يطوف نصفُ البشرية على حدود المجاعة والبؤس المدقع، فمن العصيب تصوُّرُ نظامٍ قادرٍ على إظهار تضادِّه مـع الاقتصـاد بقدرِ هذا النوع من الحوالات القيميّة. إنّ الرأسمالية في مرحلتها الأخيرة المسماة عصرَ المال، وبوجهها هذا فقط، تبرهن كفايةً مدى عدمِ جدواها، ومدى كونها نظاماً خارجَ الاقتصاد، بـل ومعادياً للاقتصاد.

9- لقد أحكَمَت الرأسماليةُ قبضتَها على أهمِّ ميدانَين في الاقتصـاد، ألا وهمـا الإنتـاج والاستهلاك. ووضعت ثقلَها على السياسات الهادفة فقط إلـى جنـي الـربح الأعظـم، دون الاكتراث باحتياجاتِ المجتمعات الحقيقية من مأكلٍ وملبسٍ ومسكنٍ ومواصلات؛ لتخلقَ بـذلك أزماتِ الإنتاج والاستهلاك المصطنعة –مثلما بيَّنّا آنفاً– وتُدَمِّرَ بُنى المجتمع من الجذور. ومن بعض الأمثلة التي يمكننا سردُها في هذا الخصوص: إيصالُ التسلحِ إلى أبعادٍ رهيبة تتصدرها الأسلحةُ النووية، رغم أنه لا علاقةَ له البتة بالبنى الإنتاجية والاسـتهلاكية الحقيقيـة لكـدح البشرية (أو أنها ليس من أولوياته)، بل إنه يتسبب بمخاطرَ جدية لهـا؛ واسـتثمارُ مصـادرِ الطاقة الكربونية بهدفِ الأرباح الهائلة، رغم تمخضها عن كوارثَ بيئيـةٍ فظيعـة؛ وإنتـاجُ النباتاتِ الزراعيةِ المُعَدَّلة هرمونياً؛ والاستثمارات الضخمة الباهظة كتقنية الفضاء وخطـوطِ المواصلات البرية والبحرية والجوية، رغم العلـم بمـدى التلـوثِ الكبيـر النـاجمِ عنهـا؛ والاستثماراتُ التي لا تُحصى في إنتاجِ نفسِ السلعة بمئاتِ النسخِ إرضاءً لطـيشِ الموضـة. هكذا، فمن جهةٍ نجد تراكمَ الأشياء المتكدسة بأحجامٍ ضخمة وبشكلٍ طائشٍ في مجالاتٍ لا نفعَ منها، وتعاني من العجزِ عن تسويقِها، فتفقدُ بالتالي صلاحيتَها الاستهلاكية، وتصبحُ عُرضـةً للتفسخ والاهتراء؛ وبالمقابل نجد جيوشَ البطالةِ والانتكاساتِ النابعةَ من المجاعاتِ والأوبئـة بسببِ الافتقارِ إلى قدرةِ الاستهلاك! إنّ الرذالةَ والعداءَ الذي عجزت أيّـةُ حـربٍ أو كارثـةٍ طبيعيةٍ عن إلحاقه بالمجتمع البشري على مرِّ التاريخ، يقُـوم الشـكلُ الاقتصـاديُّ المسـمى "الرأسمالية" بتحقيقه. بل إنها تتجزه بالضغط والتضييق على الشرايين الحياتيـة للاقتصـاد، وباستئصالها، وبتركيب الشرايين الاصطناعية عوضاً عنها.

لا ريب أنّ هذه البنودَ التسعةَ التي ذكرناها بصددِ الرأسمالية باعتبارها مرحلةً من مراحلِ المدنية، تستلزم تحليلاتُ البرهنةِ عليها تدوينَ مجلداتٍ كثيرة. لكنني فضّلتُ السردَ الموجزَ على هذه الشاكلة، لأنّ ما سعيتُ إلى عمله هو رسمُ أُطُرٍ أطروحةٍ على مستوى المرافعة.

سأستأنفُ الشرحَ من جوانبَ أخرى مغايرةٍ في البندَين اللاحقَين إلى جانبِ تناوُلِهما في فصل النتيجة.

ج- أين، وفي أي زمان هي الرأسمالية من الواقع الاجتماعي والحضاري؟

إذن، والحال هذه، أين، وفي أيّ زمانٍ مِن الواقع الاجتماعي والحضاري علينا موضَعةُ هذا النظامِ اللااقتصاديّ والبارزِ بتضادِّه مع الاقتصاد، كي ننجحَ في إضفاءِ معانٍ سديدةٍ عليه، وصياغةِ تفسيرٍ قديرٍ بشأنه؟

لا يمكننا بلوغُ نتيجةٍ قيِّمةٍ بحقّ الرأسمالية، إلا بتحليلِ سياقِ الممارساتِ العمليةِ والصراعاتِ داخلَ وفيما بين قوى المدنيةِ وأنظمتها من جهة، وتحليلِ سياقِ الممارساتِ والحروبِ الناشبةِ بينها وبين القوى المضادة للمدنية من جهةٍ ثانيةٍ على مَرِّ التاريخِ الحضاريّ.

إني مدركٌ إفراطي في التطرق للموضوع وتكراره. ومع تقديمِ اعتذاري، إلا أني مضطرٌّ لعرضِ هذه الجولة المثيرة جداً والشارحةِ للآفاق، وسردِها مرةً أخرى بخطوطها العريضة.

1- العصر المشاعي البدائي (من الإنسان البدائي وحتى نهايات العصر الجليدي الرابع، أي إلى ما قبل 20 ألف سنة):

يتم إرساء أرضيةِ ثقافة الاقتصاد في النَّسَقِ الأمومي المشاعي البدائي. حيث تُستهلك الغلالُ المؤَمَّنةُ من القنصِ والقطفِ بشكلٍ مباشر، مع الاستفادة من الجلود والألياف. والمرأة-الأم هي السيادة المنسِّقة لشؤون الكلان بشكلٍ غالب. إنها ضربٌ من ضروبِ الهيمنة الأمومية الأولى. إذ تتجسد العلاقةُ والتناقضُ الأساسيان داخل المجتمع الكلاني في الحماية مِن كلّ ما يُشكّل خطراً مِن بين شروط البيئة الطبيعية، والاستفادة من كلّ ما يمنح فرصَ التغذيةِ

والإمكانيات المناسبة. تتسم هويةُ الكلان بماهيةٍ مصيرية، ويغدو لا غنى عنها في هذه الظروف. لم يتطور مفهومُ الزوج–الزوجة بعد. فالمرأةُ المنجبةُ معروفة، في حين أنّ شريكها (الرجل الذي يضاجعها) عديمُ الأهمية إلى درجة عدم معرفته. وقد عاش المجتمعُ البشري 98.5% من مجموع حياته إلى الآن على هذا المنوال. هكذا، فهو أطول أشكال المجتمع زمنياً. وباعتبار الحجارة المصقولة بشكل طفيف هي أولى الوسائل المستعملة أساساً حينذاك، فيُطلَق على ذاك العصر اسمُ العصر الحجري المصقول. وأحياناً يسمى بالعصر الوحشي البدائي. في حين أنّ الاسمَ المفضّلَ سوسيولوجياً هو النظامُ المشاعي البدائي. تُستَخدَم فيه لغةُ الإشارة، ويَسُوده السكنُ داخلَ الكهوف والأكواخ العالية الموثوقة بالأوتاد على ضفاف الجداول والأنهار والبحيرات. يرجحُ الظنُّ والاعتقادُ بأنه تم العيشُ هكذا طيلةَ مليوني سنة في أفريقيا، ومليونِ سنة في آسيا والقارة الأوروبية. لم تتطور بعدُ اصطلاحاتُ الوطنِ والحدود والمُلكية. والانتماءُ لا يُعرَف إلا بالكلان. وعندما يُراد ترميزُ الكلان، فإنّ ذلك يتمّ من خلال تمثيلها بطوطمٍ أو بأيّ شيءٍ آخر مُعبِّر. تتنقلُ البشريةُ تحت ظلّ هذا النظامِ الرتيب نحو العصرِ النيوليتيّ في أواخرِ العصر الجليدي الرابع، ولو أنها شهدت داخلها نقلاتٍ أو حقّقت مستوياتٍ متفاوتةً من التطور.

2- العصر النيوليتي (15000–4000 ق.م تقريباً):

بعد انقضاءِ العصر الجليدي الرابع، وبعد فترةٍ قصيرةٍ من العصرِ الميزوليتيّ (العصر الحجري الأوسط) المُعاش قبل حوالي سبعةَ عشرَ ألفَ عامٍ على وجه التخمين، وعلى حوافّ جبالِ زاغروس–طوروس؛ يتم العبورُ على شكلِ فرعٍ أساسيٍّ لأولِ مرةٍ إلى مرحلةٍ ذاتِ أهميةٍ تاريخيةٍ قصوى تسمى بالنيوليتية (العصر الحجري الحديث)، بسببِ استخدام الحجر المصقول والمشذَّب جيداً والسبج[1] المبلور. إلا إنها في جوهرها تمثل ثورةَ الزراعة والقرية. هذا المجتمعُ الذي بُرهِن وجودُه أركولوجياً، والذي يعودُ إلى ما قبل حوالي عشرة آلاف عام، يَشهَدُ قفزةً عظمى في تلك السلسلةِ الجبلية، بسببِ مناخها الملائم وبيئتها الغنية بالغطاء النباتي والحيوانات التي يمكن الاستفادة منها. فتزداد بذلك فرصُ التغذية، وتُحاكُ المنسوجات، ويتم

[1] السبج أو زجاج أوبسيديان: زجاج صخري بركاني طبيعي نصف شفاف، أسود أو رمادي اللون. كان يصنع منه الأكواب والأواني. كان يصدَّر من جزيرة سردينيا والمجر وصقلية وميلوس ببحر إيجة ووسط تركيا والمكسيك (المترجمة).

الانتقال من الكهوف إلى حياة الريف. تؤدي النباتاتُ والحيواناتُ إلى ثقافة الزراعة وتدجين الحيوانات. وتُصنَع الأواني الفخاريةُ بدءاً من أعوام 6000 ق.م تقريباً. ويحصل العبورُ إلى مرحلة ثقافية وطيدة للغاية ومترابطة ببعضها بعضاً بأواصرَ كثيفة (ثقافة تل حلف)، وخصوصاً في المنطقة الممتدة على شكل هلال يبدأ من حوافّ جبال شرقي البحر المتوسط إلى جبال زاغروس.

البؤرةُ الأم في هذا العصر هي ميزوبوتاميا العليا. حيث يعيش المجتمعُ انفجاراً بالاكتشافات الجديدة وباختراع وسائل الإنتاج. إنّ ما يُعاش أشبه ما يكون بعصر الصناعة النيوليتية. يتمُّ السموُّ بالمرأة الأم في هذه الثقافة إلى منزلة الإلهة-الأم. ويغلب الظنُّ أنّ دورَها محدِّدٌ في تكوين المجتمع الجديد. فالنسقُ (النظام) الأمومي يترك طابعَه الواضحَ على مجتمع الكلان. أما التناقضُ مع الرجل، فيبدأ بالظهور لتوّه آنذاك. في حين كان قد تم العبورُ إلى اللغة الرمزية. وهجراتُ مجموعاتِ العرقِ الأسود المسماة "الساميّة" من الجنوب إلى آسيا وأوروبا عبر المنطقة التي هي بمثابة الخطِّ الرئيسي للهجرة، لَم يَعُدْ أمراً يسيراً كالسابق. يلُوح أنّ هذا العاملَ أدى دوراً مهماً في تكوين الثقافة الساميّة. كما تعسَّرت هجرةُ المجموعات، التي يمكننا تسميتها بذوي البَشَرة الحمراء والصفراء، من الشمال إلى المنطقة. فبينما توجَّهَ فرعٌ من تلك المجموعاتِ صوبَ القارة الأمريكية (عن طريقِ مضيقِ برينغ، حوالي أعوام 12000-7000 ق.م)، نجد المجموعاتِ الأخرى تتكاثف في الصين وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية. في حين أنّ المجموعةَ الهندوأوروبية ذات البشرة البيضاء، والقاطنةَ في المنطقة الوسطى، تؤدي دوراً رئيسياً مهيمناً بسببِ ملاءمة المناخ وظروف التغذية. نخص بالذكر المجموعةَ التي في الهلال الخصيب، والتي تُعَدُّ مجموعةً مهيمنة، وستحافظ على صفتها وميزتها هذه ردحاً طويلاً من الزمن إلى حين بروزِ عصرِ المدنية.

لقد تم نقلُ ثقافة الهلال الخصيب، التي بُرهنُ وجودُها واستدامتُها لأولِ مرة في التاريخ، إلى ميزوبوتاميا السفلى حوالي أعوام 6000 ق.م، وإلى وادي النيل المصري وبلاد البلقان وإيران وسهوبِ شمالي البحر الأسود في أعوام 5000 ق.م، وإلى كافة أرجاء أوروبا والصين في أعوام 4000 ق.م. وحسب تخميني، فمهما تمّ الحديث عن نيوليتية الصين المتنامية بدينامياتها الداخلية، فهي تعتمد غالباً على تلك الثقافة المنقولة. فتربيةُ الأبقارِ ونقلُ استخدامِ السبخ إليها يعزز هذا الطرح. وبطبيعة الحال، فبسببِ الفترات الطويلة تحظى كلُّ

منطقة رئيسية بفرصة تطوير نيوليتيتها الخاصة بها. إلا أنّ كلّ الإشارات تُظهر أنّ الهلال الخصيب هو البؤرةُ الأمُ التي انطلقت منها شرارةُ الثقافة الأولى. فالانتشارُ لم يكُنْ على شكل استعمار أو احتلال. فاتساعُ نطاق المناطق الخالية لا يتيح هذا النوعَ من العلاقات. إنّ الرأيَ التاريخيّ والمعلومةَ السوسيولوجية المُجمَع عليهما عموماً يفيدان بأنّ الحركةَ العالمية الكبرى الأولى، التي تَرَكَت بصماتها الراسخةَ وآثارَها الواضحةَ في العالم، قد تطورت على هذا الأساس.

3- عصر المدنية السومرية (4000-2000 ق.م):

تُمثّل الثقافةُ المسماة "ثقافة آل عُبَيد"، والتي يُخمَّنُ أنها بَرزَت في ميزوبوتاميا السفلى أعوامَ 5500 ق.م، واستمرت حتى 3800 ق.م؛ طَوراً جديداً مؤثراً على صعيد التطور الاجتماعيّ. تتسم هذه المرحلةُ وثقافتها بأهمية تاريخية، سواء من حيث تمهيدها العبورَ إلى المجتمع الأبوي، أو تسجيلِ تقدمٍ ملحوظٍ فيها لتقنيات صنع الأواني الفخارية، أو على صعيد انتعاشِ التجارة فيها، وابتدائها بأولى عصورِ الغزواتِ الاحتلالية والاستيطانية، بالإضافة إلى اعتمادها على ثقافة الهلال الخصيب (وبالأخص ثقافة تل حلف). يمكننا تسميتها أيضاً ثقافةَ أوروك الأولى. نخص بالذكر أهميتَها النابعةَ من كونِ ظهورِ المجتمع الأبويّ دلالةً على التمهيد للمدنية. هنا تبدأُ ثقافةُ الإلهة-الأم بفقدانِ أهميتها، وتُرغَم المرأة على الاعتراف بالتفوق الحاسم للرجل. كما تَقطَع الإدارةُ الهرميةُ أشواطاً ملحوظةً في تقدمها. فلأول مرة نتلمس تأثيرَ البنية الثلاثية لإدارة المدنية الكلاسيكية وحُكمِها في هذه الثقافة على شكلٍ مخطوطٍ بدئيّ. هكذا سوف تَعلو طردياً أصواتُ أقدامِ الشامان الشبيه بالكاهن، والشيخِ الخبيرِ بشؤونِ المجتمع، والزعيمِ العسكري القويّ بدئياً. كما وتَحملُ الثقافةُ الدينيةُ والسياسيةُ والعسكرية الشرقُ أوسطية الآثارَ الغابرةَ لهذه المرحلة.

إنها ثقافةٌ أثبتَت جدارتَها. ونستشفُ تأثيراتها في ميزوبوتاميا العليا أعوام 4500 ق.م. حيث تُحكِم قبضتَها على ثقافة تل حلف، لتُصيّرها مستوطَنة. وقد بُرهِن في السجلات والمخطوطات الأثرية أنّ المستوطَناتِ الأولى انتشرت في أعوام 4000 ق.م، لتصل إلى ما يُعرَف اليوم بمنطقتَي ملاطية وألازغ. هذا وتحمل معها ثقافةَ السلالة، أي ما نسميه بالأسرة الواسعة. حيث لا وجودَ لهذه العناصر في الثقافة التي تسبقها. كما نعثر على آثارِ نشاطاتها

المُدَمَّرة أيضاً. فالآثارُ الثقافية لبعض القرى المُدَمَّرة تَشهد على تنفيذ تدمير واحتلال وغزو ممنهج. وتبرز آنذاك ملامحُ ثقافة التجارة بوضوح. لربما تحققت أولُ هيمنة جادة في التاريخ بالتزامن مع هذه الثقافة.

بات من المعتاد تسمية مرحلة ما بين 4000–3000 ق.م على وجه التقريب بعصر ثقافة أوروك. تتنامى ثقافةُ أوروك بالحذو حذوَ ثقافة آل عُبَيد. وتتمايز عنها بأول ظهور للمدينة–الطبقة–الدولة. أي أنها تنفرد بخاصية البدء بالمدنية وبالتاريخ المكتوب. بالطبع، من المهم للغاية بالنسبة إلى التاريخ، أن نَعُودَ بالثقافة الأبوية إلى أول ثقافة مدينية. ولمناخ ميزوبوتاميا السفلى دورُه الأساسي في ذلك، لفَرضه الريَّ الاصطناعي. فمثلُ هذا النوع من الري يتطلب تعداداً سكانياً واسعاً. فضلاً عن أنّ وسائلَ الري وأدواته شروطٌ تمهيديةٌ للتمدن. كما إنّ تشغيلَ أعداد ضخمة من الناس في الوقت عينه قد استَجلَبَ معه ضرورةَ حلّ مشكلة الإعاشة. واقتضت مستلزماتُ وأدواتُ الري أيضاً ولادةَ الحِرَف والمِهَن. في هذا الوضع يحصل الاستقرارُ على نطاق المدينة بالضرورة. وهذا ما يَفرض وجودَ إدارة معنية بتدبير شؤون المدينة وحلّ مشاكل شرعنة الحكم. إضافةً إلى أنه يتطلب الحمايةَ من هجمات القبائل الغازية والمعتدية، والتي كانت قد بَرزت منذ زمن طويل في الخارج. باتحاد كلّ هذه الأمور، تتولد الحاجةُ إلى ثالوث الكاهن المقتدر+المَلِك الحاكم+القائد العسكري. وملحمةُ جلجامش المدوَّنةُ احتفاءً بأول مَلِك في أوروك وإهداءً له، تَعكسُ هذه التطورات التاريخية بنحو مؤثر.

المدينةُ بنيةٌ تحتيةٌ قادرةٌ بمفردها على إرغام المنطق على التطور. ذلك أنها تُسفر عن مشاكلَ جمة. والمشاكلُ تُشغِّل المنطق، وبالتالي تُشغِّل الفكر، الذي بدوره يُطوِّر وسائلَ الإنتاج الجديدة. من ثَمَّ تتصاعد إدارةُ الاقتصاد، التي تقود بدورها إلى الإدارة السياسية والعسكرية على التوالي. بمقدورنا اعتبارُ التطور الطبقي أيضاً ثمرةً من ثمار المدينة غالباً. ذلك أنّ مجتمعَ المدينة تَجمُّعٌ يتخطى مجموعاتِ العشيرة والسلالة. كما يمكن الافتراضُ أنّ الإدارةَ الهرمية الأبوية الحاكمة قد نبذَت عدداً جماً من الأفراد من بنيتها، نظراً لطبيعة التناقض السائد لديها. هكذا تغدو المدينةُ مركزَ جذب للأشخاص المطرودين من تلك المجموعات، حتى وإنْ كان مقابل سدّ رمقهم فقط. وبما أنّ الشخصياتِ الخارجةَ من نطاق العشيرة والسلالة لأسباب مختلفة ستُكوِّنُ شريحةً محكومةً وعاملةً في كنف الإدارة المتأسسة، فإنّ ولادةَ التمايز الطبقي

تغدو أمراً لا مناص منه. إنّ العلاقةَ السوسيولوجية (التمايز الطبقي) عاملٌ مهم في ثقافة أوروك. وسوف تُولَدُ الدولةُ كامتدادٍ طبيعيٍّ لكافة شبكات علاقات المدينة تلك.

لا تتيح الإدارةُ الحاكمة في المدينة أيةَ فرصة لسيادة حُكم العشيرة أو السلالة. حيث تتطلب إدارةٌ متمرسةٌ تتجاوز روابطَ الدم. علاوةً على أنّ المشروعيةَ تقتضي قوةَ الإقناع. ومَن لَبِّى النجدةَ هو الكاهنُ الذي ربما كان صائغَ أولِ مخطوطٍ للدولة، إضافةً إلى المعبد الذي هو كنايةٌ عن أولِ نموذجٍ مُصغَّرٍ للمدينة. أما عملُ التأسيسِ الذهني للمدينة والدولة والطبقية كمؤسسات أيديولوجية، فيعني الإنتاجَ الميثولوجي والديني. وهو مسؤوليةٌ تقع على عاتق الكهنة. إنّ تأثيرَ الثقافة المادية على الثقافة المعنوية يلفت الأنظار في ثقافة أوروك. ونقيضُ ذلك أيضاً مؤثر للغاية. إذ يكاد من العسير التعرفُ على الثقافة المادية القابعة تحت وطأة الثقافة المعنوية، لأنّ الثقافةَ الماديةَ باتت مخفيةً بوساطة التأسيس الأيديولوجي العملاق. فالوظيفةُ الرئيسية لأيديولوجية الدولة الجديدة تتمثل في حقن الأذهان بهذا التأسيس لغةً وخطابةً ومضموناً، بحيث يعشش فيها لآلاف السنين، فتتستّر وراءه الظروفُ المادية. نتلمس هذه الوظيفةَ في المجتمع السومري على نحوٍ صاعقٍ جداً. فبينما تُضفى المعاني على الدولة كمؤسسة إلهية، تغدو الطبقةُ العاملة في كنفها عباداً خَلَقَهم الإله. أما الحلقةُ الوسيطة بين الدولة ومَن تحت إمرتها، فتَجِدُ صداها في مصطلح "المَلاك". أي، وبينما تنعكس أكبرُ سلطةٍ حاكمةٍ على أنها الإلهُ الأكبر، فإنّ نوابَها يمثّلون مجمَّعَ الآلهة من الدرجة الثانية. أي أنهم يمثلون الإدارةَ الرفيعةَ المستوى في الدولة ونظام اجتماعاتها. في حين أنّ جبلَ الإلهات القديمات لا يزال يستقطبُ الأذهانَ كقوةٍ تعكسُ مدى السيادةِ النسائية للمرحلة التي تَسبقُ المدينة، ولا يزال يستجلب الاستذكار. هكذا، فجميعُ العلاقاتِ الاجتماعية تُترجَم إلى لغةٍ شبهِ ميثولوجية-شبه دينية، لتَخلَع على نفسها مسحةً من الشرعية في كنف العالَم الميتافيزيقي المغاير كلياً، وعلى صعيد الأفراد. وتُعادُ هيكلةُ المدينة-الدولة-الطبقة مجدداً على الصعيد الأيديولوجي.

ستغدو عمليةُ إعادةِ التأسيسِ الأيديولوجي تفسيراً لكلّ أنواع التطور المادي، بل وللطبيعة حتى، لأنها ثقافةٌ معنويةٌ ذات وظيفة كبرى. فبالاستناد إليها وبالاعتماد خصيصاً على اللغة التي تعكسها بشكلٍ أساسي، ستُشتَقُّ المعاني، وسيُعمَلُ على تمكينِ إيمانِ الناسِ بها، وستُعاش الحياةُ بتقديسها في ظلّ هذا العالَم الشرعي الجديد. وعلى الصعيدِ الأيديولوجيّ، فحتى مجرد التساؤل عن وجودٍ أو عدمِ وجودِ ولادةٍ ماديةٍ حقيقيةٍ تجاه هذه الولادة الجديدة، يكاد يفقد معناه

إزاء هذه المستجدات. وحتى إنْ اعتُبِرَ قَيِّماً، فسيتم تصويرُه على نحوٍ مغاير. إنّ ثورةَ أوروك هي أولُ ثورةٍ مدينيةٍ تعادل الثورةَ الزراعية في أهميتها، باعتبارها أولَ مدينة. إنها منبعُ انبثاقِ النهر الأم. أما المساهماتُ اللاحقة، فهي بمثابة جداولَ وبحيرات صغيرةٍ مغلقة لا يمكنها التدفق إلا بفضل النهر الأم. أجل، ثمة ثورةٌ مدينيةٌ في الصين وأمريكا الوسطى أيضاً. هذا صحيح. إلا أنها ثقافاتٌ محليةٌ لا تُشَكِّل النهرَ الأم. فإما أنها تَنضُبُ في مكانِ انبثاقها، أو أنها أشبَهُ ببحيراتٍ راكدةٍ لا يستفيد منها إلا قلةٌ قليلةٌ من الناسِ من حولها. من الضروري الاستيعابُ جيداً أنه، ولأجلِ كينونةِ الحضارة، ينبغي أنْ تَكُونَ النهرَ الأم، أو تنخرطَ فيه، كشرطٍ أوليٍّ مهم. إذ، ما من حضارةٍ نقيةٍ خالصة.

علماً أنه وراءَ ثقافةِ أوروك ثمة ميراثٌ نيوليتيٌّ يمتد عشرة آلافِ سنة. أي أنها لم تنزل إلى الصحراء بزَنبيلٍ من السماء. تسمى هذه الثقافة أيضاً بالحضارة. ولكن، من الصحيح ترجمتها إلى مفردة المدنية. وبينما نُعَرِّفُ بنيتَها المادية والمعنوية وانعكاساتها بهذا المنوال، نَكُون بذلك قد عرَّفنا المدنيةَ برمتها.

ثقافةُ أوروك توسعيةٌ وفقاً لطبيعةِ بنيتها. فاتساعُ المدينةِ على جميعِ الأصعدة مع زيادةِ العطاء والإنتاج، وبسببِ تحملها التزايدَ السكانيَّ إلى حدٍّ معين، قد أدى إلى ولادةِ المدن المجاورة على التوالي. فالثقافةُ القروية في الهلالِ الخصيب أيضاً كانت قد تكاثرت على هذه الشاكلة، لتتمخض عن تأسيسِ سلسلةٍ متعاقبةٍ من القرى. هكذا يتعاظمُ نطاقُ الحزامِ القرويِّ الأول كما الكرة الثلجية (اعتباراً من أعوام 10 آلاف ق.م)، بدءاً من نوالا جوري (في سيفرك التابعة لمدينة أورفا على ضفاف نهر الفرات) إلى جايونو (في أرغاني التابعة لمدينة ديار بكر على ضفاف إحدى فروع نهر دجلة)، ومنها إلى جمي خالان (بالقرب من نهر باطمان)، وصولاً إلى كركوك في الأسفل. هذا هو الحدَث الذي سمّيناه ازدهارَ الثقافات. تَحَوُّلُ أوروك إلى ثقافةٍ أيضاً سَلَكَ مساراً مشابهاً. إنّ تكاثُرَ المدن يعني زيادةَ التنافس. فنظراً لأنّ المدينةَ تعني السوقَ في الوقت عينه، فإنّ الثقافةَ الجديدة تَحمِلُ في ثناياها عنصرَ المنافسة حيثما حلَّت. وقد باتت التجارةُ مهنةً لافتةً للأنظار منذ ذاك الوقت. بل كانت الصناعةُ المعنيةُ بالزراعةِ والمواصلات قد وُلِدَت بريادةِ الحرفيين. أما النزاعُ بين المدن، فسيجلب معه مشكلةَ الهيمنة بطبيعة الحال. ما يعني أن العبورَ من دولةِ المدينة إلى الإمبراطورية البدائية (وهذا ما يعني بسطَ نفوذِ الشخصِ عينه أو حكمِ السلالةِ عينها على كلِّ المدن) سيفرض نفسَه تدريجياً.

ستُقحم حاجةُ أوروك إلى التجارة الساحةَ النيوليتيةَ في مرحلة التحضر والاستيطان مبكراً. فالعديدُ من المعطيات تبرهن وجودَ مساحة انتشارٍ وأنشطة استيطانٍ أكثر رقياً في أوروك، وذلك بالحذو حذوَ المستوطنات المعتمدة على ثقافة آل عُبَيد. نخص بالذكر العثورَ على مستوطنات أوروك الراقية للغاية على سواحل نهر الفرات. كما تُثبت اللقى الأثريةُ وجودَ نزوعٍ يُظهرُ اندلاعَ التمرد من جهة، وتبادلَ البيع والشراء من جهة أخرى في ثقافة ميزوبوتاميا العليا (التي لم تُوقف حلقات التوسع أصلاً منذ عهد ثقافة تل حلف) تجاه حركة الاستيطان المتطورة في أوروك منذ أعوام 3500 ق.م. كما ثمة حفرياتٌ في أطلال كثيرة تشير إلى بدء التمدن في المنطقة خلال أعوام 3000 ق.م بفضل دينامياتها الداخلية القوية جداً. هذا وتَحثُّ جميعُ اللقى المتزايدة مع الأيام على التفكير بانتقال ثقافة المدينة من منطقة النبع الأم صوبَ ميزوبوتاميا السفلى، تماماً مثلما انتقلت إلى مصر وعيلام وهارابا. ونخص بالذكر الحفرياتِ الجاريةَ في الماضي القريبِ في مكانِ السكنِ بمنطقة غوباكلي تبه بالقرب من أورفا، والتي تمخضت عن لُقى قادرة على تغيير الآراء الحالية (حيث برهنت على بدئها في أعوام 10000 ق.م). فقد تم تشخيصُ ثقافة يمكن اعتبارُها عملاقةً مقارنةً بعهدها، وذلك قبل أنْ تشهد الترييف. ويَرجح الظنُّ أنها كانت ثقافةَ المعبد. فرغم عدم التحليل الكافي للمعنى الذي تدلُّ عليه المسلاّت، إلا إنه من المؤكد أنها تعكس ثقافةً جدّ راقية. وقد تؤدي البحوثُ الحديثة إلى حالاتِ انزلاقٍ وتَبَدُّلٍ في المركز الثقافي.

لقد استفضتُ في هذا المقطع بهدف إيضاح أنّ انتشارَ أوروك لا يمكن إلا أنْ تقابله ثقافةٌ قويةٌ وطيدة. كما لثقافة المنطقة أيضاً مقاومتُها وإصرارها على ماهيتها تجاه الانتشار الثقافي المبتدئ قبلها (ربما أنها ثقافة آل عُبَيد البارزة في 5500 ق.م). بل نستنبط من رسوخ ورصانة البنية الثقافية في المنطقة وجودَ حالة دائمة من المقاومة تجاه موجات الهجرة الآتية إلى المنطقة من الجنوب والشمال على مرّ الحقبتين الميزوليتية والنيوليتية.

هذا الواقع، أي انصهار ثقافة أوروك في بوتقة الثقافة المحلية، مؤشرٌ على مدى قوة الثقافة المقابلة. إنه في الأصل سياقٌ لا يفتأ مستمراً إلى يومنا الراهن. أما تَفَوُّقُ أوروك، فيتأتى من قوتها في الإنتاج ومن قوة الدولة المرتكزة إلى التعداد السكاني الضخم. وكأننا وجهاً لوجه أمامَ أولِ نموذجٍ مصغّرٍ من هولندا وإنكلترا.

حسب تفسيري الشخصي، فإنّ ثقافاتِ مصر وعيلام (جنوب غربي إيران اليوم) وميزوبوتاميا العليا هي أولى الثقافاتِ التي نجحت في مواجهة انتشارِ أوروك وآل عُبيد، وفي خلقِ ثقافاتِها المدينية الخاصة بها. علماً أنّ البقايا الأثرية تزداد مع الأيام، بحيث تبرهن على تسارُعِ تطورِ المدينة في تلك المراكز التاريخية الثلاثة اعتباراً من أعوام 3000 ق.م، وأنها صبّت روافدها الخاصة بها في نهر الحضارة.

أهمُّ ما في ذلك هو ما حصل في المدنِ والمناطقِ الجبلية المجاورة لأوروك. فالتاريخُ ينبئُ بانقضاءِ عصرِ أوروك الثقافي في 3000 ق.م، وبدءِ عصرٍ جديدٍ مع سلالةِ أور الأولى. قد يكونُ هذا التطورُ حصيلةَ الصراع بين المدن. وبالأصل، فلدى الاطلاع على الألواح الأثرية، نستشفُّ حصولَ التطوراتِ في هذا المنحى بكلِّ جلاء. فترانيمُ "مرثياتِ نيبور" و"لعنةِ آكاد" معنيةٌ في جوهرها بنتائجِ تدميرِ وإحراقِ المدن. كم هي شبيهةٌ بما يجري اليوم في بغداد وجوارها! يستمر عصرُ أور الأول والثاني حتى أعوام 2350 ق.م، ليبدأ عصرُ السلالة بقيادةِ سارغون الشهير فيما بين 2350–2150 ق.م. وسارغون، الذي يمكن تعريفه أيضاً بأولِ إمبراطور، طالما تباهى ببسطِ نفوذه، أي إمبراطوريته في الهلال الخصيب، بعد خوضِ حروبٍ دمويةٍ مروعة. تُسرَد الوحشياتُ الفظيعةُ على أنها عملياتٌ مجيدةٌ تسمو بالعزة والكرامة. من اليسير اقتفاءُ ذلك في المصادرِ المدونة. حيث يُسجِّل فيها أنه جعلَ آكادَ عاصمة له، وأنه ينحدر في أصله من العموريين (الاسم الذي أطلقه السومريون على القبائل الغازية الآتية من الصحراء العربية. وتعني "الناس المغبرين أو الوسخين"). وفي أعوام 2150 ق.م، يقوم المنتمون في أصولهم إلى زاغروس بقيادة زعيمهم خودا Gudea بتدميرِ آكاد وتسويتها بالأرض، ليؤسسوا سلالةً جديدة. وفي أعوامِ 2050 ق.م على وجهِ التقريب تنهار هذه السلالة أيضاً. وسلالةُ أورِ الثالثة التي حلّت محلها، لا تستمرُّ هي أيضاً سوى مئة عام.

يشير التاريخُ إلى أنّ العصرَ البابلي المهيبَ بدأ في أعوام 1950 ق.م. تبرز أمامنا ثنائيةٌ مثيرةٌ للغاية في صراعاتِ المدن هذه. فالسومريون هم المجتمعُ الأم الخالقُ للمدنية. عندما أقول "الأم" فإني أقصد بها المصدر. إذ يدلّ منشأُهم على احتمالِ كونهم شعباً أو مجتمعاً متأتياً من ثقافة الهلال الخصيب قبل زمنٍ سحيق، ولكنهم غدوا آهلين هناك. فلغتُهم مختلفةٌ عن جيرانهم العموريين والكوتيين، رغمَ كثرةِ المفردات المتداخلة فيما بينهم بالطبع. وبشكلٍ خاص، فهي أقرب إلى مجموعةِ اللغة الآرية. في حين أنها مختلفة بشكلٍ بارزٍ عن الجذورِ

السامية. هجماتُ القبائل العمورية–السامية مكثفةٌ متواصلة. علماً أنّ مدينـةَ آكـاد وسـلالتَها وسارغون نفسَه من أصولٍ عمورية–سامية. بل ويرجح احتمالُ كونِ سـارغون قائـداً نشـأ وترعرعَ في قصورِ المدن السومرية، واحتلَّ مكانَه في حُكمها. فالملاحمُ والأساطير تَعكـس ذلك جلياً. أما الكوتيون، فغالباً ما يقتربون من السومريين كحلفاء. وهم آريون في أصـولهم، وقد قطنوا جبالَ زاغروس. النقطة المثيرة جداً هي سَرَيانُ لوحةٍ مشابهةٍ جداً لذلك في عراقِ اليوم أيضاً.

خلاصةً، فالمدنيةُ كنظامٍ استمرّ حتى مستهلِّ أعوامِ 2000 ق.م، اتسمت أثنـاءَ ولادتهـا وتطورها بنسبةٍ عليا من الدموية والاسـتغلال، وبتأسـيسِ المـدن وتـدميرها، وبالتحـالف والاستيطانِ والهيمنة. ففي الأراضي المروية المعطاء، التي يَعمل فيها العبيـدُ مقابـلَ سـدِّ جوعهم، شَهِدت إلى جانب الزراعة نماءً في الحِرَف والتجارةِ مع المدنِ والمناطقِ النيوليتيـة المجاورة، ما أسفرَ عن زخمٍ هائلٍ من فائضِ الإنتاج. يقوم نظامُ المدنية ذاك المتأسسُ علـى أرضيةِ هذا الإنتاج (أي على خلفيةِ الثقافة المادية) بإنشاءِ ثقافةٍ معنويةٍ مُهيبة، لِيُؤَلِّهَ مجموعاته الحاكمة، بينما يَحُطُّ من شأنِ العبيد العاملين باعتبارهم كائناتٍ مخلوقةً من قُذارةِ الآلهة. ينبغي الإدراكُ جيداً أنّ انعكاسَ الحياة المادية في أساطيرِ الولادة والنشوء بهذا المنوال أمـرٌ جلـيٌّ للغاية. أما الإلهةُ–الأم المبدعة، فيتم خلقُها من ضلعِ الرجلِ الأيمن (الضلع الأعوج). كم هـي مثيرةٌ تلك الأساطير. فهي تَعكس بجلاءٍ كيفيةَ خنوعِ المرأةِ الأم بشكلٍ مطلق. لقد غدت الحياةُ أمراً يُدرَك ويُفَسَّر وفق اللغةِ التي تُؤَلِّفُها الأساطير.

أما الحياةُ المادية الحقيقية، فستبقى قاصرةً عن خلق لغتها وتفسيرها الخاصِّ بهـا حتـى يومنا، فيما خلا سعيها للتطرقِ أحياناً إلى بضعةِ حقائقَ قديمة بـ"لغةٍ ترميزيةٍ تهكمية". لكن، وبما أنه لا أحدَ يفهم أو يَفقه تلك اللغة، فستتخبط في صمتها وخُسران معانيها. علينا ألاّ ننسى أنه لا يزال العجزُ مسيطراً في خلقِ لغةِ الحقيقة وقابليةِ سردها!

4– عصر المدنيتَين البابلية والآشورية (2000–300 ق.م):

رغم الفوارقِ الموجودة على صعيدِ الزمان والمكان بين هاتين المدنيتَين، إلا أنّ التشـابهَ الثقافي والتزامنَ اللذَين انفردا بمزايا خاصة، يطغَيان عليهما من حيث الظهورِ على مسـرح التاريخ والانقطاعِ كسلطةٍ عن السلالات السومرية. يَغلب الظنُّ بانحـدارهما مـن الجـذور

العمورية–الساميّة، ومشاطرتهما الحضارةَ مع السلالة الأكادية. فالشبهُ اللغوي والثقافي بينهما، والمصادرُ المدوَّنةُ الوفيرةُ تؤكد ذلك.

مرَّ العصرُ الأخيرُ للسومريين بكل بهائه في مدينة نيبور الثقافية. من المستطاع التبيانُ أنها أولُ مدينة تشهد تَلَقّي التعليم الأكاديمي. وبعدما دُمِّرَت على يد السلالات الأكادية كاحتمال راجح، تأسست وتصاعدت مدينةُ بابل بالقرب منها، والتي طغت عليها اللغةُ والثقافة الأكادية، ليَغدو بالإمكان اعتبارُها بدايةَ لعصرٍ حضاريٍّ جديد. وبالأصل، فالوضعُ الجديد يتبين بكلّ وضوح بعد عهد سلالة أور الثالثة، أي السلالة السومرية الأخيرة، منذ بدايات أعوام 2000 ق.م. حيث تستولي السلالاتُ الجديدة على المدن واحدةً تلو الأخرى بريادة مدينة بابل. وتبرز أهميةُ اللغة الأكادية كلغة الحضارة الجديدة، إذ تفرض وجودَها في جميع مناطق المدنية كلغة التجارة والسيادة السياسية. ثم تتّخذُ لنفسها اسمَ الآرامية، لتغدوَ لغةَ التفاهم المشترك بين جميع الشعوب الحضارية، ولتؤدي دوراً مشابهاً للُّغة الإنكليزية الراهنة. وعلى الصعيد الحضاري، تتّخذُ الثقافةُ الأكاديةُ من الثقافة السومرية ميراثاً لها من حيث المضمون. أما التحولُ الذي أنجزته ميثولوجياً، فينعكس في ارتقاء الإله ماردوخ وسُموّه. تُعدُّ أنوما أليش من أهمّ الملاحم المتبقية من ذاك العصر. فماردوخ يؤدي دورَ كبير الآلهة في الثقافة التي تَحُطُّ من شأن الإلهة–الأم بشكل بارز، وتُؤَلِّهُ الرجلَ السلطويَّ وتجعله ثقافةً رمزية. إنّ زيوس في الثقافة اليونانية، وجوبيتر في الثقافة الرومانية، وخودا ذا الأصول الآرية في الثقافة الهندوأوروبية (ينحدر القوط الجرمان والإله كوت Got، وكذلك مفردة خوديه Xwedê التي لا تزال دارجةً في الكردية تنحدر من الجذور عينها)، والله في الثقافة العربية، وبراهمان[1] لدى الهنديين، وتاو[2] لدى الصينيين؛ جميعها تمثل الجيلَ الإلهي نفسه.

يغلب انعكاسُ المراحل الحضارية المشتركة وتقاربُ الثقافات المتشابهة لتلك المرحلة على تسمية الآلهة، التي تمثل المجتمعَ كرمزٍ أساسيٍّ له. حتى إنّ ظهورَ الأسماء جميعها حوالي أعوام 2000 ق.م ليس بمحضِ صدفة. بل ينبع من الثقافة الغائرة والمشتركة الكامنة

---

[1] **براهمان:** هو السلطة العليا للكون، يتجلى في الآلهة الهندوسية مثل براهما (براهمان الخالق) وفشنو (براهمان الحافظ) وشيفا (براهمان المدمر). وكل الآلهة الهندوسية تعتبر وجهاً لبراهمان المقدس (المترجمة).

[2] **تاو أو طاو:** كلمة صينية تعني أسلوب الحياة أو الطريق الصحيح (طريق السماء). والديانة الفلسفية الطاوية ذات جذور شعبية، تصب اهتمامها على "العالم الآخر"، وتسعى إلى إدراك الذات وتهذيب النفس بتمرينات اليوجا، للوصول إلى أقصى درجات العلو، أي الواحدية الثابتة التي تكمن وراء عالم التغير وتعطي قوة الدفع وحركة الحياة (المترجمة).

وراءها. يتم تأليهُ ثقافة الرجل المهيمن بشكل ترميزيّ (أي بالاعتداء والتعدي على المرأة–الأم واقتصادها من قبل الرجل الماكر الطاغية). وبينما يخبو نجمُ الأسماء الأساسية للإلهة–الأم شيئاً فشيئاً، والتي هي ستار باللغة الآرية، وإينانا بالسومرية، وكيبالا بالحثية، وعشتار بالساميّة، وكالي بالهندية؛ يتم السمو بأسماء الإله–الذكر المذكورة آنفاً. هذا وتعكسُ أعوامُ 2000 ق.م لغوياً وثقافياً الهزيمةَ النكراءَ والانحطاطَ البليغَ لشأنِ المرأة، وهبوطَها إلى قاع الطوابق الاجتماعية. لقد باتت المرأةُ مهزومةً ومنحطةً ومكبوتةَ النفس والصوتِ وملعونةً وفي حالة هامشية مميتة، تَجترُّ نيرَ العبودية في الحضيض السحيق باعتبارها الجنسَ المعرَّضَ للعبودية في كنف الثقافة المادية والمعنوية للمدنية، حتى قبلَ عبوديةِ الرجل والعشيرة. ضمن هذه الأرضية الثقافية، تتصاعد ظاهرةُ الزوجة الخانعة، ويعلو شأنُ الرجل–الزوج بصلاحياته اللامحدودة. ووضعُ المرأة الذي لا يبرح وطيداً في العالَم العربي والمجتمعاتِ الشرقِ أوسطية ذاتِ الأرضية الثقافية المشتركة، يؤكد صحةَ هذا التقييم. وما جناياتُ الشرف سوى غيض من فيض ضمن هذه الثقافة.

العصرُ البابليُّ أسبقُ من العصرِ الآشوري. وللتراجعِ خطوةٌ بخطوةٍ نحو شمالي ميزوبوتاميا من حيث المكان الجغرافي دورُه المهم في ذلك. وبينما تقع بابل إلى الجنوب من بغداد اليوم، فإنّ المدينةَ المسماة على اسم الإله آشور، تقع بالقرب من الموصل الحالية، حيث سُجّلت انطلاقات لاحقةً باسم نينوى.

يُلاحَظ أنّ مدينةَ بابل جَذبت الأنظارَ في التاريخ ببعضِ مزاياها. فقبلَ كلّ شيء تمثّلت كلّ ثقافة نيبور، المدينة السومرية الثقافية الأخيرة. كما ندرك من ذلك أنّ جميعَ التراكمات الثقافية والشخصيات اللامعة في كلّ المجتمعات التي عاصرتها قد انتقلت إلى بابل في عهدها الإمبراطوري. ويلوح أنّ بُرجَ بابل الشهير و"رواجَ التحدث باثنتين وسبعين لغة" ليس أسطورةً خيالية، بل هو حقيقةٌ واقعة. أو بالأحرى، إنه أسطَرةُ الحقيقة. تُعدُّ مرحلةُ ما بين 1900–1600 ق.م أبهى مراحل العصر الحضاري لبابل. فنفوذُها يسري على المناطق الحضرية قاطبةً كقوة إمبراطورية حاكمة. وإمبراطورُها حمورابي الذائعُ الصيت، هو ثاني إمبراطور عرفه التاريخُ بعد سارغون. فـ"شرائعُ حمورابي"، التي أعلنها باسمه، تتميز بأهمية رئيسية على صعيد تأثيرها وآثارها التي تركت بصماتها على صفحات التاريخ؛ وإنْ كانت بالأصل استمراراً للتقاليد السابقة في القوننة والتشريع. من المؤكد أنّ "قوانين الإله" و"القوانين

الحقوقية" المعروفة في ثقافة المدنية، تحملُ على السواء بصماتٍ تنحدرُ من عهد حمورابي. فقد أحكم هيمنته على جميع مدنِ ذاك العصر بعد حروبٍ دمويةٍ ضارية. فضلاً عن أننا نتلمسُ فرضه سيطرةً تعسفيةً على ثقافاتِ العشائر، سواء تلك القاطنة داخلَ حدوده أو في الجوار. وبينما يسمي الملوكُ-الآلهةُ المصريون أنفسَهم "فرعون" في تاريخ المنطقة، نجد أن الملوكَ-الآلهةَ البابليين والآشوريين غالباً ما يُسمّون أنفسَهم "نمرود".

يبدو أنّ خروجَ (أو فرار) سيدنا إبراهيم من أور (أورفا الحالية) المذكور في العهد القديم[1] (أقدم كتاب مقدس لدى اليهود)، على علاقةٍ وثيقةٍ بجُورِ وظلمِ نماردةِ بابل. يُدوّن التاريخُ أنّ حمورابي حكَم فيما بين 1700–1650 ق.م على وجه التقريب. ولدى التأمل بكَون هجرةِ سيدنا إبراهيم قد حصلت في التاريخِ عينه، فإننا نعي جيداً الصراعَ الدائرَ بين إبراهيم ونمرود. فإبراهيم زعيمُ عشيرةٍ من بين العشائر الكثيرة التي تعتاشُ على الزراعة والتجارة وتربيةِ الحيوان في جوارِ أورفا. وطالما نَشهدُ اليومَ أيضاً المجتمعاتِ الانتقاليةَ المشحونةَ بتأثيراتِ كلتا الثقافتَين المنحدرتَين من الأصولِ الآرية والساميّة في المنطقة.

إنّ القيمةَ الرمزيةَ والمعنوية لقصةِ إبراهيم وعشيرته، والمدوّنةَ بلغةٍ شبهِ دينيةٍ-شبهِ ميثولوجية، هي أمرٌ معلوم. فاعتبارُ سيدنا إبراهيم الجدَّ الأكبرَ للأديان التوحيدية الثلاثة، وكونه يكاد لَم يترك ديناً في العالَم إلا وأثّرَ فيه؛ يكفي لبسطِ أهميته للعيان. من المتوقَّع أنّ عدداً جماً من العشائر والمدن قاومت نماردةَ بابل، الذين شهدوا أعتى درجاتِ التسلطِ والنفوذ مع حمورابي (وهم يشملون كلَّ بيروقراطيي بابل والشخصياتِ الشهيرةَ في كلِّ المراكز والأقاليم. ويبدو أنّ كلمةَ نمرود هي الاسمُ أو اللقبُ الممنوح للحكام المتصدرين في المدن والأقاليم). وأياً كان الاسمُ الإلهي (اسم الله)، الذي تَفرضُ به الإمبراطوريةُ ممارساتها، فمن الواضح أنّ العشائر، بل وحتى المدنَ والقرى التي لا تفتأ مثقلةً بتأثيراتِ النظامِ المشاعي الوطيد، ستبدأُ بمقاومتها، وستتمردُ عليها. ذلك أنه من العسير جداً استعبادُ المجتمعاتِ التي

[1] **العهد القديم:** ويشمل الأسفار الخمسة التي يسميها اليهود (التوراة). يُجمع العلماء على أن أقدم ما كتب من أسفار التوراة هما القصتان المتشابهتان المنفصلتان في سفر التكوين. تتحدث إحداهما عن الخالق باسم (يهوه) والثانية باسم (ألوهيم). ويعتقدون أنهما امتزجتا بعد سقوط السامرة. والعنصر الثالث يعرف بالتثنية، والرابع يتألف من فصول أضافها الكهنة فيما بعد، وهي تكوّن الجزء الأكبر من سفر الشريعة الذي أذاعه عزرا (المترجمة).

تجهلُ طعمَ العبودية، وتُفضّلُ الإبادةَ الكلية لنفسها أحياناً على أنْ تُستَعبَد. وطالما نشهد أمثلةً لا حصرَ لها على ذلك طيلةَ التاريخ.

إنّ دينَ سيدنا إبراهيم وأقاصيصَه تجسيدٌ لتلك الثقافة العامة المقاومة والمناهضة لنمـــرود. المنبعُ الأولُ لهذه الثقافة هو أرضيةُ وزمانُ إمبراطوريةِ بابل في أعـــوامِ 1700 ق.م. أمـــا منبعُها أو رافدُها الثاني، فهو تمردُ سيدنا موسى على فراعنةِ مصر اعتباراً من نهاياتِ أعوام 1300 ق.م، والأقاصيصُ التي تروي ذلك. أي أنها ثقافةُ المقاومـــة لحشـــودِ أشـــباهِ العبيـــد المتطلعين إلى الخلاص، والمنتفضين في وجهِ الثقافة الممثلة لسيادةِ فرعونِ مصـــر؛ مقتفـــين بذلك منحىً يُشبِه أو يطابق مسارَ شريعة سيدنا إبراهيم. تلك الثقافةُ بأجمعهـــا تُشَـــكّل تقاليـــدَ الكتاب المقدس. هذه التقاليدُ ذات المدى الطويل، والتي باتت مع الزمنِ ثقافـــةً جديـــدةً فـــي معارضةِ النمارذة والفراعنة الجبابرةِ في عصرهم، والذين يُصوّرون أنفسَهم ملوكاً-آلهة؛ هذه التقاليد قد تجسدت بعد عهدِ سيدنا موسى في الرهبانِ العتاةِ الأشداء (مثلاً: اعتباراً من التقاليد المبتدئة من هارون أخو موسى، مروراً بصاموئيل الأول والثاني، وصولاً إلى أشعيا[1] والعديد من الأنبياء)، الذين أسّسوا لاحقاً فوق أراضي إسرائيل-فلسطين الحالية مملكةً منيعةً في عهدِ سيدنا داوود وسيدنا سليمان فيما بين 1020-900 ق.م. من هنا، ومن دون التفسيرِ الـــدقيق والحذرِ لمسيرةِ تلك التقاليد والقبيلةِ العبرية التي تمثلها، ولتأثيرِهما ضـــمن التـــاريخ؛ فإنـــه يستحيل إدراك وتحليل تاريخ المدنيةِ وشتى أنواع المقاومات والتمردات المنتفضة في وجهـــه (أقصد بشتى أنواعها جميعَ الحركات بشتى أنواعها: الأيديولوجية، الميثولوجيـــة، الفلســـفية، الدينية، السياسية، الطبيعية، الاقتصادية، الحقوقية، القبائلية، والوطنية).

نلاحظ أنّ العصرَ البابليَّ الأول قد انقضى عامَ 1596 ق.م علـــى يـــدِ القـــوى المســـماة "الكاسيين" ذوي الأصولِ الحثية والهورية. الأمرُ الأكثر أهميةً وإثارةً هنا، هو التحالفُ القـــائمُ فيما بينها اعتماداً على الهويّةِ الحثية والكاسية. هذا الموضوعُ الذي لم يشرحه المؤرخون بعد، يتميز بأهميةٍ ملحوظةٍ على صعيدِ معرفةِ تاريخ المنطقة وشعوبها. يبدو أنّ التغلبَ على تقاليدَ ثقافيةٍ وسياسيةٍ وعسكريةٍ منيعةٍ كبابل ليس بالأمر اليسير. بل يقتضي ثقافةً مضادةً رصـــينةً

[1] **أشعيا:** نبي يهودي وكاتب الفصل الأخير من التوراة. أثناء حصار الآشوريين لأورشليم أصبح أشعيا من أعظم شخصيات التاريخ العبري. تميز بوسع الآفاق وصواب الآراء في السياسة العبرية. لم يكن يشك في أن السامرة ساقطة، وأن المملكة اليهودية الشمالية تحتضر. كان ينصح بمعاملة الناس بالعدل، وترك أمرهم إلى "يهوه" (المترجمة).

للغاية. بَيْدَ أنّ ما فعلَه ممثلو التقاليدِ الإبراهيمية هي الهجرةُ الدائمة، أو بالأحرى الهرب. إذ لم يَكُن لهم أن يصبحوا قوةً سياسية، إلا عندما يجدون الفرصةَ الملائمة من الفراغ الموجود.

من المهم للغاية تحليلُ التقاليدِ المتشكلة في جبالِ زاغروس–طوروس، والمتجسـدة فـي فيدراليةِ عشائرِ زاغروس الأخيرة في عهدِ أوروك وأور، والتي مثّلها خودا (غريب حقاً، إنه يحمل نفسَ اسمِ كبيرِ آلهةِ الآريين. ندرك من ذلك دخولَه ضرباً من الحضارة المضادة) ملكُ الكوتيين الشهير، الذي قضى على السلالة الأكادية في عام 2150 ق.م. وبقدرِ غرابةِ نـدرةِ تطرّقِ التاريخِ إلى هذه التقاليد أو عدمِ تطرّقِه لها أصلاً، فإنها تُعَدُّ حقلاً أو مجالاً مهماً يقتضي التركيزَ والبحث.

الاحتمالُ الأقوى هنا هو أنّ تجمعاتِ العشائرِ القاطنةِ في السهول وعلى سـفوحِ الجبـال وحوافها، والتي تتميزُ بشبكةِ علاقاتٍ واسعةٍ جداً فيما بينها؛ قد قاومت بشكلٍ مشترك، وأَسَّسَت فيدرالياتها إزاء المخاطرِ المشتركة. ومن ثَمّ أسَّست اتحاداتها السياسيةَ المستدامة، سواءً تجاه مستوطناتِ ثقافةِ آل عُبَيد، أو تجاه الاستيطان السياسي والتجاري لكلٍّ من أوروك وأور. وقد اتسمت تلك العشائرُ بإبداعها ثقافةً زراعيةً أكثرَ رسوخاً، وأسَّسَـت شـبكةَ قـرىً متداخلـة ومتراصة للغاية. وشارفت عتبةَ التمدن، وربما كانت تمدّنت قبلاً (اللقى الموجودةُ على تـلالِ المعابد الكبرى في غوباكلي تبه بأورفا تُذَكِّرنا بإمكانيةِ ذلك. فمبدعو تلك الثقافة في أعوام 10 آلاف ق.م يمكنهم بكل سهولةٍ خلقُ ثقافةٍ مدينيةٍ أرقى بكثير مما عليه في أوروك وأور. ففـنُّ العمارِ لديها ومثيولوجياتُها تُشعِرُنا بذلك).

يُلاحَظ أنّ هذه المجموعات، التي أطلقَ عليها السومريون اسمَ "الهوريين" خـلال أعـوام 3000 ق.م، قد أسست صوبَ الشمالِ اتحادَين سياسيَّين منيعَين أعوامَ 1650 ق.م. أحدُهما باسمِ الحثيين، ومركزُه كانيش وهاتوشاش، والثاني باسم الميتانيين، ومركـزُه واشـوكاني (أو خوشكاني Xweşkanî، ومعناها الينبوعُ العذب. وهي حالياً مدينةُ سريه كانيـه Serêkanî التي تُقابِلُ الاسمَ عينَه، والموجودةُ في سوريا وفي جيلان بنار). تُبرهِن العديدُ من الوثائق أنّ الميتانيين مدُّوا توسُّعَهم من كركوك وزاغروس إلى تل علال وجبال أمانوس، وأنهم في أعوام 1400 ق.م غدوا ثالثَ قوةٍ سياسيةٍ وثقافيةٍ عظمى مع المصريين والحثيين. إنهم يشـتركون مع الحثيين في الثقافة واللغة. وتربطهم ببعضهم بعضاً روابطُ الدم الوثيقة والزيجاتُ السياسية (يقول الإمبراطور الحثي شوبيلوليوما للأمير الميتاني ماتيزافـا: "أعطيتـك ابنتـي، فلـنحكم

المنطقة معاً كالرجال"). هذا وتنعكسُ قوةُ الميتانيين بوضوحٍ في الهيروغليفية المصرية. إذ تَكتظُّ القصورُ بالعرائس الميتانيات. والملكةُ الشهيرةُ نفرتيتي هي واحدة منهن.

كما إنّ الإلهةَ الأنثى بودوهابا الشهيرةَ لدى الحثيين هي ذاتُ أصولٍ هورية، وكأنها آخرُ ممثلٍ لأثرِ المرأةِ في ثقافةِ المنطقة. أما الكوتيون والكاسيون، ومن بعدهم الميتانيون الذين يُعَدُّون كياناً سياسياً جديداً، فجميعُ هؤلاء يُعَدّون فروعاً سفلى للهوريين. وأتيمولوجياً، فمفردةُ هوري تعني "الجبليين" في اللغةِ السومرية، ولا تزالُ دارجةً بين الحين والآخر حتى يومنا الحالي. الأهمُّ من ذلك أنّ كلَّ الدلائل القوية تشير إلى أنّ جميعَ ملوكِ وأمراءِ الدولةِ المسماة "الحثية" يحملون أسماءً هورية، ومتزوجون من أميراتٍ هوريات الأصل. وحسب تفسيري الشخصي؛ فبينما يُعَدُّ الميتانيون على الأرجح اتحاداً سياسياً أو كياناً أشبه بالفيدرالية، مؤسَّساً في الهلال الخصيب على الحواف الجنوبية لقوسِ جبالِ زاغروس-طوروس؛ فإنّ الفرعَ الثانيَ من الهوريين يُمثّله الحثيون، الذين نظّموا صفوفهم في الشمال، أي في المنطقةِ التي تمتدُّ حتى جبالِ البحر الأسود، وكذلك على طولِ شمالي جبالِ طوروس؛ ليُؤسّسوا دولةً أقوى، بل أقربَ إلى الإمبراطوريةِ البدائية. يمكن سرد المؤثراتِ المؤكّدةِ على ذلك متمثلةً في الأرضيةِ الثقافية والقرابة والعلاقاتِ الدبلوماسية، بل وحتى في التحالفِ الحثي-الكاسي الأهمِّ من كلِّ ذلك.

من اليسير التبيانُ أنّ هذه المقاومةَ الثقافية في الشمال، وكذلك الاتحادَ السياسي المتشكلَ في أواخرها، قد طَوَيا صفحةَ العهدِ البابلي الأول. أما بالنسبةِ إلى بابل في عهدها الثاني (1600-1300 ق.م)، فإما أنها انضوت تحت هيمنةِ ذاك الاتحادِ السياسي، أو أنها ظلت مدينةً عقدَت معه ما هو أشبهُ بالوفاق، ليتشاطرا الحكمَ فيها، ولتستمرَّ بوجودها على الأغلب كمركزٍ تجاريٍّ وثقافيٍّ هو الأكبر في عهدها. لقد كانت أشبهَ بباريس اليوم.

أثرت الثقافةُ البابليةُ من الأعماق في الكتبِ المقدسة الثلاثة أيضاً، وتركت العديدَ من البصماتِ عليها. هذا ويمكن تعريفها كمستودعِ التجارةِ والسوقِ الإقليميةِ ومدينةِ الجامعة. كما يمكنُ التبيانُ بكلِّ سهولة أنها جسّدت دورَ المركزِ الدولي (أو بالأصح فيما بين الأقوام والمذاهب) لمدنياتِ عصرها. وباتت كلُّ الألاعيبِ السياسية والتجارية والاستخباراتية تُحاك في بابل. فلا يمكن غضُّ الطَّرْفِ عن دورها كمركزٍ تآمري. علاوةً على أنّ تصويرَها وتوصيفَها في الكتابِ المقدس مثيرٌ للغاية. باختصار، لقد أدت دورَها كمركزٍ حضاريٍّ بجدارة. وهي بجانبها هذا شديدةُ الشبهِ بلندن اليوم.

أما العصر البابلي الثالث (610–330 ق.م)، فيبدأ مع مسح نينوى من الخريطة عام 612 ق.م بناءً على التحالف المُبرَم مع الميديين (وهو شبيهٌ للغاية بالتحالف الشيعي–الكردي الراهن)، وينتهي مع غزو الإسكندر للمنطقة عام 330 ق.م. ويتمُّ استذكارُه عادةً بإمبراطورية نبوخذ نصر[1] الذائعة الصيت. وهي آخرُ أكبر إمبراطوريات ميزوبوتاميا. بعد هذا التاريخ تبدأ ميزوبوتاميا بخسران دورها كمركزٍ أُمٍّ رويداً رويداً. فبعدَ أنْ عَجَنَت ثقافةَ البشرية كمركزٍ أُمٍّ للتاريخ طيلةَ خمسةَ عشرَ ألفِ عام تقريباً في أحضانِ وُديانِ نهري دجلة والفرات وعلى جانبيهما، وفي ثنايا الجبال والسهول التي يحتضناها، ومن ثَمَّ قامت بنشرِها في جميع أرجاءِ القارات؛ باتت منهكةَ القوى. ولكنها تُعدُّ نفسَها اليوم لمرحلةٍ جديدةٍ وهي متفائلة.

يمكن تقسيمُ عصرِ آشور أيضاً إلى ثلاثِ مراحل بنحوٍ مماثل. فهي أعتى قُوى التاريخِ القديم سياسياً وعسكرياً وتجارياً. وتؤدي دورَ الحلقة الوسيطة بين المدنيتَين السومرية والإغريقية–الرومانية. يتم استذكارُها في المدنية بإراقةِ الدماء والجور والإبداع التجاري، والاحتفاء بانهيارها كيومِ عيدٍ من قِبَلِ جميعِ شعوبِ الشرق الأوسط (بما في ذلك شعبها). ولانتهاءِ الاستبدادِ والطغيانِ الأقرب إلى طرازِ نمرود وفرعون نصيبُه المُحدَّد في تلك الاحتفالات.

العهدُ الأول (2000–1600 ق.م) هو عهدُ نماءِ الأرستقراطية التجارية. واللافتُ أنّ الزمرة التجاريةَ والسياسية تتجسد بكثافةٍ في نفسِ الشخصية كشكلٍ احتكاري. بالمقدور القول: إنّ احتكارَ القوةِ السياسية والتجارية قد تأسس لأولِ مرةٍ على يدِ المجتمعات الآشورية. كما يمكن التبيان، وبكلِّ سهولة، أنهم اعتمدوا على إرثٍ تاريخيٍّ واسع، واستخدموا الخبرةَ التجارية لكلٍّ من آل عُبَيد وأوروك وأور وبابل، واقتفوا أثرهم، وطوّروا التجارة اعتباراً من أعوام 2000 ق.م في جميعِ المناطق الحضاريةِ بالاشتراك مع جيرانهم من القرى النيوليتية والمجموعات المهاجرة، وأسسوا المستوطناتِ التجاريةَ في المراكز المتقدمة الرئيسة. ولأولِ مرةٍ عملوا بما هو أشبهُ بالامتيازات الأجنبية المستقلة، وامتلكوا شبكاتٍ من القوافل الواسعة جداً، فكانوا المدنيةَ الأرقى من حيث الوعي التجاري. ولَجَؤوا إلى القوة التعسفية لضمانِ

[1] **نبوخذ نصر:** ابن حاكم الدولتين البابليتين الأولى والثانية. أقوى ملوك الشرق الأدنى، وأعظم المحاربين والبنّائين والحكام السياسيين. التقى بالجيوش المصرية عند قرقميش، وكاد يبيدها. وقعت فلسطين وسوريا في قبضته، فألحق المَلَكية اليهودية بحكمه، واشتُهر بفرض السبي الثاني على اليهود (المترجمة).

جميع هذه العلاقات الاستراتيجية. تزخر نينوى بالغنى والذهب والفضة، فباتت بمثابة أمستردام هولندا. وباتت مراكزُ أجودِ الأقمشة وأشهرِ القصور تجتمع في نينوى والمدن المجاورة لها. ومثلما الحال في المنافسة بين أمستردام وباريس، فإنّ بابل هي المنافس الند لنينوى (آشور). فكلُّ واحدةٍ منهما تبذل جهوداً مريرةً للتأثير في الأخرى، ولمدّ هيمنتها عليها. كما لَم تتناقص نزاعاتهما الاقتصادية والتجارية وصداماتهما السياسية واشتباكاتهما العسكرية بسببِ المصالح المتبادلة. لكن، ورغم تداولِ التفوق المرحلي بينهما من حينٍ لآخر، إلا أنهما عجزتا عن إحرازِ التفوق النهائي.

يمر العهد الثاني (1600–1300 ق.م) تحت ظلّ الهيمنة التي بسطها الميتانيون والبابليون حصيلةَ التحالف فيما بينهم. إلا أنهم يستمرون في أداءِ أدوارهم التجارية.

العهد الثالث (1300–600 ق.م) هو العهد الذي أنشؤوا فيه قوتَهم العسكرية والسياسية الأصلية، فغدوا القوةَ الأكثر هولاً في عهدها. وفيما عدا الأورارتيين، لم يتركوا مكاناً إلا واحتلوه وفرضوا عليه الضريبة، بما في ذلك مصر. ويَفرضون عهداً تجتَرُّ فيه الأقوامُ والعشائرُ أشدَّ المخاضات. بالإمكانِ نعتُهم بوجهِ المدنيةِ الأكثر دموية. حيث يتباهَون ببنائهم الأسوارَ والقلاع من الجماجم، ويتحدثون عن ذلك وكأنه معيارُ عظمتهم. فيُقتَل كلُّ أفرادِ الأقوام والعشائر، فيما خلا المستَعبَدين منهم. فحتى مدنيةٌ مثل مصر لم تَنجُ من الاحتلال الآشوريّ (670 ق.م). كما تُسَوّى مملَكةُ القدس أرضاً. إنها قوةٌ عالميةٌ أشبَه بأمريكا اليوم. ومثلما الأمرُ في كلّ إمبراطورية، فهم يغرقون في الأنانيةِ بأعلى درجاتها، ولا يعترفون بثقافةِ الوفاق والعيش المشترك السلميّ. كما لا يمكن الاستهانة بنصيبهم في خلقِ وتشييدِ تقاليدِ الإمبراطورية.

مرةً أخرى يؤدي ذوو الأصولِ الهورية دوراً مصيرياً في دمار آشور وانهيارها. فجميعنا نعلم أنّ الميتانيين كتموا على أنفاسهم وكبحوا جماحهم مدةً طويلة (1600–1300 ق.م). لكنّ تدميرهم وقضاءهم على الميتانيين لا يُنهي مقاومةَ ذوي الأصول الهورية. حيث تتصدى المجموعاتُ العشائريةُ المعروفة باسم النائيريين (وتعني في الآشورية "شعب النهر")، وتقاومُ الآشوريين مدةً طويلة (1200–900 ق.م) في إقليم بوطان الحالي، عبر الاتحادات الأقرب إلى الفيدراليات العشائرية. بعد هذا التاريخ يَدخل الاتحادُ السياسي المسمى "الأورارتيين" حيزَ الواقع، لتستمرَّ مقاوماتُهم تجاه آشور من أعوام 870 ق.م إلى حين انهيار آشور (610

ق.م). تتحول هذه المقاومة، التي دامت قُرابةَ ثلاثة قرون، إلى كيانٍ سياسيٍّ حصينٍ في مركز وان الحالية، لتترك بصماتها على صفحات التاريخ. كما يُحتَمل وجودُ بنيةٍ سياسيةٍ عليا هجينة. ففي البداية يطغى تأثيرُ اللغة الآشورية، ويَغلب الظنُّ باستخدام لغةٍ خليطةٍ مليئةٍ بآثار اللغات الهورية والأرمنية والقفقاسية. تَعكس هذه البنيةُ اللغويةُ الموزاييكَ الذي تشتمل عليه المقاومة. نستشف من ذلك أنّ هذه الشعوبَ القاطنةَ كخليطٍ مشترك في المنطقة قد اتحدت تجاه المخاطر المشتركة، وحافظت على وجودها عبر كيانٍ سياسيٍّ موحدٍ منيع. كما إنه عهدٌ شَهِدَ النشاطَ المؤثرَ للإسكيتيين ذوي الجذورِ القفقاسية. وإذا وضعنا نصبَ العين احترافَ الأورارتيين في الحدادة، واستخدامهم البرونز في صنع العديد من الأسلحة والأوعية، وتفوقَهم في العمار يتصدره بناءُ القلاع والحُصُن، وتَغلُّبهم العسكري المتواصل على آشور؛ فإننا سندرك أهميتَهم بنحوٍ أفضل. إنّ النصيبَ الوافر في إنهاك الآشوريين وإيلائهم شرَّ بَلِيّةٍ كان من حصةِ دولةِ أورارتو، رغم عدم تمكنها من إلحاقِ الهزيمةِ النهائيةِ بهم. لقد ترك الأورارتيون أثراً يصعب محوُه من صفحات التاريخ الحضاري.

أما الهزيمةُ الساحقة النهائية، فلَحِقَت بآشور عام 612 ق.م، حصيلةَ التحالف بين الكونفدرالية الميدية ودولةِ مدينة بابل، بعد دبلوماسيةٍ خفيةٍ زاولَتها بابل على المدى الطويل، وبعد الانشغالِ الدؤوب للرهبان الميديين الذين تمت تسميتُهم بالماغيين Magî (وتأتي من كلمة "ماغ Mağ" التي تعني موقد النار في اللغة الكردية). هكذا يبدأ عهدُ الميديين والعصر البابلي الثالث في المنطقة.

النتيجةُ الأهم التي يمكن استخلاصُها من الواقع العملي للمدنية الآشورية، هي تداخُلُ الاحتكارَين التجاري والسياسي، واهتمامهما بالحروب. إذ تُشكّل آشور المرحلةَ الأهمَّ لهذَين الاحتكارَين في التاريخ الحضاري. وبالمقدور القول: إنّ الحلقةَ المركزية الأولى الواصلةَ بين المدنيات المصرية والصينية والهندية -قبل الإمبراطورية البرسية- هي الاحتكاراتُ التجارية الآشورية. لقد خلقوا عالَماً تجارياً قائماً بذاته. إنه شكلٌ من العولمة في ذاك العصر. مرةً أخرى يتبدى أنّ الاحتكارَ التجاري ليس اقتصاداً. بل يُفرَض على الاقتصاد من الخارج بنظامٍ إرهابيٍّ يَندر وجودُ نظيرٍ له، لينهبَ الثروات التي جمعَتها وأوجدتها الشعوبُ والقبائلُ بشقِّ الأنفس وبالكدح المرير. من الواضح جلياً مدى استحالةَ أنْ يتمَّ الاحتكار التجاري من دون دولة. فبينما كانت الاحتكاراتُ السياسية السابقة متعلقةً بنمطِ الزراعة العبودي، فقد اكتَسَبت

التجارةُ في هذه الفترة، ولأولِ مرة، ثقلاً يُعادِل ما للزراعةِ منه. وإذ مـا عرّفنـا الاحتكـارَ التجاري على أنه الرأسمالية، فإنّ الاحتكار السياسي يحتل مكانه في المدنية كقوةٍ اسـتعماريةٍ استغلاليةٍ أكثر تأثيراً في نهبِ وسلبِ فائضِ الإنتاج في الزراعة. الإمبراطوريةُ هـي شـكلُ الحكم الذي تشجعه التجارةُ أكثر من الزراعة. فضمانُ الطرق حاجةٌ ضروريةٌ لتجارةِ المناطقِ الطويلة. وهذا ما لا تُؤَمّنه إلا الإمبراطورية. أما الحدّةُ التي تَميّزَ بها العنف، فمن الجليّ بمـا لا يحتملُ الجدل، أنها تصاعدت بالتداخل مع المقاومة التي يبديها المجتمعُ تجـاه الإرغامـاتِ الاقتصادية الجديدة المفروضة عليه.

من الواضحِ أنّ الزراعةَ والسوقَ والتجارةَ الصغيرةَ والحرفةَ وعدداً جماً مـن الشـرائح الخاصة المستقلة ذات فائدةٍ للاقتصاد. فكدحُ الإنسان في جميعِ هذه المجالاتِ قد أثبتَ قيمتَـه المُطوِّرة للإنتاجية والعطاء. ليس عسيراً تشخيصُ عدمِ جدوى الاحتكار السياسي أو العسكري أو التجاري–الاقتصادي بالنسبة له. فهل كان الاقتصاد سيصابُ بالركودِ لو لم تكُـن آشـور؟ بالعكس، من المفهوم أنّ الوسطَ الذي يستتبُّ فيه السلامُ والأمنُ قادرٌ على خلقِ حياةٍ اقتصاديةٍ مغايرةٍ وإيجابيةٍ أكثر. والدولةُ باعتبارها شكلَ الحكمِ المناهض للديمقراطية، ليست فقـط بـلا جدوى أو غير ضرورية، بل وهي قوةٌ مخرِّبةٌ للاقتصاد والمجتمع، من خلال البيروقراطيـة التي تنتجها، والحروبِ التي تشنها، وعملياتِ النهبِ والسلب التي تقوم بهـا. لا أنـاقش هنـا أهميةَ وضرورةَ المدينة والتمايزَ الطبقي. بل أتحرى في العلاقة بين المدنية والقوة الطاغيـة المتلثمة بالأغطية الأيديولوجيةِ الإلهية، والمحصنّة بجدارِ عسكريٍّ وسياسيٍّ غلـيظ. أكـررُ ثانيةً؛ حتى وإنْ كانَ للمدنيةِ جوانبُها الإيجابية على صعيدِ التمدن، فهي قد دُنِّسـت، وطَغَـت عليها الجوانبُ السلبية بالعوائق الرجعية التعصبية التي تجرها إلى الـوراء. فتنسـيقُ الإدارة شيء، واحتكاراتُ الطغيانِ والسلب شيءٌ آخر.

أشدد على أنّ تداخلَ الاحتكاراتِ السياسيةِ والتجاريـة والاقتصـادية لا يقتصـر علـى الرأسمالية فحسب، بل ظهرَ وتميّزَ بالخاصياتِ نفسها منذ بداياتِ المدنية بالتزامن مع التمـدن وحكم السلالة. وأنّ هذه الاحتكاراتِ الثلاثةَ قد نسفَت الجوانبَ الإيجابيةَ للمدنيـة، وسـحقَت الأنشطةَ الديمقراطيةَ فيها، وأحاطت بها كسلسلةٍ متواصلةٍ ومترابطةٍ لا تنقطع؛ لتنتقلَ بوجودها إلى يومنا الراهنِ بناءً على ذلك. لنستمرَّ إذن في التعرف على حلقات تلك السلسلة.

5- المدنيات المصرية، الهندية، الصينية، الحثية والفينيقية:

إنّ تسليطَ الضوءِ على مساهماتِ مصر والهند والصين في النهر الأم للحضارة موضوعٌ يتطلب عملاً كبيراً، لكنّ مكانه ليس هنا. إلا إنه قد يَكُون مفيداً القيامُ بالتحري والتحقيق الموجز في أسبابِ طغيانِ الزراعة فيها على الأرجح، وعجزها عن إبداءِ القدرةِ والإرادة اللازمتين لتخطي مناطقها. إني على قناعةٍ بأنها راقيةٌ للغاية في داخلها، وأنّ استدامتَها ردحاً طويلاً من الزمن ترجعُ إلى عدم لجوئها إلى الاحتكار الاقتصادي، وبالأخص الاحتكار التجاري في المسافات البعيدة. فثلاثتها تكاد تغيب فيها التجارةُ الخارجية. يبدو أنّ البنيةَ الداخلية للزراعة والتجارة لا تتيح الفرصةَ كثيراً للاحتكار. فبقدرِ ما يقف الاحتكارُ السياسي القائمُ على مسافةٍ بعيدةٍ من الاحتكارِ الاقتصادي، فإنّ عمرَه يَكُون أطول. فالقوةُ السياسية والعسكرية تُواجه اعتراضاً أقلّ، عند قيامها بعرقلة المخاطرِ الخارجية والفوضى الداخلية. بالتالي، فإنّ عمرها يطولُ أكثر. جميعُها في نهايةِ المآل هي احتكاراتُ السمسرةِ والريع الاقتصادي. لكنّ الأمر المفهومَ أيضاً هو أنها لم تَغرَق حتى الحَلْقِ في نزعةِ الاحتكارِ الاقتصاديّ.

لقد قدّمَت مصرُ مساهماتها في الثقافة والحضارة الأوروبية بقدرِ تأثيرها في الثقافة الإغريقية-الرومانية. في حين أنها بَقِيَت بالنسبة إلى أفريقيا كثقافةٍ شبه غائبة. وهي لم تتدخل في التجارةِ أبداً. كما جرّدَت نفسَها من الشرق الأوسط. ربما كانت من أولى أمثلةِ الاشتراكية المطروحة بيَدِ الدولة. إذ ما من أمثلةٍ شبيهةٍ ومؤثرةٍ بقدرِ ما هي مصر. فقد انخرطت مصرُ كلياً، والهندُ والصينُ جزئياً في حضارةِ العصور الوسطى عن طريقِ الشرق الأوسط. وأدت الديانةُ الإسلاميةُ دوراً أساسياً في صبِّها جميعاً داخل حوضِها، ومن ثم تقديمها إلى أوروبا.

لا داعٍ لتخصيصِ بندٍ منفصلٍ حولَ الحثيين، الذين نشروا الحضارةَ في بلادِ الأناضول بالتحالفِ مع الهوريين-الميتانيين. فمن خلالِ بسطِ نفوذهم على سواحل إيجة، قدموا مساهماتهم في إنجازِ التطورِ الحضاري الجديد داخل شبهِ الجزيرة اليونانية، بما يعادل مساهمةَ المصريين والفينيقيين بأقلّ تقدير. وقد سدوا الطريقَ أمامَ توسعِ مصر عن طريقِ سوريا، وأثروا أيضاً في عرقلةِ تَوَسُّعِ آشور ومن قبلها بابل.

أما تجارةُ المناطق الشاسعة، التي عجزَت مصرُ عن إنجازها، وتركَتها خالية، فقد أنجزها القومُ الآهلُ في شرقي البحر المتوسط، والمسمى الفينقيين. حيث يعُود الفضلُ في نجاح

تأسيس أولى المستوطنات التجارية المحيطة بأطراف البحر الأبيض المتوسط إلى الفينيقيين. كما إنهم أولُ من نشر الثقافتين الشرقَ أوسطية والمصرية في أوروبا. فضلاً عن أنّ فنونهم في الأبجدية وصناعة السفن مؤثرةٌ على الصعيد الحضاري. فهم من علّم اليونانيين حروفَ الأبجدية. وهم أولُ من أسّسَ الموانئ. ودورُهم مهم في نقل الثقافة المعنوية. إنهم عاملٌ مؤثرٌ في التاريخ الحضاري، بقدر الأورارتيين على الأقل.

أما تأثيراتُ المملكة الإسرائيلية، فترجح كفّتُها في الساحة المعنوية. والأهمُ من ذلك هو إنتاجُ التقاليد العبرية للأديان التوحيدية. فكأنّ لهم ذرائع ومسوّغاتٍ تاريخية، من قبيل إبراز الدولة المعنوية في مواجهة الدولة المادية المصرية والسومرية. من الضروري عدم النظر إلى التقاليد العبرية من النافذة اليهودية الضيقة. فبينما ارتقى التجارُ اليهودُ في الحقل المالي المادي من هذه التقاليد على الأغلب، نَجدُ الأنبياءَ والكُتّابَ والمتنورين الواعين قد تواجدوا في حقلها المعنويّ. أما طغيانُ تأثيرهم في كلا الحقلين، فقد تركَ بصماته الغائرة في تاريخ الحضارة العالمية. من هنا، وللتعرف على الحضارة بشكل كلي، يتوجب بالضرورة تحليلُ التقاليد السومرية والمصرية والعبرية بكلّ جوانبها. لذا، فإيضاحُ أوروبا من خلال إسنادها إلى العصور الوسطى، ونسبياً إلى الثقافة الإغريقية-الرومانية العريقة، يُعدُّ نمطاً من السرد المُعلّق في الهواء دون جذور. إنه نمطٌ ناقصٌ وخاطئٌ للغاية. سأجهد لاحقاً لتناول ماهيةِ النتائج الوخيمة المتمخضة عن تلك النواقص.

6- العصر الميدي-البرسي (700-330 ق.م):

للميديين تأثيرٌ لم يبرز بعدُ إلى العلن بشأن الحضارة. فمن أهمّ المزايا المعروفة عنهم أنهم قومٌ ذو أصولٍ هورية، ويقطنون جبالَ زاغروس، ولهم علاقاتٌ قرابةٍ مع الفرس، وأنهم كوّنوا فرعاً على شكلِ عشائر آرية. وقد تميزوا بهوية المقاومة تحت نيرِ القمعِ الشديدِ للآشوريين. وثمة رهبانهم المسمّون "الماغيين"، الذين هم مُعلّمون ومدربون ومنظّمون أساسيون، بحيث يمكن القول أنهم أدّوا دوراً بارزاً في شؤونِ الإدارة مدةً زمنيةً طويلة. من المؤكد أنهم أسسوا اتحاداً كونفدرالياً في مستهلّ أعوام 700 ق.م، وعاشوا في منطقة ميديا، التي تشمل غربي إيران اليوم، وتقع في منطقةِ تقاربُ الحدود الإيرانية والعراقية والتركية الحالية. وقد شهدوا علاقاتِ تجاذبٍ وتصادمٍ مع الإسكيتيين الوافدين من بلاد القفقاس. وبتغلبهم على الآشوريين

في 612 ق.م، تزداد شهرتهم، وتُفتَح الطريقُ أمامهم. هذا ومن المعلوم أنهم هزَموا الفريقين عامَ 585 ق.م على شواطئِ النهر الأحمر. في تلك الأثناء يَظهَر علاّمةٌ متمرسٌ مقتدرٌ من بين الرهبان الماغيين، اسمه زرادشت، ليؤسسَ ديانةً يطغى عليها الطابعُ الأخلاقي. إنها الزرادشتية. هي ليست ديناً خالصاً، ولا فلسفةً خالصة. وبالإضافة إلى تميُّزِها عن التقاليد الإبراهيمية، إلا إنَّ التأثيراتِ المتبادلةَ كثيفةٌ بينهما. وقد تبلورَ تأثيرُ الزرادشتية على وجه الخصوص في فترةِ قيامِ إمبراطور بابل نبوخذ نصر بأسرِ بَني إسرائيل ونقلِهم إلى بابل 595 ق.م. تنظر الحضارةُ اليونانيةُ إلى الميديين بأنهم أكثر أهميةً ورُقياً من البرسيين. وهم الشعبُ الأكثر ذكراً في تاريخ هيرودوت. وحصيلةَ خيانةٍ داخليةٍ عامَ 559 ق.م، يتَسَنَّمُ الأخمينيون البرسيون رأسَ الهرمِ السياسي الميدي. لقد تمت تنشئة كيروس، مؤسس هذا الكيان، في القصور الميدية. أي أنَّ البرسيين والميديين عنصران مشتركان مؤسِّسان للإمبراطورية. بالتالي، فالاكتفاءُ باسم "الإمبراطورية البرسية" هو تسميةٌ ناقصة.

لقد وطَّدوا أوسعَ نطاقاتِ الاتحاد السياسي للإمبراطورية البرسية–الميدية في عهدهم خلالَ مدةٍ تصل إلى ثلاثة قرون، لتمتدَّ من مصر إلى أعماقِ بلادِ الهند (التي فُتِحَت في 515 ق.م)، ومن حدودِ الصين إلى شبهِ الجزيرة اليونانية. وقسَّموها إلى اثنتَين وعشرين مقاطعة، ليؤسِّسوا نوعاً من شبهِ الدولة. أما مساهماتُهم في الحضارة، فتجسدت في البيروقراطية ونظام الطرقات والبريد الجيِّد، وفي بناء أعتى جيش في عهدهم. فضلاً عن إيلائهم الأهميةَ للتقاليد الأخلاقية.

انتَهَلت الحضارةُ اليونانية العديدَ من عناصرها الثقافية من الميديين والبرسيين. وفي ذاك العصر تَبَلورت معالمُ التمييز بين الشرق–الغرب. ثمة تأثيرٌ متبادلٌ وثيقٌ فيما بينهم. فالعديدُ من اليونانيين موظفون في القصور البرسية، والآلافُ منهم صاروا جنوداً مرتزقة. إنَّ تكديسَهم الثروات الكبرى، وتحكُّمهم بمنطقةِ إيجة لقرنَين من الزمن، قد طوَّر لدى اليونانيين تياراً مضاداً للبرسيين إلى درجةِ الهوَس. فبات تحطيمُ طَوقِ البرسيين الضاغطِ من جهة، والاستيلاءُ على ثرواتهم من جهة أخرى بمثابةِ هدفٍ قومي مللي. من هنا، فظهورُ الإسكندر وكأنه هرقل[1] الجديد ليس بمحضِ صدفة. فقد أخذ الإسكندرُ حصته من هذا المناخ، وتلقى

[1] هرقل: أحد الشخصيات المهمة في الميثولوجيا اليونانية. يقال إنه ثابر عشر سنين على إنشاء جيش ودولة جديدين من أنقاض الجيش والدولة القديمين. أبحر بأسطوله إلى البحر الأسود، واخترق أرمينيا، وهاجم بلاد الفرس، وهزم جميع الجيوش التي سيَّرها إليه كسرى. ولمّا تقدّم اليونان، فرَّ كسرى (المترجمة).

تدريباً خاصاً على يد أرسطو. فحتى الفلسفةُ اليونانية مشحونةٌ بتأثيرات الصراع في كيفية التصدي لهذا القمع السائد. أما التأثيراتُ الميثولوجية، فهي بالأصل أكثر بأضعاف مضاعفة. لقد تكوَّنَ ما هو أشبَهُ بثقافة المقاومة. حيث طَبَّقَ اليونانيون ضد البرسيين تجارب مشابهةً لتلك التي مارسَها الميديون ضد الآشوريين. إنّ القوةَ الكامنة وراء تمكّنِ الإسكندر (المقدونيّ في أصله واليونانيّ في ثقافته) من تمزيقِ أوصالِ الإمبراطورية البرسية وكأنها قصرٌ من ورق؛ هي تعبيرٌ صارخٌ عن التركيبةِ الجديدةِ المؤلَّفة من ثقافةِ المقاومة الممتدة مئات السنين، وبشكلٍ خاصٍ من التنوير الفلسفي وروح القبيلة المقدونية الحرة.

7- الثقافة والحضارة الإغريقية-الرومانية:

من الخطأ تقييم الثقافة والحضارة الإغريقية-الرومانية بأنها بدايةُ الثقافة الغربية. حيث لم تولَد ثقافةٌ أو حضارةٌ كهذه في الغرب، أي في أوروبا، حتى تسمى الثقافةَ والحضارةَ الغربية. إنّ المستجدات المُعاشةَ في المجالِ الثقافيّ داخل أوروبا، تعني نقلَ الأحداث والوقائع، بما في ذلك مسيحيةُ العصور الوسطى، وكذلك نقلَ الثقافات والحضارات النابعةِ من الشرق الأوسط (ميزوبوتاميا ومصر) إلى أوروبا، مع تأخرِ قيَمٍ يصلُ حتى القرنِ الخامس عشر الميلادي. ما نسعى إلى إيضاحه هنا هو كيفيةُ جريانِ الثقافة، التي تشكلت خلال "فترة طويلة" امتدت خمسة عشرَ ألف عام، والتي تنبعُ من "مكانٍ معيّن" على شكلِ حلقاتٍ متسلسلة، وكيفيةُ تدفقها إلى أوروبا كنهرٍ أمّ.

رغم أنّ الحلقةَ الإغريقية-الرومانية من المدنية قد تكونت في الأراضي الأوروبية، إلا أنها استقَت كلَّ شيءٍ يخصُّها من إرثها هذا الذي ترتبط به. إذ لم يتشكل أيُّ جديد جادٍّ كثقافة مادية ومعنوية بعد القرن السادس عشر. كما لم تتكون أيةُ "منقطعات". أما الانطلاقةُ الفلسفيةُ التي يمكننا اعتبارُها تحديثاً، فيستحيل التفكيرُ فيها بمعزلٍ عن الثقافة المستقاة من البابليين، المصريين، الحثيين، الأورارتيين، الميديين، والبرسيين. فحتى أفلاطون يعترف كيف طافَ الحكماءُ اليونانيون -وفي مقدمتهم صولون وفيثاغورس وتالس- وجابوا مراكزَ الحكمة الشرقية لسنين طويلة، وفي صدارتها بابل، اعتباراً من أعوام 600 ق.م؛ وكوَّنوا بذلك أفكارهم الفلسفية. وفيما خلا بعض التسميات، فإنّ الميثولوجيا اليونانية والرومانية من حيث المضمون تُعتبر الاشتقاقَ الرابع والخامسَ من الميثولوجيا السومرية، ونسبياً من الميثولوجيا

المصرية (الميثولوجيا السومرية+البابلية+الهورية-الحثية-الميتانية+اليونانية+الرومانية). وبالأصل، فالثقافةُ الماديةُ للعصرِ النيوليتيِّ قد شملَت جميعَ مجالاتِ الحياة الأوروبية في أعوام 4000 ق.م. أما الثقافةُ السومرية والمصرية، فشملَتها فيما بين أعوام 2000-1000 ق.م. في حين أنّ التركيبةَ الجديدة المتنامية في شبهِ الجزيرة اليونانية في بدايات أعوام 2000 ق.م، وبعد مرورها بالتجربة الأولى فيما بين 1600-1200 ق.م، بدأت تُعطي ثمارَها في العصر القديم المبتدئ منذ أعوام 1000 ق.م. وكان هوميروس وهسيودوس[1] أول من تطرق إلى ثمارِها وأشاعَها. إضافة إلى ذلك، فمرحلةُ التخمرِ المبتدئةُ مع الأتروسكان[2] في شبهِ الجزيرة الإيطالية أعوامَ 1000 ق.م، قد غدَت مَلَكيةً في أعوام 754 ق.م، لتؤولَ إلى الجمهورية أعوامَ 510 ق.م.

تَبسطُ لنا مرحلةُ الألفِ عامٍ فيما بين 500 ق.م-500م خصوصياتٍ مهمة. فبعد أوروك تَكوَّنت سلسلةٌ من المدن الخليقة بوصفها بالحلقة الثانية. لا ريبَ أنّ المدنَ الإغريقية-الرومانية تتوافق مع مرحلةِ تمدنٍ ذات قيمةٍ جماليةٍ نفيسة. أما حالةُ التمايزِ الطبقيِّ وأشكالُ الحكم، فقد كانت مُعاشةً قبل آلافِ السنين بالعديد من خاصياتها، وإنْ لم تَكُن بنفسِ الدرجةِ من النضوج. كما تشكلت قبل آلافِ السنين العديدُ من عناصرِ الثقافة المادية والمعنوية كالتجارة والسوق والمال والأبجدية والعلم والفلسفة (الحكمة) والمعنويات والميثولوجيا. باستطاعتنا القول: إنّ كلّ ذلك يُشكّلُ نسخةً ثانيةً بالغةَ الأهمية. لكنّ عدم إسنادِ الثقافة المادية والمعنوية الأوروبيةِ إلى هذا الإرثِ المذكور، بل القيام باشتقاقها من شبهِ الجزيرتَين فقط، وكأنها عشبٌ انبثق من تحت الأرض؛ ليس بمقاربةٍ صحيحة. وقد احتوى التاريخُ الغربيُّ فيما يتعلقُ بالمقاربةِ من جذورِ الحضارةِ أخطاءً ونواقص مهمةً جداً دامت مدةً طويلة. في حين تطورت التفسيراتُ الأكثر صحةً في عصرِ ماوراء الحداثة.

---

[1] **هسيودوس:** شاعر يوناني (حوالي 846-777 ق.م). يعد من أعظم مدوني الميثولوجيا اليونانية إلى جانب هوميروس. يسمي عصره عصر الحديد، ويأسف على فساده معتقداً أن "كشف الحديد قد أضر بالإنسان". ولعله أخذ عن بابل فكرته القائلة أن الفوضى والعماء أصل الأشياء، وأن الشهوة أوجدت كل شيء. وهو مبدع قصة صندوق بندورا (المترجمة).

[2] **الأتروسكان:** شعب عريق عاش في إيطاليا القديمة في "توسكانا" الحالية تقريباً. تميزت حضارتهم بلغتها الخاصة، وتطورت ثقافتهم بعد حوالي 800 ق.م تقريباً على أنقاض الثقافة الفيلانوفية من العصر الحديدي. كانت روما ضمن الأراضي الخاضعة للسيطرة الأتروسكية. وهناك أدلة كثيرة على أن روما خضعت في بداياتها للأتروسكان (المترجمة).

تتجسد خصوصيةٌ بارزةٌ في الثقافة الإغريقية–الرومانية في معايشتِها نظمَ الدولة كالمَلَكية والجمهوريةِ والديمقراطيةِ والإمبراطورية على التوالي وبالتداخل. فبينما كانت الديمقراطيةُ والمَلَكيات متداخلةً في البداية، فقد تداخلت الجمهوريةُ والإمبراطورية في مراحلها الأخيرة، لتَكتسبَ الإمبراطوريةُ أهميتها كنمطٍ تكوينيٍّ أخيرٍ قُبيل الانهيار. لقد شَكَّلَت ما هو أقرب إلى النظام الثقافي والحضاري الأخير والأشمل للنظام العبودي. إنّ هذه الخاصيةَ مهمة. فإما أنْ تنهار أو تتحول. علماً أنّ الإمبراطوريةَ الرومانية انهارت فتحولَت. لقد دخلَت المدنيةُ الإغريقية–الرومانية مرحلةَ أزمةٍ غائرةٍ بعدَ أنْ عاشَت أكثرَ مراحلها نضوجاً وهي تمرُّ بإحدى فتراتِ التاريخِ الطويلة. فالإنتاجُ المعتمد على الزراعة في الريف والحِرَف في المدينة يفسح الطريقَ لفائضٍ إنتاجيٍّ مهمٍّ ووفيرٍ يُشَكِّل الأرضيةَ لتنظيمٍ من نمطِ الدولة. كما أنّ فائضَ الإنتاج مرتبطٌ في جوهره بالكدح المحترَف والمبذول مقابل سدِّ الجوع. والشكلُ الرئيسيُّ للكدح هو ذاك المُستخدَمُ بطرازٍ عبودي. فاستناداً إلى هذا الشكلِ من الكدحِ يتأسس احتكارُ الدولة المؤلَّف من الثالوثِ الأيديولوجي والسياسي والعسكري. هذا النظامُ المتصاعد بالتداخل مع التمدن، يُطَوِّر من تقسيمِ العمل بالتزامن مع ظهورِ الحِرَف اليدوية، ليؤمِّنَ تكوينَ سلسلةِ التسليع–السوق–المال. وفي هذه الحلقة يَدخل الاحتكارُ التجاري حيزَ التنفيذ، ليتمكنَ من الاستيلاء على قسمٍ من الإنتاج الزائد. ومن حيث المضمون، يتولد احتكاران يتنافسان ثم يتصارعان طردياً للاستيلاء على زائدِ الإنتاج المتكون من الزراعة والحِرَف، سواءٌ داخلَ الدولة أو فيما بين الدول. ورغم عدمِ التمايزاتِ الحادة فيما بينهما، إلا أنّ مصطلحَ الاحتكارَين يلعب دور المفتاح من حيث تحليل العديدِ من التجاذباتِ والتنافرات السياسية والعسكريةِ التي شهداها.

بإمكاننا إطلاقُ تسميةِ المدنية على النظامِ المُكَوَّن من: القوى التي بمقدورنا تعريفُها بالخطِّ العريضِ بالزمرِ الاحتكارية الزراعية والتجارية، ومن المجتمعِ المؤلَّفِ من التكاملات الكليةِ الثقافية المادية والمعنوية، التي تُشَكِّلُ نواةَ الأجهزة الأيديولوجية والسياسية والعسكرية المتكاثفة حول المدينة. ونظراً لسيادة استغلالِ الكدح وفق النمط العبوديّ، فسيكُون نعتُ تلك النظم بـ"المدنيات العبودية" أمراً ذا معنى. بمقدورنا التمييزُ بين فرعَين شهدا التنافسَ والتنافرَ على مرِّ تاريخ المدنية: أولهما؛ في كنف المدنية ذاتها، فيما بين الاحتكارات عموماً، وفيما بين الاحتكارات الزراعية والتجارية خصوصاً. وثانيهما؛ بين نُظُم المدنية وجميع القوى

الاجتماعية المتناقضة معها (الطبقات المسحوقة، العشائر، القبائل، الشعوب، والحرفيّون). ووفقاً لطبيعة الحروب، فبقدر ما تقتات من كلا الفرعين، فإنها تُطوِّرهما دائماً -ولنفس الأسباب- في أوساط الثقافة المادية والمعنوية التي يسودها الصراعُ والتنافسُ الكثيف، بغرض إحراز النصر. وتبدأ الكياناتُ التي ننعتها بالتفاعلات المتسلسلة بالظهور في التاريخ الحضاري.

إنّ مرحلةَ التفاعلاتِ المتسلسلة تلك، والتي أوجزناها باختصار إلى حين العصر الإغريقي-الروماني، هي مرحلةٌ متأزمة. فضعفُ الزراعة والتجارة وانهيارُهما في بعض المناطق لأسباب مختلفة، يَجعل الأزماتِ قائمةً دوماً. ومن أهم الأسباب الرئيسية للأزمة: الشروطُ المناخية، الإفراطُ في الإنتاج، الصراعاتُ الداخلية والخارجية، الهجراتُ الداخلية والخارجية، أنماطُ الإنتاج المعطاء، النظامُ (الفلسفة) والتنظيماتُ الأكثر رقياً على الصعيد التحليلي في المجالاتِ العسكرية والسياسية والأيديولوجية. فالشرائحُ التي لا ترغب الحرمانَ من الزمر الاحتكارية، بل تَفرض مضاعفةَ نصيبها، تستخدم الصراعات والحروب كوسائلَ إنتاجية. الأمرُ كذلك لأنهم الاحتكارُ المؤسَّسُ على دعامةِ الاقتصاد. نخص بالذكر الدولَ والمدنياتِ المرتكزةَ إلى الأسسِ التجارية بنسبة أكبر، والتي تَفتح الطريقَ أمامَ مزيد من الحروبِ بسببِ تكرارِ الأزماتِ التجارية مراراً. في حين أنّ الدولَ والمدنياتِ التي يستتبُّ فيها الأمنُ والاستقرار أكثر، حيث تتحكمُ بها الاحتكاراتُ الزراعية المتميزةُ بمناخٍ مناسبٍ وريٍّ منتظم، تَكُونُ قد سدَّت الطريقَ أمام التعرضِ المتكرر للأزمات. وإذا أمعنا النظر من هذا المنظور، فسوف نَعي بنحوٍ أفضل لماذا نادراً ما خاضَت مصرُ والهند والصين غمارَ الحروب، فيما عدا بضعِ تمردات وانتفاضاتٍ للعبيد في بعضِ المدن والمناطق. في حين أن المدنياتِ ذات الأصول الميزوبوتامية عموماً هي توسعيةٌ وقتاليّةٌ باستمرار. وهذا أمرٌ مفهوم، نظراً لتبعيتها المفرطة للتجارة. فعيشُ مدنياتِ آل عُبَيد، أوروك، أور، بابل، آشور، وبرس في أوساطٍ يسودها الاستيطانُ والتوسع والحروب الدائمة، هو على علاقةٍ وثيقةٍ بدورِ التجارة الذي لا غنى عنه في مرحلةِ الإنتاج.

كما إنّ كونَ المدنية الإغريقية-الرومانية في حالةٍ دائمةٍ من الحروب والأسفار البرية والبحرية، سواءٌ في عهد ازدهارِ أثينا أو عهدِ زعامةِ روما، هو على عُرىً وطيدةٍ بوزنِ التجارة في عالَم البحر المتوسطِ كشرطٍ ضروريٍّ لا ملاذَ منه. لقد باتت ميزوبوتاميا مهدَ

الزراعة والتجارة منذ مرحلة تشييد المدنية. وغالباً ما تطغى الأسبابُ عينُها على خوض البرسيين في الشرق والإغريق والرومان في الغرب "حروبَ الألف عام" عن طريق ميزوبوتاميا منذ أعوام 600 ق.م، سواءٌ لتشبثهم بالمناطق الإنتاجية والتجارية الأولية التابعة لهم، أو لارتباطهم بالتجارة والزراعة في ميزوبوتاميا.

لا وجودَ للمدنية من دون التجارة عموماً أو تجارة ميزوبوتاميا خصوصاً. فإما أنْ تنهارَ كلتاهما أو إحداهما فجأة، أو أنّ تتوازنا وتتعادلا. لقد كان هناك غالبٌ ومغلوب، لكنّ حالةَ التوازن وعدم غلَبة كلا الطرفين كانت أطولَ زمناً. وكمثالٍ على ذلك: فإنّ آل عُبَيد وأوروك كانا على صراعٍ وتوازنٍ فيما بينهما. وقبل ذلك كانا في حالة صراعٍ وتوازن مع المجتمع في ميزوبوتاميا العليا. كما نشبت صراعاتٌ مهولة بين سلالاتِ أور وأكاد، إلا إنّ التوازنَ كان قائماً بينها. لكنّ كلتَيهما مُحيَتا من صفحاتِ التاريخ. هذا وشهد الأكاديون والكوتيون مراحلَ اشتباكاتٍ وسحقٍ وتوازنٍ فيما بينهما. فضلاً عن أنّ بابل وآشور كانتا متعادلتَين ومتصارعتَين. كما مرت مراحل من الحرب الضروس والتوازنات بفواصلَ زمنية متقاربة فيما بين البابليين والآشوريين من جهة، والهوريين عموماً من جهة ثانية (بما فيهم الحثيون، الميتانيون، الكاسيون، الميديون، والأورارتيون). في حين أنّ مراحلَ التوازن والحرب حافظت على وجودها بين الحثيين والمصريين. وفي نهايةِ المآل، نشبت حروبُ "الألف عام" (550 ق.م-650م) بين الإغريق-الرومان والبرسيين-الساسانيين. هكذا هي الصراعاتُ والمسالماتُ داخل زمرِ المدنيات وفيما بينها!

فضلاً عن أنّ مقاوماتِ وتمردات الشعوب والعشائر والعبيد والمدن (الحرَفيين) تجاه فرض إرفاقهم عنوةً بالمدنية، أي بالعبودية والنهب والسلب التجاري؛ تُمثل فئةً أساسيةً أخرى لا تَعرف الخمودَ أو الهوادة. فالمدنيةُ نظامٌ عبوديٌّ دمويٌّ تعذيبيٌّ واستغلاليّ، لا يقتصر وجودُه على فائضِ القيمة في الرأسمالية (رأس المال) وحسب. بل ويكمن وراءَ الإنتاج الزائد (رأس المال) على مرِّ خمسة إلى ستة آلاف عام.

8- الإسلام والمسيحية:

لا ريب أنّ كلاً من الإسلام والمسيحية حضارة. ونقاطُ الشبه والاختلاف بينهما مهمةٌ ومثيرة. ورغم الحديث المطوّل وكتابة الكثير عن منزلتهما وتأثيراتهما في التاريخ الحضاري،